الاشتراكية

دكتور
رفعت المحجوب
أستاذ الاقتصاد بجامعة القاهرة

دار النهضة العربية
٣٢ شارع عبد الخالق ثروت
١٩٦٨

« ليس للتاريخ من قانون مطلق إلا نسبية القوانين . . »

المطبعة العالمية ١٦ و١٧ ش ضريح سعد بالقاهرة

مقــدمة

قوانين التطور وحتمية الاشتراكية

١ — ليس للتاريخ مفتاح واحد

عرف التاريخ مجتمعات متباينة . وبذلت الإنسانية الكثير في سبيل التقدم . ومع ذلك ظلت مشكلتها الاقتصادية ، ونظراً لشح الطبيعــة ، واحدة فيما هو أساسي ، إذ تمثلت في ندرة الموارد بالنسبة للحاجات . وكان لا بد ، مع هــذا التناقض المستمر بين الموارد والحاجات ، أن تجد هذه المشكلة ، وبصفة مستمرة ، حلها ، وعلى الرغم مما بذلت الإنسانية في مجال الإنتاج ، في حرمان بعض الحاجات من الإشباع . وإنما اختلفت المجتمعات في تحديد الحاجات التي تشبع وتلك التي تحرم من الإشباع . وفي سبيل هذا التحديد شهد التاريخ أنواعاً مختلفــة من الصراع ، وقدم في تطوره ، ومازال يقدم ، مذاهب شتى من الفكر ونظماً عدة . فقد استبدلت الإنسانية ، وهي بصدد البحث عن حل لهذه المشــكلة الأساسية التي تتمثل في الندرة النسبية ، والتي هي مصدر التناقضات المختلفة ، والتي هي بالتــالي مصدر الصراع ومصدر التقدم ، فلسفة بفلسفة ، ونظرية بنظرية ، ونظاماً بنظام .

ومع هذه المشــكلة ، التي تتمثل في التناقض بين الموارد والحاجات ، والتي تستلزم بطبيعتها حرمان بعض الحاجات ، لن تــكون هناك إلا حلول نسبية ، ولن تكون هنــاك بالتالي إلا عدالة نسبية ، ولن يخلو فــكر أو نظام من نقص يلزمنا بنقيضه . فيقع الصراع بين النقيضين ، ويدفع إلى التطور المستمر .

ومن دراسة التاريخ نخلص إلى أنه قد عرف ، ونتيجة للتناقض المستمر بين الموارد والحاجات ، أنواعاً عديدة من التناقضات ومن الصراع ، أهمها

الصراع بين الأجناس أو بين الأمم أو بين الشعوب ، وهو غالباً ما يعود إلى التناقض بين المصالح الاقتصادية ، والصراع بين العقائد ، والصراع بين الطبقات . فالتاريخ فى حقيقته ليس إلا صراع المتناقضات . وبالنظر إلى التناقضات التى تكون التاريخ نجد أنها ليست من طبيعة واحدة ، وأنها لا يمكن ، لهذا السبب ، أن تُرد إلى نوع واحد . وإذا سلمنا باختلاف هذه التناقضات ، وباستحالة ردها إلى عامل واحد فإن معنى ذلك إذن أن « ليس للتاريخ مفتاح واحد » ، وأنه لا يمكن أن يفسر بعامل واحد .

ومع ما سجله التاريخ من تنوع التناقضات . إلا أن « كارل ماركس » لم ير فى تاريخ المجتمعات إلا تاريخ الصراع بين الطبقـات ، وهو ما يعنى أنه رد كل أنواع الصراع إلى هذا النوع الأخير ، أى أنه يفسر الصراع بين الأجناس وبين الأمم وبين الشعوب ، ويفسر الصراع بين الأديان بالصراع الطبقى . فهو لا يجد فى مختلف هذه الأنواع من الصراع فى حقيقتها إلا مظهراً للصراع الطبقى وحده . وبذلك يكون « ماركس » قد أعطى الطبقة الدور نفسه الذى تؤديه الأمة فى فكر « هيجل »(١) ، فقد وجد « هيجل » فى عبقرية الأمة العامل الأساسى المسير للتاريخ . وهنا نسجل ثلاث ملاحظات هامة :

أولاها — أنه من تبسيط التاريخ الذى يبعده عن الواقع أن نجعل منه مجرد تاريخ لصراع الطبقات . فالحقيقة أن التاريخ قد شهد أنواعاً أخرى من الصراع لها ذاتيتها واستقلالها بحيث لا يمكن ردها إلى الصراع الطبقى . ومثلها الصراع بين الشعوب (أو بين الأمم أو بين الأجناس) ، وقد جمع كل شعب منها فى صراعه مع الآخر مختلف طبقاته ؛ والصراع بين العقائد ، وهو ما قد وقع فى كثير من مراحله داخل الشعب الواحد ، وداخل الطبقة الواحدة . ولا شك فى كثرة ما قدم التاريخ فى مختلف مراحله من أمثـلة تربو عن الحصر من هذه الأنواع من الصراع . كما يمكننا أن نجد منها الـكثير فى تاريخنا العربى فى مختلف

(١) Bertrand Russel, *History of Western Philosophy*, London, 1954, P. 766.

مراحله . فقد عرف تاريخنا كثيراً من الحروب التى قامت بين الشعوب أو بين العقائد ، والتى لا يمكن ردها إلى الصراع الطبقى ، والتى كان لها أعمق الأثر فى تطوير هذا التاريخ . ومثلها الحروب الإسلامية الأولى ، والحروب الصليبية ، وحرب فلسطين .

ومع التسليم بأن قرار القيام بالحرب يعود ، بصفة أساسية إلى الطبقة المسيطرة ، وأنه غالباً ما يعكس مصالحها إلا أن الحروب بين الشعوب لا تجد دائماً سببها فى اعتبارات الصراع الطبقى . حقيقة إن الحروب التى شنتها الدول الرأسمالية الـكبرى فى العصور الحديثة كثيراً ما تجد سببها فى اعتبارات الصراع الطبقى القائم داخل هذه الدول ، ذلك أن هذه الرأسماليات المتقدمة قد وجدت نفسها مضطرة أمام إفراط الإنتاج — وهو ما يجد أحد أسبابه الهامة فى الصراع الطبقى وما يؤدى اليه من نقص الاستهلاك الكلى — إلى البحث عن أسواق جديدة وإلى الدخول بالتالى فى حروب استعمارية . ومع ذلك فإن هذا التفسير يثير بعض التحفظات ذلك أن كثيراً من الحروب الرأسمالية قد تمت قبل ظهور أزمات إفراط الإنتـاج ، وأنه ليس من الممكن دائماً تفسير أزمات إفراط الإنتاج بنقص الاستهلاك ، وبالتالى باستغلال الرأسماليين للعمال . فحتى يمكننا أن نرد كل الحروب الرأسمالية إلى الصراع الطبقى يجب أن يستقيم لنا أولاً أن أزمة إفراط الإنتاج تجد دائماً تفسيرها الأساسى فى نقص الاستهلاك الناتج عن استغلال الرأسماليين للعمال . ثم يجب أن يستقيم لنا ثانياً أن هذه الأزمة هى سبب هذه الحروب . وإذا كان من الممكن قبول هذا التفسير الذى يستند إلى الصراع الطبقى فى كثير من الحروب الرأسمالية إلا أنه لا يمكن قبوله بالنسبة لـكثير من الحروب الأخرى التى تقوم بين الشعوب . وليس معنى رفض الصراع الطبقى بصفته مفسراً لـكثير من الحروب التى تقوم بين الشعوب (أو بين الأجناس أو بين الأمم) أن هذه الحروب لا تجد تفسيرها فى الاعتبارات الاقتصادية . ففكرة الصراع الطبقى ، وعلى الرغم من أهميتها ، لا يمكن أن تستوعب كل الاعتبارات الاقتصادية وكل التناقضات الاقتصادية . ومعنى ذلك أن الحروب التى تقوم بين الشعوب ، والتى لا تجد تفسيرها فى الصراع الطبقى تظل ، مع ذلك وفى الغالب ، تجد تفسيرها

في الاعتبارات الاقتصادية الأخرى ، وخاصة في التناقض بين المصالح الاقتصادية لهذه الشعوب . ومع هذا الوضع خلص «رسل» [1] إلى أنه ليس صحيحاً — وهو ما ذهب إليه «ماركس» — أن الخلافات الاقتصادية لا توجد إلا بين الطبقات ، وإلى أن أغلب هذه الخلافات إنما ينشأ ، على العكس من ذلك ، بين الأجناس أو بين الأمم . ومع هذا الإيضاح السابق الذكر لا يصح الخلط الآن ، ونحن في مجال تفسير التاريخ ، بين الصراع الطبقي وبين الصراع الاقتصادي ، فعلى الرغم من العلاقة القوية بينهما إلا أنهما ليسا شيئاً واحداً .

ولا يصح أن نفهم مما تقدم ، أننا وكثرة من الكتاب من هذا الرأي ، نقلل من أهمية الصراع الطبقي في تطوير التاريخ ، وفي تحديد مجراه ، وفي تفسيره ، تلك الأهمية التي أصبحت موضع اتفاق واسع بين المفكرين ابتداء من « كارل ماركس » . وإنما أردنا فحسب أن نسجل أنه قد استحال علينا ، أمام تباين أنواع التناقضات وأنواع الصراع ، أن نجد تفسيراً واحداً لمختلف التطورات التاريخية .

ثانيتها — أن من بين مختلف أنواع الصراع السابقة الذكر ما سيطر أكثر من غيره في تطوير التاريخ في بعض مراحله المعينة . ففيما قبل الميلاد سيطر صراع الشعوب وصراع الطبقات . ومع المسيحية والإسلام سيطر صراع الشعوب وصراع العقائد .

وثالثتها — أنه ، مع التسليم بوجود أنواع متباينة من التناقضات ومن الصراع ، لا يكون لدينا من سبب يجعلنا نعتقد أن الشيوعية ، وهي تقضي على الصراع الطبقي بحكم كونها مجتمعاً غير طبقي ، ستكون ، حيث توجد ، وكما توحي «الماركسية» ، بلا تناقضات وبلا صراع ، وأنها ستكون لذلك نهاية التطور . فالمنطق الديالكتيكي — وهذا هو المنطق الذي تستند إليه الماركسية ، والذي يعني التطور المستمر — ينصرف إلى أن الوجود يحتوي في كل مراحله على اللاوجود ، أي ينصرف إلى أن كل وضع يخلق بالضرورة نقيضه ، ويجد في ذلك سبب

(١) B. Russel, *Histoire des idées au 19e siècle*, Paris, 1951, P. 178.

تطوره المستمر ، وهو ما يعني إذن أن الشيوعية ، حيث توجد ، ستنتهي بأن تخلق أيضاً مجتمعاً مناقضاً لها . فمع التسليم بأن اختفاء البنيان الطبقي الرأسمالي يقضي على سبب هام من أسباب التناقض ومن أسباب الصراع ، إلا أنه يصعب علينا التسليم ، مع الماركسية ، بأن اختفاء هذا الصراع الطبقي يستتبع بالضرورة اختفاء الصراع بين الأمم ، أي يصعب علينا التسليم بأن اختفاء استغلال فرد لفرد يستتبع بالضرورة اختفاء استغلال أمة لأمة . وإذا كان لنا أن نعتمد على الماضي في توقع المستقبل ، فإنه مما يفيد في التدليل أن نذكر أن المجتمعات البدائية ، وقد كانت مجتمعات شيوعية لا تعرف الملكية الخاصة ولا الطبقات ، كانت في صراع مستمر بينها . فانتفاء الصراع الطبقي في مثل هذه المجتمعات لم يمنع الصراع بين الأمم والأجناس والشعوب . ونضيف إلى ذلك دليلاً من الحاضر ، يتمثل في الخلاف القائم بين دول « الكتلة الشيوعية » وهو خلاف يمكن أن يفسر باعتبارات اقتصادية ومذهبية معاً . وبالإضافة إلى ذلك فإن المجتمع الشيوعي سيؤدي ، وعلى ما قدمنا ، وبفضل الديالكتيك التاريخي ، إلى خلق مجتمع مناقض له . ومع هذا الوضع يمكن أن نخلص إلى أن التناقض ، وما يستتبع من صراع ، سيستمر ، وإن تغيرت أسبابه وأطرافه ، ما استمر التناقض بين الموارد والحاجات ، وما استمر الحرمان ، نتيجة لذلك ، حلاً لهذه المشكلة ؛ وما استمرت رابطة ما من موقع أو جنس أو قومية أو عقيدة ، يمكن أن تتكتل فئة في مواجهة فئة أخرى . وهكذا ، وعلى خلاف التحليل الماركسي ، لن يرتفع التناقض ، ولن يمتنع الصراع ، ولن يجمد الفكر عند مذهب ، ولن يقف التاريخ عند نظام .

وننبه مرة ثانية أننا وقد خلصنا ، في مجال تفسير التاريخ ، إلى أنه «ليس للتاريخ مفتاح واحد» ، لم نقصد أن نقلل من أهمية الصراع الطبقي في تفسير التاريخ ، بل قصدنا فحسب أن نعطي مكاناً بجواره للعقيدة وللقومية . كما قصدنا أيضاً أن ننبه إلى ضرورة عدم الخلط بين الصراع الطبقي والصراع الاقتصادي بصفة عامة على ما بينهما من علاقة وثيقة . فقد تجد الحروب سببها في الصراع الاقتصادي دون أن تجده في الصراع الطبقي .

٢ — التاريخ عملية عاقلة

اختلف الفكر فيما إذا كان التاريخ مجرد مجموعة من الحوادث غير المرتبطة، أم أنه مجموعة من الحوادث المرتبطة فيما بينها بعلاقات ضرورية ومنطقية، أى اختلف فيما إذا كان التاريخ مسألة صدفة أم أنه عملية عاقلة. ويعنى التسليم بوجود علاقات ضرورية ومنطقية تربط بين أحداث التاريخ، بحيث تؤدى كل حادثة منها إلى التالية، الاعتراف بوجود قوانين تحكم التطور التاريخى. ويعرف هذا الخلاف السابق بالخلاف حول «الحتمية التاريخية». فالحتمية تنصرف إلى قيام علاقات ضرورية ومنطقية تربط بين الحوادث. فهى تعنى، فى التعبير الفلسفى [١]، ارتباط الحوادث، وخاصة الإنسانية منها، بصورة لا يكون معها، وقد صارت الأمور إلى ما صارت إليه فى وقت معين، لأى لحظة من اللحظات السابقة أو اللاحقة إلا حالة واحدة تتلاءم مع الأولى، ومعنى ذلك أن الأوضاع الحالية لم يكن لها لكى تتحقق إلا أن تسلك الطريق الذى سلكته [٢]. فالحتمية تعنى إذن تسلسل أحداث التاريخ فى نظام منطقى معين تؤدى معه كل حادثة إلى الحادثة التالية، أى أنها تعنى قيام علاقات ضرورية وموضوعية، أى ومستقلة عن الإنسان، تربط بين الحوادث، أى أن الحتمية تعنى قيام قوانين تحكم التطور التاريخى.

ويترتب على التسليم بوجود علاقات ضرورية وداخلية بين الأحداث نتيجتان مرتبطتان:

أولهما — أننا نستطيع أن نستخلص من هذه العلاقات الضرورية القوانين التى تحكم التطور التاريخى، والتى تحدد مقدماً الوجهة التى ينتهى إليها.

ثانيتهما — أننا نستطيع الاعتماد على العلاقات الضرورية المنطقية التى تشكل قوانين التطور فى الاستدلال التاريخى، أى فى معرفة الماضى، وفى توقع

---

(١) Lalande (André), *Vocabulaire Technique et Critique de la Philosophie*, P.U.F. Paris, P. 222.

(٢) R.G. Collingwood, *The Idea of History*, Oxford Paperbacks, 1961, P. 110.

المستقبل. فالتاريخ فى حقيقته وحدة واحدة. فالماضى قد ولد الحاضر، والحاضر يلد المستقبل.

ومن الضرورى، حتى نعرض موقف الفلاسفة من هذه الحتمية التاريخية، أن نذهب معهم فى مناقشة العلاقة بين التتابع المنطقى والتتابع الزمنى (التاريخى). فقد ذهب كثير منهم إلى أن عالم الحوادث الزمنى ليس إلا تجسيماً لعالم من العلاقات المنطقية. فمنذ أن قال «أفلاطون» بسبق الأفكار على الأشياء، وبأن الزمن صورة متحركة للأبدية، اتفق كثير من الفلاسفة على وجود علاقة بين هذين الأمرين، وعلى أن التتابع الزمنى الضرورى الذى ينصرف إلى أن حادثة تؤدى إلى حادثة أخرى يعتبر مطابقاً فى الصفات للتتابع المنطقى الضرورى الذى يؤدى بمقتضاه أمر ما إلى أمر آخر [١]. فالحوادث التاريخية ترتبط فيما بينها، شأنها فى ذلك شأن التتابع المنطقى، بعلاقات ضرورية وداخلية ومنطقية. ونزولاً على هذا التفكير خلص كثير من الفلاسفة إلى أن كل ما يحدث فى التاريخ ليس مجرد صدفة، بل هو، على العكس من ذلك، أمر ضرورى ومنطقى. ويتضح هذا المذهب، بصفة خاصة، عند «هيجل» [٢]. فقد ذهب إلى أن المنطق يسبق الواقع ويحكمه، وإلى أن كل حادث من حوادث التاريخ إنما جرى وفقاً لمقتضيات العقل. «فالعالم يقف على رأسه»، وهو ما يعنى إذن أن التاريخ عملية عاقلة.

وقد انقسم الفكر فيما يتعلق بهذه الحتمية التاريخية، أى فيما يتعلق بوجود القوانين التى تحكم التطور وتحدد مجراه إلى تيارين مختلفين:

أولهما — تيار ينكر وجود هذه الحتمية، أى ينكر القوانين التى تحكم

---

(١) Collingwood, *op. cit.*, PP. 109-110.
Russel, *History of Western Philosophy, op. cit.*, P. 762.

(٢) Collingwood, *op. cit.*, PP. 113-126.
Russel, *op. cit.*, PP. 757-73.
Russel, *Histoire des idées au 19e siècle, op. cit.*, P. 171.
عبد الرحمن بدوى «المثالية الألمانية ١ — شلنج» القاهرة ١٩٦٥، ص ١٣١ — ١٣٩.

التطور التاريخي . ومن أشهر ممثلي هذا التيار الاقتصاديان الألمانيان « كنيز » و « شمولر » والمؤرخ الإنجليزي « فيشر » . ويرى هذا الفريق من المفكرين أن التاريخ يسير بالصدفة ، بمعنى أنه لا يعدو أن يكون مجموعة من الأحداث غير المرتبطة ، وأنه لا يخضع لقوانين عامة . وقد رأى « فيشر »(١) أن الانسجام الذي يراه البعض بين أحداث التاريخ قد خفي عليه ، وأن القاعدة المأمونة التي يمكن للمؤرخ أن يعتمد عليها تنصرف إلى وجوب الاعتراف بما للصدفة والمفاجأة من نصيب موفور في تطور البشرية .

وثانيهما — تيار يؤمن بأن التاريخ يسير وفق نظام معين ، وفي اتجاه حتمي مرسوم ، أي وفقاً لقوانين معينة تحكم تطوره . ومن أشهر مفكري هذا التيار الفيلسوف الألماني «هيجل» على ما تقدم ، وكثير من كتاب « المدرسة التاريخية الألمانية » و «المدرسة الماركسية» . فقد خلصت هذه المدارس إلى وجود قوانين تحكم التطور .

ولم يأخذ « ماركس » ، شأن « هيجل » أيضاً ، التاريخ الإنساني على أنه عدة أنواع منفصلة ومتوازية من التاريخ ، ومثلها التاريخ الاقتصادي والتاريخ السياسي والتاريخ الفني والتاريخ الديني ، بل أخذه على أنه وحدة واحدة . ولكنه ، وشأن « هيجل » أيضاً ، لم يفهم هذه الوحدة على أنها وحدة عضوية يحتفظ كل عضو فيها باستمراره الذاتي كما يحتفظ بعلاقة وثيقة مع باقي الأعضاء ، بل فهمها على أنها تحتوي على عضو واحد مستمر وهو التاريخ الاقتصادي ، بينما لا تتمتع الأعضاء الأخرى بأي استمرار ذاتي ، إذ أنها لا تعدو في كل مرحلة من مراحل نموها أن تكون مجرد انعكاس للوضع الاقتصادي(٢) . ففي مجال تحديد القوانين التي تحكم التطور ردت « الماركسية » كل التطورات التاريخية إلى مبدأين متكاملين ، وهما التفسير المادي (الاقتصادي) للتاريخ ، والصراع الطبقي (وهو يستند أساساً عند « ماركس » إلى قانون فائض القيمة ، وقانون

(١) فيشر « تاريخ أوربا في العصور القديمة » ترجمة دار المعارف بمصر ، ص ٧ .

(٢) Collingwood : *op. cit.*, P. 123.

التركز ، وقانون الإملاق العام) . ومعنى ذلك أن « الماركسية » تفسر جميع هذه التطورات التاريخية بعامل واحد ، وهو تطور القوى المنتجة ، وهو نوع من التطورات الداخلية ، وأنها لا تدع لذلك مكاناً لقوة خارجية عن العالم ، أي لا تدع مكاناً لمنظم أو « خالق » ، وهو ما يعني أن التطور يسير ، في نظرها ، طبقاً لمبدأ «الإدراك الذاتي» وأنها لذلك ، وإذ تؤمن بالحتمية التاريخية ، تنكر الجبرية وتنكر الله والأديان .

ومن الضروري أن ننبه إلى أنه لا يصح أن نخلط بين «الحتمية التاريخية» ، وهي تنصرف ، وعلى ما تقدم ، إلى معرفة كيفية سير التاريخ ، وهل هو يخضع في سيره لقوانين معينة أم لمحض الصدفة ، وبين « المادية التاريخية » ، وهي تنصرف إلى معرفة العوامل التي تحرك التاريخ ، والتي تشكل بالتالي القوانين التي تحكم تطوره . فالحتمية التاريخية تتعلق بوجود القوانين التاريخية ، بينما تتعلق المادية التاريخية بتحديد نوع هذه القوانين .

ومهما بلغ الخلاف حول الماركسية ، وحول الوجهة التي تحددها للتاريخ ، فإننا نسجل انسجاماً بين أحداث التاريخ ، بحيث يمكننا أن نصوغ منها قوانين تاريخية تحكم التطور . وليس من اللازم ، حتى نسلم بوجود قوانين التطور ، أن تكون لهذه القوانين صفة العمومية والإطلاق ، أي أن تكون قد انطبقت على جميع المجتمعات ، أو أن تكون قد انطبقت عليها في وقت واحد ، ذلك أن ظروف هذه المجتمعات ليست واحدة . فالقوانين التي تحكم التطور ليست قوانين طبيعية ، وهو ما يعني أمرين هامين :

أولهما — أن انطباق قوانين التطور يستلزم تدخل الإرادة الإنسانية لإتمام هذا التطور ، وهو ما يتفق مع فكرة « هيجل » في أن كل ما يحدث في التاريخ إنما يحدث بإرادة الإنسان(١) ، وهو ما سلمت به « الماركسية » أيضاً وخاصة في ندائها للعمال في جميع البلاد بأن يتحدوا .

(١) Collingwood, *op. cit.*, P. 116.

ولا يصح الظن أن الحتمية — وهى تنصرف وعلى ما قدمنا ، إلى خضوع التطور التاريخى لقوانين معينة — لا تتفق مع « إرادة التغيير » ذلك أن الظروف التاريخية الموضوعية تخلق بالضرورة الإرادة اللازمة لإحداث التغيير ، أى اللازمة لإعمال قوانين التطور ولتوجيهها الوجهة اللازمة لإحداث هذا التغيير . فالقوانين التاريخية لا تنفى إذن وجود الإرادة الإنسانية ، بل إنها ، على العكس من ذلك ، تخلق هذه الإرادة وتعتمد عليها . واتفاقاً مع ذلك استطاع « هيجل » أن يوفق بين أمرين : أولهما أن كل ما يحدث فى التاريخ إنما يحدث بإرادة الإنسان . وثانيهما أن كل ما يحدث فى التاريخ ليس مسألة صدفة ، بل هو ضرورى الحدوث . واتفاقاً مع هـذا المنطق الهيجلى ربط « ماركس » بين الحتمية ، وهى تنصرف إلى قيام علاقة ضرورية ومنطقية بين الأحداث ، وبين ضرورة تدخل الإرادة البشرية لإحداث التحول الحتمى . ولذلك نجده يعتمد فى إحداث هذا التحول على الطبقات المقهورة . ومن هنا يتضح إذن ضرورة التفرقة بين الحتمية ، وهى لا تنفى الإرادة الإنسانية بل تعتمد عليها ، والجبرية ، وهى تنفى وجود هذه الإرادة الإنسانية ، وترد التطور لقوى خارجية عن العالم ومستقلة عن الإرادة الإنسانية .

ثانيهما — أن قوانين التطور لا تنطبق ، بصفة عامة ومطلقة ، على جميع المجتمعات ، وأن لكل مجتمع أو لكل نوع من المجتمعات المتشابهة ، على العكس من ذلك ، قوانينه الخاصة به . وهو ما سلمت به المدرسة التاريخية الألمانية الحديثة ، وهو ما يعرف « بنسبية قوانين التطور » .

وسنرى مدى أهمية هذه الملاحظة ونحن بصدد التفرقة بين المجتمعات الرأسمالية المتقدمة والمجتمعات المتخلفة ، إذ لما كانت الظروف التى تحكم هذين النوعين من المجتمعات ليست واحدة ، فمن المنطقى ألا تكون القوانين التى تحكم تطورها واحدة . وتتضح أهمية ذلك على وجه الخصوص ونحن بصدد دراسة حتمية الاشتراكية فى كل من هذين النوعين من المجتمعات

ومن الخطأ أن نحاول تفسير تطور المجتمعات المتخلفة فى ضوء القوانين التى تحكم تطور المجتمعات الرأسمالية المتقدمة (وخاصة مجتمعات أوربا الغربية) . ومن هنا يتضح لنا نسبية « التحليل الماركسى » ، فهو تحليل ، وعلى ما سنرى ، مقصور على أوربا الغربية .

وبقى أن ننبه هنا إلى أن « أوجيست كونت » قد فرق ، فيما يتعلق بمدى انطباق القوانين العلمية ، بين القوانين الطبيعية والرياضية ، وهى منضبطة الانطباق ، بمعنى أنها لا تحتمل الاستثناءات ، وهى تعرف لذلك بقوانين الدرجة الأولى ، وبين القوانين الاجتماعية ، وهى قوانين احتمالية ، بمعنى أنها قد تنطبق وقد لا تنطبق ، وهى تعرف لذلك بقوانين الدرجة الثانية(١) .

فمن دراسة تاريخ مجتمع ما يمكننا أن نقسمه فى تطوره إلى عدة مراحل حتمية . ولكننا لا يمكن أن نعمم هذه المراحل التى تحققت ، بصفة حتمية فى هذا المجتمع ، على مجتمع آخر . ومثل ذلك أن المراحل التى مرت بها أوربا الغربية . وهى النظام البدائى ، ونظام الرق ، ونظام الإقطاع ، والنظام الحرفى ، والنظام الرأسمالى ، لم تتحقق بنفس الترتيب ، بل ولم تتحقق كلها فى كثير من المجتمعات الأخرى . ودليل ذلك أن بعض المجتمعات الإنسانية مازال حتى الآن فى المرحلة البدائية ، كما أن البعض الآخر قد شهد بعض النظم أكثر من مرة . ومثل ذلك أن مصر الفرعونية قد شهدت الإقطاع قبل الإمبراطورية الأولى وبعدها ، ثم شهدته بعد الإمبراطورية الثانية ، ثم بعد الإمبراطورية الثالثة ، كما أن كثيراً من بلاد الشرق قد انتقل إلى الإقطاع دون أن يمر بنظام الرق ، وأن كثرة من الأمم المتخلفة قد انتقلت ، فى العصور الحديثة ، إلى الاشتراكية دون أن تمر بالنظام الرأسمالى ، أى دون أن تحقق نمو الصناعة ونمو الطبقة العاملة . وبالإضافة إلى ذلك فإن هذه المراحل التاريخية لم تحدث ، فى المجتمعات التى حدثت فيها ، فى وقت واحد .

فالتسلسل التاريخى الذى عرفته أوربا الغربية لم يتحقق بنفس الصورة فى

(١) رفعت المحجوب « الاقتصاد السياسى » الجزء الأول ١٩٦٨ ص ٢٩ .

غيرها من المجتمعات . ويمكن أن نخلص من ذلك إلى أن التحليل الماركسى للتاريخ ، وهو خاص بأوربا الغربية ، ليست له صفة العمومية والإطلاق . وهنا نصل إلى دراسة نقطة هامة تخص حتمية الاشتراكية .

٣ — الاشتراكية مرحلة حتمية

نقصد « بحتمية الاشتراكية » أن الاشتراكية مرحلة من مراحل التاريخ ، يؤدى إليها التطور الاقتصادى ، فى ظروف معينة ، بحيث لا يمكن تفادى حدوثها ، وذلك نظراً لأن التطور التاريخى يخلق بالضرورة ، وفى هذه الظروف ، العوامل اللازمة لقيامها . ومعنى ذلك إذن أن الاشتراكية ، بصفتها مرحلة من مراحل التاريخ ، تعتبر نتيجة لضرورات اقتصادية ، أى نتيجة لتطور اقتصادى لا يمكن تفاديه . وعلى ذلك فلا يمكن فهم حتمية الاشتراكية ، شأن حتمية أى مرحلة تاريخية أخرى ، دون تحديد النظام السابق الذى تتولد فيه عوامل هذه الحتمية .

وقد خلص « ماركس » ، من دراسته للتاريخ ومن تحليله للنظام الرأسمالى ، إلى أن الاشتراكية (الشيوعية) لا يمكن أن تنشأ إلا فى المجتمعات الرأسمالية المتقدمة حيث نمت الصناعة ونمت الطبقة العاملة ، ذلك أن الاشتراكية تقابل ، فى التحليل الماركسى ، مرحلة معينة من مراحل تطور القوى المنتجة بحيث لا يمكن أن تنشأ قبل هذه المرحلة .

ولم يشارك « لينين » « ماركس » هذا الرأى ، بل خلص ، على العكس منه ، إلى إمكان قيام الثورة الاشتراكية حيث لم تتقدم الرأسمالية ، وحيث لم تنضج الديمقراطية ، أى أنه لم يشترط لقيام الثورة الاشتراكية سبق قيام الثورة الرأسمالية عليها . وهو ما قد أيده التاريخ المعاصر إذ قامت الاشتراكية فى بلاد كثيرة لم تتقدم فيها الصناعة ، ولم تنمو فيها الطبقة العاملة ولا الرأسمالية ، ومثلها الاتحاد السوفيتى ، والصين الشعبية ، وكثير من دول أوربا الشرقية . ومثال ذلك أيضاً أن الثورة الاشتراكية قد قامت فى مصر حيث لم تكن الصناعة قد حققت تقدماً يذكر ، وحيث لم يكن النظام الرأسمالى قد تعدى مرحلته الأولى

بعد . وهو ما يعنى أن مصر قد انتقلت من نظام متخلف سابق على المرحلة الرأسمالية إلى النظام الاشتراكى دون أن تمر بالنظام الرأسمالى .

ومن هنا نخلص إلى أن الحتمية الاشتراكية لا تستلزم دائماً ، على عكس ما ذهب إليه التحليل الماركسى ، نمو النظام الرأسمالى . وإنما استلزم ماركس هذا النمو لأنه كان بصدد دراسة مصير النظام الرأسمالى ، ولأنه كان يرى أن الطبقة العاملة هى التى وقعت عليها تاريخياً مسئولية إسقاط هذا النظام ، وإقامة الشيوعية . وقد كان منطقياً ، مع هذا الوضع ، أن يتطلب ماركس نمو النظام الرأسمالى شرطاً أساسياً لقيام الثورة الاشتراكية ، ذلك أن نمو الرأسمالية هو الذى يضمن عمق الصراع الطبقى بين الرأسماليين والعمال بما يؤدى إليه هذا النمو ، فى نظر ماركس ، من تدهور حالة العمال ، ومن ازدياد عددهم ومن تكتلهم . غير أن التاريخ المعاصر قد قدم لنا فرضاً آخر لقيام الثورة الاشتراكية غير هذا الفرض الذى درسه ماركس . ويتمثل هذا الفرض الآخر فى قيام طبقة أخرى غير الطبقة العاملة بالثورة الاشتراكية . ومثل ذلك ما حدث فى بعض البلاد المتخلفة من قيام بعض أفراد الطبقة المتوسطة من العسكريين أو من المدنيين بالاستيلاء على الحكم ، وبإحداث الثورة الاشتراكية . وفى مثل هذه البلاد تجد الثورة الاشتراكية حتميتها لا فى نمو النظام الرأسمالى ونمو تناقضاته ، وهو مضمون الحتمية الماركسية ، بل فى عدم قدرة النظام القائم على تحقيق التقدم ، وفى الصراع الطبقى القائم فيه ، وهو صراع يختلف فى مكوناته عن الصراع القائم فى النظام الرأسمالى ، وفى قيام قوى تقدمية تؤمن بضرورة الثورة الاشتراكية حلاً لمشكلات التخلف والاستغلال . فمع عجز النظام القائم ، فى البلاد المتخلفة والآخذة فى النمو ، عن حل مشكلات التخلف والتبعية والصراع الطبقى — فى الوقت الذى بلغ فيه التقدم فى البلاد الأخرى درجة كبيرة ، وفى الوقت الذى انتشرت فيه الأفكار الاشتراكية ، والذى فتحت فيه آفاقاً واسعة للشعوب المتخلفة — تصبح الثورة الاشتراكية ضرورة حتمية لحل هذه المشكلات ، ولدفع التطور .

ومعنى ذلك أن الاشتراكية تجد حتميتها فى البلاد المتخلفة والآخذة فى النمو فى اعتبارين أساسيين :

أولهما — عجز النظام القائم فى هذه البلاد المتخلفة ، وهو نظام مختلط سابق على الرأسمالية ، عن إحداث التقدم الاقتصادى والاجتماعى فى وقت سريع ، وذلك بسبب ضعف رأس المال الخاص من ناحية ، وبسبب قوة منافسة الاحتكارات الرأسمالية العالمية له ، وبسبب تبعية الرأسماليات الوطنية الوليدة فى البلاد المتخلفة لهذه الاحتكارات العالمية من ناحية أخرى ، وهو ما يحرم هذه الرأسماليات من القدرة على اتخاذ أى سياسة مستقلة . وعلى ذلك فالرأسماليات الوطنية الوليدة فى البلاد المتخلفة ليست هى القوة القادرة فى هذه المرحلة التاريخية — بحكم ضعفها وتبعيتها — على إحداث التطور التاريخى . فاندماج الاقتصاديات المتخلفة فى الاقتصاديات المتقدمة حال دون نمو الرأسماليات الوطنية ، ودون قدرتها على إحداث التقدم . وعلى ذلك فإن مسئولية التطور تقع على قوة أخرى ، وهى الثورة الاشتراكية . وهنا يجب أن نفرق بين ظروف الرأسماليات فى البلاد الغربية المتقدمة وظروف الرأسماليات الوليدة فى البلاد المتخلفة ، فقد تمكنت البلاد الرأسمالية الغربية المتقدمة من تحقيق التنمية الاقتصادية بسلوك الطريق الرأسمالى وذلك نتيجة لعوامل ثلاثة :

أولاً : سبق ظهور الثورة الصناعية فى هذه البلاد الرأسمالية الغربية .

ثانياً : استغلال الرأسماليات الغربية للطبقات العاملة .

ثالثاً : استغلال هذه الرأسماليات الغربية للمناطق المتخلفة المستعمرة .

فقد وجدت هذه الرأسماليات فى مستعمراتها الواسعة المصادر التى تستمد منها المواد الأولية اللازمة للصناعة ، والأسواق التى تصرف فيها منتجاتها المصنوعة . وبذلك تمكنت هذه الرأسماليات الغربية من أن تلقى على المناطق المتخلفة المستعمرة بالفقر الذى كان من المقدر أن يقع على الطبقة العاملة فيها .

وواضح أن هذه الظروف التاريخية المتقدمة الذكر لا يمكن أن تتكرر للبلاد المتخلفة ، كما أن استغلال العمال واستغلال المناطق الأخرى لم يعد يتفق

مع روح العصر . ونتيجة لذلك لم يعد من الممكن للبلاد المتخلفة ، وخاصة مع عمق مشكلاتها الاقتصادية والاجتماعية ، ومع ضعف الرأسماليات الوليدة فيها واندماجها فى الرأسماليات المتقدمة ، ومع منافسة هذه الأخيرة لهـا وسيطرتها عليها ، أن تعتمد ، فى تحقيق التنمية الاقتصادية ، على الطريق الرأسمالى ، وهو ما يعنى حتمية الحل الاشتراكى .

ويؤكد هذا المعنى التزايد المستمر فى الهوة بين البلاد المتقدمة والبـلاد المتخلفة مما يصبح معه رأس المال الخاص غير قادر على تخطيها ، وغير قادر على تحقيق مستوى مرتفع من المعيشة للبلاد المتخلفة ، وهو هذا المستوى الذى توافر للبلاد المتقدمة ، والذى تحرص البلاد المتخلفة على تحقيقه .

وثانيهما — انتشار الأفكار الاشتراكية على نطاق عالمى واسع ، ونجاح الثورة الاشتراكية فى بعض البلاد ، مما أوضح للبـلاد المتخلفة جدية الحل الاشتراكى فى معالجة مشكلات التخلف والتبعية والصراع الطبقى ، ومما أدى إلى خلق قوى اجتماعية تقدمية تؤمن بالثورة الاشتراكية وبضرورتها فى هذه البلاد .

ويمكن أن نخلص إلى أن هذا المنهج السابق الذكر فى تفسير حتمية الحل الاشتراكى فى البلاد المتخلفة والآخذة فى النمو هو المنهج الذى التزمه « الميثاق » فى تفسير حتمية الحل الاشتراكى فى مصر . فقد ذهب « الميثاق » إلى أن الحل الاشتراكى للتخلف لم يكن افتراضاً قائماً على الانتقاء الاختيارى ، وإنما كان حتمية تاريخية ، فرضها الواقع ، وفرضتها الآمال العريضة للجماهير ، كما فرضتهـا الطبيعة المتغيرة للعالم فى النصف الثانى من القرن العشرين .

وعلى ذلك يمكن أن نخلص من دراسة الماركسية ، ومن دراسة الثورات الاشتراكية التى حدثت فى البلاد غير الرأسمالية ، إلى ثلاث ملاحظات هامة :

أولاها أن الاشتراكية مرحلة حتمية من مراحل التاريخ .

وثانيتها أن تفسير كارل ماركس (وإنجلز) لحتمية الاشتراكية فى البلاد الرأسمالية المتقدمة لايصلح لتفسير الاشتراكية فى البلاد المتخلفة والآخذة فى النمو ذات النظم السابقة على الرأسمالية . فحتمية الاشتراكية تجد تفسيرها ، عند ماركس ، فى البلاد الرأسمالية المتقدمة ، فى نمو الرأسمالية وفى نمو تناقضاتها ، بينما تجد حتمية الاشتراكية ، فى البلاد المتخلفة والآخذة فى النمو ، تفسيرها ، فى القرن العشرين ، فى عجز النظام القائم عن حل مشكلات التخلف والتبعية واستغلال الإنسان وفى قيام قوى اجتماعية تقدمية تؤمن بضرورة الثورة الاشتراكية لحل هذه المشكلات . ومعنى ذلك أنه بينما تذهب الماركسية إلى أن « الرأسمالية المتقدمة تلد الاشتراكية » نجد أن الذى حدث فى البلاد المتخلفة أن « التخلف يلد الاشتراكية » ، ومعنى ذلك إذن أن الضرورات الاقتصادية التى تشكل حتمية الاشتراكية فى البلاد الرأسمالية المتقدمة تختلف عن تلك التى تشكل حتمية الاشتراكية فى البلاد المتخلفة .

وثالثتها أنه ليس من الضرورى ، وعلى عكس التحليل الماركسى ، أن تتأجل الثورة الاشتراكية إلى حين نمو الطبقة العاملة ، بل يمكن أن تقوم بها الطبقة المتوسطة المثقفة بمساندة الفلاحين أو العمال .

ويمكن القول فى ختام هذه المقدمة بأن خطأ التحليل الماركسى إنما يعود ، بصفة أساسية ، إلى أنه قد اتخذ من أوربا الغربية أساساً لدراسة مختلف المجتمعات ، وأنه قد صاغ من النتائج التى توصل إليها من دراسة هذا المجتمع قوانين عامة .

خطة البحث :

وبعد هذه المقدمة فى قوانين التطور وفى حتمية الاشتراكية نقسم دراستنا فى الاشتراكية إلى أربعة كتب :

الكتاب الأول — وهو خاص بالنظم السابقة على الاشتراكية . وقد حرصنا على دراسة تطور هذه النظم ، ذلك لأن التاريخ وحدة واحدة ، ولأنه يكون من الصعب ، مع هذه الحقيقة ، تفهم الفكر الاشتراكى والمجتمعات الاشتراكية ومعنى حتمية الاشتراكية دون هذه الدراسة . فقد كانت التناقضات الرأسمالية مصدراً للفكر الاشتراكى ، وأساساً بنى عليه « كارل ماركس » فكرته فى حتمية المجتمع الشيوعى ، كما كانت أيضاً أساساً لنشأة بعض المجتمعات الاشتراكية المعاصرة .

والكتاب الثانى — وهو خاص بالفكر الاشتراكى . وندرس فيه الفردية والاشتراكية والشيوعية ، كما ندرس فيه مختلف النظريات الاشتراكية .

والكتاب الثالث — وهو خاص بالاشتراكية السوفيتية . وقد حرصنا على دراسة التجربة الاشتراكية السوفيتية بشىء من التفصيل ، ذلك أنها التجربة الاشتراكية الأولى ، وأنه يظل من الممكن دائماً للاشتراكيات الأخرى ، وحتى تلك التى تختلف عن الاشتراكية السوفيتية ، فى المجال الفلسفى وفى المجال التطبيقى ، أن تجد فى هذه الاشتراكية تجربة غنية بالصواب والخطأ معاً .

والكتاب الرابع — وهو خاص بالنظام الاشتراكى فى الجمهورية العربية المتحدة . وندرس فيه النظام الاقتصادى والاجتماعى فى مصر قبل ثورة ١٩٥٢ ، وهو النظام الذى استتبع ضرورة الحل الاشتراكى . وندرس فيه أيضاً أدوات التحول الاشتراكى التى استخدمت فى مصر ، وخصائص النظام الاشتراكى فيها ، ثم ندرس فيه أثر التحول الاشتراكى فى تنمية الاقتصاد المصرى وفى دعم استقلاله .

الكتاب الأول

النظم السابقة على الاشتراكية

« إن الذى لا يدخل فى حسابه ثلاثة آلاف عام سبقته فليضل فى الظلماء ، وليعش من يوم إلى يوم . . » .

« جوته »

مقدمة

رأينا فيما تقدم أن التاريخ يؤلف وحدة واحدة . فالماضى قد ولد الحاضر ، والحاضر يلد المستقبل . ومع هذه الحقيقة يكون من الضرورى ، حتى نتفهم الحاضر ، أن نتعرف على الماضى ، وحتى نتوقع المستقبل أن نتعرف على الماضى وعلى الحاضر معاً . واتفاقاً مع ذلك يكون من الضرورى ، حتى نتفهم المجتمعات الاشتراكية المعاصرة ، أن ندرس النظم السابقة عليها . ولكنه يلزم قبل هذه الدراسة أن نحدد المقصود « بالنظام الاقتصادى » . و ننبه هنا إلى الفارق بين المذهب ، وهو لا يعدو أن يكون تياراً فكرياً ، وبين النظام ، وهو مرحلة من مراحل التاريخ . فالنظام ، فى حدود هذا المعنى ، ليس حقيقة مجردة عن الزمان والمكان ، بل هو حقيقة تاريخية حدثت فى زمان ومكان معينين ، وإن استند إلى مذهب فكرى يستمد منه فلسفته وأسسه . ومن دراسة مختلف النظم التى عرفها التاريخ نخلص إلى أن كلاً منها يتكون من عدة عناصر قابلة بطبيعتها للتغير ، ويتوقف بعضها على بعض ، ويؤثر بعضها فى بعض ، وتخلع على هذا النظام تسمية تتفق معها ، وتضمن له فلسفة خاصة به . ويمكن أن نرد هذه العناصر الثلاثة إلى :

١ — نوع معين من القوى المنتجة يرجع إلى نوع الأدوات المستخدمة فى الإنتاج ، وإلى مستوى القواعد العلمية والفنية التى يتم على أساسها ، وتتمثل هذه القواعد ، بصفة أساسية ، فيما يعرف بتقسيم العمل وبتنظيم العمل وبآلية العمل . فعلى أساس مدى تقدم الفن الإنتاجى تتحدد طبيعة النظام الاقتصادى .

٢ — نوع معين من التنظيم القانونى والاجتماعى والسياسى ، أى نوع معين من العلاقات القانونية والاجتماعية والاقتصادية ، يتوقف ، بصفة أساسية ، على وضع الملكية الفردية ، وعلى الوضع الطبقى ، وعلى العلاقة بين العمل ورأس المال ،

وعلى حرية التعاقد وحرية العمل وحرية الإنتاج وحرية الاستهلاك .

٣ — غرض معين للنظام الاقتصادى يتفق مع فسلفته . وقد يكون هذا الغرض هو إشباع الحاجات بطريق مباشر ، كما هى الحال فى المجتمعات الشيوعية؛ كما قد يكون هو إشباع الحاجات بطريق غير مباشر ، كما هى الحال فى المجتمعات الحرفية ؛ كما قد يكون هو الحصول على أكبر ربح ممكن ، كما هى الحال فى المجتمعات الرأسمالية .

ومن دراسة مختلف النظم الاقتصادية نخلص إلى ضرورة قيام انسجام بين عناصر النظام الثلاثة السابقة الذكر ، بحيث يسمح كل منها بقيام العنصرين الآخرين ، وبحيث يكون الثلاثة معاً كلاً واحداً متناسقاً ، له فلسفته الخاصة . وعلى ذلك فيجب أن يكون كل من الإطار القانونى والاجتماعى والسياسى ، والفن الإنتاجى مما يسمح بتحقيق غرض النظام . ومن الطبيعى أن نعتمد على اختلاف هذه العناصر الثلاثة فى التفرقة بين النظم المختلفة . وننبه هنا الى نقطة سنعرضها بعد ذلك بالتفصيل وهى أن الفن الإنتاجى (القوى المنتجة) يعتبر عاملاً مهماً فى التمييز بين الرأسمالية والنظم السابقة عليها ، ولكنه لا يفيد فى التفرقة بين النظام الرأسمالى والنظام الاشتراكى ذلك أن هذين النظامين ، وعلى خلاف الحال فيما يتعلق بالعلاقة بين الرأسمالية والنظم السابقة عليها ، متعاصران، ويستخدمان فناً إنتاجياً واحداً ، وقوى إنتاجية واحدة .

والنظم الاقتصادية بالمعنى الذى حددناه فى تغير مستمر . حتى أن تاريخها يدل على أن كل شىء نسبى وغير دائم ، بل يدل أيضاً على أن التغير الذى لحق بها لم يتم على وتيرة واحدة . فكل قرن أو كل مرحلة منه تعلن ميلاد منظمات جديدة ، وانتهاء منظمات قائمة .

والتاريخ الذى سنقدمه هنا هو تاريخ الوقائع . وننبه إلى أن الفواصل بين مراحل هذه الوقائع غير واضحة تماماً ، إذ أن كل مرحلة من مراحل التاريخ

تجد أساساً لها فى المرحلة السابقة عليها ، وتحتفظ بشىء منها . وعلى ذلك فإن أى نظام اقتصادى عرفه التاريخ لم يقد من نسيج واحد . ومن هنا يتضح أن أى نظام اقتصادى لا يعتبر تطبيقاً دقيقاً لمذهب فكرى معين ، بل يمكن القول ، ونحن بصدد بيان العلاقة بين المذهب والنظام ، إن النظام ليس تجسيماً لتصور معين ، بل هو نتاج المجتمع فى مرحلة معينة من مراحل تطوره . كما يمكن القول أيضاً بأن الخلاف بين النظم المتباينة أضيق شقة من الخلاف بين المذاهب الفكرية التى تستند إليها هذه النظم .

ولقد تم تطور النظم الاقتصادية والاجتماعية نتيجة لعدة أنواع مختلفة من العوامل . ففى بعض المراحل تم هذا التطور تحت ضغط قوى داخلية ؛ بينما تم فى بعض آخر تحت ضغط قوى خارجية ، وتم فى بعض ثالث تحت تأثير هذين النوعين من العوامل معاً . وتتمثل أهم العوامل الداخلية التى تؤدى إلى التطور فى تطور القوى المادية المنتجة (أى فى تطور الفن الإنتاجى) ، وفى تطور الوعى والإدراك ، أى فى تطور « الضمير الإنسانى » ، وهو ما قد يعود إلى تطور المعتقدات الدينية ، أو إلى النضج السياسى . وتتمثل أهم العوامل الخارجية التى تؤدى إلى التطور فى الكشوف الجغرافية وفى الحروب . وقد سبق أن رأينا أن « كارل ماركس » يفسر جميع التطورات التاريخية بعامل واحد ، وهو عامل داخلى ، وهو ما يعرف «بالتفسير المادى للتاريخ» و«بالصراع الطبقى» . ومعنى ذلك أن « ماركس » يرد جميع التطورات الاقتصادية والاجتماعية والقانونية والفكرية حتى الدينية منها إلى تطور القوى المنتجة . ويجعل من باقى العوامل مجرد عوامل تابعة ، أى يجعل منها نتيجة للتطور لا سبباً له . ومن المؤكد أن تطور القوى المنتجة له أثر كبير ، قد يُختلف فى تقديره ، ولكن لا يمكن إنكاره ، فى إحداث التطور . ولكنه يستحيل علينا ، من ناحية أخرى ، أن نفسر جميع التطورات التاريخية بهذا العامل وحده . فقد سبق أن ذكرنا أن الصراع بين العقائد والصراع بين الشعوب وبين الأمم وبين الأجناس

قد لعبا أيضاً دوراً هاماً فى إحداث هذا التطور ، وأنهما لا يمكن أن يفسرا فى كثير من الحالات بالصراع الطبقى .

ولا نعتقد أن تطور النظم يستند إلى محض الصدفة . فالتسلسل الذى عرفه التاريخى تسلسل منطقى ، يخضع لقوانين معينة تحدد مقدماً طريقة سيره ، بمعنى أن كل مرحلة من مراحله قد مهدت لتلك التى أتت بعدها . غير أننا لا نعتقد ، من ناحية أخرى ، أن الطريقة التى تم بها هذا التطور طريقة عامة ، بل إنها تختلف ، على العكس من ذلك ، من منطقة إلى منطقة أخرى . فالتسلسل الذى عرفته أوربا الغربية غير هذا الذى عرفته المناطق الأخرى ، ومنها المنطقة العربية . وهو ما يعنى نسبية قوانين التطور .

وسندرس هنا تطور النظم الاقتصادية (والاجتماعية) بالتسلسل الذى حدث فى أوربا الغربية ، وذلك لأن الفكر الاشتراكى قد وجد أهم مصادره فى تناقضات النظام الرأسمالى ، وهو هذا النظام الذى انتهى إليه تطور النظم فى أوربا الغربية .

وستكون دراستنا هنا لتطور النظم المختلفة السابقة على قيام الاشتراكية بغرض تحقيق أمرين :

أولهما — كشف القوانين التى تحكم هذا التطور ، وخاصة تلك التى تحكم الحتمية الاشتراكية ، أى التى تجعل من الاشتراكية ، فى ظروف معينة ، مرحلة حتمية من مراحل التاريخ .

ثانيهما — تقويم التفسير الذى قدمه « ماركس » للتاريخ ، أى تقدير مدى صدق هذا التفسير ، وهو هذا التفسير الذى يستند إلى مبدأين متكاملين ، وهما التفسير المادى (الاقتصادى) للتاريخ ، والصراع الطبقى . فقد خلص « ماركس » إلى أن مختلف التغيرات التاريخية تجد سببها فى تغير القوى المنتجة ،

وأن هذه القوى المنتجة تحدد البنيان الطبقى للمجتمع ، وتحدث أثرها خلال الصراع الطبقى الذى توجده . كما خلص ، نتيجة لذلك ، إلى أن تاريخ المجتمعات هو تاريخ الصراع بين الطبقات .

وسنقسم دراستنا هنا إلى بابين :

ندرس فى أولهما النظم السابقة على الرأسمالية ، وهى النظام البدائى ، ونظام الحضارات القديمة (نظام الرق) ، ونظام القرون الوسطى (نظام الإقطاع والنظام الحرفى) . وندرس فى ثانيهما النظام الرأسمالى .

الباب الأول

النظم السابقة على الرأسمالية

المبحث الأول

النظام البدائى

قسم « مورجن »[1] مراحل ما قبل التاريخ إلى ثلاثة ، وهى مرحلة الوحشية ، ومرحلة البربرية ، ومرحلة نشأة الحضارة . ثم قسم كلاً من مرحلتى الوحشية والبربرية ، تبعاً للتقدم الذى شهده إنتاج وسائل المعيشة ، إلى أطوار ثلاثة متتابعة .

ففيما يتعلق بمرحلة الوحشية[2] فقد تميز طورها الأول بالاعتماد على التقاط الثمار والنباتات الطبيعية ، وباستخدام أدوات بدائية ، مثل الحجارة والعصى ، فى جمع هذه الثمار . وتميز طورها الثانى بصيد السمك والحيوانات ، وباستخدام النار الناتجة عن الاحتكاك . وتميز طورها الثالث بصنع القوس والسهم .

وفيما يتعلق بمرحلة البربريه[3] فقد تميز طورها الأول بتربية الماشية وبزراعة النباتات . وتميز طورها الثانى بتربية الحيوانات المنزلية ، وبالالتجاء إلى الرى فى الزراعة ، وباستخدام الآجر والحجارة فى البناء . وتميز طورها الثالث باستخدام المحراث ، وبالتوسع فى الزراعة .

وفى أعقاب هذه المرحلة الثانية ظهرت مرحلة الحضارة ، وقد تميزت بالصناعة ، وبتقدم الفن الإنتاجى . ومن الطبيعى أن يكون كل من هذه المراحل قد استغرق مدة طويلة من تاريخ البشرية ، وأن أى مرحلة منها لا يمكن أن تفصل عن الأخرى فصلاً دقيقاً بتاريخ معين .

(١) "Morgan"

(٢) F. Engels : *L'Origine de la Famille, de la Propriété Privée et de l'Etat*, Editions Sociales, Paris, 1954, pp. 27-29.

(٣) F. Engels, *op. cit.*, pp. 29-32.

وقد تميز النظام البدائى ببساطة الفن الإنتاجى ، وبانخفاض إنتاجية العمل . وقد شكلت هذه الحقيقة الأوضاع الاجتماعية التى كانت سائدة . فقد اقتضت التجاء أفراد الجماعة إلى العمل الجماعى . واقتضت ، نتيجة لذلك ، الملكية الجماعية ، وانتفاء الطبقات ، والاستهلاك الجماعى ، وشيوعية النساء ، أى أن بدائية أدوات الإنتاج قد اقتضت « مجتمعاً شيوعياً » . وسنرى أنه يوم أن تقدم الفن الإنتاجى ، وارتفعت تبعاً لذلك إنتاجية العمل ، بدأت الملكية الفردية فى الظهور ، وبدأت العلاقات القانونية والاجتماعية فى التغير لتقيم نظاماً اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً جديداً .

ومع المعلومات المحدودة التى لدينا عن هذه المجتمعات البدائية يكون من الممكن أن نسلم بأن الوعى والإدراك ، أى « الضمير الإنسانى » ، لم يكن هو العامل المسيطر فى هذه المجتمعات ، وأن نسلم على العكس من ذلك ، بأن التطور الذى حدث إنما يعود ، بصفة أساسية ، وهو مايتفق مع التحليل الماركسى ، إلى تطور القوى المنتجة .

وسننتقل إلى تحليل عناصر النظام البدائى ، وهو هذا النظام الذى يشمل مرحلتى الوحشية والبربرية .

أولاً — القوى المنتجة :

اعتمد الإنسان فى صراعه مع الطبيعة ، خلال العصور البدائية على أدوات بسيطة وبدائية . فاستخدم العصى والحجارة المدببة فى الدفاع عن النفس ، وفى جمع الثمار والصيد . وأدت بساطة هذه الأدوات إلى ضعف قوى العمل . وصبغت هذه الحقيقة النظام كله . فشكلت أوضاعه الاجتماعية والقانونية . وحددت الغرض الذى يسعى إلى تحقيقه . ولقد ظل الحجر مدة طويلة هو المادة الأساسية التى تصنع منها الأدوات . ولذلك سمى هذا العصر « بالعصر الحجرى » . ثم ساعد كشف النار المتولدة عن الاحتكاك الإنسان فى صراعه مع الطبيعة . ومع الزمن توصل الإنسان إلى كشف المعادن ، ثم إلى صناعة الأدوات المعدنية

فى أواخر مرحلة البربرية ، مما أدى إلى ظهور « العصر البرنزى » ثم « العصر الحديدى » . وكان لكشف الحديد أثر كبير فى تقدم الزراعة ، إذ ساعد المحراث على زراعة مساحات واسعة .

ومن ناحية أخرى أدى هذا التطور فى أدوات الإنتاج إلى قيام ظاهرة تقسيم العمل . ولقد قام أول أنواع هذا التقسيم على اختلاف الجنس . فكان الرجل يقوم بالحرب وبالصيد . وكانت المرأة تقوم بشئون المنزل . وأدى هذا التخصص إلى ارتفاع إنتاجية العمل . ومع الزمن تخصصت بعض القبائل ، الأكثر تقدماً ، فى تربية الماشية . وهذا هو التقسيم الاجتماعى الأول للعمل [1] . وفى الطور الثانى من أطوار مرحلة البربرية لجأ الإنسان إلى الرى فى الزراعة مما أدى إلى تقدمها واتساعها . ونتيجة لتقدم الفن الإنتاجى خلى الاقتصاد البدائى الذى قام على الصيد مكانه ، فى الطور الأخير من أطوار مرحلة البربرية ، للزراعة وتربية الماشية . وفى هذا الطور انفصلت بعض الأعمال عن الزراعة ، وأصبحت حرفاً مستقلة ، وخاصة حرفتى النسيج والتعدين . ظهر بذلك التقسيم الاجتماعى الثانى للعمل . ومهد كل هذا التطور فى القوى المنتجة إلى ظهور المدنية ، وإلى قيام علاقات اجتماعية وسياسية جديدة ، وإلى إقامة نظام اقتصادى آخر يستند إلى الرق .

ثانياً — الإطار الاجتماعى والقانونى :

لن ندخل فى الخلاف حول تحديد الوحدة الاجتماعية الأولى ، وهل هى الأسرة الأبوية التى تستند إلى رابطة الدم ، أم القبيلة التى تستند إلى ضرورة العمل المشترك ، أم العشيرة التوتمية التى تستند إلى ضرورة العبادة ، التى تتمثل فى التوتم [2] (وهو حيوان أو نبات يعتقد أفراد الجماعة أنهم

(١) F. Engels, *op cit.*, p. 146.

(٢) عبد الفتاح ساير داير : محاضرات فى تاريخ القانون العام ١٩٥٥ القاهرة ص ٢٧ — ٣٩ ؛ صوفى أبو طالب « مبادىء تاريخ القانون » ١٩٥٧ ، القاهرة ص ٣٦ — ٤١ .

قد انحدروا منه) ، وإنما نكتفى بالقول ، مع أنصار المذهب الثانى ، بأن المجتمع قد انتظم ، مع اكتمال الاقتصاد البدائى ومع تزايد السكان ، فى عشائر ، أى فى جماعات يربط بين أفرادها رباط الدم [1] . ولقد كانت العشيرة هى الوحدة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التى يقوم عليها النظام البدائى . ولقد مرت العشائر بتطورات عدة انتهت بأن حلت الأسرة محلها . فنظراً لحالة الإباحة الجنسية التى يُظن أنها كانت قائمة ، كان الأبناء ينسبون إلى الأم ، ولذلك ظهرت الأسرة الأمية ، واحتلت المرأة مركزاً ممتازاً . ومع الانتقال من مرحلة الوحشية إلى مرحلة البربرية ظهر الزواج الجماعى مع الإيثار [2] . وهو نوع من الاتحاد الثنائى لمدة معينة نشأ فى ظل الزواج الجماعى ، وكان للرجل بمقتضاه واحدة من بين نساء كثيرات تعتبر المرأة الأساسية ، وكان للمرأة من بين كثيرين رجل يعتبر الزوج الأساسى . ولقد أدى هذا النوع من الزواج إلى إدخال عنصر جديد فى العائلة وهو الأب [3] . وفى الطور الأخير من مرحلة البربرية نشأ الزواج الفردى نتيجة لقوة سيطرة الرجل [4] . وأدى هذا التطور إلى ظهور الأسرة الأبوية .

وقد عاصر التطور فى نظام الزواج والأسرة وأدى إليه تطور الدور الاقتصادى الذى كان لكل من المرأة والرجل . فقد كانت المرأة تقوم فى الطور الأول من أطوار نظام العشيرة بتربية الماشية وبالزراعة البدائية . وكان لهذه الأعمال ، حتى فى صورتها البدائية البسيطة ، أهمية اقتصادية كبيرة ، لأنها كانت مورداً للرزق أكثر انتظاماً من الصيد الذى كان لا يضمن سد حاجات الجماعة ، والذى كان من أعمال الرجال . ومع هذا الوضع أدت أهمية الدور

(١) Académie des Sciences de l'U.R.S.S. Institut d'Economie "Manuel d'Economie Politique" Editions Sociales, Paris, 1956, p. 26.

(٢) "Mariage apparié".

(٣) F. Engels, *op. cit.*, pp. 48-60.

(٤) F. Engels, *op. cit.*, p. 61.

الاقتصادى الذى كانت تقوم به المرأة بالنسبة لدور الرجل إلى إعطائها مركزاً ممتازاً فى العائلة مما أدى ، بالإضافة إلى حالة الإباحة الجنسية التى اقتضت نسبة الأبناء إلى الأم ، إلى ظهور الأسرة الأمية . ومع تقدم القوى المنتجة بدأت تربية الماشية والزراعة المتقدمة ، وقد كانت أعمال الرجال ، تحتل دوراً مسيطراً فى الحياة البدائية . وأدى هذا التطور فى نوع الإنتاج إلى تقوية مركز الرجل الاقتصادى ، وبالتالى إلى ظهور الأسرة الأبوبية بدلاً من الأسرة الأمية فى الطور الأخير من أطوار الجماعة البدائية [1] .

ولما كانت ظروف الحياة البدائية قاسية ، وكان الإنسان الفرد أضعف من أن يصارع الطبيعة أو الحيوانات المفترسة وحده ، إضطر الإنسان إلى الالتجاء إلى العمل الجماعى [2] . ومع هذا التحليل يعتبر « كارل ماركس » العمل الجماعى نتيجة لضعف الإنسان الفردى ، لا نتيجة الملكية الجماعية لأدوات الإنتاج .

وقد انقسم العمل أول الأمر تبعاً للجنس ، فكان الرجل يقوم بالحرب وبالصيد وباستجلاب المواد الأولية . وكانت المرأة تقوم بأعمال المنزل . وقد حكم تقسيم العمل هذا تقسيم الملكية بين الرجل والمرأة . فكان كل منهما يملك الأدوات التى يصنعها ، والتى يستخدمها . أما ما كان ينتج أو يستخدم بالاشتراك فقد كان ملكاً للجماعة [3] . فالنظام البدائى لم يعرف الملكية الخاصة لأدوات الإنتاج إلا فيما يتعلق ببعض الأدوات التى كانت تستخدم عادة فى الدفاع عن النفس . وكانت الملكية الجماعية لأدوات الإنتاج هى أساس العلاقات الإنتاجية . ويعتبر هذا النوع من الملكية نتيجة لطبيعة القوى المنتجة . فقد كانت أدوات الإنتاج بدائية بصورة لم تسمح للانسان أن يصارع الطبيعة أو الحيوانات وحده . ولذلك لجأ الإنسان إلى العمل الجماعى ، وإلى ملكية

(١) Académie des Sciences de l'U.R.S.S. *op. cit.*, p. 29.

(٢) Zoubritski, Kérov, Mitropolski, *Les formations sociales et économiques précapitalistes.* Editions du Progress, Moscou, p. 15.

(٣) F. Engels, *op. cit.*, pp. 55, 146 et 148.

الأرض وأدوات الإنتاج الأخرى ملكية جماعية [1] . ومع هذا الوضع لم يكن من المتصور أن تنقسم القبيلة أو العشيرة إلى طبقات ، أو أن يستغل الإنسان إنساناً آخر [2] . وعلى الرغم من انتفاء الصراع الطبقى واستغلال الإنسان للانسان فى هذه المجتمعات البدائية إلا أنها كانت فى صراع دائم بينها . وهو ما يؤكد لنا ، على ما تقدم ، أن انتفاء الصراع الطبقى لا يعنى انتفاء الصراع بين الأجناس أو بين الأمم أو بين العقائد .

ثم بدأت الملكية الخاصة تظهر شيئاً فشيئاً ، واصطحب ظهورها بالانتقال من زواج الجماعة مع الإيثار إلى الزواج الفردى . وانتهى الأمر بظهور الملكية الفردية ، وبأن أصبحت الأسرة الزوجية هى الوحدة الاقتصادية [3] .

وقد أدى انخفاض مستوى القوى الإنتاجية إلى ضرورة التزام المساواة فى توزيع المنتجات ، إذ كانت هذه من الضآلة بحيث إذا أخذ أحد أفراد الجماعة أكثر من الآخرين مات البعض من الجوع . ولقد أدت هذه المساواة فى التوزيع إلى عرقلة تقدم القوى المنتجة .

ثالثاً — غرض النظام :

كان غرض الاقتصاد البدائى يتمثل فى إشباع حاجات العشيرة أو الأسرة . وفى سبيل تحقيق هذا الغرض قبل أفراد الجماعة العمل الجماعى . وكان الغرض من الإنتاج هو الاستهلاك المباشر لا المبادلة ، ذلك أن النظام البدائى لم يعرف ظاهرة السوق . ومع اشتغال الناس بتربية الحيوانات وبالزراعة ظهر التقسيم الاجتماعى الأول للعمل ، فتخصصت بعض القبائل ، الأكثر تقدماً ، فى تربية الماشية . وأدى هذا التخصص فى العمل إلى أن أصبحت المبادلة المنتظمة ممكنة لأول مرة [4] . وكانت المبادلة فى أول الأمر تتم فيما بين القبائل . ولما بدأت الملكية

(١) Académie des Sciences de l'U.R.S.S. *op. cit.*, pp. 24-26.

(٢) F. Engels, *op. cit.*, p. 150.

(٣) Académie des Sciences de l'U.R.S.S. *op. cit.*, p. 26.

(٤) F. Engels, *op. cit.*, p. 146.

الفردية فى الظهور بدأت المبادلة بين الأفراد تتغلب شيئاً فشيئاً ، حتى أصبحت فى النهاية هى الشكل الوحيد للمبادلة . وأصبحت الماشية هى السلعة التى تتمتع بالقبول العام ، والتى تقوم بها باقى السلع الأخرى . وبذلك ظهرت النقود السلعية . ثم أدى تقدم الزراعة ، نتيجة لتقدم الفن الإنتاجى ، إلى زيادة الإنتاج ، مما أدى إلى اتساع نطاق المبادلة . ولكن لا يصح أن يفهم من ذلك أن النطاق الذى أتيح للمبادلة كان كافياً لتغيير غرض النظام ، فقد ظل هذا الغرض يتمثل فى الإنتاج بغرض الإشباع المباشر للحاجات .

ومن دراسة المجتمعات البدائية السابقة الذكر نخلص إلى تسجيل ملاحظتين هامتين :

أولاهما — أن المجتمعات البدائية — وقد استندت إلى إشباع الحاجات غرضاً لها ، وإلى العمل الجماعى والملكية الجماعية ، وإلى شيوعية النساء ، ولم تنقسم إلى طبقات مختلفة — كانت «مجتمعات شيوعية» . وهنا نصل إلى تسجيل ملاحظة هامة تنصرف إلى أن بدائية أدوات الإنتاج قد استلزمت قيام المجتمع الشيوعى ، هذا بينما يستلزم تقدم أدوات الإنتاج ، فى التحليل الماركسى ، قيام هذا المجتمع أيضاً ، فكأن هذا المجتمع يجد سببه مرة فى البدائية ومرة فى التقدم .

وثانيتهما — أنه مع المعلومات التى لدينا عن هذه المجتمعات البدائية ، وهى بداهة معلومات محدودة ، لا يسعنا إلا أن نسلم ، وهو ما يتفق مع التفسير الماركسى للتاريخ ، بأن التطور الذى حدث فى هذه المجتمعات البدائية إنما يعود ، بصفة أساسية ، إلى تطور القوى المنتجة ، أى إلى ما يعرف بالعامل المادى . فبينما تقدمت هذه القوى المنتجة ، واستلزمت ظهور الملكية الفردية ، وانقسام المجتمع إلى طبقات ، انقضى النظام البدائى ، وقام نظام الحضارات القديمة ، وهو ما يعرف أيضاً ، لاعتماده فى الإنتاج على الرق ، بنظام الرق .

المبحث الثانى

نظام الحضارات القديمة

نظام الرق

تم الانتقال من النظام البدائى إلى نظام الرق فى بلاد الشرق أولاً ، ثم أثرت مدنية هذه البلاد ، حيث ساد الرق ، فى الشعوب الأوربية . ففيما بين القرنين الرابع والثانى قبل الميلاد ساد الإنتاج على أساس الرق فى كثير من البلاد ، ومنها مصر والهند والصين . وبلغ هذا النوع من الإنتاج ذروته فى اليونان فيما بين القرنين الخامس والرابع قبل الميلاد ، ثم انتشر الرق فى آسيا الصغرى وفى مصر وفى مقدونيا ، وبلغ ذروته فى روما فيما بين القرنين الثانى قبل الميلاد والثانى بعد الميلاد[1] .

وسندرس هنا الانتقال إلى نظام الرق ، وعناصر هذا النظام ، ثم النظام الرومانى على التوالى ، وسنخص النظام الرومانى دون غيره من النظم القديمة بالدراسة ، لأن تاريخ الرأسمالية إنما ينتهى إليه ، فقد أسلم انهياره إلى نشأة الإقطاع فى أوربا الغربية ، ومن هذا النظام الأخير ظهر النظام الحرفى ، ثم النظام الرأسمالى .

الانتقال إلى نظام الرق :

شهد الطور الأخير من أطوار مرحلة البربرية تقدم وسائل الإنتاج الزراعى ، وتكاثر قطعان الماشية . وبذلك خلى الاقتصاد البدائى الذى كان قائماً على الصيد ، بصفة أساسية ، مكانه للزراعة ولتربية الماشية . وشهد هذا الطور أيضاً التقسيم الاجتماعى الثانى للعمل ، إذ انفصلت بعض الأعمال عن الزراعة ، وأصبحت حرفاً مستقلة ، وخاصة حرفتى النسيج والتعدين . وأدى هذا التقسيم إلى ظهور الإنتاج بغرض المبادلة . وأصبحت المبادلة بين الأفراد ضرورة حيوية للمجتمع . وبانتهاء مرحلة البربرية بدأت المدنية ، فأكدت الأنواع القائمة من تقسيم العمل . وعمقت ، لما أحدثت من تقدم الحرف واتساع المبادلة ، التقابل

(١) Académie des Sciences de l'U.R.S.S., *op. cit.*, p. 36.

بين المدينة والريف . وأضافت بذلك نوعاً ثالثاً من تقسيم العمل أدى إلى ظهور طبقة جديدة لا تقوم بالصيد ولا بالزراعة ولا بالصناعة ، وإنما تقوم بالمبادلة ، وهى طبقة التجار . وظهرت النقود المعدنية مع ظهور هذه الطبقة .

ولقد تكاثفت هذه الأحداث ، فغيرت النظام الاقتصادى ، وأدت إلى ظهور نظام جديد ، وهو نظام الرق ، أو نظام الحضارات القديمة .

ولم يكن للرقيق أهمية كبيرة فى الطور الأول من أطوار البربرية . وكانت له صفة منزلية ، فقد كان الأرقاء يعتبرون من أفراد العائلة ، وكانوا قليلى العدد ، لأن المنتصر غالباً ما كان يلجأ إلى قتل المهزوم ، وذلك لأن العمل الإنسانى ، وقد كان منخفض الإنتاجية ، لم يكن يعطى فائضاً ملموساً عن نفقة إنتاجه . ومن هنا يتضح أن عمل الرقيق لم يكن فى مرحلة البربرية أساساً للانتاج ، إذا لم يلعب إلا دوراً ثانوياً فى هذا النطاق .

ويمكن أن نفسر انتقال الجماعة من النظام البدائى الذى قام على العمل المشترك لأفراد العشيرة أو الأسرة إلى نظام الرق ، أى إلى النظام الذى يستند الإنتاج فيه إلى عمل العبيد ، بصفة أساسية ، بتطور الفن الإنتاجى ، وخاصة تقسيم العمل ، وبنمو القوى المنتجة ، وباتساع المبادلة . فقد أدى حلول الأدوات المعدنية محل الأدوات الحجرية إلى فتح مجالات جديدة للعمل . كما أدى نمو الإنتاج فى الميادين المختلفة ونمو إنتاجية العمل إلى زيادة قيمة العمل ، وإلى زيادة الحاجة إلى قوى عمل جديدة . ولقد قدمت الحروب التى قامت بين المجتمعات البدائية هذه القوى اللازمة[1] ، إذ كف المنتصر عن قتل المهزوم ، ولجأ إلى استرقاقه لحاجته إلى اليد العاملة . ومع الزمن وكثرة الغزوات زاد عدد الأرقاء . ومكن استخدام الرقيق من تقسيم العمل بين الزراعة والصناعة ، ولقد بلغ الرقيق أهمية كبيرة فى الأمم القديمة لدرجة أن نظام هذه الأمم الاجتماعى

(١) F. Engels, *op. cit.*, p. 148.

والاقتصادى كان قائماً عليه[1] . « فبدون نظام الرق لما قامت دولة اليونان ، ولما بلغت من الفن والعلم ما بلغت ، ولما قامت الإمبراطورية الرومانية ، وبالتالى لما قامت أوربا الحديثة »[2] .

تحليل نظام الرق :

أولاً — القوى المنتجة :

كانت القوى المنتجة فى هذا النظام أكثر تقدماً منها فى النظام البدائى ، فكانت الأدوات أكثر تقدماً ، وكان تقسيم العمل أبعد مدى . ولكن يلاحظ أن رب العمل لم يكن يبحث عن تحسين أدوات الإنتاج بقدر بحثه عن زيادة عدد الرقيق لأهمية دورهم فى الحياة الاقتصادية والاجتماعية .

ومن الضرورى أن نسجل أن نظام الحضارات القديمة قد أقام ، وهو ما يبرر له هذه التسمية ، حضارات ضخمة ، ومثلها الحضارة الفرعونية ، والحضارة الهندية والحضارة الصينية والحضارة اليونانية والحضارة الرومانية . ولا شك أن هذه الحضارات ما كان يمكن أن تقوم إلا بفضل ما تحقق لها من التقدم فى القوى المنتجة .

ثانياً — الإطار السياسى والقانونى والاجتماعى :

لم يعرف النظام البدائى فكرة الدولة ، وذلك لأنه لم يعرف ، تبعاً للتحليل الماركسى ، الطبقات الاجتماعية ، وبالتالى لم يحس الحاجة إلى السلطة السياسية ولا إلى الدولة . ولما انتهى نظام العشيرة نتيجة لتقسيم العمل ، وانقسم المجتمع إلى طبقات ، حلت الدولة محل هذا النظام[3] .

وقد قامت علاقات الإنتاج فى نظام الرق على أساس الملكية الفردية للأرض ولأدوات الإنتاج . ولكن الأرض فى البلاد الشرقية القديمة

(١) F. Engels, *op. cit.*, p. 149.

(٢) F. Engels : *Anti-Dühring*, Edit. Sociales, Paris, 1950, p. 213.

(٣) F. Engels : *op. cit.*, p. 155.

كانت ، خلال نظام الرق ، ملكاً للدولة أو للجماعة . وفيما يتعلق بمصر يذهب رأى إلى أن الأرض كانت خلال الإمبراطورية الأولى ملكاً للملك ، وإلى أن مصر لم تعرف حتى هذا العهد نظام الملكية الفردية للأرض[١] . وفى غير هذه الاستثناءات كان السيد يملك أدوات الإنتاج ، ويملك الرقيق الذى يستخدمها . ولم يعتبر القانون الرقيق شخصاً بل شيئاً . وعلى ذلك لم يكن الرقيق يبيع عمله للسيد ، بل كان ، شأن الحيوان ، ملكاً للسيد الذى كان له أن يستخدمه ، وأن يبيعه ، وأن يقتله .

ولم يكن نظام العشيرة يعرف الطبقات الاجتماعية . ولكن اتساع المبادلة قد أدى إلى التفاوت فى الثروات ، وإلى نشأة طبقة جديدة ، هى طبقة التجار . فمع اتساع التجارة ، وظهور النقود المعدنية ، والرهن ، وتركيز الثروة العقارية والعبيد فى أيد قليلة العدد ، انقسم المجتمع إلى طبقات على أساس الثروة . ومع الزمن تزايد عدد الفقراء إذ لجأ صغار الملاك إلى الاستدانة من الأغنياء ، وكان المدين يضطر عند عجزه عن الوفاء إلى ترك أرضه للدائن أو بيع زوجته أو ابنه أو نفسه له . وأدى هذا الوضع إلى اختفاء الطبقة الوسطى التى كانت أساس النظام الاجتماعى والاقتصادى باختفاء الملكية الصغيرة . وانتهى الأمر إلى انقسام المجتمع إلى طبقتين وهما طبقة الأغنياء ، وتتكون من النبلاء والفرسان ، وطبقة الفقراء ، وتتكون من الفلاحين والعامة .

ثالثاً — غرض النظام :

كان اقتصاد الرق اقتصاداً عينياً بصفة أساسية ، فكان المجتمع ينقسم إلى وحدات اقتصادية متعددة تقوم كل منها بسد حاجاتها ، وبذلك كان غرض الإنتاج فى هذا النظام يتمثل فى إشباع حاجات السادة ملاك العبيد .

ولم يكن الإنتاج يتم بصفة أساسية بغرض المبادلة ، ولذلك كانت الأسواق

(١) عبد الفتاح ساير داير ، المرجع السابق ص ٢٥١ — ٢٥٢ .

فى هذا العهد ضيقة ، إذ كانت كل أسرة تكاد تكفى نفسها عن طريق إنتاجها . ومع الزمن اضطر الفلاحون إلى بيع بعض منتجاتهم لشراء المنتجات اللازمة لهم من الحرفيين ولدفع الضرائب . ولقد ساهم تقسيم العمل فى اتساع نطاق المبادلة ، ومع ذلك ظل الاستهلاك المنزلى هو الغرض الأساسى من الإنتاج .

النظام الرومانى

التطور الاقتصادى :

لم يكن النظام الرومانى إلا نوعاً من نظام الرق . فقد كان العبيد ، لكثرة عددهم ، هم أساس النشاط الاقتصادى . وبلغ العبيد من الكثرة أن زادوا عن عدد الأحرار بسبب الفتوحات الرومانية ، إذ كان أسرى الجيوش الرومانية يعتبرون عبيداً عموميين ، وكانت الدولة تقوم ببيعهم . كما أن القانون قد أباح للرومانيين أن يستولوا على الأجانب الذين لا تربطهم بروما معاهدات . ونعرض هنا تطور الاقتصاد الزراعى إلى اقتصاد تجارى .

فقد كان الاقتصاد الرومانى اقتصاداً زراعياً ، إذ كانت الزراعة هى أساس الحياة الاقتصادية ، وكانت الأرض هى أهم مصادر الثروة والاستثمار الوحيد المأمون[١] . وقد كانت الحكومة تشجع الحوزات الصغيرة فى بعض المناطق . وكانت الأرض مقسمة إلى أنصبة متساوية ومحدودة ، موزعة على مختلف الأسر . ثم اختلت المساواة بين أنصبة الأسر ، فظهرت الملكيات الكبيرة ، وظهر فائض الإنتاج مما أدى إلى ظهور المبادلات والصناعات الصغيرة[١] . وفى القرن الثانى ظهر الدومين الكبير للامبراطور فى أفريقيا وآسيا الصغرى . وفى المجموع تميز الاقتصاد الرومانى بالصفة العائلية . ولما وضحت المقابلة بين الريف والمدن قامت المبادلات بينهما . فكان الريف يستمد من المدن منتجاتها ، وكانت المدن تأخذ من الريف الغذاء والرجال ، ولكن نقل الغذاء كان يتم فى نطاق إقليمى .

(١) M. P. Charlesworth : *The Roman Empire*, Oxford University Press, 1951, p. 66.

(٢) صوفى أبو طالب : الوجيز فى القانون الرومانى الجزء الأول ، ١٩٦٢ ص ٢٨ — ٢٩ .

غير أن روما كانت تستمد ماتحتاج إليه من حبوب من مصر وأفريقيا(١) .

وكان بعض العامة يقومون بالإضافة ، إلى الرقيق ، ببعض بالصناعات ، ولجأوا إلى تكوين الطوائف للدفاع عن مصالحهم ، وقد استمر هذا النظام حتى انتهى بانهيار الإمبراطورية الغربية .

ومع الزمن اتسع حكم روما ، وأثر ذلك فى حياتها الاقتصادية . فقد فتحت روما بلاد حوض البحر المتوسط الشرقى ، وتقدمت فى فتوحاتها نحو الغرب . واشتبكت أكثر من مائة عام (٢٦٤ — ١٤٦ ق . م) مع قرطاجة التى كانت عاصمة العالم التجارى . وأبرم الصلح بينهما عام ١٤١ ق . م . وانتقلت بمقتضاه ملكية جزيرة صقلية ، الغنية بالحبوب ، من قرطاجة إلى روما . وأخضع قيصر شمال الغال وغربها (٦٧ — ٥٠) وفتح مصر وأخضعها لحكم الرومان ، وأدت هذه الفتوحات إلى أن انتقلت الإمبراطورية الرومانية ابتداء من القرن الثانى قبل الميلاد من الاقتصاد الزراعى إلى الاقتصاد التجارى . وحقق بذلك النبلاء أرباحاً طائلة . فظهرت نتيجة لذلك طبقة كبار التجار وطبقة أصحاب رؤوس الأموال وكبار المزارعين ، واختفت طبقة صغار الملاك التى اضطرت ، تحت ضغط الأزمة الاقتصادية ، إلى بيع أراضيها إلى كبار المزارعين . وبذلك اختفت الطبقة المتوسطة . وأصبح المجتمع ينقسم إلى طبقتين وهما طبقة الأشراف والفرسان من ناحية ، وطبقة العامة والعبيد من ناحية أخرى(٢) .

ويرى البعض أن المصالح التجارية والمالية هى التى دفعت روما إلى الغزو والتوسع . ولئن أنكر « فشر » على هذا الرأى إطلاقه إلا أنه يظن أن هذه المصالح هى التى دفعت إلى تحطيم قرطاجة وكورنثا ، وأن قيام بومبى فى القرن

(١) M. P. Charlesworth, *op. cit.*, p. 68.

(٢) عبد الفتاح ساير داير المرجع السابق ، ص ٨٢ ؛ صوفى أبو طالب ، المرجع السابق ص ٢٨ — ٢٩ .

الأول قبل الميلاد بضم سوريا كان بتأثير الفرسان الذين كانوا يؤلفون طبقة أصحاب الأموال الرومانية(١) .

الطبقات الاجتماعية : سبق أن رأينا كيف نشأت طبقة الرقيق . ونضيف هنا أن النظام الاجتماعى قد انتهى فى روما القديمة ، وبالإضافة إلى وجود طبقة الرقيق ، إلى طبقتين وهما طبقة الأشراف وطبقة العامة .

وقد وقع الصراع بين هاتين الطبقتين ، وانضمت طبقة الرقيق فى هذا الصراع إلى طبقة العامة . وقد اختلف المؤرخون حول نشأة طبقة العامة خلافاً شديداً(٢) . ودون أن ندخل فى هذا الخلاف نكتفى بأن نذكر مظاهر التناقض الذى كان قائماً بين هاتين الطبقتين . فقد كانت معظم الأراضى والثروة فى أيدى الأشراف ، بينما كان العامة يفلحون أرض الأشراف ، ويقومون بأحط الأعمال . وكما لم تكن الطبقتان سواء أمام القانون ، فلم يعتبر أفراد طبقة العامة مواطنين فى روما . فقد حرموا من التمتع بحقوق القانون العام ، بحيث لم يكن لهم تولى الوظائف أو المشاركة فى المجالس الشعبية . ولم يكن يسمح للعامة بالزواج من الأشراف ، ولا بالسكنى فى الأماكن التى يقيمون بها . وانتهى هذا الوضع الطبقى بثورة العامة ضد الأشراف عام ٤٩٤ ق . م . ونتيجة لذلك حصل العامة تدريجياً على المساواة فى الحقوق السياسية ، وفى الحقوق المدنية ، حتى كان القرن الثالث قبل الميلاد فاكتملت هذه المساواة .

تدهور الإمبراطورية :

بدأت الإمبراطورية بعد ذلك فى التدهور إبان الإمبراطورية السفلى ابتداء من « دقلديانوس »(٣) (٢٨٤ — ٣٠٥) . ولقد آذنت بالتدهور أسباب عدة أهمها : (١) الصراع بين الطبقات ، فقد كثرت ثورات الرقيق والعامة

(١) فشر تاريخ أوربا فى العصور القديمة ، ترجمة دار المعارف بمصر ، ص ٩٤ .

(٢) صوفى أبو طالب المرجع السابق ص ٣٦ — ٣٧ .

(٣) Dioclétian.

(العمال والفلاحين الأحرار) ضد طبقة الأشراف والفرسان . وانتهى الأمر بتناقص عدد الأرقاء لتحرير بعضهم ولعدم مد الحروب الأسواق الرومانية بعدد كاف منهم . (٢) ضعف طبقة العمال والفلاحين الأحرار نظراً لمنافسة الرقيق للعمل الحر ، مما أدى إلى ازدياد فقرهم ، وقد كانوا مصدر قوة الدولة لما كانوا يقدمون من الضرائب والجنود . ولذلك كان منطقياً أن يجر ضعفهم ضعف الدولة ذاتها . (٣) انقسام الإمبراطورية إلى غربية وشرقية . (٤) الأزمة النقدية فى عهد « دقلديانوس » وما جرته من المغالاة فى فرض الضرائب على السلع التجارية . (٥) الغزوات الجرمانية .

ولقد أدت كل هذه الأسباب الداخلية منهـا والخارجية إلى سوء الحالة الاقتصادية ، فارتفعت الأثمان ، وانخفضت القوة الشرائية للنقود ، وبلغت هذه الأزمة حدتها تحت حكم « الاسكندر سفير »[1] (٢٠٨ — ٢٣٥) حتى أن مرتبات الموظفين لم تكن تدفع نقداً فى عهده بل عيناً . وحمل ذلك « دقلديانوس » على إصدار التسعير الجبرى للسلع الضرورية عام ٣٠١[2] . ولـكن هذا الإجراء لم يكتب له النجاح ، فعاد الناس إلى نظام المقايضة فى القرن الخامس . ولقد حال دون التقدم الاقتصادى ظهور طوائف الصناع والتجار ، مما حد من حرية التجارة والصناعة .

انهيار النظام الرومانى :

غزو البربر : غزا البربر أوربا فى القرنين الرابع والخامس . وسقطت روما فى يدهم سنة ٣٩٥ . ثم سقطت الإمبراطورية الغربية نهائياً فى يدهم سنة ٤٧٦ . وأدى هذا الغزو إلى أن حلت ملـكيات رومانية يحكمها البربر محل الإمبراطورية الرومانية . ولما كان ملوك البربر غير قادرين على تسيير النظام فقد أقاموا ،

(١) Alexandre sévère.

(٢) Louis C. West : *The Coinage of Diocletian and the Edict on Prices* in "Studies in Roman Economic and Social History", 1951.
محمد عبد المنعم بدر وعبد المنعم البدراوى « مبادىء القانون الرومانى » القاهرة ١٩٥٦ .

فى سبيل تسيير شئون الحـكم لصالحهم ، على كل إقليم دوقاً أو كنتاً أو محافظاً ، ولما انتهت الاضطرابات عادت التجارة إلى ما كانت عليه من الاستمرار ، وأخذ هؤلاء الموظفون يمارسون شيئاً من الاستقلال فى مواجهة الملوك ، وبدأوا يجمعون الضرائب للملوك ولأنفسهم فى الجزء الأكبر منها ، ويجبرون الضعفاء على أن ينزلوا لهم عن أراضيهم وعن أشخاصهم ، وعندئذ أدخلوا هؤلاء الفقراء فى حمايتهم . وابتداء من القرن السادس أخذ الملك يمنح هؤلاء السادة امتيازات كثيرة . ولقد أنشأ هذا التطور التاريخى حقيقة جديدة ، وهى اتجاه المجتمع نحو نظام الملـكية الإقطاعية . واحتفظ بحقيقة كانت قائمة ، وهى كون المدن مركزاً للتجارة . وبانهيار الإمبراطورية الرومانية اختفى نظام الرق ، وحل محله نظام التبعية . ولقد أدى الإبقاء على هذا الوضع بالنسبة للمدن إلى قيام طبقة برجوازية حرة فيها .

الغزو الإسلامى : وفى القرن السابع تعرضت أوربا لغزو جديد ، وهو الغزو الإسلامى . ولـكن الغزاة توقفوا عند أبواب القسطنطينية سنة ٧١٧ ، وفى « بواتيه » سنة ٧٣٢ . ولـكن قيامهم حول البحر المتوسط أدى إلى نتائج خطيرة أثرت على النظام الاقتصادى الذى كان قائماً . فقبل الغزو الإسلامى كانت شعوب أوربا المحيطة بالبحر المتوسط داخلة فى علاقات تبادلية . ولـكن هذا الغزو قطع الصلة بينها ، وأغلق البحر المتوسط فى وجه أوربا ، وأصبحت أوربا الغربية منعزلة عن العالم ، وأدت هذه الحوادث التاريخية فى النصف الثانى من القرن السابع إلى توقف التجارة التى قامت على الشواطىء الغربية للبحر المتوسط وبالتالى إلى انهيار المدن التجارية ، وإلى اختفاء الطبقة البرجوازية معها . فقد توقفت المدن عن أن تـكون مراكز اقتصادية ، وتوقفت الدورة التجارية والنشاط الصناعى . وبذلك أكمل الغزو الإسلامى ما بدأه الغزو الجرمانى من القضاء على النظام الاقتصادى الذى عرفته الإمبراطورية الرومانية ، ومن تهيئة جو جديد عرف نظامين اقتصاديين متتاليين ، وهما الإقطاع ، وهو ما يعرف

أيضاً باقتصاد الضيعة المغلقة (أى اقتصاد الدومين المغلق) ، والاقتصاد الحرفى . ويكون هذان النظامان معاً اقتصاد القرون الوسطى فى أوربا الغربية .

* * *

عرضنا فيما تقدم مختلف العوامل الداخلية والخارجية التى أسهمت فى القضاء على النظام الرومانى . وبقى أن نذكر هنا أنه من تبسيط التاريخ الذى يبعده عن الواقع أن نرد كل هذه العوامل إلى تطور القوى المنتجة ، وإلى الصراع الطبقى . فليس من الثابت تاريخياً أن الانتقال من نظام الحضارات القديمة إلى نظام الإقطاع قد تم نتيجة لنمو القوى المنتجة . ومع التسليم بأهمية الصراع الطبقى فى تطور النظام الرومانى ، وفى إقرار مبدأ المساواة فى الحقوق والحريات السياسية والمدنية بين الأشراف والعامة ، إلا أن هذا العامل لم يكن وحده هو الذى أدى إلى التطور . ولا شك فى أن الأزمة الاقتصادية السابقة الذكر والغزوات التى تعرضت لها الإمبراطورية كانت من أهم الأسباب التى أدت إلى إنهاء النظام الرومانى . بل وكانت هى الأسباب المباشرة لذلك .

المبحث الثالث

نظام القرون الوسطى

شهدت القرون الوسطى عدة أنواع مختلفة من المجتمعات الإقطاعية قامت فى مناطق مختلفة . ولم ينشأ نظام الإقطاع فى مختلف هذه المناطق فى تاريخ واحد ، كما لم تكن له خصائص واحدة . فمن المرجح أن يكون النظام الإقطاعى قد نشأ فى الصين فى القرن الثالث الميلادى . وقد تميز هذا الإقطاع الصينى بأن سيطرة الطبقة الإقطاعية على الأرض لم تتخذ شكل الملكية الفردية . فقد كانت الأرض ملك الدولة . كما أن نظام السخرة ، وهو هذا النظام الذى كان منتشراً فى أوربا الغربية والذى ينصرف إلى عمل الفلاحين فى أرض السيد الإقطاعى ، لم يكن معروفاً فى الصين . ومن الصين انتقلت العلاقات الإقطاعية فى القرن الرابع إلى كوريا وإلى اليابان حيث لم يكن نظام الرق قد قام . ثم انتقلت فى القرن الخامس إلى الهند الصينية . ثم ظهرت هذه العلاقات الإقطاعية فى الهند فيما بين القرنين الخامس والسادس ، وفى أوربا الغربية فى القرن الخامس ، ثم فى البلاد العربية فى القرن السابع (١) .

ولا شك فى وجود بعض أوجه الشبه بين الإقطاع الغربى والإقطاع فى البلاد العربية (الإقطاع الإسلامى) . فالإقطاع العربى ، إذا كان من الجائز أن نستخدم هذا التعبير ، يقوم على « الالتزام العقارى » الذى كان يمنح غالباً للحاشية وللجنود . وهو نظام يشبه من بعض أوجهه الإقطاع الغربى . ولكنه يختلف عنه فى أن الملتزم يستمد التزامه العقارى من الوالى الذى كان من حقه أن

---

(١) Zoubritski, Kérov, Mitropolski, *op. cit.*, pp. 76-1.
السيد الباز العرينى : الإقطاع فى الشرق الأوسط منذ القرن السابع حتى القرن الثالث عشر . دراسة مقارنة . حوليات كلية الآداب . جامعة عين شمس ١٩٥٧ ص ١١٣ - ١٤٨ .

يسقطه ، وفى عدم وجود الفلاحين فى حالة قنية ، وهى حالة التبعية للأرض ، وفى عدم اختفاء السوق .

وحتى يمكننا أن نلقى نظرة على الإقطاع العربى [١] يلزم أن نفرق بين ثلاثة أنواع من الإقطاع ، وهى إقطاع التمليك ، وإقطاع الاستغلال (وهو إقطاع الخراج أو الإقطاع الحربى) ، والإقطاع الإدارى .

وينصرف إقطاع التمليك إلى الأرض وغلتها . وقد كان هذا النوع من الإقطاع من أهم وسائل امتلاك الأرض وحيازتها عندما تداعت الخلافة العباسية فى القرن التاسع (الثالث الهجرى)[٢] . على أن منح القطيعة فى الشرق الأوسط لم يكن يماثل ما هو معروف فى الغرب فى العصور الوسطى بإقطاع السيد . فالمقطع فى الشرق الأوسط لم يكن له على الأرض من حقوق سوى حقوق المالك . وكان يخضع لكل تدخل إدارى وقضائى ومالى من قبل الحكومة ، فقد كان ملتزماً بدفع ضريبة العشر [٣] .

وأما إقطاع الاستغلال باعتباره قطيعة من الأرض تغل خراجاً ثابتاً فيرجع إلى عصر « البويهيين » [٤] (٣٣٤ — ٤٤٧ هـ) . ثم تحول إقطاع الاستغلال هذا ، فى عهد السلاجقة ، إلى إقطاع حربى . فقد رأى الوزير السلجوقى « نظام الملك » فى القرن الحادى عشر أن الملك قد اختل ، وأن الأموال لا تحصل من البلاد لاختلالها . ففرق الأرض على الأجناد إقطاعاً ، وعمل على زيادة مايوزع من الإقطاعات . وينال المقطع من حيث المبدأ خراج الأرض لا الأرض ، ولم يكن له سيطرة على المشتغلين بها ، وكان يخضع لسلطة الحكومة ، وكان

---

(١) السيد الباز العرينى ، المرجع السابق .

(٢) السيد الباز العرينى ، المرجع السابق ص ١٢٦ .

(٣) السيد الباز العرينى ، المرجع السابق ص ١٢٧ .

(٤) السيد الباز العرينى ، المرجع السابق ص ١٣٧ .

عليه ألا يسىء استعمال إقطاعه . كما كان من الجائز نزع الإقطاع منه إذا لم يقم بالالتزامات المفروضة عليه [١] .

وأما عن الإقطاع الإدارى فقد كان حكومة إقليمية يمنحها السلطان لأحد المقربين له . ثم مالبث أن اندمج فى الإقطاع الحربى السابق الذكر .

وقد حدث فى الشرق الأوسط ، أيام الأمويين ، ماحدث فى غرب أوربا ، عند الميرفنجيين ، من النظام المعروف « بالإلجاء » . فكان الشخص يتخلى عن أرضه إلى رجل غنى قوى النفوذ والسلطان ، ويصبح مستأجراً لها مقابل حمايته من الإدارة المالية . ويرجع هذا النظام إلى ما ساد من الاضطراب وعدم الأمن وشدة جباة الخراج . غير أن العباسيين قد صادروا هذه « التلاجى » الأموية ، وقاموا بتوزيعها على قادة الجيش فى القرن الثالث الهجرى (٨٧١م) [٢] .

ومن الضرورى أن ننبه إلى أنه لم يحدث فى البلاد الإسلامية ، ماحدث فى أوربا الغربية ، من انقسام الدولة إلى عدة إقطاعات مغلقة لاتقوم بينها علاقات اقتصادية ، وتتمتع كل واحدة منها بسلطات قانونية واسعة ، أو باستقلال واقعى فى مواجهة سلطة الدولة المركزية . وسنرى من دراسة الإقطاع الغربى أنه كان « إقطاعاً سياسياً واجتماعياً واقتصادياً » ، بينما لم يكن الإقطاع الإسلامى ، وإذا جاز كما قلنا أن نستخدم الكلمة ، إلا نوعاً من « الإقطاع الاجتماعى » ، بمعنى أنه قد ضمن لفئة محدودة من المواطنين قوة اجتماعية ، نتيجة لحيازتها مساحات كبيرة من الأرض ، فى مواجهة العامة .

وسندرس هنا نظام القرون الوسطى فى غرب أوربا . فقد عرفت أوربا الغربية فى هذه القرون نظامين اقتصاديين متتاليين ، يستمد كل منهما مقوماته

---

(١) السيد الباز العرينى ، المرجع السابق ص ١٣٨ .

(٢) السيد الباز العرينى ، المرجع السابق ص ١٢١ .

من المرحلة التى عاش فيها ، وهما اقتصاد « الضيعة المغلقة » (أى الدومين المغلق) فى الريف ، وقد امتد فيما بين القرن الخامس والقرن الثانى عشر ؛ والاقتصاد الحرفى فى المدن ، وقد امتد فيما بين القرن الحادى عشر والقرن الخامس عشر . وقد تميز النظام الأول بسيطرة الريف ، وباندماج الحرف والزراعة ، بينما تميز النظام الثانى بسيطرة المدن ، وباستقلال الحرف عن الزراعة .

وقد كان اقتصاد القرون الوسطى ، فى مرحلته الأولى ، اقتصاداً زراعياً بصفة أساسية . وكانت الحياة الاقتصادية فى المدن راكدة خلال هذه المرحلة حتى القرن الحادى عشر . وحينما انتعشت التجارة أدى ذلك إلى إحياء المدن ، وتقدم الحرف بها ، وإلى إضعاف نظام الضيعة المغلقة ، وبذلك أصبح نظام القرون الوسطى نظاماً حرفياً بصفة أساسية فى المرحلة الثانية .

§ ١ — الإقطاع

نشأة الإقطاع فى أوربا الغربية :

تختلط نشأة اقتصاد الضيعة المغلقة (اقتصاد الدومين المغلق) بنشأة الإقطاع . ومن الثابت تاريخياً أنه يمتنع أن نؤرخ لهذه النشأة بحادث معين . فقد آذنت بقيام عصور الإقطاع بوادر ممعنة فى البطء ، كما آذنت بزوالها بوادر ممعنة فى البطء أيضاً . ولقد كان الإقطاع تجربة عملية فرضتها الظروف لتستعيض بها المجتمعات المحلية عن الحكومة المركزية البعيدة عن متناولها ، ابتغاء الأمن الذى عجزت هذه الحكومة عن تحقيقه ، فقد نزل الفلاحون الذين حطمهم كبار الملاك العقاريين عن أراضيهم لسيد من هؤلاء مقابل أن يخلع عليهم حمايته ، أو رغبة فى التخلص من الضرائب . على أن يكون لهم حق الانتفاع بالأرض [١] . وبذلك أصبح الفلاحون الذين كانوا أحراراً فيما قبل تحت حماية سادة الإقطاع ،

(١) Zoubriski, Kérov, Mitropolski, *op. cit.*, p. 68.

وتحت سيطرتهم [١] . ومهد لهذه العصور قيام الاتجاه نحو النظام المحلى خلال عصر انهيار الإمبراطورية الغربية . وهو ما يعنى أن العناصر الأولى لنظام الإقطاع قد ولدت فى ظل نظام الحضارات القديمة (نظام الرق) . ثم استغرق هذا الاتجاه القرنين التاسع والعاشر ليكتمل نموه [٢] .

ويمكن أن نرد أهم معدات هذه العصور فى غرب أوربا إلى ما يلى :

١ — أدى الغزو الإسلامى إلى إغلاق المنافذ بإنهاء التجارة بين الغرب والشرق فى القرن الثامن .

٢ — أدى اعتماد الملوك البربر على سادة الإقطاع فى إدارة الممالك إلى تقوية الاتجاه نحو النظام المحلى ، إذ أن هذا الاعتماد قد اقتضى منح هؤلاء السادة كثيراً من اختصاصات السلطة المركزية مما انتهى إلى تمتعهم بالاستقلال الذاتى .

٣ — لجأ الملوك الكارولنجيون [٣] ، فيما بين القرنين الثامن والعاشر (٧٥١ — ٩٨٧) ، إلى تقسيم الملك بين أولادهم ، وإلى منح أمراء الإقطاع كثيراً من اختصاص السلطة المركزية ، وخاصة القضاء ، وفرض الضرائب . وقد توسع « شارلمان » فى هذا الاتجاه إذ خول نوابه البالغين ثلاثمائة والمنتشرين فى الأقاليم كثيراً من هذه الاختصاصات .

٤ — بدأ أمراء الإقطاع يتغلبون شيئاً فشيئاً على سلالة « الكارولنجيين » بعد موت « شارلمان » الذى حالت شخصيته القوية دون ذلك .

٥ — ساعدت غزوات الشماليين والونديين [٤] والمسلمين الذين تدفقوا

(١) Zoubriski, Kérov, Mitropolski, *op. cit.* p. 78.

(٢) ج . و . كوبلاند وب . فينوجرادوف « الإقطاع والعصور الوسطى بغرب أوربا » ترجمة محمد مصطفى زيادة ، القاهرة ١٩٥٨ ص ٣ .
Joseph Calmette : *Le Monde Féodal*, Paris, P.U.F., 1951, p. 161.

(٣) Carolingiens.

(٤) Wends.

من المرحلة التى عاش فيها ، وهما اقتصاد « الضيعة المغلقة » (أى الدومين المغلق) فى الريف ، وقد امتد فيما بين القرن الخامس والقرن الثانى عشر ؛ والاقتصاد الحرفى فى المدن ، وقد امتد فيما بين القرن الحادى عشر والقرن الخامس عشر . وقد تميز النظام الأول بسيطرة الريف ، وباندماج الحرف والزراعة ، بينما تميز النظام الثانى بسيطرة المدن ، وباستقلال الحرف عن الزراعة .

وقد كان اقتصاد القرون الوسطى ، فى مرحلته الأولى ، اقتصاداً زراعياً بصفه أساسية . وكانت الحياة الاقتصادية فى المدن راكدة خلال هذه المرحلة حتى القرن الحادى عشر . وحينما انتعشت التجارة أدى ذلك إلى إحياء المدن ، وتقدم الحرف بها ، وإلى إضعاف نظام الضيعة المغلقة ، وبذلك أصبح نظام القرون الوسطى نظاماً حرفياً بصفة أساسية فى المرحلة الثانية .

§ ١ — الإقطاع

نشأة الإقطاع فى أوربا الغربية :

تختلط نشأة اقتصاد الضيعة المغلقة (اقتصاد الدومين المغلق) بنشأة الإقطاع . ومن الثابت تاريخياً أنه يمتنع أن نؤرخ لهذه النشأة بحادث معين . فقد آذنت بقيام عصور الإقطاع بوادر ممعنة فى البطء ، كما آذنت بزوالها بوادر ممعنة فى البطء أيضاً . ولقد كان الإقطاع تجربة عملية فرضتها الظروف لتستعيض بها المجتمعات المحلية عن الحكومة المركزية البعيدة عن متناولها ، ابتغاء الأمن الذى عجزت هذه الحكومة عن تحقيقه ، فقد نزل الفلاحون الذين حطمهم كبار الملاك العقاريين عن أراضيهم لسيد من هؤلاء مقابل أن يخلع عليهم حمايته ، أو رغبة فى التخلص من الضرائب . على أن يكون لهم حق الانتفاع بالأرض[1] . وبذلك أصبح الفلاحون الذين كانوا أحراراً فيما قبل تحت حماية سادة الإقطاع ،

(١) Zoubriski, Kérov, Mitropolski, *op. cit.*, p. 68.

وتحت سيطرتهم[1] . ومهد لهذه العصور قيام الاتجاه نحو النظام المحلى خلال عصر انهيار الإمبراطورية الغربية . وهو ما يعنى أن العناصر الأولى لنظام الإقطاع قد ولدت فى ظل نظام الحضارات القديمة (نظام الرق) . ثم استغرق هذا الاتجاه القرنين التاسع والعاشر ليكتمل نموه[2] .

ويمكن أن نرد أهم معدات هذه العصور فى غرب أوربا إلى ما يلى :

١ — أدى الغزو الإسلامى إلى إغلاق المنافذ بإنهاء التجارة بين الغرب والشرق فى القرن الثامن .

٢ — أدى اعتماد الملوك البربر على سادة الإقطاع فى إدارة الممالك إلى تقوية الاتجاه نحو النظام المحلى ، إذ أن هذا الاعتماد قد اقتضى منح هؤلاء السادة كثيراً من اختصاصات السلطة المركزية مما انتهى إلى تمتعهم بالاستقلال الذاتى .

٣ — لجأ الملوك الكارولنجيون[3] ، فيما بين القرنين الثامن والعاشر (٧٥١ — ٩٨٧) ، إلى تقسيم الملك بين أولادهم ، وإلى منح أمراء الإقطاع كثيراً من اختصاص السلطة المركزية ، وخاصة القضاء ، وفرض الضرائب . وقد توسع « شارلمان » فى هذا الاتجاه إذ خول نوابه البالغين ثلاثمائة والمنتشرين فى الأقاليم كثيراً من هذه الاختصاصات .

٤ — بدأ أمراء الإقطاع يتغلبون شيئاً فشيئاً على سلالة « الكارولنجيين » بعد موت « شارلمان » الذى حالت شخصيته القوية دون ذلك .

٥ — ساعدت غزوات الشماليين والونديين[4] والمسلمين الذين تدفقوا

(١) Zoubriski, Kérov, Mitropolski, *op. cit.* p. 78.

(٢) ج . و . كوپلاند و ب . فينوجرادوف « الإقطاع والعصور الوسطى بغرب أوربا » ترجمة محمد مصطفى زيادة ، القاهرة ١٩٥٨ ص ٣ .
Joseph Calmette : *Le Monde Féodal*, Paris, P.U.F., 1951, p. 161.

(٣) Carolingiens.

(٤) Wends.

على غرب أوربا فى القرنين التاسع والعاشر ، وهم الذين اعتادوا الحياة القبلية المحلية ، على طبع الإمبراطورية الرومانية بالاتجاه المحلى .

٦ — أدت الحروب الأهلية بين الإقطاعات إلى قطع العلاقات التجارية بينها .

لكل هذه الأسباب قوى الاستقلال المحلى . وأخذ كل إقطاع يغلق شيئاً فشيئاً دون السلطة المركزية ، ودون غيره من الإقطاعات . وأخذ الإنتاج بغرض السوق يختفى شيئاً فشيئاً مع ضيق المنافذ حتى إذا ما أصبحت الضيعة دائرة مغلقة اقتصرت على إنتاج ما يلزم لسكانها ، وأصبحت تستهلك كل ما تنتج .

ولقد اشتمل المجتمع الإقطاعى على تنظيمات اقتصادية واجتماعية سابقة عليه ، وهى القرية والدومين . ويعتبر هذان التنظيمان الركنين الأساسيين للمجتمع الإقطاعى . ومع الزمن أصبحت القرية أو المجموعة من القرى فى يد سيد إقطاعى . وبذلك تلاشى المجتمع القروى[١] . وأصبحت الضيعة المغلقة هى الوحدة الاجتماعية والاقتصادية للنظام . وكان اقتصادها اقتصاداً مغلقاً ، إذ كانت كل ضيعة تنتج كل ما يلزم لبقائها من مزروعات وماشية ومصنوعات . وكان العمل الصناعى يتم فى ورش المقاطعة المملوكة للسيد[٢] ، أى كانت الضيعة تقوم على الاكتفاء الذاتى .

وأما عن المدن القديمة فقد سقطت تحت سلطان السادة الإقطاعيين . وأرغم أهلها على فلاحة الأرض المحيطة بها . وأدى ذلك إلى اندثار بعض المدن ، وإلى تحول بعض آخر إلى قرى . وأصبحت الحياة الاقتصادية راكدة بها . ولهذا تميزت مرحلة الإقطاع الأولى باندثار معالم المدينة وبسيادة الريف ، أى بتغلب الاقتصاد الزراعى على النشاطين الصناعى والتجارى .

---

(١) كوپلاند وفينو جرادوف ، المرجع السابق ص ٦ — ٩.

(٢) J. Calmette, *op. cit.*, p. 167.

تحليل نظام الإقطاع :

مع التطور الذى قدمناه أصبحت الضيعة المغلقة هى الوحدة الاقتصادية والاجتماعية ، وأصبح الإقطاع ، وقد كان يتكون من ضيعة أو عدة ضياع مملوكة للسيد الإقطاعى ، الوحدة السياسية للنظام الإقطاعى فى القرون الوسطى[١] . وسنعرض هنا عناصر هذا النظام :

أولاً — القوى المنتجة :

كان الإنتاج فى هذا النظام يعتمد على استخدام الأدوات البسيطة . فكانت حالة الفن الإنتاجى غير متقدمة ، وكان هذا يتفق مع الحاجات التى لا تتغير إلا ببطء شديد . ومن الملاحظ أن الاختراعات كانت بدائية ومحدودة جداً بالمقارنة بما هى عليه فى العصور الحديثة . ولذلك ظلت الزراعة على حالها لم تتغير طوال العصور الوسطى[٢] ، كما كان الصناع والفنانون يستخدمون الآلات والأدوات التى كانوا يستخدمونها فى العصر الرومانى القديم[٣] . وتفسير ذلك أن تقدم القوى المنتجة قد اصطدم بالعلاقات الإنتاجية فى النظام الإقطاعى[٤] .

وقد تميز هذا العهد بالمجاعات لقلة الإنتاج ، ولانعدام المبادلة بسبب إغلاق الأسواق ، وقلة المواصلات ، وخطورة الطرق ، وكانت الدولة مجرد تنظيم سياسى لا يتدخل فى الاقتصاد .

ومع تطور التاريخ لم يحتفظ هذا النظام بخصائصه ، بل بدأ يتغير بتغير العلاقة بين السيد والفلاحين ، وبظهور المدن ، وبإنشاء الطرق مما أدى إلى أن

---

(١) سعيد عاشور « أوربا العصور الوسطى » الجزء الثانى النظم والحضارة ١٩٥٩ ص ٧١ — ٨٨ .

(٢) كوپلاند وفينو جرادوف ، المرجع السابق ص ٦ — ١٤ .

(٣) سعيد عاشور ص ٧٤ .

(٤) Académie des Sciences de l'U.R.S.S., *op. cit.*, pp. 59-60.

يتحول الاقتصاد المغلق شيئاً فشيئاً إلى اقتصاد يقوم على السوق ، أى على المبادلة .

ثانياً — الإطار القانونى والسياسى والاجتماعى :

رأينا أن النظام الإقطاعى قد انصرف إلى قيام إقطاعات مغلقة ومستقلة . وهذا هو الوجه المميز لهذا النظام . ويرى بعض الكتاب أن المبدأ الإقطاعى يستبعد فكرة الدولة استبعاداً كاملاً (١) . ولكن التطور الإقطاعى الذى شهده غرب أوربا لم يؤد إلى هذه النتيجة . فلم يشهد هذا العهد انتقال السلطة انتقالاً كاملاً من الملك إلى سادة الإقطاع . فقد مارس هؤلاء السادة بعض الاختصاصات دون أن ينزل عنها الملك من الناحية القانونية نزولاً نهائياً . ولقد لجأ بعض أمراء الإقطاع فى القرن الثالث عشر إلى صك النقود فى إقطاعاتهم ، وقد فعلوا ذلك فى بعض الأحيان بتفويض من الملك ، وفى أحيان أخرى بغير تفويض منه (٢) . وكانت الملكية مجردة من محتوياتها ، ولكنها احتفظت دائماً بمظهرها الخارجى . فقد ظل الملك ركناً أساسياً فى النظام الجديد إذ وجد على قمة الهرم الإقطاعى ، وكان سيد السادة . وعلى الرغم من أن الملكية كانت مشلولة من الناحية الواقعية إلا أنها قد بقيت من الناحية القانونية (٣) .

ولا تكاد المرحلة الأولى من القرون الوسطى تعرف ثروة إلا الأرض . وكانت هذه ملكاً للسادة الإقطاعيين . وأما عن الثروة غير العقارية فمن الثابت أن كمية النقود كانت محدودة للغاية ، وأن الأمراء لم يلجأوا إلى صك النقود الذهبية إلا كمظهر من مظاهر السيادة (٤) .

وقد كانت الزراعة هى الإنتاج المسيطر فى هذا النظام . ولذلك فإن الأرض

---

(١) Calmette, *op. cit.*, p. 167.

(٢) Olivier Martin : *Histoire du Droit Français*, 1948, p. 581.

(٣) J. Calmette : *op. cit.*, pp. 167-171.

(٤) Calmette, *op. cit.*, p. 180.

كانت هى أساس كل حياة اقتصادية واجتماعية (١) . ولقد ذكر المؤرخ الفرنسى « جيرار » أن الأرض كانت أساس المجتمع الإقطاعى ، وأن السلطة كانت لمن له الأرض . ومن هنا نلاحظ مدى الترابط بين ملكية أداة الإنتاج الأساسية والسلطة فى هذا المجتمع .

ولقد كانت أرض الضيعة تنقسم إلى قسمين : أرض تخص السيد الإقطاعى وهى تفلح لحسابه ، وقد بقى لها اسم « الدومين » ، والأرض الباقية تقسم إلى أجزاء يكفى كل جزء منها عائلة . وتوزع هذه الأجزاء على الفلاحين فى مقابل ما يؤدونه للسيد من الأعمال فى أرضه الخاصة . وهذه هى ما تعرف « بالسخرة » ، أو فى مقابل إعطائه جزءاً من المحصول ، وهو ما يعرف « بالريع العينى » . ومع نمو المدن انتشر الالتجاء إلى « الريع النقدى » الذى كان يدفعه رقيق الأرض. فقد كان سادة الإقطاع فى حاجة إليه لشراء المنتجات الصناعية التى لا تنتج فى الإقطاعية. وقد انتهى الأمر إلى أن أصبحت حيازة الفلاح للأرض دائمة ما دام يؤدى التزامه قبل السيد ، كما أصبحت تورث . ومع هذا الوضع انفصلت الحيازة عن الملكية . وأصبحت هذه الأخيرة تنصرف إلى مجرد الحق فى اقتضاء بعض الخدمات (٢) . وقد أدت طريقة استغلال الأرض هذه إلى سيطرة الإنتاج الصغير (٣) ، وإلى عدم الاستفادة من مزايا الإنتاج الكبير . وبالإضافة إلى ذلك كانت الزراعة متأخرة ، وخاصة لأن أرض الفلاح الواحد لم تكن حصة واحدة بل حصصاً مبعثرة (٤) .

---

(١) ويتضح مدى الصلة بين الإقطاع والأرض من أن لفظة "Feudum" التى يقصد بها غالباً قطعة من الأرض جرى اتخاذها للدلالة على نظام الإقطاع . راجع السيد الباز العرينى . المرجع السابق ص ١١٤ .

(٢) J. Calmette, *op. cit.*, p. 158.

(٣) Zoubriski, Kérov, Mitrolski, *op. cit.*, p. 70.

(٤) كوبلاند وفينو جرادوف ، المرجع السابق ص ٨ .

وبعد أن كانت الحرف قد حققت ، فى ظل الحضارات القديمة ، استقلالها عن الزراعة فإنها عادت ، فى ظل الإقطاع ، فاندمجت معها نتيجة للتدهور الاقتصادى الذى صاحب انهيار الإمبراطورية الرومانية[1] . فقد كان بعض سكان الضيعة يقوم بإنتاج الأدوات الحرفية اللازمة لإشباع حاجات السيد والفلاحين . وكانت هذه الحاجات تشبع بالإنتاج المحلى وحده .

ومن أهم ما نقف عنده هو أن قوة العمل وأدوات الإنتاج كانت مملوكة لنفس الشخص أو لنفس الجماعة ، أى لم يكن هناك انفصال بين العمل ورأس المال ، إذ كان الحرفيون يملكون أدوات الإنتاج ، ويقومون بالعمل ، كما كان صغار المزارعين يقدمون الأرض ورأس المال ويقومون بالعمل فى الوقت نفسه . وكان السيد الإقطاعى يملك أموال الإنتاج ويملك أيضاً حقوقاً واسعة على الأشخاص وعلى نشاطهم ، وذلك بعكس الرأسمالى الذى يستأجر قوة العمل بطريق التعاقد ، والذى يقترض رأس المال . ففى عهد الإقطاعى لم يكن هناك فصل قانونى أو اقتصادى بين العمل ورأس المال ، إذ لم تكن العلاقة بين السيد الإقطاعى والفلاحين تقوم على التعاقد ، بل على حقوق ثبتت للأول على الآخرين حينما نزلوا له عن أملاكهم ، وحينما أسدل عليهم حمايته . فلقد كان سيدهم وكانوا رجاله . فقد أصبح معظم سكان الضيعة ، خلال القرنين الحادى عشر والثانى عشر ، فى حالة بين الرق والحرية ، وهى ما تعرف بالقنية[2] . وهذا ما يعنى أن القنية تمثل تقدماً بالقياس إلى العبودية . ولقد كانت علاقة القن بسيده ذات شقين لأنها كانت تنصرف فى الواقع إلى تبعية اقتصادية وإلى عبودية شخصية معاً ، وإن لم يكن للسيد حق قتله . ثم ما لبثت القنية وحيازة الأرض أن انفصلتا بحيث كان من الممكن أن تقوم الناحية الشخصية دون أن يكون السيد قد قدم إلى الفلاح أرضاً[3] . فقد

(١) Zoubriski, Kérov, Mitrolski, *op. cit.*, p. 71.

(٢) كوبلاند وفينو جرادوف ، المرجع السابق ص ٣٥ .

(٣) كوبلاند ، المرجع السابق ، ٢٧ .

كان القن يعيش فى الأرض التى يقدمها له السيد ، وكان مربوطاً إليها ، فلا يملك الحرية فى الانتقال منها ، ولم يكن له أن يتزوج من خارج الضيعة إلا بإذن سيده ، وكان على القن أن يؤدى واجبات تبعيته بالخدمة فى أرض السيد بما يعرف بالسخرة ، وكان عليه أن يقدم له جزءاً من محصوله ، وأن يطحن فى طاحونته ، وأن يعصر فى معصرته ، وأن يخبز فى أفرانه[1] .

وكان التوزيع يتم فيما يخص منتجات أرض السيد الإقطاعى بقرار تحكمى منه ، وفيما يخص منتجات أرض العائلة بإرادة رب العائلة . ومن هنا يمكن أن نقرب هذا النظام من النظام الجماعى لا من النظام الرأسمالى ، لأن التوزيع فى النظام الجماعى يتم بناء على قرار من السلطة لا خلال قوى السوق .

ثالثاً — غرض النظام :

بعد النشاط الاقتصادى فى هذا النظام المغلق عن فكرة الربح ، فكان الإنتاج لا يتم بقصد البيع فى السوق ، بل بقصد الاستهلاك المباشر ، وذلك لأن هذا النظام كان يتميز بانعدام المنافذ . ولقد ترتبت على ذلك نتائج هامة هى : (١) كان يكتفى — وقد انتفت فكرة الربح وحلت محلها فكرة الإشباع المباشر — بإنتاج الأموال اللازمة لإشباع حاجات السيد وحاجات حاشيته ورجاله الآخرين . (٢) لم يكن يعتمد على الخارج فى إشباع حاجات سكان الضيعة ، وليس معنى ذلك أن النظام لم يعرف بعضاً من المبادلات ، بل إن بعض المؤرخين ينكر قيام النظام المغلق إغلاقاً دقيقاً فى أية مرحلة من مراحل التاريخ . ولكننا نريد أن نقول من باب التغليب إن حاجات الجماعة الإنسانية التى كانت تعيش فى الضيعة كانت تشبع بالخدمات والمنتجات التى تنتج داخل

(١) يرى كوبلاند أن القن قد « ظل يشرى ويباع ويبدل بغيره حسبما يشاء متملك الدومين ، وأن كل هذه حقائق لا لبس فيها بالنسبة للقن والقنية فى العصور الوسطى ، وهى حقائق يسهل فهمها على وجه خطأ ، كما يعسر فهمها على وجه صحيح » ص ٣٥ .

حدودها[١] . فقد كانت الضيعة ، حتى القرن الثانى عشر على الأقل ، فى غير حاجة ملحة إلى التبادل التجارى مع العالم الخارجى[٢] .

ويترتب على هذا الوضع نتيجة هامة ، وهى أن التوازن بين الإنتاج والطلب لم يكن يتم فى هذا النظام بواسطة قوى السوق ، فالقوة التى تقيم هذا التوازن ليست قيمة المبادلة بل قيمة الاستعمال ، إذ كان الهدف من هذا النظام هو إشباع الحاجات لا الحصول على ربح ، ولقد كانت حاجات السكان تعرف بالخبرة ، وساعد على ذلك أنها لم تكن تتزايد بسرعة . وفى كلمة لم يكن هذا النوع من الاقتصاد المغلق اقتصاد طلب ، بل كان اقتصاد حاجات .

§ ٢ — النظام الحرفى

الانتقال من نظام الضيعة المغلقة إلى النظام الحرفى :

بعد أن اكتمل نمو الضيعة المغلقة فى القرنين التاسع والعاشر بدأت المبادلات التجارية فى الظهور لتمهد ، فيما بين القرنين العاشر والثانى عشر ، لإنهاء هذا النظام المغلق ، ولإقامة نظام حرفى فى المدن ابتداء من القرن الثالث عشر . وهذه هى المرحلة الثانية من مراحل القرون الوسطى ، وهى تلك التى تتميز بعودة استقلال الحرف عن الزراعة ، وبازدهار المدن الحرفية والتجارية . وقد اكتمل هذا النظام الجديد فى القرنين الرابع عشر والخامس عشر . وكما أن نشأة نظام الضيعة المغلقة كانت نتيجة طبيعية لإغلاق المنافذ فإن نهايته كانت هى الأخرى ، ولنفس المنطق ، نتيجة طبيعية لعودة ظهور المنافذ . ونلاحظ أن الحديث عن أسباب انتهاء نظام الضيعة المغلقة يعنى فى الوقت نفسه الحديث عن نهاية الإقطاع بصفته نظاماً اقتصادياً .

---

(١) كوپلاند وفينو جرادوف ٤٣ .

(٢) سعيد عاشور ص ٢٨٣ .

ويمكن أن نرد انتعاش المبادلات التجارية وقيام النظام الحرفى إلى أسباب متعددة أهمها ما يلى[١] :

١ — ساد نوع من الأمن نتيجة لتدخل الكنيسة لمنع الحروب الأهلية أو للحد منها . وأدى هذا إلى أن أصبح ارتياد الطرق الكبيرة ممكناً دون كبير خطر ، كما أدى من ناحية أخرى إلى زيادة عدد السكان ، وبالتالى إلى ازدياد النشاط الاقتصادى .

٢ — أدى إمعان سادة الإقطاع فى استغلال رقيق الأرض وظلمهم إلى هروب هؤلاء من الأرض للاقامة فى «المدن الممتازة» ، كما أن بعضهم ، ممن اعتاد القيام بالأعمال الحرفية ، قد ترك الريف بإذن من سادة الإقطاع مقابل مبلغ نقدى معين . وبالإضافة إلى ذلك عرفت القرون الوسطى سبباً آخر للهجرة ، وهو استمالة السادة القائمين باستصلاح الأراضى البور وبزراعة الغابات للفلاحين للعمل لديهم . ولقد أدت حركة الهروب هذه إلى حاجة سادة الإقطاع إلى الفلاحين ، ولذلك اضطروا أن يخففوا الأعباء عن الفلاحين ، كما بدأوا يفضلون الفلاح الحر على القن . وأدى ذلك إلى إضعاف تبعية القن للسيد[٢] ، وفى القرن الثالث عشر زالت السخرة عن كثير من الأقاليم ، وذلك لقيام الفلاحين المكلفين بالزراعة بدفع بدل نقدى مقابل الإعفاء منها . وبذلك تحولت علاقة السيد بالتابع إلى علاقة مستأجر بأجير . على أن السخرة قد بقيت ببعض الأقاليم وكانت عبئاً ثقيلاً على الفلاح . ووسيلة غير اقتصادية لزراعة أرض السيد .

٣ — أسهمت الحروب الصليبية فى إنهاء نظام الضيعة المغلقة لأسباب عدة منها : (ا) أضعفت هذه الحروب سلطة أمراء الإقطاع لأنها اقتضت نزولهم

---

(١) Jean Marchal : *Cours d'Economie Politique*, I, Librairie de Médicis, Paris, 1956, pp. 43-44. François Perroux : *Cours d'Economie Politique*, Paris, 1946, I, pp. 104-5.

(٢) كوپلاند وفينو جرادوف ، المرجع السابق ص ٣٩ .

عن كثير من امتيازاتهم ، وخاصة فى ألمانيا ، للسلطة المركزية حتى يمكنها أن تجمع النقود اللازمة للحروب . (ب) اقتضت هذه الحروب تكوين الجيوش الدائمة التى حلت محل جيوش الإقطاعات . (ج) فقدت الأرض كثيراً من رقيقها الذين انتظموا فى الجيوش الصليبية . (د) كان من نتائج هذه الحروب إعادة العلاقات بين الشرق والغرب ، مما أدى إلى ازدهار مدن البحر المتوسط وخاصة مدن إيطاليا ، وأصبح الغرب نتيجة لذلك سيد هذا البحر . وبدأت أوربا تستورد من الشرق التوابل والمواد الأولية ، ومثلها القطن والحرير . وتصدر إليه الأقمشة والأسلحة .

٤ — لما انتعشت التجارة بين الشرق والغرب ازدهرت المدن القديمة ، ونشأت مدن جديدة ، توافد عليها التجار والحرفيون الهاربون من الضياع . وبدأت الحرف فى الازدهار . ونشأت العلاقات التجارية بين المدن والريف . فكانت المدن تزود الريف بالمصنوعات وتتزود منه بالمزروعات والمواد الأولية اللازمة للحرفيين . ونتيجة لهذه المبادلات كانت نشأة المدن من أهم العوامل التى قوضت أركان نظام الضيعة المغلقة ، فبينما كان الفلاحون فى هذا النظام المغلق ينتجون بغرض الاستهلاك المباشر ، أصبحوا ينتجون بغرض البيع للمدن المجاورة . وأدى ذلك إلى تحسن حالة الفلاحين ، وإلى إضعاف تبعيتهم للسيد ، وإلى تقوية حركة تحررهم . وهكذا وكما قدمنا بدأ وضع السادة الإقطاعيين يتغير حتى أصبحوا مجرد مجموعة من الملاك العقاريين يعيشون على إيرادهم ، ومن ناحية أخرى دخلت المدن فيما بينها فى علاقات تجارية .

وبالإضافة إلى ذلك فقد عملت المدن على تحررها من سيطرة سادة الإقطاع وخاضت فى سبيل ذلك معركة حامية ضدهم . ومن هنا سميت « بالمدن الحرة » . ومن المؤكد أن تحرر المدن كان صدمة كبيرة للنظام الإقطاعى (١) .

ومن الملاحظ أن العوامل التى تناولناها بالشرح ليست من طبيعة واحدة ،

(١) J. Calmette, *op. cit* p. 174.

إذ أن بعضها يعتبر عاملاً داخلياً يعود إلى ذات الإقطاع ، بينما يعتبر بعضها الآخر عاملاً خارجياً لا يعود إلى ذات النظام . وقد اختلف الاقتصاديون فى تحديد العامل الذى أدى إلى نهاية الإقطاع . فرأى «دوب» أن انهيار هذا النظام إنما يعود إلى عامل داخلى ، وهو إمعان سادة الإقطاع فى استغلال رقيق الأرض مما دفع هؤلاء إلى الهروب منها . ومن الملاحظ أن هذا التفسير يتفق مع النظرية الماركسية التى ترى أن الصراع الطبقى هو الذى يؤدى إلى تطوير المجتمع . بينما رأى «سويزى» (١) أن انهيار النظام الإقطاعى يعود إلى عوامل خارجية عنه ، وهى ازدهار المدن ، واتساع السوق . واعتقادنا أن كل هذه العوامل مجتمعة قد أدت إلى انتعاش المبادلات التجارية . وبذلك أصبح السوق هو عماد الحياة الاقتصادية الغربية ، كما كان عليه الحال فى البلاد الشرقية (٢) . ومع هذا التطور حل اقتصاد السوق محل الاقتصاد المغلق ، وتغير النظام الاقتصادى من نظام يقوم أساساً على الزراعة إلى نظام يقوم على الحرف والمبادلة ، وانتهى عهد ورش المقاطعة ، وظهرت المدن الصناعية .

وأدى النشاط الحرفى إلى مرحلة متقدمة بعض الشىء من الحياة الصناعية ، مما يمكن معه الحديث عن ثورة اقتصادية فى القرن الثانى عشر (٣) ولقد أثر هذا التطور فى الحياة الغربية كلها ، وكان من نتائجه أن اتخذت العصور الوسطى وجهاً جديداً ، ومن هذا الوقت بدأت عناصر الاقتصاد المقبل تتحدد وتتضح .

تحليل النظام الحرفى :

بعد أن تحدثنا عن نهاية النظام المغلق وعن الانتقال إلى النظام الحرفى الذى نشأ فى المدن ندرس هنا عناصر هذا النظام الثلاثة :

(١) Sweezy.

(٢) J. Calmette, *op. cit.*, pp. 182-3.

(٣) J. Calmettel, *op. cit.*, p. 184.

أولاً — القوى المنتجة :

كان أساس الإنتاج فى النظام الحرفى هو استخدام الأدوات البسيطة،أى أن الفن الإنتاجى كان غير متقدم ، مما أدى إلى ازدياد المخاطر الفنية فى العصر الذى لم يعرف المخاطر الاقتصادية كما تقدم . ويمكن أن نفسر عدم تقدم القوى المنتجة بثبات الطلب ، وبثبات حجم الإنتاج ، إذ أن الحاجات لم تكن تتكاثر بسرعة فى هذه العصور . كما يمكن أن يفسر أيضاً بكراهية النظام الحرفى لأى تجديدات فى الفن الإنتاجى .

ثانياً — الإطار القانونى والاجتماعى :

شكلت الحرف الإنتاج الأساسى للمدن فى العصور الوسطى . وكان الحرفى يقوم فى المدن بالإنتاج الصناعى بالتعاون مع زملاء يعيشون فى وسطه ويكونون طائفة . وكان يقوم بالإنتاج فى مسكنه بالقطعة أو الساعة ، وإن كان من الملاحظ أن الصانع كان أول الأمر متجولاً إذ لم يكن لديه رأس المال اللازم ، ولم تكن لديه إلا الأدوات الضرورية ، وأنه لم يستقر إلا يوم أن تملك شيئاً من رأس المال . ولم يكن الحرفى ينتج إلا بناء على طلب سابق ، أى أنه كان ينتج لعملاء معروفين له مقدماً . ومن هنا كانت المخاطر الاقتصادية التى تنشأ من زيادة الإنتاج عن الطلب محدودة للغاية .

وحينما اشتد ظلم الإقطاع الغربى واستغلاله التمس الناس الحماية منه فى تكوين الجماعات ، ولم تكن الطوائف إلا واحدة من بينها التمس الحرفيون فى تكوينها الحماية وتنظيم الصناعة . وقد تأثروا فى تكوينها بمثيلاتها التى قامت فى الشرق[(١)]. وقد استمر هذا النظام فى أوربا إلى نهاية القرن الثامن عشر .

(١) J. Calmette, *op. cit.*, pp. 171-174.

وقد عرفت مصر فى عهد الفراعنة نظام الطوائف إذ انتظم السواد الأعظم من الشعب فى طوائف (عبد الفتاح ساير داير ص ١٣٢) كما عرفته فى العهد الإسلامى وخاصة منذ القرن العاشر حتى القرن التاسع عشر حينما بدأ يضعف فى عهد محمد على نتيجة لاحتكاره للصناعات (زكى عبد المتعال تاريخ النظم ١٩٣٥ ص ٤٢٢) .

وكانت الطائفة تتكون من ثلاثة أنواع من الأعضاء هم المعلمون والعمال والصبيان . كما كانت مفتوحة أول أمرها ، أى أنها لم تكن تشكل طبقة . وكان أى زميل فيها يمكنه أن يصبح رئيساً . ومع الزمن أصبحت الطوائف مغلقة . وأخذ الفرق الاجتماعى بين الرئيس والنفر يتزايد حدة . وانتهى الأمر بالنفر إلى أن أصبح يتقاضى أجراً محدوداً . ويضاف إلى ذلك أن الطائفة كانت تتحمله إذا ما قعد به المرض أو الشيخوخة عن العمل .

ويلاحظ على هذا النظام أن صاحب أدوات الإنتاج كان يشترك بنفسه فى العمل . وعلى ذلك لم يكن هناك فصل بين العمل ورأس المال إذ كانت الطائفة هى التى تقدم الشيئين معاً .

ومع الزمن قويت الطوائف ، وأصبحت لها سلطات مالية وإدارية وقضائية ، مثل جمع الضرائب ، وتحديد الأثمان وقواعد البيع ، وتحديد أجور الأنفار ، وفض المنازعات . ولم تكن حرية التجارة والصناعة معروفة فى ظل هذا النظام .

وكان توزيع الإنتاج يتم داخل الطائفة بناء على العرف . ولم تعرف هذه الطوائف دخولاً يمكن أن تعتبر بصورة قاطعة ثمناً لعوامل الإنتاج . ولم يظهر الأجر إلا حينما ازدادت الفروق بين الرئيس ومعاونيه على ما قدمناه .

ثالثاً — غرض النظام :

مع نشأة المدن أصبحت هذه مركزاً للمبادلات بينها وبين الريف ، وأصبح النظام الاقتصادى يقوم على المبادلة . وكان من نتائج اتساع المبادلة أن تغير غرض النظام ، فلم يعد يتمثل فى مجرد الإنتاج للاستهلاك ، وهو ما كانت عليه الحال ، سواء فى الزراعة أم فى الحرف ، فى المرحلة الأولى من القرون الوسطى ، بل أصبح يتمثل فى الإنتاج للسوق بغرض البحث عن ربح يكفى لتغطية نفقات المعيشة . ولكن غرض النشاط الاقتصادى فى هذا النظام لم يتمثل فى البحث عن تحقيق

أكبر ربح ممكن . فقد كان الحرفى ، فى الغالب شأنه فى ذلك شأن الفلاح ، منتجاً صغيراً . كما لم تكن اللوائح المكتوبة والعرفية تسمح له بأن يتوسع فى أعماله ، ولا بأن ينافس غيره ، مما قيد إمكان حصوله على ربح كبير ، وساهمت الكنيسة فى هذا التقييد بحثها على الاعتدال فى البحث عن الثروة .

ولقد شذ عن هذه القاعدة التجار الذين كانوا يقومون بالتصدير ، إذ كانوا يعملون على تحقيق أكبر ربح ممكن ، وتمكنوا لذلك من تكوين ثروة جعلت منهم الرعيل الأول من الرأسماليين . وأدى ظهور التاجر الكبير الذى يتعامل مع عملاء لا يعرفهم مقدماً ، والذى أخذت أعماله تمتد فى بلاد مختلفة إلى تغير النظام الاقتصادى ، إذ أخضع هذا الوسيط الذى يملك المواد الأولية ورأس المال النقدى الحرفى له ، ومهد بذلك لنشأة الرأسمالية التجارية .

وقد أدت نشأة المدن إلى تغيير أساسى مماثل فى الريف ، فبينما كان الفلاحون فى النظام المغلق ينتجون بغرض الاستهلاك المباشر فحسب أصبحوا ينتجون بغرض البيع للمدن المجاورة ، أى بغرض السوق .

نهاية النظام الحرفى :

يمكن أن نخلص مما تقدم إلى حقيقة عامة وهى أن الحرفيين المستقلين هم الذين كانوا أساس النظام الحرفى . ومع الزمن بدأت الأسواق تتسع نتيجة لعدة عوامل سنعرضها عند دراسة الرأسمالية التجارية ، وبدأ هؤلاء الحرفيون تبعاً لذلك يتعاملون مع التاجر الكبير لا مع الجمهور ، ففقدوا استقلالهم أمام هذا الوسيط الذى أخذ يقدم لهم المادة الأولية والأدوات ، وأصبحوا بذلك مجرد أجراء لدى الوسيط الذى أصبح رب العمل ، وبذلك انفصل العمل ورأس المال . ويوم أن بدأ الحرفيون يفقدون استقلالهم أمام التاجر الكبير ، ويوم أن بدأ هذا التاجر يتعامل مع عملاء غير معروفين له مقدماً ، بدأ النظام الاقتصادى يتجه نحو الرأسمالية التجارية ، أى بدأ مرحلة جديدة من مراحل تطوره ، وكان ذلك فى القرن السادس عشر .

الباب الثانى

الرأسمالية

§ ١ — تعريف الرأسمالية

استخدم تعبير « الرأسمالية » للدلالة على مرحلة تاريخية معينة ، وهى تلك التى تلت النظام الحرفى ابتداء من القرن السادس عشر . ويعتبر « كارل ماركس » المسئول عن تعميد هذا التعبير الذى أثار جدلاً كبيراً فى تحديد مدلوله[١] . وسنعرض هنا بعضاً من التعريفات التى قدمت للرأسمالية لما فى ذلك من توضيح لطبيعة هذا النظام .

١ — التعريف باستخدام رأس المال الفنى : استعمل بعض الاقتصاديين كلمة «رأسمالية» فى معنى فنى ، لتدل على طريقة فنية معينة من طرق الإنتاج ، وهى تلك التى تعرف « بالطريقة الدائرية » ، أى بالطريقة غير المباشرة . ويقصد بها تلك الطريقة التى تقوم على التوسع فى استخدام رأس المال الفنى فى الإنتاج . وفى حدود هذا المعنى تكون الرأسمالية هى النظام الذى يعتمد فى الإنتاج ، بصفة أساسية ، على رأس المال الفنى . وواضح إذن أن هذا التعريف يعتمد على الدور الفنى الذى يؤديه رأس المال فى الإنتاج ، لا على حقيقة الوضع القانونى والاجتماعى لرأس المال[٢] .

ولما كان للانتاج ، فى غير مراحله البدائية ، صفة الرأسمالية منصرفة إلى معناها الفنى ، فإن هذا التعبير مأخوذاً بهذا المعنى لا يفيد إذن فى التفرقة بين مختلف مراحل التاريخ . ومن المؤكد أن « ماركس » لم يقصد استخدام كلمة

(١) Dobb : *Studies in the development of capitalism*, p. 2.

(٢) Dobb, *op. cit.*, p. 3.

« رأسمالية » فى هذا المعنى الفنى ، ومن هنا يجب أن نأخذ هذا التعبير فيما وضع له ليدل على مرحلة تاريخية معينة .

٢ — التعريف بالمشروع الفردى الحر : عرف بعض الاقتصاديين الرأسمالية بأنها النظام الذى يقوم على المشروع الخاص الحر ، أى أنها النظام الذى تقوم فيه العلاقات الاقتصادية والاجتماعية على العقود ، وحيث يكون الأفراد أحراراً فى تصريف شئونهم ، وحيث لا تقوم قيود قانونية . ومن هنا تصبح الرأسمالية مرادفاً للنظام الحر ، وتصبح فى بعض الاستعمالات مرادفاً لنظام المنافسة الحرة ، مما يحصر مرحلة الرأسمالية فى فترة زمنية قصيرة ، فيقصرها على مرحلة الفردية ، دون أن تغطى المرحلة التى انهزمت فيها سياسة عدم التدخل ، والتى ظهرت فيها الاحتكارات وأشباه الاحتكارات والمشروعات التعاونية والمشروعات العامة . وإذا كانت الرأسمالية هى تلك المرحلة الفردية المحدودة فحسب ، فبماذا إذن نسمى النظام القائم بعد أن انتهت هذه المرحلة[1] ؟

٣ — التعريف بالروح : عرف « سومبارت » النظام الرأسمالى لا بأحد أوجهه ، بل بجميع هذه الأوجه ممثلة فى الروح التى تسيطر عليه ، والتى تبعث الحياة فيه . وتتكون هذه الروح من عدة عناصر وهى البحث عن أكبر ربح ممكن ، وحب المغامرة ، وحرية التصرف ، والروح البورجوازية ، وروح الحساب والمعقولية[2] . فهو يرى مصدر الرأسمالية فى هذا التقدم فى العقلية وفى السلوك الإنسانى الذى أدى إلى قيام هذا النوع من المنظمات الاقتصادية ومن العلاقات التى تميز العالم الحديث .

فالحرفى كان رجلاً طبيعياً ، يأخذ النشاط الاقتصادى على أنه وسيلة لإشباع حاجاته الطبيعية فحسب . أما الرجل الرأسمالى فإنه ، على العكس من ذلك ، يرى فى البحث عن أكبر ربح ممكن وفى تراكم رأس المال

(١) Dobb, *op. cit.*, p. 5.

(٢) Dobb, *op. cit.*, p. 4.

الغرض المسيطر على النشاط الاقتصادى . ويخضع لذلك كل شىء فى الحياة لطرق حسابية كمية دقيقة[1] .

ومما لاشك فيه أن للنظام الرأسمالى روحاً خاصة به ، تميزه عن غيره . وهذه الروح هى إحدى المعطيات التاريخية التى شاركت فى خلقها عدة عوامل تاريخية . ولكننا نأخذ على هذا التعريف الذى يرتكن إلى الروح الرأسمالية ، أنه تعريف بغير محدد . وإذا حددنا هذه الروح ، رغبة فى تلافى هذا العيب ، بأنها البحث عن الربح فإننا نصبح أمام تعريف للكل بأحد عناصره ، وهو هنا غرض النظام . ويضاف إلى ذلك أن التعريف بالربح لا يقصر تعبير الرأسمالية على مرحلة من الزمن دون أخرى ، بل يؤدى إلى أن يعتبر كثير من مراحل التاريخ مراحل رأسمالية إلى حد ما .

٤ — التعريف بالإنتاج للسوق : يعرف بعض الاقتصاديين الرأسمالية بأنها تنظيم معين للانتاج بغرض السوق . وعلى ذلك تصبح الرأسمالية قائمة حينما يفصل بيع الإنتاج عن بيع التجزئة فى الزمان والمكان لتدخل تاجر الجملة الذى يقوم بشراء المنتجات لبيعها ثانية بغرض الربح . ومعنى ذلك أن هذا الفريق من الكتاب يأخذ الرأسمالية على أنها نظام تجارى ، أى على أنها نظام يقوم على التبادل بغرض الربح .

ويمكن القول إن هدف هؤلاء الكتاب الذين يقدمون هذا النوع من التعريف هو البحث عن أساس للرأسمالية فى الزحف الأول للتجارة على اقتصاد القرون الوسطى ، والربط بين مراحل نمو الرأسمالية ومراحل اتساع السوق .

ويرى « دوب » أن تعريف الرأسمالية كنظام تجارى لا يقصر هو الآخر هذا التعبير على أى مرحلة من الزمن دون أخرى ، بل يؤدى إلى أن تعتبر كل

(١) Dobb, *op. cit.*, p. 3.

مراحل التاريخ تقريباً رأسمالية على الأقل إلى حد ما [١] .

وإذا أخذنا بتعريف الرأسمالية كنظام تجارى فإننا نلاحظ مع « دوب » [٢] أن الحرب الصليبية الرابعة تكون قد أوجدت رأسمالية منطلقة فى حدود هذا المعنى ، بل ويتبين لنا تبعاً لهذا التعريف أن قيام الرأسمالية فى اليونان القديمة لا يمكن أن ينكر .

٥ — تعريف « كارل ماركس » : لما كنا لا نريد أن نخلع اسم الرأسمالية على كل هذه النظم ، وإنما نريد أن نعطى تعريفاً للمنظمات الاقتصادية القائمة فى العالم الحديث ، فإننا ننتقل الآن إلى التعريف الذى قدمه « كارل ماركس » للرأسمالية . وهو لا يرى أساس هذه المرحلة من مراحل التاريخ فى روح المشروع ، ولا فى استخدام النقود لتمويل مجموعة من المبادلات بغرض الربح ، ولكنه يجد هذا الأساس فى طريقة الإنتاج المستخدمة فى النظام الرأسمالى . وهو لا يقصد بطريقة الإنتاج هذه أن يشير إلى حالة الفن الإنتاجى ، بل يريد أن يشير إلى كيفية تملك وسائل الإنتاج ، وإلى العلاقات الاجتماعية التى تتولد بين الأفراد من تدخلهم فى عملية الإنتاج . فالرأسمالية إذن ليست مجرد نظام للانتاج بغرض السوق ، ولكنها نظام تعتبر فيه قوة العمل نفسها سلعة تباع وتشترى فى السوق كغيرها من السلع ، أى أنها نظام يستند الى « التناقض الطبقى » ، وإلى « عقد العمل » . والشرط التاريخى لذلك هو تجمع ملكية وسائل الإنتاج فى يد طبقة محدودة العدد ، واضطرار الطبقة المجردة من هذه الملكية الى بيع قوة عملها التى تعتبر مصدرها الوحيد للحياة . وقد تم ذلك بتجريد الحرفيين من ملكية أموال الإنتاج . وعلى ذلك فإن الإنتاج يقوم فى هذا النظام على أساس « عقد العمل » . وهو ما يعنى أن يكون هذا العقد هو الوجه المميز لهذا النظام . ويلاحظ أن تعريف الرأسمالية بعلاقات الإنتاج القائمة فيها ،

(١) Dobb, *op. cit.*, p. 5.

(٢) Dobb, *op. cit.*, p. 8.

وهى تلك العلاقات التى تتمثل بصفة أساسية فى عقد العمل ، يبعد النظام الحرفى حيث يكون الحرفى مستقلاً ، ويملك أدوات الإنتاج ويقدم العمل ، ويتولى بيع منتجاته بنفسه . ففى هذا النظام لم يكن هناك انفصال بين ملكية أموال الإنتاج وقوة العمل . ويستبعد هذا التعريف أيضاً النظام الإقطاعى ، لأن هذا النظام لا يعرف الفصل بين رأس المال والعمل . ولبيان ذلك نذكر أن الزراعة فى أرض العائلة كانت تقوم بها العائلة ، وبأن الزراعة فى أرض السيد الإقطاعى كان يقوم بها رجاله ، وأن هذا السيد كان يمارس سلطة واسعة على نشاط هؤلاء الرجال لا تفترق عن السلطة التى كان يمارسها على الأرض . فالعلاقة بين السيد ورجاله لم تكن علاقة تعاقدية ، بل علاقة تبعية . وهذا هو ما يفرق بين النظام الإقطاعى والنظام الرأسمالى . كما يستبعد هذا التعريف أيضاً النظام الشيوعى والنظام الاشتراكى الذى يقوم على « العمل الإجبارى » ذلك أن الجماعة (أو الدولة) تمارس فى مثل هذا النظام سيطرة كاملة على أدوات الإنتاج وعلى قوى العمل .

ونخلص مما تقدم إلى أن تعريف « ماركس » للرأسمالية يعتمد على العلاقات القانونية والاجتماعية الخاصة برأس المال وبالعمل ، أى يعتمد على تكييف العلاقات القانونية بين الرأسمالى والعامل الأجير ، وهى تلك العلاقة التى تتمثل فى « عقد العمل » ، وفى نظام الأجور ، وهو هذا النظام الذى يجرد العامل من أى حق على المنتجات التى ينتجها ، والذى بمقتضاه يبيع العامل « قوة العمل » لا « ناتج العمل » . فالوجه المميز للتنظيم الرأسمالى الصناعى هو أن الرأسمالى يقدم رأس المال ، ويستأجر العامل ويدفع له أجراً ، ويحصل على ربح من بيع منتجاته . فالنظام الرأسمالى يقوم على الفصل القانونى والاجتماعى والاقتصادى بين رأس المال والعمل . فمن الناحية القانونية نجد أن الذى يملك رأس المال غير الذى يملك قوة العمل ، ونجد من الناحية الاجتماعية أن الذين يقدمون رأس المال طبقة غير تلك التى تقدم قوة العمل ، كما نجد من الناحية الاقتصادية أن العمل يحصل على أجر بينما يحصل رأس المال على الربح ، ويتحمل الخسارة .

وقد سبق أن قدمنا أن كل نظام اقتصادى واجتماعى إنما يتكون من ثلاثة عناصر ، وهى نوع معين من القوى المنتجة ، ونوع معين من العلاقات القانونية والاجتماعية ، وغرض معين للنظام . ومع هذا التحليل يكون من المنطقى أن نعتمد ، فى تعريف الرأسمالية ، على هذه العناصر الثلاثة . ولا شك أن الاعتماد فى التعريف على هذه العناصر جميعاً يلقى ضوءاً أكثر على طبيعة النظام ، وهو ما يجب أن يكون هدف التعريف ، كما أنه يشتمل على كل ما هو أساسى فى التعريفات السابقة . وفى حدود هذا الفهم نجد أن التعريف بالنظام الرأسمالى يعتمد على عناصر ثلاثة وهى :

أولاً — أن النظام الرأسمالى يستخدم فى الإنتاج فناً إنتاجياً متقدماً ، يتمثل ، بصفة أساسية ، فى التوسع فى استخدام رأس المال الفنى .

ثانياً — وأنه يقوم على الملكية الخاصة لأدوات الإنتاج ، وعلى انقسام المجتمع ، بصفة أساسية ، إلى طبقتين وهما : الطبقة الرأسمالية ، وهى تلك التى تملك أدوات الإنتاج ، والطبقة العاملة ، وهى تلك التى لا تملك إلا قوى العمل ، وأنه يقوم ، نتيجة لهذا الوضع ، على « عقد العمل » الذى يبيع بمقتضاه العامل قوة عمله لرب العمل .

ثالثاً — وأنه يجد غرضه فى البحث عن أكبر ربح ممكن .

وسنعود إلى مناقشة هذه العناصر بشيء من التفصيل ، إنما ننبه هنا إلى أهمية هذه العلاقات الاجتماعية والقانونية التى يقوم عليها النظام الرأسمالى ، تلك الأهمية التى جعلت « ماركس » يقتصر فى تعريفه لهذا النظام على هذه العلاقات .

وقبل أن نختتم الحديث عن التعريف بالرأسمالية ننبه مرة أخرى إلى أن الحدود بين النظم التى عرفها التاريخ ليست قاطعة فى الفصل بينها فصلاً تاماً ، بل نلاحظ بعضاً من التداخل بين كل هذه النظم ، وإنما يكون الحكم على نظام ما بالعناصر المسيطرة عليه .

§ ٢ — نشأة النظام الرأسمالى

رأينا من تعريف الرأسمالية أنها قد اقتضت لقيامها عنصرين أساسيين :

أولها — وجود طبقة مجردة من ملكية أموال الإنتاج ، ومعترف لها بالحريات الذاتية ، حتى تقبل أن تبيع عملها للطبقة الرأسمالية . وقد نشأت هذه الطبقة يوم أن حل « العمل المجرد من الملكية » محل « الملكية المستندة إلى العمل الشخصى » .

وثانيهما — تراكم رؤوس الأموال النقدية اللازمة لإقامة المشروعات الرأسمالية الكبيرة .

وقد تضافرت عدة عوامل ابتداء من القرن السادس عشر على خلق هاتين الظاهرتين . وتمثلت أهم هذه العوامل فى الثورة التجارية التى بدأ التحضير لها من القرن الثانى عشر إلى القرن الخامس عشر ؛ وفى الكشوف الجغرافية الجديدة فى القرنين الخامس عشر والسادس عشر ؛ وفى الثورة السياسية التى حدثت فى هذين القرنين أيضاً ، والتى هدفت إلى الانتصار « لمبدأ السيادة القومية » وإلى استعادة السلطة المركزية قوتها .

وقد كانت الرأسمالية فى مرحلتها الأولى ، وبحكم هذه المعدات السابقة الذكر ، رأسمالية تجارية . ثم حدثت بعد ذلك تطورات هامة حولتها إلى رأسمالية صناعية . وسندرس هنا نشأة الرأسمالية التجارية ، ثم نشأة الرأسمالية الصناعية .

نشأة الرأسمالية التجارية :

قدمنا أن الرأسمالية التجارية قد وجدت عوامل نشأتها فى ثلاث ثورات حقيقية وقعت فى القرنين الخامس عشر والسادس عشر وهى الثورة التجارية ، والثورة السياسية ، والثورة التى حدثت فى الكشوف الجغرافية . وسندرس هذه العوامل الثلاثة على التوالى :

أولاً — الثورة التجارية : حينما بدأ الأمن يستقتب تدريجياً ، وبدأت طرق المواصلات الجديدة تنتشر ، حقق التجار ثروة ضخمة غيرت من حالتهم النفسية . وساعد على هذا ظهور فلسفة «التجاريين» التى حررت الأفراد من عقلية القرون الوسطى ، وأمدت المجتمع بطريقة تفكير جديدة تسمح بالبحث عن الثروة . ومهد هذا التغيير لظهور الرأسماليين الذين يبحثون عن أكبر ربح ممكن . ولقد كان تكوين هذه الطبقة عاملاً ضرورياً لنشأة الرأسمالية ، إذ أن هذه النشأة تحتاج إلى تراكم رؤوس الأموال فى أيدى القائمين بالإنتاج .

ويجمع المؤرخون على أن الحادث الهام الذى كان له أكبر الأثر فى هذا التطور هو قيام الحروب الصليبية التى أدت إلى فتح منافذ خارجية ، وبالتالى إلى إعادة التجارة الدولية ، وخاصة تجارة البحر المتوسط . وبذلك أصبح الغرض من النشاط الاقتصادى هو تحقيق أكبر ربح ممكن لا مجرد إشباع الحاجات مما كان قائماً فى القرون الوسطى ، وهو غرض قد شكل ، على ما قدمنا ، فلسفة النظام الرأسمالى ، وحدد إطاره القانونى والسياسى والاجتماعى .

ثانياً — الكشوف الجغرافية : وساعد على التطور كشف الطرق البحرية والكشوف الجغرافية التى حدثت فى القرن الخامس عشر والسادس عشر ، وخاصة كشف العالم الجديد سنة ١٤٩٣ ، مما خلق أسواقاً خارجية اتجهت نحوها المنتجات الأوربية . وكان من نتيجة ذلك أن ازداد النشاط التجارى ، وأن أخذت الدول الكبرى تتنافس على استعمار المناطق الجديدة . فلجأت فى أوائل القرن السادس عشر إلى تكوين الشركات التجارية ، ومثل ذلك شركة الهند الشرقية الهولندية ، وشركة الهند الشرقية الإنجليزية . فأدى ذلك ، مع سيل الذهب والفضة الذى توارد على أسبانيا من العالم الجديد ، إلى ارتفاع الأسعار . والحقيقة التى نقف عندها هى أن اتساع الأسواق وارتفاع الأثمان قد جعل من التاجر سلطان هذا العهد ، ومدار التطور الاقتصادى الذى حدث . وبذلك عرف العالم « الرأسمالية التجارية » . وكانت البرتغال ، بسبب أسطولها الضخم ،

هى الاقتصاد المسيطر فى القرن السادس عشر ، وحلت محلها هولندا فى القرن السابع عشر ، ثم انجلترا فى القرن الثامن عشر .

وقد كان التاجر فى الماضى يشترى من الحرفيين المنتجات التى يحتاج إليها ، ولكن مع التطور الذى حدث فى القرن السادس عشر ، والذى وسع من أعمال التاجر أصبح هذا الأخير يشترى المواد الأولية ، ويدفع بها إلى الحرفى لينتج له ما يطلبه ، وبذلك فقد الحرفى استقلاله . ومع الزمن أصبح مجرد أجير منعزل عن السوق وخاضع للوسيط . وبذلك بدأ « العمل المأجور » يظهر ، ويمهد لنشأة الطبقة العاملة . ولكننا نلاحظ من ناحية أخرى أن الفن الإنتاجى لم يتغير ، بل ظل الإنتاج قائماً على أدوات محدودة العدد والقدرة .

ثالثاً — الثورة السياسية : بدأت سلطة أمراء الإقطاع تتلاشى ، وكثر عدد المتمنعين عن دفع الضرائب لهم . فانخفضت دخولهم ، وبدأ الملوك ، من ناحية أخرى ، يستردون السلطات التى نزلوا عنها للأمراء . وبدأ العالم فى القرن الرابع عشر يشهد انتصار مبدأ « السيادة القومية » وميلاد دول قوية . ففى فرنسا قضى « لويس الحادى عشر » و « رشيليو » على الإقطاع فى القرن الخامس عشر كقوة سياسية ، وإن كان قد استمر ، كقوة اجتماعية ، حتى قيام الثورة الفرنسية عام ١٧٨٩ . ثم عرف القرن السادس عشر ظاهرة تركز السلطة فى يد الملك ، إذ وضع يده تدريجياً على الإقطاعات ، وحلت الدولة بذلك محل الإقطاع . وأخذت ، لقوتها ، تنظم الإدارة وتتدخل فى الحياة الاقتصادية تحت تعاليم « مذهب التجاريين » . ثم تم الانتقال من النظام الإقطاعى إلى النظام الرأسمالى فى أوربا الغربية بفضل « الثورة البرجوازية » التى أفادت من صراع الفلاحين السابق عليها ضد سادة الإقطاع [١] . ومع الثورتين التجارية والسياسية ومع الكشف الجغرافى اتجه المجتمع نحو نظام جديد هو « الرأسمالية التجارية التنظيمية » .

(١) Académie des Sciences de l'U.R.S.S., *op. cit.*, pp. 67-68.

نشأة الرأسمالية الصناعية :

اقتضت الرأسمالية التجارية وماعرفته من اتساع السوق ، ظهور المصانع اليدوية فى القرن السادس عشر . وقد سمح بظهور هذه المصانع ماحققه التجار من رؤوس الأموال . وفى أواخر القرن الثامن عشر حدثت تطورات هامة أدت إلى نشأة الرأسمالية الصناعية الحرة . ويمكن أن نرجع ظهور هذا النوع من الرأسمالية إلى عاملين هامين ، وهما الثورة الصناعية والثورة السياسية .

أولاً — الثورة الصناعية : فى أواخر القرن الثامن عشر حدثت الثورة الصناعية فى انجلترا ، ثم انتقلت منها إلى داخل القارة الأوربية فى أوائل القرن التاسع عشر . ففى سنة ١٧٦٠ استخدم البخار فى الصناعة . وقد أدى استخدام هذه القوى المحركة إلى حلول الآلات محل الأدوات ، وانتهت الاختراعات الحديثة بأن غيرت الفن الإنتاجى الذى كان قائماً ، وبأن وسعت من ظاهرة تقسيم العمل . وأدى كل ذلك إلى نشأة المصانع الآلية الكبيرة التى هى أساس الصناعة الرأسمالية .

ثانياً — الثورة السياسية : رأينا أن القرنين الخامس عشر والسادس عشر قد شهدت ثورة سياسية تمثلت فى تركز السلطة فى يد الملك والحكومة المركزية. وقد كانت هذه الثورة السياسية ضرورة لظهور الرأسمالية التجارية ، إذ كانت هذه فى حاجة إلى اتساع السوق الوطنية والقضاء على الإقطاع المغلق ، كما كانت فى حاجة إلى قيام الجيوش الكبيرة لتفتح لها الطريق أمام الأسواق الخارجية . وكذلك كان منطقياً أن يتحالف كبار التجار فى المدن مع الملكية فى إتمام هذه الثورة السياسية . غير أن مثل هذه الثورات السياسية لم تكن كافية لنمو الرأسمالية الصناعية . فقد كانت هذه الأخيرة فى حاجة إلى إطار قانونى وسياسى مختلف عن هذا الذى تمثل فى تركز السلطة فى يد الملك ، كانت فى حاجة إلى الحريات الشخصية والسياسية التى تسمح بانطلاق البواعث الفردية،

وبتحقيق أكبر ربح ممكن . فبعد أن انتهت السلطة إلى الحكومة المركزية ، وما ترتب على ذلك من مساوىء ومن استبداد بالشعوب ، كان لا بد من حدوث ثورة سياسية أخرى تكمل الثورة السياسية القومية السابقة ، وتقوم ، فى هذه المرة ، على الحريات الشخصية والسياسية وعلى تأكيد «مبدأ السيادة الشعبية» . وقد تقدمت الطبقة البروجوازية فقادت هذه الثورة الفردية ضد الطبقة الأرستقراطية . وشهد القرنان الثامن عشر والتاسع عشر عدداً كبيراً من هذه الثورات التى تستند إلى المذهب الفردى الحر ، ومثلها الثورة الأمريكية ١٧٧٦ ، وقد قامت بتحقيق الاستقلال وسيادة الشعب ، وانتهت بإعلان الدستور الاتحادى ١٧٨٧ على أساس القانون الطبيعى ؛ والثورة الفرنسية ١٧٨٩ التى استلهمت مبادىء الحرية والفردية . وقد أدى انتصار البرجوازية على الأرستقراطية فى كثير من البلاد الأوربية واختفاء الملكية المطلقة ، إلى تعميد المذهب الفردى الحر ، حتى ليمكن رد فلسفة النصف الثانى من القرن الثامن عشر إلى الاعتقاد فى حسنات الحرية . وقد انتهى الأمر إلى إقامة الحرية الاقتصادية والحرية السياسية . ففى هذا الوقت اتجه الرأى العام ضد نظام الطوائف الذى كان قائماً ، وأخذها على أنها منظمات ضد الحرية الطبيعية . فألغى « ترجو » فى فرنسا هذا النظام بقرار فى فبراير ١٧٧٦ ، وأعلن أن كل فرد ، حتى ولو كان أجنبياً ، له أن يمارس أية مهنة ، أو أن يكون أيه جماعة . غير أن « ترجو » ترك الحكم فى مايو من السنة نفسها ، فألغى قراره . وفى ١٧٩١ ألغت الجمعية الوطنية الامتيازات ، فسقط بذلك نظام الطوائف . وأما فى انجلترا فقد قضت نشأة المصانع الجديدة على هذا النظام . ولم يأت القرن التاسع عشر إلا وكان هذا النظام قد انتهى من الدول الأوربية .

وقد كانت هذه الثورة السياسية التى استندت إلى مبدأ سيادة الشعب وإلى حقوق الإنسان ، والتى قضت على نظام الطوائف ، وعلى الإقطاع بصفته قوة اجتماعية ، ضرورية لقيام الرأسمالية الصناعية . فقد كان يلزم لهذه الرأسمالية أن

تحيا فى وسط قانونى ملائم ينطلق فيه النشاط الاقتصادى . وتحت ضغط هذه الحاجة ، وكرد فعل لاستبداد الطبقة الأرستقراطية بالشعب ، تطور الإطار القانونى والسياسى ليسمح للرأسمالية الجديدة بالقيام وبالنمو . وبقى ، بعد أن تحدثنا عن نشأة الرأسمالية الصناعية ، أن ننبه إلى حقيقتين :

أولاهما — أن الرأسمالية التى عرفت فى القرنين السابع عشر والثامن عشر تختلف عن رأسمالية القرنين التاسع عشر والعشرين . فقد تميزت الأولى بكثرة وحدات الإنتاج ، وبصغر حجمها . فلم يكن فى مقدور أيها أن تسيطر على السوق بل كانت تخضع له ، شأن الذرة الصغيرة التى لا تؤثر ، بإضافاتها أو باستبعادها ، فى الشىء الذى تدخل فى تكوينه . ولذلك تسمى هذه الرأسمالية رأسمالية المنافسة أو الرأسمالية الذرية لتقابل الرأسمالية الاحتكارية التى تتميز بالوحدات الكبيرة. ولقد كانت مشروعات الرأسمالية الذرية التى حلت محل ورش الحرفيين صغيرة الحجم . وكانت البنوك فى هذا الوقت تتسم بالكثرة وعدم القوة أيضاً . أما فى القرنين التاسع عشر والعشرين فقد عرف العالم رأسمالية المصانع الكبيرة . وقد بلغت هذه الرأسمالية أوجها فى فرنسا فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر ، وبلغت أوجها فى ألمانيا وإيطاليا بعد ذلك . وللدرجة التى بلغتها هذه الرأسمالية من التقدم فى الولايات المتحدة لأمريكية أصبح الاقتصاد الأمريكى هو الاقتصاد المسيطر فى العالم الغربى ، وحل بذلك محل الاقتصاد البريطانى الذى كان له مركز السيطرة فى القرن الماضى وفى أوائل القرن الحالى .

ثانيتهما — ليست للرأسماليات المختلفة خصائص واحدة ، ولا تاريخ واحد ، ولا درجة نمو واحدة . فالرأسمالية الفرنسية مثلا تعتبر متواضعة بالنسبة للرأسمالية الأمريكية التى بلغت من التقدم درجة لا يمكن أن تقاس بها درجة تقدم الرأسمالية الغربية الأخرى . هذا بالإضافة إلى أن الرأسمالية مازالت وليدة ومتواضعة فى كثير من البلاد . وفى هذه البلاد نجد أن الرأسمالية لم تقطع صلتها بالنظم السابقة عليها بعد ، إذ نجد فى كثير منها آثاراً للاقتصاد المغلق ، وخاصة

فى القطاع الزراعى الذى ينتج جزءاً للسوق وجزءاً للاشباع المباشر . كما نجد بها آثاراً للنظام الحرفى .

الرأسمالية والاستعمار :

بعد أن تحدثنا عن مراحل الرأسمالية المختلفة يمكننا أن نلاحظ أهمية الإطار الجغرافى فى نشأة هذا النظام وفى تطوره ، ذلك أن هذا الإطار يمثل الإمكانيات المادية اللازمة للقيام بالإنتاج ، كما يمثل الأسواق اللازمة لتصريف المنتجات . ففيما يتعلق بالماضى اقترنت نشأة الرأسمالية بالقضاء على النظام الإقطاعى ، وبقيام الدولة الحديثة فى أوربا . وساعد على هذه النشأة فتح الأسواق أمام المنتجات الأوربية فى الشرق نتيجة للحروب الصليبية .

ولما ازداد الإنتاج الصناعى نتيجة لتقدم القوة المنتجة ، ووصلت الرأسمالية فى بعض البلاد إلى مرحلة الاحتكارات ، وسيطرت هذه الاحتكارات على السوق الداخلية ، كما فى ألمانيا وانجلترا وأمريكا اتجهت هذه الرأسمالية إلى السيطرة على الأسواق الخارجية . ومع هذا الوضع خلص «ماركس»(١) إلى أن البرجوازية قد لجأت ، تحت ضغط الحاجة إلى منافذ جديدة ، إلى غزو العالم ، فأمام التوسع الصناعى الحديث أخذت الرأسمالية تجلب المواد الأولية من مختلف أنحاء العالم ، كما أخذت تصرف منتجاتها فى مختلف هذه الأنحاء أيضاً . وبذلك جردت البرجوازية الصناعة من صفتها الوطنية ، وخلعت الصفة العالمية على الإنتاج وعلى الاستهلاك . ونتيجة لهذا التحليل خلص «ليفين» إلى أن الاستعمار هو أعلى مراحل الرأسمالية(٢) .

كان إذن ضيق السوق الداخلية بالنسبة للانتاج الضخم الذى عرفته بعض البلاد الرأسمالية سبباً فى السيطرة على الخارج سياسياً واقتصادياً . وأصبحت هذه

(١) K. Marx et F. Engels, *op. cit.*, p. 32.

(٢) V. Lénine : *L'Impérialisme, Etat Suprême du Capitalisme.*

السيطرة أكثر لزوماً حينما عرف العالم أزمة (١٩٢٩ — ١٩٣٠) إذ اتضحت ضرورة إعادة تشغيل الجهاز الإنتاجى الذى توقف ابتداء من هذه الأزمة فى البلاد المتقدمة صناعياً ، وضرورة فتح منافذ جديدة للانتاج . ولقد عرفت ألمانيا حدة هاتين المشكلتين بصورة أوضح من غيرها ، إذ لم يكن لديها مستعمرات واسعة ، كما كان لدى انجلترا ، ولا سوق داخلية متسعة كما هى الحال فى أمريكا ، بينما كان جهازها الإنتاجى قد بلغ درجة من التقدم (١٩٣٢ — ١٩٣٩) تفوق درجة التقدم التى بلغها الجهاز الإنتاجى فى كثير من الدول الغربية الأخرى . ولقد أدى ذلك إلى اشتعال حرب سنة ١٩٣٩ مما يمكن معه القول إن الرأسمالية حينما تصل إلى درجة كبيرة من التقدم ، تصبح مضطرة إلى الاستعمار للسيطرة على الأسواق الخارجية . ولم تكن صرخة هتلر إلا ترجمة لهذه الحقيقة « التصدير أو الموت ! » .

ولما بلغ الإنتاج الأمريكى درجة كبيرة بعد الحرب العالمية الثانية اتجه إلى البحث عن الأسوق الخارجية ، ولجأت الولايات المتحدة إلى تقديم الإعانات والقروض إلى الدول الصديقة مستهدفة من ذلك ، فيما استهدفت ، رفع قوة هذه الدول الشرائية حتى يتيسر لها أن تزيد طلبها على المنتجات الأمريكية .

§ ٣ — عناصر النظام الرأسمالى

اقتضت نشأة الرأسمالية تغيير العلاقات الاقتصادية والقانونية والاجتماعية والسياسية التى كانت قائمة فى النظامين الإقطاعى والحرفى ، كما اقتضت خلق علاقات أخرى جديدة ، تتمثل ، بحسب الأصل ، فى التقابل بين الرأسماليين والعمال ، وفى المركز الممتاز الذى أعطى للفرد فى هذا النظام الجديد . فقد انتهى التطور ، على ماقدمنا ، إلى تجريد كثير من الحرفيين من ملكية أموال الإنتاج ، وإلى تركيزها فى أيد قليلة ، وانتهى إلى التراكم الرأسمالى ، وإلى نشأة المصانع الكبيرة ، كما انتهى ، من ناحية أخرى ، إلى اعتبار الفرد الوحدة الأساسية فى

كل ميادين النشاط سواء أكانت سياسية أم خلقية أم اجتماعية أم اقتصادية . واتفاقاً مع هذه النزعة الفردية يعطى المجتمع الرأسمالى مكاناً هاماً للباعث الخاص فى كل هذه الميادين جميعاً . ولأهمية هذا الباعث الخاص فى النظام الرأسمالى فإنه يكون كل عناصره ، ويشكل فلسفته . وننتقل الآن إلى دراسة هذه العناصر .

أولاً — القوى المنتجة :

كانت نشأة الرأسمالية الصناعية ، على ما قدمنا ، نتيجة طبيعية لقيام الثورة الصناعية ، وهى تلك الثورة التى حدثت فى وسائل الإنتاج ، والتى أدت إلى تقدم جميع عناصر الفن الإنتاجى ، وإلى قيام المصانع الحديثة .

وقد ساعد على حدوث هذا التغير الثورى فى وسائل الإنتاج ما شهدته العصور الحديثة من تقدم المنهج العلمى والبحث العلمى وكثرة المخترعات . وهنا نسجل كيف مهدت الرأسمالية التجارية لمثل هذا التقدم ، وبالتالى لقيام الثورة الصناعية . فقد مهدت الرأسمالية التجارية لطريقة تفكير جديدة ولعقلية تقدر المخترعات على العكس من تلك العقلية التى سيطرت على النظام الحرفى السابق عليها ، والذى كان عدواً لكل تجديد فى الفن الإنتاجى . وقد تميزت العقلية الرأسمالية بصفة أساسية بالمعقولية وبحب التجديد . وساعد على تقدم المخترعات وتطور وسائل الإنتاج تركز رؤوس الأموال فى أيدى رجال الصناعة ، وتنافسهم على تجديد هذه الوسائل ، ذلك أن « الرأسمالية لا تستطيع الاستمرار إلا بتغيير وسائل الإنتاج تغييراً ثورياً بصفة مستمرة »[1] . وبذلك يسرت الرأسمالية للمخترع استغلال اختراعه . فلقى المخترعون الحماية اللازمة والتشجيعات الجدية من الحكومات ومن المشروعات الرأسمالية على السواء .

ويتمثل الفن الإنتاجى فى النظام الرأسمالى على وجه الخصوص فى التوسع فى استخدام الآلات ، وفى التوسع فى ظاهرة التقسيم الاجتماعى والفنى للعمل ، وفى التنظيم العلمى والمهنى والإنسانى للعمل . فمع الثورة الصناعية حلت الآلات الضخمة

(١) K. Marx et F. Engels, *op. cit.*, p. 32.

الدقيقة محل الأدوات البسيطة التى كان يقوم عليها الإنتاج فى النظام الحرفى ، وأضيفت قوة البخار إلى القوى المحركة التى كانت معروفة قبل ذلك . ثم كان أن تمكن الكشف العلمى من تحويل أى نوع من أنواع الطاقة ، بطريق مباشر أو غير مباشر ، إلى أى نوع آخر . وبذلك تمكنت الرأسمالية من استخدام أنواع كثيرة من الطاقة وخاصة الطاقة الكهربائية والطاقة الذرية ، وكذلك أخذ تقسيم العمل فى شقيه الفنى والاجتماعى أهمية لم تكن له فى العصور السابقة على الرأسمالية ، كما أخضع العمل لقواعد تنظيمية علمية ومهنية وإنسانية ضمنت له التقدم وارتفاع الإنتاجية .

ويمكن أن نرجع التقدم الاقتصادى الذى حققته الرأسمالية الغربية ، كما يمكن أن نرجع الحضارة الغربية فى جزء كبير منها إلى هذه الثورة السابقة الذكر التى حدثت فى وسائل الإنتاج ، والتى بسطت سيطرة الإنسان على القوى الطبيعية. وقد أدت هذه الثورة الفنية فى وسائل الإنتاج إلى ارتفاع إنتاجية العمل ، وهو مااستتبع ارتفاع الأجور ، وانخفاض نفقة الإنتاج ، كما قد أدت إلى وفرة المنتجات، وهنا نسجل أن الثورة التى حدثت فى وسائل الإنتاج قد غيرت من طبيعة البنيان الاقتصادى ومن طبيعة الأزمات الاقتصادية . فقد أحلت الرأسمالية الصناعية محل الرأسمالية التجارية ، كما قد أحلت أزمات إفراط الإنتاج محل أزمات نقص الإنتاج التى تشكو منها المجتمعات الحرفية السابقة .

وبالإضافة إلى التقدم المادى والحضارى الذى أحدثته هذه الثورة الفنية فى وسائل الإنتاج فقد أدت أيضاً ، ونتيجة لذلك ، إلى تغيير العلاقات الاجتماعية التى كانت قائمة ، وإلى خلق علاقات اجتماعية جديدة تقوم ، بصفة أساسية ، على التقابل العميق بين الطبقة الرأسمالية والطبقة العاملة .

ثانياً — الإطار القانونى والاجتماعى والسياسى :

رأينا أن غرض الرأسمالية هو البحث عن أكبر ربح ممكن ، وهو مايستلزم

ضرورة أن يتفق الإطار القانونى والاجتماعى والسياسى لهذا النظام مع هذا الغرض، فقد استلزم هذا الغرض أن يستند هذا الإطار ، بصفة أساسية ، إلى الملكية الفردية وإلى مبدأ الحرية الاقتصادية ، وإلى انقسام المجتمع إلى طبقتين ، وهما الطبقة الرأسمالية والطبقة العاملة . وسندرس هنا هذه الأسس الثلاثة على التوالى :

١ — الملكية الفردية :

يقوم العالم الرأسمالى على الاعتراف للأفراد بحرية تملك مختلف وسائل الاستهلاك والإنتاج . وتعتبر الملكية الفردية لوسائل الإنتاج من أهم الأسس التى يقوم عليها النظام الرأسمالى ، والتى توضح طبيعته ، والتى تفرق بينه وبين الشيوعية والاشتراكية . فالشيوعية لا تسمح للأفراد بتملك وسائل الإنتاج ، كما أن كثيراً من النظم الاشتراكية يقيم قطاعاً عاماً واسعاً ، ويحرم على الأفراد تملك بعض وسائل الإنتاج ذات الأهمية الخاصة . ويعنى قيام النظام الرأسمالى على الملكية الفردية لوسائل الإنتاج أن تكون المشروعات الخاصة هى النوع الغالب للمشروعات فى هذا النظام . غير أن ذلك لا ينفى وجود المشروعات العامة التى تقوم بإدارة المرافق الأساسية . بل لقد أخذت المشروعات العامة فى التزايد فى السنوات الأخيرة مع انتشار مبدأ التدخل ، والمبدأ الاشتراكى وما أدى إليه من التوسع فى التأميم .

ويعتبر تسليم النظام الرأسمالى بالملكية الفردية لوسائل الإنتاج نتيجة منطقية لتسليمه للأفراد بحق البحث عن أكبر ربح ممكن . وبالإضافه إلى قيام النظام الرأسمالى على الملكية الفردية لوسائل الإنتاج فإنه يعترف أيضاً بحق الإرث ؛ وهو ما يعتبر منطقياً فى نظام يقوم على الفرد وعلى الملكية الفردية . غير أن الاعتراف بحق الإرث لم يمنع الدولة من التدخل لاقتطاع جزء من التركة عن طريق ضريبة التركات .

ومن الطبيعى أن يتحكم الاعتراف بالملكية الفردية لوسائل الإنتاج فى

العلاقات الاقتصادية والاجتماعية القائمة فى النظام الرأسمالى وخاصة علاقات الإنتاج والتوزيع .

٢ — الحرية والرأسمالية :

ويستند المذهب الحر إلى الاعتقاد فى حسنات الحرية ، وينصرف إلى عدم الجبر . وهو بهذا المعنى مبدأ عام يمكن أن يطبق فى مختلف الميادين الشخصية والدينية والفكرية والاقتصادية والسياسية . ويهمنا هنا مبدأ الحرية الاقتصادية ومبدأ الحرية السياسية . وينصرف مبدأ الحرية الاقتصادية إلى احترام الحرية ، تحت شكل البحث عن المصلحة الخاصة ، بصفتها أساساً للنشاط الاقتصادى . وينصرف مبدأ الحرية السياسية إلى إعطاء المواطنين حق تكوين المنظمات السياسية ، وحق المشاركة فى السلطة . فالحرية ، على ماقدمنا ، مبدأ عام ، ولكنه ليس من الضرورى أن يطبق فى مختلف الميادين السابقة الذكر معاً . بل إن التاريخ لم يعرف مجتمعاً قد طبق هذا المبدأ فى مختلف هذه الميادين فى وقت واحد ، ولا يشذ المجتمع الرأسمالى عن هذه القاعدة . ولذلك يتعين علينا أن نبين القدر الذى يأخذه النظام الرأسمالى من هذا المبدأ . وسنعرض هنا موقف الرأسمالية من الحرية الاقتصادية ، ومن الحرية السياسية .

الحرية الاقتصادية : قدمنا أن الرأسمالية كانت حينما نشأت فى القرن السادس عشر رأسمالية تجارية تنظيمية ، وأنها قد عرفت تدخل الدولة فى الحياة الاقتصادية تحت تأثير تعاليم التجاريين . ومع الثورة الصناعية التى حدثت فى النصف الثانى من القرن الثامن عشر تحولت هذه الرأسمالية التجارية إلى رأسمالية صناعية ، تقوم ، بصفة أساسية ، على الصناعة . ثم حدث ، مع انتشار تعاليم المذهب الفردى الحر فى انجلترا ، ومع قيام الثورة الفرنسية التى أسقطت الامتيازات ونظام الطوائف تبعاً له ، أن تحولت هذه الرأسمالية من رأسمالية تنظيمية إلى رأسمالية حرة ، وهى ما تعرف « بالرأسمالية التقليدية » . غير هذه الرأسمالية التقليدية التى تقوم على الحرية الاقتصادية قد بدأت تتغير تحت تأثير كثير من العوامل

الواقعية والفكرية التى استلزمت خروج الدولة عن موقفها السلبى ، وتدخلها فى الحياة الاقتصادية .

وتنصرف الحرية الاقتصادية التى قامت عليها الرأسمالية إلى عدم تدخل الدولة فى الحياة الاقتصادية ، أى فى الإنتاج والاستهلاك والتبادل والعمل . فالحرية الاقتصادية تقتضى ترك تحديد الإنتاج ، كماً ونوعاً ، للمنتجين ، كما تقتضى أن يكون الفرد حراً فى التصرف فى ثروته ، أى فى تحديد الاستهلاك كماً ونوعاً ، وفى تحديد الادخار والشكل الذى يحتفظ بثروته فيه . وتقتضى هذه الحرية أيضاً حرية التعاقد وحرية العمل ، وأن يكون العمل سلعة تباع وتشترى شأن غيرها من السلع . وتعنى الحرية الاقتصادية إذن أن تقف الدولة موقفاً سلبياً من الحياة الاقتصادية تاركة للنشاط الخاص تصريفها ، وأن يكون نشاطها مقصوراً على وظائفها التقليدية ، وهى الدفاع والأمن والعدالة ، هذا بالإضافة إلى الأعمال العامة التى لا يكون للأفراد مصلحة فى القيام بها ، وهو ما يجعل من الدولة « دولة المذهب الحر » أى مجرد « دولة حارسة » . ويستند مبدأ الحرية الاقتصادية إلى ثلاث معطيات متكاملة ، وهى الاعتقاد فى قدرة الفرد على تحقيق مصلحته ، والاعتقاد فى وجود انسجام طبيعى بين المصلحة الفردية والمصلحة العامة ، والاعتقاد فى مساوىء التدخل الحكومى ، ذلك أن الدولة ، فى نظر الفرديين ، تاجر سيىء ومنتج سيىء .

ومن الثابت أن هذه الحرية الاقتصادية ، وهى ترجع فى العصور الحديثة إلى نشأة الرأسمالية الصناعية ، لم تكن كاملة فى أى بلد رأسمالى فى أى وقت من الأوقات ، إذ كثيراً ما تتدخل الدولة للحد منها نزولاً على اعتبارات متعددة ومختلفة . وبالإضافة إلى ذلك فإن تدخل الحكومات فى الميدان الاقتصادى فى تزايد مستمر ، وخاصة ابتداء من الحرب العالمية الأولى ، وتحت تأثير انتشار الأزمات الاقتصادية ، وخاصة الانهيار الكبير الذى بدأ فى الولايات المتحدة سنة ١٩٢٩ .

وبالإضافة إلى أن التدخل المتزايد قد أصبح حقيقة واقعة فإنه قد أصبح مبرراً ، وعلى يد « كينز » وتلامذته ، فى النظرية الاقتصادية . ومع هذا التطور الذى لحق الواقع والنظرية معاً لم يعد دور الدولة مقصوراً على وظائفها التقليدية المحدودة ، بل لقد أصبح يمتد ، فى مختلف البلاد الرأسمالية ، إلى إقامة التوازن الاقتصادى . ولا شك أن هذه المسئولية الجديدة تعطى الدولة حق التدخل فى الحياة الاقتصادية .

وننبه هنا إلى أمرين :

أولهما — أن هذا التدخل يختلف من دولة إلى دولة أخرى تبعاً للمذهب السياسى الذى تأخذ به ، وتبعاً للمشكلات التى تقابلها . فنجده يزداد فى الدول الرأسمالية الفاشية حيث يستأثر الدكتاتور بسلطة واسعة فى تسيير الحياة الاقتصادية ، كما نجده يزداد فى حالات الكساد والتضخم والحرب عنه فى الحالات العادية .

ثانيهما — أن هذا التدخل لم يصل بعد إلى القضاء على جوهر الرأسمالية . فما زالت الدول الرأسمالية تحترم الملكية الفردية لأدوات الإنتاج ، وتسلم للأفراد بقدر كبير من الحريات الاقتصادية ، وإن احتجزت لنفسها حق التدخل لتحقيق المصلحة العامة ولمحاربة الأزمات ، وحق تولى بعض المشروعات الأساسية . ومع ذلك فإن التدخل الحكومى قد بلغ فى كثير من البلاد الرأسمالية درجة يمكن معها القول بسقوط « مبدأ عدم التدخل » ، وبانتهاء مرحلة « الرأسمالية التقليدية » وببدء مرحلة « رأسمالية الدولة » .

الحرية السياسية : لم يكن الفرد خلال عصور الإقطاع يعتبر مواطناً للدولة يجب عليه الولاء لها ، وإنما كان تابعاً لشخص طبيعى وهو السيد الإقطاعى . وكان الولاء السياسى واجباً على الفرد فى مواجهة من يعلوه فى السلم الإقطاعى . ثم اقترنت نشأة الرأسمالية التجارية بانتصار « مبدأ السيادة القومية » ، وأصبح الفرد بذلك مواطناً للدولة ، كما اقترنت نشأة الرأسمالية الصناعية بانتصار « مبدأ السيادة

الشعبية » فى كثير من البلاد . ولكن لا يصح أن يفهم من هذا الوضع التاريخى وجود علاقة حتمية بين الرأسمالية والديمقراطية . فقد قدمنا أن الحريات السياسية تعتبر نتيجة منطقية للمذهب الفردى ، ولكنها ليست نتيجة حتمية له . ونخلص من ذلك إلى حقيقة هامة ، وهى أن النظام الرأسمالى ليس بالضرورة مرادفاً لدولة المذهب الحر . فلقد عرف التاريخ دولاً رأسمالية تعترف بالملكية الفردية ، وبحق الإرث ، وبحرية تحقيق أكبر ربح ممكن ، ولكنها تنكر على المواطن الحقوق السياسية ، وهذه هى الرأسمالية الفاشية . كما عرف أيضاً دولاً ديمقراطية تحترم الحريات الشخصية والحريات السياسية ، دون أن تكون دولاً رأسمالية . وعلى ذلك لا يصح ، وعلى ما قدمنا ، الاعتقاد فى قيام علاقة ضرورية بين الديمقراطية والرأسمالية . فالديمقراطية والرأسمالية ليستا شيئاً واحداً .

ويضاف إلى ذلك أن ديمقراطية الرأسمالية لم تكن كاملة أبداً ، وذلك لسببين :

أولهما — أنها ديمقراطية سياسية بمعنى أنها لا تمتد إلى العلاقات الاقتصادية والاجتماعية . فهى تقف عند الحريات السياسية ، وعند المساواة القانونية دون أن تضمن المساواة الواقعية .

ثانيهما — أنها ديمقراطية مقصورة ، حتى فى هذا النطاق السياسى المحدود ، بطريقة أو بأخرى ، على فئة معينة من المواطنين ، خاصة وأن الحريات السياسية لا تعدو أن تكون ، بالنسبة للطبقات الفقيرة ، من طبيعة نظرية وغير واقعية .

٣ — الوضع الطبقى :

لا تعدو العلاقات الاجتماعية فى نظام ما أن تكون انعكاساً للعلاقات القانونية التى تحكم ملكية أدوات الإنتاج ، والتى تحكم بالتالى الدور الذى تؤديه كل فئة فى العملية الإنتاجية . واتفاقاً مع هذه الحقيقة نجد أن الوضع الطبقى فى النظام الرأسمالى يتشكل على أساس الوضع القانونى لأدوات الإنتاج . فالنظام الرأسمالى يقوم على تملك فئة محدودة العدد ، وهى ما تعرف بالرأسماليين ، لأدوات

الإنتاج ، ويقوم أيضاً على عدم ملكية الكثرة ، وهى الطبقة العاملة ، إلا لقوة العمل. ويعنى هذا الوضع انقسام المجتمع الرأسمالى إلى طبقتين اجتماعيتين هامتين ، وهما الطبقة الرأسمالية والطبقة العاملة . ودون أن ننكر قيام الطبقة المتوسطة فى المجتمع الرأسمالى ، وهى تلك التى تتكون من متوسطى الحال من رجال الصناعة والتجارة والزراعة ، ومن ملاك العقارات ، ومن الفنيين ، ودون أن ننكر دور هذه الطبقة فى تطوير الرأسمالية ، إلا أن وجودها لا يمنعنا من التسليم بأن أهم مقومات الوضع الطبقى فى المجتمع الرأسمالى يتمثل فى التقابل القائم بين الطبقة الرأسمالية والطبقة العاملة . وواضح أن هذا التقابل الطبقى إنما يعود إلى اختلاف الدور الذى تؤديه كل طبقة فى العملية الإنتاجية ، وهو هذا الدور الذى يحدده لها موقفها من أدوات الإنتاج . فالطبقة الرأسمالية ، وهى طبقة قليلة العدد تستأثر بأدوات الإنتاج ، تقدم هذه الأدوات ، وتحصل على دخل بلا عمل . بينما نجد أن الطبقة العاملة ، وهى طبقة كبيرة العدد ومجردة من الملكية ، تقدم قوة العمل ، وتحصل على ثمن هذه القوة . ويعنى هذا التقابل الطبقى أمرين هامين يؤكدان أن الطبقتين الرأسمالية والعاملة عناصر متناقضة وغير منفصلة فى وقت معاً .

أولها — التعاون الفنى بين هاتين الطبقتين فى العملية الإنتاجية . فالطبقة الرأسمالية ، وهى طبقة محدودة العدد وتملك أدوات الإنتاج ، لا تستطيع أن تشغل هذه الأدوات ، وإنما تكون مضطرة إلى استخدام الطبقة العاملة للقيام بهذا الدور . ومن الناحية الأخرى نجد أن الطبقة العاملة ، وهى مجردة من وسائل الإنتاج ، لا تستطيع أن تعمل مستقلة فى مجتمع نمت فيه الصناعة الحديثة ، وإنما تكون مضطرة أن تبيع قوة عملها للطبقة المالكة . ويعنى هذا الوضع إذن قيام تعاون فنى بين الطبقتين فى العملية الإنتاجية .

وثانيهما — الصراع بين الطبقتين ، فى مواجهة التعاون الفنى الذى استلزمه الانقسام الطبقى السابق الذكر ، والذى جعل من الإنتاج ظاهرة جماعية ، يقوم صراع بين الرأسماليين الذين يملكون أدوات الإنتاج والذين يحصلون على

فائض القيمة (الربح والفائدة والريع) وبين المجردين من الملكية والذين يبيعون عملهم مقابل الأجر . ويمتد هذا الصراع ليشمل وضع ملكية أدوات الإنتاج ، وكيفية توزيع الناتج ، والسلطة السياسية .

وقد عول « ماركس » على هذا الصراع الطبقى فى إسقاط النظام الرأسمالى وفى إقامة الشيوعية ، ووجد أن الرأسمالية تخلق ، وهى تنمو ، القوة المكلفة تاريخياً بإسقاطها ، وهى الطبقة العاملة . ودون أن ندخل فى تفاصيل هذا التحليل ، وهو ما سنعود إليه ، فإننا نسلم بخطورة الصراع الطبقى القائم فى النظام الرأسمالى ، وبفاعليته فى تطوير هذا النظام وفى إنهائه . غير أن أهمية الصراع الطبقى فى تطوير الرأسمالية لا يصح أن تنسينا أهمية العوامل الأخرى ، وخاصة الصراع بين الشعوب ، فى إحداث هذا التطور . فالصراع الطبقى ، وإن كان عاملاً هاماً من عوامل التطور ، إلا أنه ليس العامل الوحيد فى هذا المجال .

ثالثاً — غرض النظام الرأسمالى :

يستمد النظام الرأسمالى فلسفته من المذهب الفردى ، ويجد غرضه فى المصلحة الفردية ، وهى تلك المصلحة التى تترجم فى لغة اقتصادية بالبحث عن أكبر ربح ممكن . ومعنى ذلك أن غرض النظام الرأسمالى يتمثل فى البحث عن أكبر ربح ممكن ، وأن هذا الغرض هو الذى يحرك كل أنواع النشاط الاقتصادى . فالإنتاج يتحدد ، فى النظام الرأسمالى ، كماً ونوعاً ، لا على أساس الحاجات ، بل على أساس اعتبارات الربح . فالحاجات لا تكفى فى هذا النظام لتحريك الإنتاج إلا فى الحدود التى يحقق فيها إشباعها أكبر ربح ممكن ، أى إلا فى الحدود التى تتحول فيها الحاجات إلى طلب . ومن هنا يتضح أن الاقتصاد الرأسمالى اقتصاد طلب (أى اقتصاد سوق) لا اقتصاد حاجات . فالإنتاج فى هذا النظام يهدف إلى إشباع الطلب للحصول على أكبر ربح ممكن ، لا إلى إشباع الحاجات ، مما كان غرضاً فى النظم السابقة على الرأسمالية ، ومما يصبح غرضاً فى النظم الاشتراكية . ومعنى ذلك إذن أن الإنتاج يتحدد ، فى النظام الرأسمالى ، عند المستوى الذى يحقق أكبر ربح ممكن ، أى عند المستوى الذى يرفع

الإيرادات المتوقعة من الإنتاج عن النفقات المتوقعة بأكبر قدر ممكن ، وهو هذا المستوى الذى يسميه « كينز » بالطلب الفعلى[1] . فالطلب الفعلى ، كما يتوقعه المنتجون الرأسماليون هو الذى يحدد ، فى النظام الرأسمالى ، مستوى الإنتاج ، ومستوى التشغيل اللازم له (أى عدد العمال اللازم لهذا المستوى من الإنتاج) .

ولا يقتصر دور الربح فى هذا النظام على تحديد الحجم الكلى للانتاج . بل إنه يحدد أيضاً حجم كل فرع من فروع الإنتاج ، أى حجم كل نوع من أنواع المنتجات . وهو ما يستلزم إذن انتقال عوامل الإنتاج ، بحثاً وراء الربح ، بين فروع الإنتاج المختلفة .

ويمكن أن نرد ما حققته الرأسماليات المتقدمة من تقدم إلى الباعث الخاص ، الذى يتمثل فى البحث عن أكبر ربح ممكن . فقد أدى التنافس بين الرأسماليين ، فى سبيل البحث عن أكبر ربح ممكن ، إلى العمل على تحسين أدوات الإنتاج ، وضغط نفقة الإنتاج . ولذلك يحرص الاقتصاديون والرأسماليون الذين يأخذون بضرورة التدخل على المحافظة على هذا الباعث الخاص ، أى على غرض الربح . وسنعرض فيما بعد ما يؤدى إليه اتخاذ البحث عن أكبر ربح ممكن غرضاً للنظام الرأسمالى ، فى نطاق تحديد الإنتاج والتشغيل وفى نطاق إشباع الحاجات (الاستهلاك) ، من مساوىء .

ولم نقصد من القول بأن البحث عن الربح هو محرك النشاط الاقتصادى فى النظام الرأسمالى أن كل أوجه هذا النشاط يحركها الربح ، ذلك أن بعض ميادين الإنتاج مما يهم المصلحة العامة تقوم به الدولة دون أن تهدف إلى تحقيق أكبر ربح ممكن ، بل ودون أن تهدف إلى تحقيق ربح ما . وإنما قصدنا أن نبين أن البحث عن الربح هو المحرك الأساسى لأغلب أوجه النشاط الاقتصادى فى النظام الرأسمالى .

---

(١) رفعت المحجوب « الطلب الفعلى مع دراسة خاصة بالبلاد الآخذة فى النمو » ١٩٦٣ ص ٥٧ — ٧٣ ، الاقتصاد السياسى ، الجزء الأول ١٩٦٨ دار النهضة العربية . القاهرة — ص ٢٧٩ — ٢٩٩ .

§ ٤ — تقويم الرأسمالية

رأينا أن النظام الرأسمالى يقوم على عدة معطيات أساسية ، وهى الملكية الفردية ، والحريات الاقتصادية ، وعقد العمل ، والتقابل الطبقى بين الرأسماليين والعمال . وقد أثارت هذه المعطيات الأساسية خلافاً شديداً فى الفكر الاقتصادى والاجتماعى والسياسى . فاعتبرت ، فى نظر الرأسماليين ، هى مصدر التقدم الذى حققته المجتمعات الرأسمالية ، بينما اعتبرت ، فى نظر الاشتراكيين ، مصدراً للمساوىء الاقتصادية والاجتماعية التى تعانى منها الطبقات الفقيرة ، ومعوقاً لاستمرار التقدم الإنسانى . وقبل أن نعرض أهم مميزات الرأسمالية وأهم عيوبها نريد أن نسجل عدة أمور :

أولاً — أنه مهما كان الخلاف حول تقويم الرأسمالية وحول تحديد مصيرها فإن هناك اتفاقاً بين الرأسماليين والاشتراكيين على أن الرأسمالية تمثل مرحلة تاريخية أكثر سمواً من المرحلة السابقة عليها . وتتفق هذه الملاحظة مع النظرية الماركسية فى التطور . وهى تلك التى تنصرف إلى أن الإنسانية تتقدم ، وبفعل الصراع الطبقى ، نحو أشكال من التنظيمات الاجتماعية أكثر تقدماً تسمح بنمو القوى المنتجة ، وبزيادة سيطرة الإنسان على الطبيعة[1] . وإنما يقع الخلاف فى التقدير بين الرأسماليين والاشتراكيين عند المقارنة بين الرأسمالية والاشتراكية . وقد لخص « لينين » هذا الموقف فى مقال له عن الضريبة العينية فى ٢١ أبريل سنة ١٩٢١ جاء فيه « الرأسمالية شر بمقارنتها بالاشتراكية . والرأسمالية خير بمقارنتها بالعصور الوسطى ، وبالإنتاج الصغير ، وبالبيروقراطية التى تؤدى إلى تشتت صغار المنتجين . ولما لم نكن بعد فى حالة تسمح بالانتقال المباشر من الإنتاج الصغير إلى الاشتراكية فإن الرأسمالية تصبح إلى حد ما غير ممكنة

---

(١) Manifeste du Parti communiste avant-propos, pp. 8-9.

التفادى ، كنتيجة للانتاج الصغير والمبادلات . فيجب علينا أن نستخدم الرأسمالية — وخاصة إذا ما وجهت فى طريق رأسمالية الدولة — كحلقة إنتاجية تقود من الإنتاج الصغير إلى الاشتراكية ، يجب أن نستخدمها كوسيلة تسمح بزيادة القوى الإنتاجية »(١) .

ثانياً — أن اختيار العناصر التى نعتمد عليها فى تقويم نظام ما لا تعدو أن تكون مسألة شخصية ، بل وتحكمية تعود فى النهاية إلى الفلسفة التى تسيطر على كل منا . ولكن ليس معنى ذلك أننا لا نستطيع أن نقدم أسساً يمكن أن نعتمد عليها فى هذا التقويم : فى هذا الصدد يمكننا أن نقرر ، وهو ما لا يعدو أيضاً أن يكون تقريراً شخصياً ، أن قيمة أى نظام إنما تتحدد على أساس اتفاقه أو عدم اتفاقه مع الطبيعة الإنسانية ، وعلى أساس ما يضمن من كفاية إنتاجية ومن عدالة فى التوزيع ، أى على أساس ما يحقق من الرفاهية العامة ، أى ما يحقق من الرفاهية لأكبر عدد ممكن من الناس .

ثالثاً — أن الرأسمالية مرحلة من مراحل التاريخ تخضع ، شأن غيرها من المراحل السابقة عليها ، لقوانين التطور ، وهى تلك القوانين التى تتمثل فى أن المجتمعات ، شأن الإنسان ، تولد وتنمو ثم تنتهى بفعل عوامل التطور. وعلى ذلك فمستقبل الرأسمالية لا يتوقف على الموازنة بين مميزاتها ومساوئها . فالتطور التاريخى لا يعرف مثل هذه الموازنات ، وإنما يتم تبعاً لقوانين تحكمه ، وتحدد العوامل التاريخية والقوى الاجتماعية التى تؤدى إليه ، والوجهة التى ينتهى إليها . فالمجتمعات التاريخية تمر ، شأنها فى ذلك شأن الإنسان ، بمراحل حتمية بفعل عوامل النمو. فكما أن الإنسان لا يخرج من الطفولة إلى الشباب مثلاً نتيجة للموازنة بين مميزات الطفولة ومساوئها ، بل نتيجة لعوامل النمو الطبيعية فإن المجتمعات تنتقل من مرحلة إلى مرحلة أخرى نتيجة لعوامل النمو الخاصة بها ، ويوم أن تكتمل

(١) Lénine : Oeuvres choisies, Moscou, II, 1948, p. 872.

مقومات هذا الانتقال ، أى يوم أن تكتمل مقومات نشأة المجتمع الجديد ، بحيث يستحيل أن ينشأ هذا المجتمع الجديد قبل اكتمال هذه المقومات . وعلى ذلك فمستقبل الرأسمالية ، بصفتها مرحلة من مراحل التاريخ ، لا يتوقف على الموازنة بين مميزاتها ومساوئها ، وإنما يتوقف على عوامل النمو التى تؤدى فى النهاية ، بطريقة أو بأخرى مما يمكن الاختلاف فى تصوره ، إلى إنهاء هذه المرحلة ، وإلى إقامة مرحلة جديدة ، وهى الاشتراكية .

وتبلغ هذه الأمور الثلاثة السابقة الذكر من الأهمية بحيث لا يمكن أن نسقطها من حسابنا ونحن بصدد تقويم الرأسمالية .

وإذا أردنا أن نلخص أهم مميزات الرأسمالية فإننا نجد أنها ترجع ، بصفة أساسية ، إلى مميزات الملكية الخاصة والحرية الخاصة والباعث الخاص . ولا شك فى أن هذه المعطيات الأساسية ، وهى من طبيعة فردية ، ترضى فى الفرد كثيراً من النزعات ، فهى ترضى فيه حب التملك ، وحب السيطرة ، وحب المنافسة ، وحب حرية التصرف فى مجال الإنتاج والاستهلاك والتبادل والعمل . كما أن هذه المعطيات تخلق من الفرد قوة دافعة على التقدم لأنها تجعل الباعث الخاص أساساً للنشاط . وفى مجال تقويم هذا الباعث يمكن أن نرجع إليه فضل تكوين الجهاز الإنتاجى الضخم الذى عرفته الرأسماليات المتقدمة ، والذى حقق التقدم الكبير فى الإنتاج . فبفضل الباعث الخاص ، وبحثاً وراء الربح ، وإيماناً بحق الإرث ، يبذل الفرد جهداً كبيراً فى سبيل زيادة الإنتاج والتقدم . ومن ناحية أخرى فإن هذه المعطيات الفردية الأساسية قد تعرضت لنقد شديد من جانب الاشتراكيين .

وترد الماركسية جميع الانتقادات التى تؤخذ على الرأسمالية إلى طبيعة النظام نفسه ، وعلى وجه التحديد إلى التناقض الأساسى الذى يقوم عليه هذا النظام ، وهو هذا التناقض القائم بين الطابع الاجتماعى للانتاج والطابع الفردى للتملك . فالرأسمالية ، وهى تعمل على التوسع فى الإنتاج الكبير وعلى حشد العمال فى

المصانع ، تضفى على الإنتاج الطابع الاجتماعى . ولـكنها من الناحية المقابلة ، تضمن ، وكنتيجة لقيامها على الملـكية الخاصة لأدوات الإنتاج ، استئثار القلة الرأسمالية بجزء كبير من الناتج القومى ، وهو مايعرف « بفائض القيمة » . ويعتبر هذا التناقض الذى يعود إلى طبيعة النظام الرأسمالى ، والذى يقوم بين الطابع الاجتماعى للانتاج والطابع الفردى الملـكية ، المصدر الحقيقى ، فى نظر الماركسية ، لمختلف التناقضات التى تعانى منها الرأسمالية .

ويمكن القول ، بصفة عامة ، بأن هذا التحليل ، ودون دخول فى تفاصيل النظريات التى يستند إليها مما سنعود إليه ، قد وضع يده على التناقض الأساسى الذى يستند إليه النظام الرأسمالى ، وأنه قد توصل بذلك إلى تحديد أهم العيوب التى تؤخذ على النظام . ومع تسليمنا بأهمية هذا التناقض الأساسى الذى يستند إليه النظام الرأسمالى فى توضيح طبيعة هذا النظام وفى تحديد عيوبه إلا أنه لا يعتبر المفسر الوحيد لهذه العيوب ، وخاصة لظاهرتى الأزمة والبطالة . وسنعرض هنا أهم العيوب التى تؤخذ على النظام الرأسمالى .

ولا شك فى أن النظام الرأسمالى وهو يقوم ، كما قدمنا ، بصفة أساسية ، على احترام الحقوق والحريات الفردية يرضى فى الإنسان حب التملك والسيطرة وحب حرية التصرف . ولـكن يتبقى لنا بعض الملاحظات :

١ — أن إرضاء هذه النزعات الفردية لايستلزم التسليم بكل هذه الحقوق والحريات الفردية الواسعة التى يكفلها النظام الرأسمالى للفرد ، بل يمكن أن نرضى هذه النزعات ، وأن نحقق بالتالى سعادة الفرد ، بكفالة قدر أقل من هذه الحريات والحقوق الرأسمالية . وعلى هذا الأساس بدأت الدولة الرأسمالية فعلاً تحد من هذه الحقوق والحريات .

٢ — أن النظام الرأسمالى لا يكفل هذه الحقوق والحريات إلا لقلة من

الأفراد . فمع التسليم بأهمية هذه الحقوق والحريات بالنسبة للفرد وبالنسبة للنشاط الاقتصادى إلا أنها مقصورة عملاً فى النظام الرأسمالى ، وبحكم الوضع الطبقى فيه ، على القلة المالـكة دون الـكثرة المجردة من الملـكية . وهنا ننبه ، كما سبق أن قدمنا ، إلى أن الحـكم على نظام ما لا يكون بما يحققه للقلة من الحقوق والحريات ، بل يكون بما يحققه للـكثرة من الحقوق والحريات .

٣ — أن هذه الحقوق والحريات الفردية الواسعة كثيراً ما تتعارض والمصلحة العامة ، وهو ماسبق أن أوضحناه عند مناقشتنا لفـكرة الانسجام الطبيعى بين المصلحتين الخاصة والعامة .

وسنعرض هنا مشكلة استغلال الرأسماليين للعمال وما يترتب عليها من نتائج ، ومشكلة البطالة والأزمات ، ومشكلة استغلال البلاد الرأسمالية المتقدمة للبلاد المتخلفة .

١ — استغلال العمال

يؤدى النظام الرأسمالى بطبيعته إلى استغلال الرأسماليين ، بسبب ملـكيتهم لأدوات الإنتاج ، للعمال . ويتمثل هذا الاستغلال فى عدم حصول العمال على الأجور المساوية لقيمة إنتاجهم . وقد أصبحت هذه الحقيقة موضع اتفاق بين الاشتراكيين على اختلاف نظرياتهم ، وإن اختلفوا فى كيفية تفسير هذا الاستغلال وفى تقديره ، وفيما إذا كان ممكن الحدوث أم ضرورى الحدوث .

وحتى يمكننا أن نحدد معنى الاستغلال يجب أن يكون لدينا معيار نعتمد عليه فى تحديد معنى العدالة لنصل إلى أن الخروج على هذا المعيار يشكل الاستغلال . ولاشك فى أن تحديد معنى العدالة ليس موضع اتفاق بين المفكرين . ومن المتصور مثلاً — ضماناً لعدالة توزيع الناتج بين العوامل التى شاركت فى إنتاجه — أن يتم التوزيع بناء على أحد أساسين : أولهما إعطاء كل عامل من

عوامل الإنتاج بقدر إنتاجيته ، وثانيهما إعطاء كل عامل من عوامل الإنتاج بقدر مساهمته فى نفقة الإنتاج ، أى بقدر ما بذله من تضحية فى عملية الإنتاج . ومعنى ذلك إذن أن مشكلة الإنتاج تتحكم بالضرورة فى مشكلة التوزيع .

ولذلك يكون من الطبيعى ، ونحن نناقش موضوع التوزيع ، أن نلقى السؤالين اللذين اعتمد عليهما الاشتراكى الألمانى « رود بيرتس »(١) فى هذه المناقشة وهما من الذى ينتج ؟ وماذا تتكلف المنتجات ؟

ونبدأ مناقشة الموضوع بالسؤال الأول عمن ينتج . وتنصرف الإجابة بالضرورة إلى أن الذى ينتج هو الطبيعة والإنسان . ومعنى ذلك أن هذا السؤال يواجه تحديد مدى مساهمة كل من العمل والطبيعة فى الإنتاج . وهذه مسألة فنية يستحيل التوصل إلى حسمها فى الظروف الحالية للمعرفة . وتعنى هذه الاستحالة إذن أننا لا نستطيع أن نوزع الناتج بين هذين العاملين على أساس الإنتاجية الحقيقية العينية لكل منهما . ولقد أدت استحالة معرفة مساهمة كل من هذين العاملين فى الإنتاج إلى أن انتقلت مشكلة التوزيع من النطاق الفنى العينى إلى النطاق الاقتصادى ، إذ لما امتنع أن نحدد مدى هذه المساهمة على أساس المعايير الفنية كان لا بد من مواجهة هذا الحل فى الأوضاع الاقتصادية ، أى فى نطاق قوى السوق أو فى تدخل الدولة . ويمكن القول بأن هذا السبب هو الذى أدى ببعض الاقتصاديين إلى استبعاد الطبيعة من مشكلة توزيع الناتج ، مع ملاحظة أن هذا البعض كان يصدر ، وعلى ما سنرى ، عن حكم قيمى على الملكية ، أى عن موقف فلسفى ينكر هذه الملكية .

---

(١) Ch. Rist : "Le capital provient-il uniquement du travail ?" in "Revue d'Economie Politique", 1906, pp 105-114.

ويرى « رودبيرتس » ، وعلى ما سنرى ، أنه ما دام أن التوزيع لا يتم بين الطبيعة والإنسان فإن الإجابة على السؤال السابق لا تتقدم بمشكلة التوزيع خطوة واحدة . ويمكن أن نوافق « رودبيرتس » على هذه النتيجة التى توصل إليها دون أن نأخذ بالتسبيب الذى قدمه لها . ذلك أن الاحتجاج بأن التوزيع لا يتم بين الطبيعة والإنسان وضع سيىء للمشكلة . هذا بالإضافة إلى أنه يستند إلى إسقاط فكرة ملكية قوى الطبيعة . وحقيقة المشكلة أن التوزيع يتم بين الإنسان الذى يقدم العمل والإنسان الذى يملك قوى الطبيعة . وعلى ذلك يمكن أن نتفق مع « رودبيرتس » فى أن السؤال عمن ينتج لا يتقدم بنظرية التوزيع خطوة واحدة ، وليس ذلك لقوله بأن التوزيع لا يتم بين الطبيعة والعمل بل لاستحالة معرفة إنتاجية كل من الطبيعة والعمل . ومعنى ذلك إذن أنه يكون من الضرورى ، وأمام هذا الوضع ، أن نواجه التوزيع على أساس المعيار الثانى ، وهو مدى مساهمة كل عامل من عوامل الإنتاج فى نفقة الإنتاج ، أى مدى ما يبذله كل عامل من تضحية . وهذا هو ما فعله « رودبيرتس » أيضاً حينما طرح سؤاله عما تكلفه المنتجات . وواضح أن فكرة نفقة الإنتاج هذه تتضمن فكرة التضحية وفكرة الشخص الذى يتحملها . وواضح أيضاً أن « رودبيرتس » ينقل بهذا السؤال مشكلة التوزيع من نطاق الإنتاجية إلى نطاق النفقة . وهو ما يتفق مع تحليل « آدم سميث »(١) للقيمة . فقد ذهب هذا الأخير إلى أن الثمن الحقيقى لشىء ما هو ما يكلفه هذا الشىء لمن يقوم بإنتاجه ، وهو ما يعنى أنه يبحث عن القيمة فى نطاق نفقة الإنتاج . ولما كانت الطبيعة لا تنفد ولا نهاية لها فقد خلص « رودبيرتس » إلى أنه لا يمكن القول بأن الأموال الاقتصادية تكلف الطبيعة شيئاً . وعلى ذلك فقد انتهى إلى استبعاد الطبيعة من النفقة ، وبالتالى من الإنتاج ومن التوزيع ؛ وانتهى إلى أن العمل هو المصدر الوحيد

---

(١) A. Smith : "The Wealth of Nations", pp. 34-60.

رفعت المحجوب « العمل فى التحليل الاقتصادى . دراسة فى الفكر التقليدى والفكر الماركسى » . القانون والاقتصاد ١٩٦٤ .

للانتاج . وخطأ هذا التحليل أنه يعتمد على مناقشة التضحية التي تتحملها الطبيعة ، بينما صحة الوضع أن نناقش التضحية التي يتحملها المنتج في الحصول على الطبيعة . فالإنتاج يكلف العامل مشقة العمل ، كما يكلف المنتج أيضاً مشقة الحصول على خدمات الطبيعة . وهنا نصل إلى مناقشة كيف يمكن أن نحدد التضحية التي يتحملها العامل والتضحية التي يتحملها المنتج للحصول على قوى الطبيعة . ولا شك في أن توزيع الناتج بين العامل والطبيعة يستلزم وجود مقياس مشترك نقيس به كلاً من التضحية التي يتحملها العامل والتضحية التي يتحملها مقدم القوى الطبيعية . وواضح أن مثل هذا المعيار صعب التصور إلا إذا لجأنا إلى قوى السوق . ولذلك فقد أدت هذه الصعوبة ببعض الكتاب أيضاً إلى استبعاد الطبيعة من نظرية النفقة وبالتالي من نظرية التوزيع .

ونلاحظ أن الكتاب الذين يستبعدون الطبيعة من نظرية النفقة وبالتالي من نظرية التوزيع إنما يقعون تحت تأثير دراسة « آدم سميث » للقيمة في فرض المجتمعات البدائية السابقة على تراكم رأس المال وعلى تملك الأرض (وتحت تأثير دراسة « ريكاردو » لفرض المراحل الأولى للجماعة) . ففي هذه المجتمعات البدائية ، حيث لم يكن رأس المال قد تراكم بعد ، وكانت الأرض من الوفرة بحيث لا يكلف الحصول عليها مشقة ما ، كان العمل هو العنصر الوحيد النادر الذي يكلف من يريد الحصول عليه مشقة ، والذي تؤول إليه قيمة المنتجات كلها . وخطأ هؤلاء الكتاب أنهم نقلوا للمجتمعات المتمدينة — حيث يتراكم رأس المال وتقوم ملكية الأرض — تحليلاً وضع للمجتمعات البدائية . وبالإضافة إلى ذلك نجد أن هؤلاء الكتاب يصدرون ، في تحليلهم للقيمة وبالتالي للتوزيع ، عن حكم قيمي على الملكية ، أي عن إنكارهم لملكية قوى الطبيعة ، وهو ما يعني أنهم يخلطون بين « ما هو فلسفي » و « ما هو قانوني » . وأياً كانت فكرتنا عن ملكية قوى الطبيعة فإننا لا يصح أن نسقط من حسابنا أمرين أولهما أن الطبيعة تشارك في الإنتاج ، وثانيهما أن الطبيعة قد دخلت ، بحكم التطور التاريخي ، في إطار الملكية ، وأن هذا الوضع القانوني يعني أن مساهمتها

في الإنتاج تحمل مشقة للمنتج الذي يستخدمها ، وتجعلها بالتالي تشكل جزءاً من نفقة الإنتاج . ومعنى ذلك إذن أن هؤلاء الكتاب الذين يستبعدون الطبيعة من نطاق التضحية المبذولة في الإنتاج (أي من نطاق نفقة الإنتاج) وبالتالي من التوزيع يخلطون بين أمرين مختلفين وهما الفلسفة والواقع . أما الفلسفة فتتمثل في إنكارهم لملكية القوى الطبيعية ، وهذا حكم قيمي ، وأما الواقع قد فيتمثل في قيام هذه الملكية ، وهذا وضع قانوني . ومن الضروري ، ونحن بصدد تحليل النظام الرأسمالي القائم ، ألا نسقط من حسابنا — تحت تأثير الموقف الفلسفي — هذا الوضع القانوني ما دام قائماً .

وننبه إلى أن استبعاد الطبيعة من نظرية الإنتاج وبالتالي من نظرية التوزيع يعني بالضرورة اعتبار رأس المال « عملاً غير مباشر » ، وهو ما فعله « ريكاردو » و « ماركس » .

ونخلص إذن إلى أن هناك ثلاثة أسباب أدت إلى استبعاد الطبيعة من نظرية الإنتاج وبالتالي من نظرية التوزيع ، أولها صعوبة معرفة إنتاجية كل من العمل والطبيعة ، وثانيها أن الطبيعة لا تتكلف شيئاً في سبيل الإنتاج (وهذا هو السبب الذي اعتمد عليه رودبيرتس) ، وثالثها صعوبة وجود معيار مشترك ، خارج قوى السوق ، لقياس مدى مساهمة كل من العمل والطبيعة في نفقة الإنتاج .

والحقيقة التي يجب أن نقف عندها هي أن كل هذه الصعوبات لا تنفي إطلاقاً مساهمة الطبيعة في الإنتاج أو في نفقة الإنتاج ، ولا تنفي بالتالي مشاركتها في التوزيع مادامت في إطار الملكية الخاصة ، وإنما تنتفي هذه المشاركة في المجتمعات التي لا تعرف الملكية الخاصة لقوى الطبيعة ، وهذه هي المجتمعات البدائية والمجتمعات الشيوعية . وكل ما تفعله هذه الصعوبات أن تنقل مشكلة التوزيع من النطاق الفني للنطاق الاقتصادي . فما دامت الملكية الخاصة لقوى الطبيعة قائمة ، ومادام التوزيع يتم بين العمل ومالك هذه القوى الطبيعية ، وما دمنا لم نتوصل بعد إلى معيار فني يحدد لنا مدى مساهمة كل من

العمل والطبيعة فى الإنتاج أو فى نفقة الإنتاج فإن حل مشكلة التوزيع يتوقف على قوى السوق ، وهو ما يفتح الباب لاستغلال الرأسماليين للعمال ، وذلك نظراً لقوة مركز الأولين بالنسبة للآخرين .

ولقد شغلت مشكلة الاستغلال هذه الفكر الاقتصادى فى مراحله المختلفة ، وسيطرت على دراسة نظرية التوزيع . وحاول كثير من الكتاب تفسير هذه الظاهرة وإيجاد حل لها .

فقد أخذ « المدرسيون المسيحيون » فى العصور الوسطى ، وعلى رأسهم « سان توماس الإكوينى » ، بفكرة « الثمن العادل » والأجر العادل والربح العادل . ولكنهم لم يحددوا المقصود بهذه الفكرة . ويمكن أن يستفاد من كتابات « سان توماس الإكوينى » أن الثمن العادل هو الثمن الذى يساوى نفقة الإنتاج . وليست فكرة «الأجر العادل» إلا تطبيقاً لفكرة الثمن العادل فى نطاق العمل ، وقد ظلت فكرة الأجر العادل ، هى الأخرى غير محددة ولمدة طويلة . وقد حاول البابا « ليون الثالث عشر » (١٨١٠ — ١٩٠٣) تحديد المقصود بهذه الفكرة . فقد ذهب إلى أن الأجر العادل — وهو قانون من قوانين العدالة — هو الأجر الذى يكفى لحياة العامل حياة معتدلة وشريفة . وعادة ما يفسر هذا التعريف على أنه تعبير عن فكرة الحد الأدنى اللازم للمعيشة . كما ذهب « لروى بوليبيه » إلى أن الأجر العادل هو الأجر الملائم لشخصية العامل ولدوره الذى يؤديه .

وتسلم مختلف النظريات الاقتصادية التى درست تحديد الأجور ، حتى غير الماركسية منها ، باستغلال الرأسماليين للعمال لأنها جميعاً تحدد أجر العامل بأقل من قيمة إنتاجه . فنظرية « ريكاردو » ترى أن الأجر يتحدد بالحد الأدنى اللازم للمعيشة ، بينما تذهب نظرية الحديين إلى أن الأجر يتحدد بالإنتاجية الحدية للعمل ، أى بإنتاجية العامل الحدى ، أى بأقل إنتاجية للعمال . ومع التسليم

باستغلال الرأسماليين للعمال إلا أنه ليس من السهل أن نقيس هذا الاستغلال ، لأن هذا القياس يستلزم معرفة الأجر المساوى لقيمة إنتاج العامل ، وهو مايستلزم وعلى ماقدمنا معرفة مدى مساهمة كل من العمل والطبيعة ورأس المال فى الإنتاج. وهو ما يثير مشكلة التوزيع فى أصعب صورها . وقد اعتمد « ماركس » فى تحديد هذا الاستغلال على نظريته فى القيمة ، أى على نظرية « كمية العمل » . فقد خلص إلى أن القيمة تعود كلها إلى العمل (المباشر وغير المباشر) ، وإلى أن رأس المال الثابت لا يدخل الإنتاج إلا بقيمته ، وهو ما يعنى بالتالى أن فائض القيمة (الربح والفائدة والريع) ، وهو الزيادة فى قيمة المنتجات على قيمة العمل المدفوع (أى على الأجر)، تعتبر حق العامل ، استولى عليه الرأسمالى نتيجة لملكيته لأدوات الإنتاج، ويشكل بالتالى استغلال الرأسماليين للعمال . ومعنى ذلك أن استغلال الرأسماليين للعمال يتمثل فى «فائض القيمة» . وأننا نصل إلى «معدل الاستغلال» ، وهو ما يعرف أيضاً «بمعدل فائض القيمة» ، بنسبة فائض القيمة (ف) إلى العمل المدفوع (الأجر) (م) وهو (ف/م) . وعلى الرغم من أن « ماركس » قد قدم لنا ، وعلى العكس من غيره من الكتاب ، طريقة لقياس استغلال الرأسماليين للعمال إلا أن الأساس الذى ترتكن إليه هذه الطريقة يثير كثيراً من الصعوبات العلمية ، مما سنعرضه عند دراسة « الماركسية » .

وقد اختلف الفكر الاقتصادى فيما إذا كان استغلال الرأسماليين للعمال ممكن الحدوث أم أنه ضرورى الحدوث . فذهب «سيسموندى»[١] إلى أن هذا الاستغلال ممكن الحدوث . بينما ذهب كل من «برودون» و«ماركس» إلا أنه ضرورى الحدوث ، بمعنى أنه لا يمكن تفاديه ، ذلك أن « برودون » قد جعله نتيجة للطريقة التى تتحدد بها الأجور فى النظام الرأسمالى، وذلك أن «ماركس» قد

---

(١) رفعت المحجوب « الطلب الفعلى مع دراسة خاصة بالبلاد الآخذة فى النمو » ص ٣٤ — ٣٥ .

جعله نتيجة للقوانين التى تحكم القيمة والتى تحكم الأجور ، وهى قوانين تعتبر من طبيعة النظام الرأسمالى على ما سنرى. ويعنى هذا الوضع أنه لا يمكن استبعاد الاستغلال إلا بسقوط النظام الرأسمالى، وبإلغاء الملكية الخاصة لأدوات الإنتاج . والحقيقة أن تفادى هذا الاستغلال أمر بالغ الصعوبة. ولسنا فى حاجة ،حتى نسلم بهذه الصعوبة، أن نعتمد على نظرية ماركس فى كمية العمل ، وهى نظرية تتعرض كما سنرى عند دراسة الماركسية لصعوبات علمية بالغة . وإنما يكفى أن نذكر فى هذا الصدد أن من الضرورى ، حتى نستبعد استغلال الرأسماليين للعمال ، أن نحدد مقدماً مدى مساهمة كل من العمل والطبيعة فى الإنتاج ، وهو تحديد مستحيل . ومع هذا الوضع تصور الكتاب حلولاً مختلفة لاستبعاد الاستغلال . ومثل ذلك ما ذهب إليه « رودبيرتس » و « برودون » من اقتراح اندماج العمل ورأس المال ، أى من اقتراح العودة إلى نظام المشروع الصغير . فقد اقترح « رودبيرتس » العودة إلى النظام السابق على الرأسمالية ، أى إلى النظام الحرفى وإلى الزراعة العائلية . وواضح أن هذا الحل لا يتلاءم ، فى نطاق الصناعة ، مع التطور الكبير الذى حدث فى الفن الإنتاجى ، ولذلك فقد وصفه ماركس « بالاشتراكية الرجعية » .

ومثل ذلك أيضاً ما ذهبت إليه الماركسية من ضرورة إلغاء الملكية الخاصة لأدوات الإنتاج (أى لقوى الطبيعة ورأس المال) ، وهو ما يعنى اعتبار رأس المال عملاً غير مباشر ، وما يعنى بالتالى أن يذهب الناتج كله إلى العمل وحده . وعلى الرغم من التسليم بصعوبة استبعاد استغلال العمال إلا أن الدولة يمكنها ، حيث لا تلجأ إلى إلغاء الملكية الخاصة لأدوات الإنتاج ، أن تؤدى دوراً هاماً فى هذا السبيل ، وذلك عن طريق تدخلها فى تحديد الأجور أو وضع حد أدنى لها ، وعن طريق تحديد أثمان المنتجات . ولا شك فى أن الدولة تقوم بهذا التحديد فى ضوء القيم التى تسيطر عليها .

ويترتب على استغلال الرأسماليين للعمال ثلاث نتائج مرتبطة :

أولاها — سوء توزيع الدخول والثروات ، وهو ما يستتبع سوء حال الطبقات العاملة .

ثانيتها — الصراع بين العمال والرأسماليين .

ثالثتها — نقص الاستهلاك الكلى ، وما يترتب عليه من أزمات إفراط الإنتاج ومن البطالة .

سوء توزيع الدخول والثروات :

تؤدى طبيعة النظام الرأسمالى إلى سوء توزيع الدخول والثروات . وتفسر هذه الظواهر بعدة عوامل مرتبطة . فقد أدى تقدم الفن الإنتاجى ، بالإضافة إلى ملكية أموال الإنتاج ملكية خاصة وإلى الميراث ، إلى تراكم رؤوس الأموال فى يد الطبقة الرأسمالية ، ذلك أن تقدم الفن الإنتاجى يؤدى إلى وفرة الإنتاج ، وأن ملكية أدوات الإنتاج ملكية خاصة تعنى استئثار الطبقة المالكة لهذه الأدوات بملكية المنتجات . وتؤدى الملكية الخاصة لأدوات الإنتاج إلى قوة مركز الطبقة المالكة بالنسبة للطبقة العاملة فى مجال تحديد الأجور ، وهو ما يعنى ، فى كثير من الحالات ، انخفاض الأجور لحساب الأرباح .

ويرى « ماركس » أن هذا التفاوت فى الدخول والثروات يتزايد بصفة مستمرة فى النظام الرأسمالى ، وذلك بفعل قانون «التركز» ، ذلك أن الرأسماليين، لما يحققون من فائض القيمة ، ينتزعون الملكيات الصغيرة والمتوسطة ، ويحولون أصحابها من ملاك إلى أجراء . فالملكية تميل ، تبعاً للتحليل الماركسى ، إلى التركز فى يد طبقة محدودة العدد ، بينما تتجرد الطبقة العاملة منها حتى تصبح وهى لا تملك إلا قوة العمل . وبصرف النظر عن صحة قانون التركز من الناحية التاريخية فإن التفاوت الكبير بين الثروات يعتبر حقيقة واضحة فى النظام الرأسمالى . ولقد أدى هذا التفاوت فى الثروات بالإضافة إلى الطريقة التى تتحدد بها الدخول ، والتى تتمثل فى قوى العرض والطلب ، إلى تفاوت هذه الدخول ،

وهو هذا التفاوت الذى يتمثل ، بصفة أساسية ، فى انخفاض الأجور بالنسبة للأرباح .

ويترتب على سوء توزيع الثروات والدخول انقسام المجتمع إلى عدة طبقات تبعاً لحجم الثروة التى تحوزها كل طبقة . وعادة ما يكون التقسيم الطبقى ثلاثياً ، وهو الطبقة الرأسمالية (الغنية) والطبقة المتوسطة والطبقة العاملة (الفقيرة) . وهنا ننبه إلى العلاقة القائمة بين حجم الملكية والدور الذى تؤديه كل طبقة فى الإنتاج . فالطبقة الرأسمالية تقدم رأس المال ، بينما تقدم الطبقة المجردة من الملكية قوة العمل . وتتكون الطبقة المتوسطة من أصحاب الثروات المتوسطة ، ومن أصحاب الدخول المتوسطة ، وهم يتكونون عادة من الفنيين ومن أصحاب المهن الحرة .

ويترتب على سوء توزيع الدخول والثروات ، وعلى ما يستتبعه من انقسام طبقى ، قيام الصراع الطبقى بين الطبقة الرأسمالية والطبقة العاملة . كما يترتب عليه أيضاً نقص الاستهلاك ، وما يستتبعه من سوء حال الطبقات العاملة ، ومن حدوث أزمات إفراط الإنتاج .

وقد خلص « ماركس » إلى أن سوء توزيع القوة الشرائية هو السبب الأساسى لكل الاضطرابات الاقتصادية ، ذلك أن سوء توزيع الدخول بين الرأسماليين والعمال يجعل طلب العمال على الاستهلاك محدوداً نظراً لانخفاض دخلهم ، ويجعل طلب الرأسماليين على الاستهلاك محدوداً نظراً لانخفاض ميلهم للاستهلاك .

ولقد دافع الاقتصاديون التقليديون عن سوء توزيع الثروات والدخول بأنه ، وهو يعنى ارتفاع الأرباح وانخفاض الأجور ، يعنى ضغط الاستهلاك وارتفاع المدخرات ، وهو ما يلزم لتكوين رؤوس الأموال[1] .

(١) رفعت المحجوب « إعادة توزيع الدخل القومى خلال السياسة المالية » دار النهضة العربية القاهرة ١٩٦٨ ص ٣٥ — ٣٦ .

وقد انتقد الكتاب المحدثون هذا التفاوت الكبير فى الدخول والثروات الذى يؤدى إليه النظام الرأسمالى من الناحيتين الاجتماعية والاقتصادية ، فمن الناحية الاجتماعية يؤدى سوء توزيع الدخول والثروات إلى مظالم اجتماعية لأن الطبقات العاملة ، وهى تشكل الجزء الأكبر من المجتمع ، لا تتمكن من إشباع حاجاتها الضرورية ، وتعانى نقصاً فى الاستهلاك ، بينما أن الجزء المحدود العدد لديه ما يتجاوز حاجاته . ومن الناحية الاقتصادية أثبت التحليل الكينزى ، وهو يصدر عن فلسفة رأسمالية ، خطأ أهم المبررات الاقتصادية التى قدمها التقليديون للدفاع عن التفاوت الكبير فى الثروات وفى الدخول . وأثبت أيضاً وجوب إعادة توزيع الدخول فى صالح الطبقات الفقيرة ، وهى طبقات ذات ميل حدى مرتفع للاستهلاك ، بصفتها وسيلة لمحاربة البطالة[1] .

الصراع الطبقى :

رأينا أن المجتمع الرأسمالى ينقسم إلى عدة طبقات مختلفة ، وهى الطبقة الرأسمالية والطبقة العاملة والطبقة المتوسطة . ويجرى هذا التقسيم على أساس الدور الذى تؤديه كل فئة فى العملية الإنتاجية ، وهو دور يتحدد ، كما رأينا ، تبعاً لملكية أدوات الإنتاج . وقد عرف « لينين » الطبقة الاجتماعية بأنها مجموعة الأشخاص الذين يؤدون فى الإنتاج دوراً واحداً ، والذين يدخلون مع الآخرين فى علاقات متماثلة . ومثل ذلك الطبقة العاملة ، فهى تؤدى فى الإنتاج دوراً واحداً ، وتدخل مع الطبقة الرأسمالية فى علاقات واحدة .

ويعنى الانقسام الطبقى السابق الذكر قيام صراع طبقى بين الرأسماليين الذين يملكون أدوات الإنتاج والطبقة العاملة التى لا تملك إلا قوة العمل . ويدور هذا الصراع بين هاتين الطبقتين حول ملكية أدوات الإنتاج ، وحول توزيع الناتج القومى . وليس من السهل أن نحدد مقدماً ، وبصفة عامة ومطلقة ، موقف الطبقة المتوسطة من هذا الصراع . وإنما يمكن أن نسجل أن هذه الطبقة قد

(١) رفعت المحجوب — المرجع السابق ص ٣٦ — ٣٨ .

انضمت فى كثير من مواقف التاريخ الحاسمة إلى الطبقة الثالثة ضد الطبقة الأرستقراطية ، وهو ما حدث فى الثورة الفرنسية ، وما حدث فى الثورة المصرية .

وقد صاغ « ماركس » من الصراع الطبقى قانوناً عاماً يحكم تاريخ جميع المجتمعات ، ويحدد تطورها . فقد رأى أن تاريخ أى مجتمع ليس إلا تاريخ الصراع بين الطبقات . وأياً كان الخلاف حول تقدير هذا القانون ، أى حول ما إذا كان الصراع الطبقى هو وحده الذى يفسر تاريخ المجتمعات ، إلا أنه لم يعد هناك مجال للشك فى أهمية هذا العامل فى تطوير هذه المجتمعات . فليس من شك مثلاً فى أهمية الصراع الطبقى فى تطوير النظام الرأسمالى ثم فى إنهائه وفى إقامة النظام الاشتراكى . ونعتقد أن هذا القدر من الفكر قد أصبح موضع اتفاق بين المفكرين الاشتراكيين جميعاً ، كما قد أصبح موضع قبول من كثير من الكتاب الرأسماليين .

نقص الاستهلاك :

يؤدى النظام الرأسمالى ، ونتيجة لاستغلال الرأسماليين للعمال ، وهو هذا الاستغلال الذى يتمثل فى ارتفاع الأرباح وانخفاض الأجور ، إلى حدوث تناقض بين القدرة على الاستهلاك والميل (الرغبة) للاستهلاك ، وهو ما يستتبع بالتالى التناقض بين الاستهلاك والإنتاج ، وما يترجم بأزمة إفراط الإنتاج وبما يترتب عليها من بطالة . فتملك الرأسماليين لأدوات الإنتاج يضمن لهم قدرة مالية كبيرة تفوق ميلهم للاستهلاك ، بينما لا يسمح للعمال إلا بقدرة مالية محدودة لا تكفى لإشباع ميلهم للاستهلاك . ومعنى ذلك أن العمال يستهلكون أقل مما ينتجون لعدم كفاية قدرتهم المالية ، وأن الرأسماليين يستهلكون أقل مما يرجون لعدم كفاية ميلهم للاستهلاك . فالرأسماليون يأخذون دخلاً أكثر مما يلزم لاستهلاكهم ، بينما لا يأخذ العمال إلا دخلاً أقل مما يلزم لاستهلاكهم ، وهو ما يعنى فى النهاية أن يكون الاستهلاك الكلى أقل من الإنتاج الكلى . وتعرف هذه الظاهرة « بنقص الاستهلاك » . ودون أن ندعى أن نقص الاستهلاك هو العامل الوحيد الذى يؤدى إلى حدوث أزمة إفراط الإنتاج إلا أنه يشكل مع

ذلك عاملاً هاماً من بين العوامل التى تؤدى إلى هذه الأزمة . ويعترف كثير من الكتاب الرأسماليين والاشتراكيين بهذه الظاهرة وإن اختلفوا فى تفسيرها . فقد خلص « مالتس » من دراسته إلى أن النظام الرأسمالى يؤدى بطبيعته إلى نقص الطلب الفعلى على المنتجات عن المستوى اللازم لتشغيل القوى الطبيعية ، وذلك بسبب انخفاض الاستهلاك . فقد وجد أن الرأسماليين وأصحاب الأراضى لا يستهلكون كل أرباحهم وذلك لانخفاض ميلهم للاستهلاك . فهم يملكون القدرة على الاستهلاك دون الرغبة فيه . ووجد على العكس من ذلك أن العمال ، وعلى الرغم من ارتفاع ميلهم للاستهلاك ، لا يملكون القدرة عليه . ويرى « مالتس » أن ذلك يعود إلى طبيعة النظام الرأسمالى الذى يستلزم أن ينتج العمال فائضاً فى القيمة أكثر مما يستهلكون يؤول إلى الرأسماليين ، وإلا فإن هؤلاء لن يقبلوا استخدام رؤوس أموالهم فى تشغيل العمال . ومعنى ذلك أن سبب انخفاض استهلاك العمال عن إنتاجهم يعود إلى ضرورة قيام الربح ، وهو ما يلزم لتشغيلهم .

وكذلك خلص « سيسموندى » إلى أن الإنتاج يتزايد بصفة مستمرة بسبب تقدم الفن الإنتاجى ، وإلى أن هذا الإنتاج لا يستطيع أن يضمن الطلب الكافى اللازم لاستيعابه نظراً لأن العمال لا يتقاضون أجوراً مساوية لقيمة إنتاجهم ، وهو ما يعنى بالضرورة حدوث أزمة إفراط الإنتاج بسبب انخفاض الاستهلاك .

وكذلك خلص « ماركس » إلى انخفاض الاستهلاك فى النظام الرأسمالى بسبب طبيعة هذا النظام . فقد رد « ماركس » التعارض بين الاستهلاك والإنتاج إلى طبيعة النظام الرأسمالى ، أى إلى التعارض بين « الصفة الجماعية للانتاج » ، وهى تلك الصفة التى تضمن وفرة الإنتاج و « الصفة الفردية لملكية أدوات الإنتاج » ، وهى تلك الصفة التى تعنى استئثار قلة من الملاك بفائض القيمة .

وبالإضافة إلى ذلك فقد خلص التحليل الكينزى ، وهو تحليل يهدف

أساساً إلى حماية الرأسمالية ، إلى أن الميل للاستهلاك يتجه إلى الانخفاض مع ارتفاع حجم الدخل (حجم التشغيل) ذلك أن الأفراد لا يستهلكون كل الزيادة فى دخولهم . ومعنى ذلك أن تزداد الهوة بين الاستهلاك والدخل كلما ارتفع هذا الدخل ، وهو ما يعنى أن يزداد الحجم المطلوب من الاستثمار مع ازدياد حجم الدخل ومع تقدم الرأسمالية ، وهو ما يعنى بالتالى تعقد مشكلات الرأسمالية كلما تقدمت .

٢ — البطالة والأزمات

رأينا أن غرض النظام الرأسمالى هو البحث عن أكبر ربح ممكن . ومن المنطقى إذن أن يتحكم هذا الغرض فى تحديد الإنتاج كماً ونوعاً . فالرأسماليون يحددون حجم الإنتاج ، ويحددون عدد العمال (مستوى التشغيل) اللازمين لتنفيذ هذا الحجم عند المستوى الذى يحقق لهم أكبر ربح ممكن . وليس من اللازم أن يكون هذ الحجم الذى يحقق أكبر ربح ممكن هو الحجم الذى يحقق التشغيل الكامل لمختلف الموارد والعمال . فتحقيق أكبر ربح ممكن لا يضمن بالضرورة تحقيق أكبر حجم ممكن من الإنتاج ، ولا يضمن ، بالضرورة ، إشباع أكبر عدد ممكن من الحاجات أو إشباع أكثر الحاجات أهمية ، ولا يضمن بالضرورة تشغيل جميع الموارد المادية والبشرية . فقوى السوق ، وهى تتمثل فى تغيرات العرض والطلب والأثمان ، لا تشغل من الموارد ، ولا تنتج من المنتجات ، ولا تشبع من الحاجات ، إلا القدر الذى يحقق أكبر ربح ممكن . وهذا هو القدر الذى يعرف « بالطلب الفعلى »[١] . فالرأسماليون لا يهدفون إلى تشغيل جميع الموارد وجميع العمال ، أى لا يهدفون إلى تحقيق التشغيل الكامل ، بل يهدفون فحسب إلى تحقيق أكبر ربح ممكن . وهم يحددون الإنتاج عند المستوى الذى يسمح لهم بذلك . فحجم الإنتاج (التشغيل) الذى

(١) رفعت المحجوب « الاقتصاد السياسى » الجزء الأول المرجع السابق ص ٣٧١ — ٣٧٣ ، ٣٩٥ — ٣٩٩ .

يحقق أكبر ربح ممكن لا يتطابق بالضرورة مع حجم التشغيل الكامل ، بل إن الحالة العادية والمألوفة للنظام الرأسمالى لا تضمن هذا التطابق ، أى لا تضمن التشغيل الكامل . فالتشغيل الكامل ليس إلا حالة نادرة ومؤقتة . ومعنى ذلك إذن أن غرض النظام الرأسمالى ، وهو يتمثل فى البحث عن أكبر ربح ممكن ، ليس من طبيعته أن يضمن التشغيل الكامل لعوامل الإنتاج . فقد يكون الطلب الفعلى ، وهو هذا الطلب الذى يضمن تحقيق أكبر ربح ممكن ، عند مستوى أقل مما يسمح بالتشغيل الكامل ، بل وكثيراً ما يلجأ الرأسماليون بالإضافة إلى ذلك إلى ضغط الإنتاج رغبة فى رفع أرباحهم عن طريق تخفيض العرض . ولذلك يمكن القول بأن التشغيل الكامل ، بل وأن الوضع القريب منه ، حالة نادرة الحدوث وقصيرة الأجل[١] .

وبالإضافة إلى ذلك فإن النظام الرأسمالى قد أصبح عرضة ، وبصفة دورية ومستمرة ، لأزمات إفراط الإنتاج العامة بما تؤدى إليه من انتشار البطالة على نطاق واسع ، ومن انخفاض الإنتاج القومى ، وانهيار الاستثمار والاستهلاك والادخار . وقد انتهى الفكر الاقتصادى ، فى غير مرحلته التقليدية ، إلى التسليم بإمكان حدوث هذا النوع من الأزمات . ودون أن ندخل فى تفسير الأزمة ، وهو ما قد أثار ، ونظراً للطبيعة المركبة للأزمة ، خلافاً شديداً فى الفكر الاقتصادى ، فإننا نكتفى بملاحظة العلاقة القوية بين حدوث الأزمة من ناحية وبين نقص الاستهلاك والتراكم الرأسمالى وانهيار معدل الربح من ناحية أخرى . وأمام هذه العلاقة القوية فسر كثير من النظريات الأزمة بالتعارض بين الاستهلاك والإنتاج ، وهو تعارض يعود إلى نقص الاستهلاك نتيجة لاستغلال العمال من ناحية ، وإلى زيادة الإنتاج نتيجة للتراكم الرأسمالى من ناحية أخرى . وتسمى هذه النظريات بنظريات نقص الاستهلاك نظراً للأهمية التى تعطيها لهذه الظاهرة فى تفسير الأزمة . ومن هذه النظريات نظرية مالتس ، ونظرية سيسموندى

(١) Keynes : General Theory, p. 245 (T.G., p 266)

ونظرية روديبرتس، ونظرية ماركس [١] .

ويلاحظ على تفسير ماركس للأزمة أنه يجد أساسه فى الاضطراب القائم فى الإنتاج الرأسمالى، وعلى وجه التحديد فى التعارض القائم بين الصفة الجماعية للانتاج والصفة الفردية للتملك . ومعنى ذلك أن ماركس يجعل الأزمة نتيجة ضرورية للنظام الرأسمالى [٢] .

ومن دراسة العوامل السابقة الذكر التى تصيب النظام الرأسمالى نخلص إلى مدى الترابط القائم بينها، وإلى أنها ترد جميعاً إلى طبيعة هذا النظام الذى يقوم بصفة أساسية على الملكية الخاصة لأدوات الإنتاج وعلى باعث الربح، وعلى التراكم الرأسمالى . ويسمح هذا الترابط القائم بين مختلف هذه العوامل إلى رد عيوب النظام الرأسمالى بصفة أساسية إلى سوء توزيع الثروات والدخول، وإلى الأزمات والبطالة .

٣ — استغلال الرأسمالية للبلاد المتخلفة

وبالإضافة إلى أن النظام الرأسمالى يقوم على استغلال الرأسماليين للعمال فإنه يقوم أيضاً على استغلال البلاد الرأسمالية المتقدمة للبلاد المتخلفة التابعة لها . فقد رأينا فيما تقدم كيف أن التوسع الصناعى قد أسقط عن الصناعة صفتها الوطنية، وخلع على الإنتاج والاستهلاك الصفة العالمية . فقد حمل هذا التوسع الرأسمالية، تحت ضغط الحاجة إلى التوسع فى جلب المواد الأولية وإلى الحصول على منافذ جديدة، إلى غزو العالم . وبذلك أدى التوسع الرأسمالى إلى سيطرة الدول الرأسمالية على المناطق المتخلفة . وانتهت هذه السيطرة من الناحية الاقتصادية إلى اندماج هذه المناطق المتخلفة فى البلاد الرأسمالية المتقدمة وإلى تبعيتها لها . وينصرف اندماج البلاد المتخلفة فى الاقتصاديات المتقدمة، وهو ما يعتبر فى صالح هذه الأخيرة، إلى أن تتخصص البلاد المتخلفة فى إنتاج المواد الأولية الزراعية

(١) رفعت المحجوب «الطلب الفعلى مع دراسة خاصة بالبلاد الآخذة فى النمو» ص ٢٣ — ٤٨ .

(٢) رفعت المحجوب، المرجع السابق، ص ٤٤ — ٤٥ .

منها والاستخراجية، على أن تقوم بتصديرها إلى الأسواق النامية، وعلى أن تقوم مقابل ذلك باستيراد المواد المصنوعة من هذه الأسواق، ويعنى هذا الوضع إذن قيام نوع من التخصص الدولى يلزم البلاد المتخلفة أن تكون بلاداً زراعية أو استخراجية على أن تكون البلاد المتقدمة بلاداً صناعية، وهو ما يعنى أن توجه الاقتصاديات المتخلفة لخدمة الاقتصاديات المتقدمة، حتى تجد هذه الأخيرة فى الأولى سوقاً تستمد منها المواد الأولية، وتصرف فيها المنتجات المصنوعة . وقد وجدت الرأسماليات المتقدمة فى هذا الوضع شرطاً أساسياً لقيامها، كما تجد فى استمراره شرطاً أساسياً لاستمرار تقدمها . وبذلك تمكنت الرأسماليات المتقدمة من أن تلقى على البلاد المتخلفة بالفقر الذى كان ليقع على الطبقة العاملة بها، ولذلك فإن الرأسماليات المتقدمة تحرص على استمرار هذا الوضع، وتستخدم للوصول إلى هذا الهدف عدة وسائل اقتصادية ونقدية تشكل معاً تبعية البلاد المتخلفة للبلاد المتقدمة . فحرصاً على هذا الوضع تلجأ البلاد المتقدمة إلى التحكم فى العناصر الاقتصادية المسيطرة فى البلاد المتخلفة حتى تظل هذه بلاداً زراعية أو استخراجية، وحتى لا تتحول إلى بلاد صناعية .

وتعنى تبعية البلاد المتخلفة للاقتصاديات المتقدمة أن تكون الرأسماليات الوطنية الوليدة فى هذه المناطق المتخلفة تابعة للرأسماليات المتقدمة، وغير قادرة بالتالى على اتخاذ أى سياسة اقتصادية مستقلة .

ونتيجة لعدم قدرة هذه الرأسماليات الوطنية الوليدة على اتخاذ سياسة مستقلة مع منافسة الرأسماليات المتقدمة لها لا يكون من الممكن للمناطق المتخلفة، إذا ما أرادت تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى مدة معقولة، أن تعتمد على النشاط الخاص وحده؛ أى لا يكون من الممكن لها أن تعتمد على الرأسمالية الوطنية الوليدة . ويكون عليها، على العكس من ذلك، أن تعتمد، فى تحقيق هذا الهدف، على سلطة الدولة وعلى رؤوس أموالها . وهو ما يعتبر إذن، وعلى ما سنرى، مبرراً قوياً للأخذ بالاشتراكية فى هذه البلاد المتخلفة، وما يعتبر عاملاً قوياً من عوامل حتمية الاشتراكية .

§ ٥ — سير الرأسمالية ومآلها

رأينا فيما تقدم أن من أهم العيوب التى تؤخذ على النظام الرأسمالى عدم عدالة توزيع الدخول والثروات والصراع الطبقى ، وتكرر الأزمات الدورية ، إنتشار البطالة على نطاق واسع فى كثير من الأوقات . وواضح أن هذه العيوب تؤثر تأثيراً عميقاً فى كيفية سير الرأسمالية ، وفى تحديد مصيرها . وننبه منذ البداية إلى أننا لا نعتقد أن أحداً من الكتاب قد ظن أن الرأسمالية قد قامت لتبقى . فإذا كان من الممكن ، وهو الحادث فعلاً ، أن نختلف حول الكيفية التى ستنتهى بها الرأسمالية إلا أنه من غير المتصور أن نختلف حول حتمية هذه النهاية . فالرأسمالية ، ومهما بلغت كفاءتها فى بعض البلاد المتقدمة ، لا تعدو أن تكون مرحلة من مراحل التاريخ ، يصدق عليها ما يصدق على غيرها من المراحل السابقة ، من أنها تولد فتنمو ثم تنتهى مخلفة مكانها لنظام آخر .

وسنعرض هنا أهم النظريات التى درست سير الرأسمالية ومآلها ، وهى « النظرية التقليدية » و « النظرية الكينزية » و « النظرية الماركسية » . فقد انشغلت « النظرية التقليدية » بالبحث فى النظام المثالى ، وخلصت إلى أن النظام المثالى هو هذا النظام الذى يقوم تلقائياً حينما يكون الأفراد أحراراً ليعملوا عقلهم وليبحثوا عن مصلحتهم الشخصية . ومعنى ذلك أن هذه النظرية تؤمن بكفاءة الرأسمالية الحرة وبسلامة جهازها ، وبقدرتها على ضمان التوازن الاقتصادى والاجتماعى بصورة تلقائية . وترد ، مع هذا الفهم ، كل مساوىء الرأسمالية المعروفة لنا للتدخل ، وتطالب ، نتيجة لذلك ، بضرورة إقرار الحرية الاقتصادية . غير أن النظرية التقليدية ، وهى تؤمن بكفاءة الرأسمالية الحرة ، ترى أن التقدم الرأسمالى سينتهى ، وبفعل عدة قوانين اقتصادية ، إلى « حالة راكدة » ينعدم فيها الربح والباعث على الادخار والاستثمار .

بينما نجد أن « النظرية الكينزية » ، وهى تصدر أيضاً عن فلسفة رأسمالية ، لا تؤمن بالحرية الاقتصادية . وترى ، على العكس من النظرية التقليدية ، أن النظام الرأسمالى قابل لأن يظل مدة طويلة فى حالة نشاط أقل من المستوى العادى دون أن يقوم داخله اتجاه ملموس نحو الانتعاش أو نحو الانهيار التام(١) . فمن الممكن ، فى رأى « كينز » ، أن يتم التوازن فى نظام الحرية عند مستوى منخفض من التشغيل ، وأن يكون مستوى الحياة بائساً بحيث تنعدم المدخرات(٢) .

ويعتبر « كينز » من أشهر المدافعين عن النظام الرأسمالى ، ولكنه مع ذلك من أشد المهاجمين للنظرية التقليدية التى تنادى بالحرية الاقتصادية وبعدم التدخل . ففى مقال له سنة ١٩٢٦ عن « نهاية سياسة الحرية » أعلن أنه ليس صحيحاً أن الأفراد يملكون حقاً أبدياً فى حرية كاملة فى ممارسة نشاطهم الاقتصادى . وقد اكتمل هجومه على النظرية التقليدية وعلى سياسة الحرية الاقتصادية فى كتابه الشهير « النظرية العامة » ١٩٣٦ . وهو يرى ضرورة التدخل فى الشئون الاقتصادية بغرض ضمان توازن التشغيل الكامل ، وبغرض الإبقاء على الرأسمالية . فقد خلص إلى أن الرأسمالية هى أقدر من أى نظام آخر معروف على تحقيق الأهداف الاقتصادية .

وننبه إلى أن النظرية التقليدية والنظرية الكينزية قد انشغلتا ، بصفة أساسية ، بدراسة طريقة سير النظام دون أن تنشغلا بدراسة تطوره ومصيره . فقد أخذتا مقومات الرأسمالية ، وخاصة الملكية الخاصة وباعث الربح ، على أنها معطيات طبيعية ، وأجريتا بحوثهما فى نطاق هذه المعطيات .

أما « النظرية الماركسية » فقد انشغلت بدراسة قانون التطور ، أى قانون الانتقال من حالة إلى حالة أخرى ، وهو قانون جدلى (ديالكتيكى) بصفة أساسية . وينصرف هذا القانون إلى أن كل شىء يحتوى على نقيضه ، وإلى أن

(١) Keynes : General Theory, p. 244 (T.G., p. 266)

(٢) Keynes : General Theory, pp 217-18 (T.G. p. 233)

صراع المتناقضات هو الذى يدفع إلى التطور . وخلصت إلى أن هذا القانون يحكم الطبيعة والفكر والمجتمع . فعند لحظة من لحظات نمو القوى المنتجة تصبح العلاقات القانونية والاجتماعية غير ملائمة لها . وقد انشغلت النظرية الماركسية ، وهى بصدد تحليل النظام الرأسمالى ، بدراسة كيفية تطوره وانقضائه ، أى كيفية حدوث التحول الاشتراكى . وجعلت من انقضاء النظام الرأسمالى نتيجة طبيعية وحتمية لكيفية سيره . وخلصت نتيجة لهذه الدراسة إلى أن نمو النظام الرأسمالى يخلق العوامل الاقتصادية والقوى الاجتماعية التى تؤدى إلى القضاء عليه ، وإلى إقامة النظام الاشتراكى بدلاً منه . فقد خلصت « الماركسية » من دراسة التاريخ ومن تحليل النظام الرأسمالى، إلى تعيين القوى الاجتماعية المكلفة تاريخياً بإنهائه، وبإقامة الشيوعية .

ومن هنا كانت الدراسة التى قدمتها «الماركسية» لكيفية انقضاء النظام الرأسمالى ولكيفية قيام الاشتراكية « الشيوعية » دراسة علمية ، وهو ما يبرر وصف الماركسية إذن « بالاشتراكية العلمية » وذلك بالمقابلة بالاشتراكيات الخيالية التى اعتمدت ، فى مجال إقامة الاشتراكية ، على مجرد التصور لا على استخلاص القوانين العلمية والقوى الاجتماعية التى تؤدى بالضرورة إلى إقامتها .

وهناك بعض الكتاب يتفق مع ماركس فى النتيجة التى توصل إليها ، وهى تلك الخاصة بحتمية انقضاء الرأسمالية وقيام الاشتراكية مكانها ، ولكنه يختلف معه فى كيفية الوصول إلى هذه النتيجة . ومثل ذلك ماذهب إليه « شمبيتر» من أن المنجزات التى حققها النظام الرأسمالى ، والتى يمكنه أن يحققها تبلغ من الضخامة بحيث تستبعد فكرة انهيار هذا النظام بسبب فشله الاقتصادى ، ومن أن نجاح هذا النظام هو الذى يقوض المنظمات الاجتماعية التى تحميه ، ويخلق بالضرورة الظروف التى يستحيل على هذا النظام الاستمرار فيها ، والتى

تقيم الاشتراكية بصفتها الوريث الحتمى له[1] . ومعنى ذلك أن « شمبيتر » ، وإن اتفق مع « ماركس » فيما توصل إليه من نتيجة نهائية ، وهى تلك التى تنصرف إلى القضاء على الرأسمالية وإلى قيام الاشتراكية مكانها ، إلا أنه يختلف معه فى تفسير كيفية هذا التحول ، أى فى تحديد العوامل التى تحدثه . ويتمثل الخلاف بين ماركس وشمبيتر فى تفسير انقضاء الرأسمالية وقيام الاشتراكية فى أن «ماركس» يرى تفسير ذلك فى فشل النظام الرأسمالى نتيجة للتناقضات الطبقية وللتناقضات الاقتصادية ، أى نتيجة للصراع الطبقى وللأزمات الاقتصادية والبطالة ؛ بينما يرى « شمبيتر » تفسير ذلك فى النجاح الذى يحققه النظام الرأسمالى ، وما يؤدى إليه هذا النجاح من القضاء على المنظمات الاجتماعية القائمة ومن إقامة منظمات أخرى مختلفة .

ومهما كان التقدير لتفكير «شمبيتر» إلا أنه يظل له دائماً أنه فتح الباب أمام تفسير مختلف عن التفسير الماركسى لكيفية حدوث التحول الاشتراكى فى البلاد الرأسمالية المتقدمة ، وهو بداهة تفسير لا يصدق على التحول الاشتراكى فى البلاد المتخلفة .

وننتقل الآن إلى دراسة « النظرية التقليدية » و « النظرية الكينزية » وإلى عرض التطور المعاصر للنظام الرأسمالى ، على أن نؤجل دراسة « النظرية الماركسية » لحين دراسة الفكر الاشتراكى .

١ — النظرية التقليدية

تؤمن المدرسة التقليدية بصلاحية النظام الرأسمالى ، وتؤمن أيضاً بحسنات الحرية ، وبعدم جدوى التدخل فى الحياة الاقتصادية ، بل وتنسب إلى التدخل

(١) Joseph Schumpeter : "Capitalism, socialism and democracy", Lonon 1965, p. 61

كل ما يصيب هذا النظام من عدم استقرار ومن بطالة . وسنحلل هنا دفاعها عن النظام الرأسمالى ، وعن الحرية الاقتصادية ، وعن عدم عدالة توزيع الدخول .

تفسير الفقر :

ترى المدرسة التقليدية أن الفقر يعود إلى ظاهرة طبيعية لا علاقة لها بالنظام الرأسمالى ، وهى أن قدرة الإنسان على التناسل أكبر من قدرة الأرض على الإنتاج ، وذلك لأن الأرض تخضع لقانون الغلة المتناقصة ، بمعنى أن كل زيادة فى اليد العاملة تؤدى إلى زيادة فى الإنتاج أقل من تلك التى تؤدى إليها الزيادة السابقة والمماثلة فى اليد العاملة . فكأن المدرسة التقليدية قد وجدت فى هذا القانون تفسيراً لظاهرة الفقر ولإسقاط المسئولية عن الرأسمالية الوليدة [١] .

توازن التشغيل الكامل يتحقق تلقائياً :

لم تكتف النظرية التقليدية بإسقاط مسئولية النظام الرأسمالى عن الفقر . بل خلصت إلى أن المصلحة الخاصة التى يقوم عليها هذا النظام يمكنها، إذا ضمنت لها الحرية ، أن تضمن حسن سير الحياة الاقتصادية ، ذلك أنها لا تتعارض مع المصلحة العامة . وبهذا الفكر ظنت المدرسة التقليدية أنها قد طهرت الرأسمالية مما أخذ عليها من أنانية ، ومما نسب إليها من مساوىء .

ولقد قدمت هذه المدرسة أساساً اقتصادياً لكفاية الباعث الخاص ولعدم التعارض بين المصلحة الخاصة والمصلحة العامة ، إذ أنها خلصت من تحليلها إلى أن مصلحة المستهلكين فى الحصول على المنتجات بكميات متوافرة وبأثمان معتدلة تتفق مع مصلحة المنتجين فى تحقيق أكبر ربح ممكن ، وإلى أن النظام الرأسمالى يؤدى من تلقاء نفسه ، عند ضمان الحرية الاقتصادية ، إلى تحقيق توازن التشغيل الكامل ، وذلك لأن التساوى دائم بين العرض الكلى والطلب

(١) رفعت المحجوب : الاقتصاد السياسى ، الجزء الأول ، المرجع السابق ص ١٦٤ .

الكلى ، ولأن العرض يتجه تلقائياً ، وبفعل حركات الأجور ، نحو التشغيل الكامل . وسندرس هنا هاتين المقدمتين [١] :

أولاً — العرض يخلق الطلب (قانون ساى) : ينصرف قانون «ساى» إلى أن العرض يخلق دائماً الطلب المساوى له [٢] ، أى أن كل عرض يعتبر فى الوقت نفسه ، وبصرف النظر عن حجم التشغيل ، طلباً . وتستند المساواة بين العرض والطلب إلى أن كل القيم المنتجة ، وهى تتحول إلى دخول ، تنفق ، أى تتحول إلى طلب . ويفسر هذا بأن الدخل الذى لا ينفق فى شراء أموال الاستهلاك ينفق بالضرورة فى شراء أموال استثمار ، أى بأن كل ادخار يتحول حتما إلى استثمار ، إذ أنه فى عالم استاتيكى كهذا الذى افترضته المدرسة التقليدية ، حيث لا محل للتوقعات ، أى حيث لا يقوم خطر يمكن للنقود أن تدفعه ، ولا أمل يمكن لها أن تحققه ، حيث لا تلعب النقود لهذا السبب دوراً ذاتياً ، ولا تعدو أن تكون وسيلة مبادلة ، وعربة لنقل القيم [٣] ، حيث لا محل ، نتيجة لذلك ، للميل للاكتناز، فإن كل ادخار يتحول إلى استثمار لأن الذى يدخر يصبح من الغفلة بمكان إذا لم يقرض ما ادخر فى مقابل فائدة .

فحركات سعر الفائدة ، إذا ضمنا لها الحرية ، هى التى تحول كل ادخار إلى استثمار . فإذا لم ينفق المستهلكون جزءاً من دخلهم على شراء أموال الاستهلاك فإن ذلك يزيد الادخار ، مما يخفض سعر الفائدة . ويؤدى انخفاض سعر الفائدة إلى تخفيض الادخار من ناحية ، وإلى رفع الاستثمار من ناحية

(١) Rifaat El Mahgoub : La Politique Financière et la détermination du taux de l'intérêt en vue de l'équilibre du plein emploi, Paris 1953, Le Caire 1954, pp. 12-17.

رفعت المحجوب « الطلب الفعلى مع دراسة خاصة بالبلاد الآخذة فى النمو» ص١٥ — ٢٢ .

(٢) Jean-Baptiste Say : Traité d'Economie Politique, Paris 1841, pp. 138-148.

رفعت المحجوب : المرجع السابق ص ١٠ — ١٥ .

(٣) Say, op. cit., p. 139

أخرى ، حتى يستوعب الادخار الإضافى . وبذلك تتحقق المساواة بين الادخار والاستثمار ، ولا تعتبر الزيادة فى الادخار سبباً فى اختلال التوازن الاقتصادى ، لأنه يحقق إنفاقاً إضافياً فى نطاق الاستثمار . وعلى ذلك فإن كل ادخار يتحول ، بفعل حركات سعر الفائدة ، إلى استثمار ، أى أن كل دخل ينفق ، وكل عرض يخلق الطلب المساوى له .

فمفهوم المقدمة الأولى أن قيام التوازن بين العرض والطلب الكليين ضرورة دائمة ، وأن عدم كفاية الطلب الكلى بالنسبة للعرض الكلى غير متصور . وعلى ذلك فإن النظام الرأسمالى، إذا كفلنا حرية حركات سعر الفائدة ، لا يتعرض لأزمات إفراط الإنتاج العامة . وما دام الطلب يكفى دائماً لمقابلة العرض فإنه لا يثير إذن أى إشكال . ولما كان الطلب مفعول العرض فإن العرض هو الذى يتحكم فى الحياة الاقتصادية . وسنرى بدراسة المقدمة الثانية أن مشكلة العرض — تبعاً للنظرية التقليدية — تحل تلقائياً .

ثانياً — العرض يتجه تلقائياً نحو التشغيل الكامل : يبرر قبول فرض التشغيل الكامل كحالة عادية بالفرض السابق ، وهو أن العرض يخلق الطلب . فما دام أن الإنتاج ، أياً كان حجمه ، يخلق الطلب المساوى له ، أى ما دامت زيادة الإنتاج لا يهددها نقص الطلب، فإن المنتجين يتنافسون ، فى سبيل الربح ، فى استخدام عوامل الإنتاج إلى الدرجة التى تتساوى عندها النفقة الحدية لهذه العوامل مع حصيلتها الحدية . ومع ذلك فإذا ارتفع العرض الكلى ، وهو يرتفع كما سنرى تلقائياً ، فإننا لا نخشى عقبات تعترض التشغيل الكامل لأن كل ما ينتج يطلب [1] .

فليست المشكلة إذن مشكلة حث الطلب الكلى على الارتفاع ، ولكنها

---

(١) Keynes : General Theory, p. 26 (T.G. p. 48).

إذن مشكلة المنافسة الحرة حتى يتمكن الإنتاج من أن يتزايد تلقائياً ، لأن المنافسة بين المنظمين كفيلة بأن تدفعهم إلى زيادة التشغيل إذا ما اعتقدوا أنهم سيحققون من وراء ذلك ربحاً . ولدراسة كيفية تحقق التشغيل الكامل فى النظرية التقليدية نبدأ من نقطة نقص التشغيل ، وهى ما تعرف بالبطالة . فحينما تنتشر البطالة بين العمال ، أى حينما يزداد عرضهم عن طلب أرباب الأعمال عليهم ، فإن تنافسهم على العمل يؤدى إلى تخفيض الأجور الحقيقية مما يرفع معدل الربح فى النظرية التقليدية . ويؤدى ارتفاع معدل الربح إلى تنافس أرباب الأعمال فى تشغيل العمال . ويظل الإنتاج (العرض) يرتفع تلقائياً ، والطلب الكلى على المنتجات يتبعه حتى يتحقق التشغيل الكامل .

ولذلك يجب ، فى منطق النظرية التقليدية ، ألا نتدخل فى الحياة الاقتصادية، وأن نترك سوق العمل حرة ، فلا نقرر حداً أدنى للأجور ولا إعانة بطالة لأنها تعتبر حداً أدنى يحد من حركات الأجور ، حتى يمكن للأجور أن تنخفض وللتشغيل الكامل أن يتم على النحو السابق . وترد المدرسة قيام البطالة إلى تدخل الحكومة أو النقابات بمنع انخفاض الأجور .

ولما سلمت النظرية التقليدية بأن كل ادخار يتحول إلى استثمار فإنها قد بررت بذلك عدم التساوى فى توزيع الدخول لأن الدخول الكبيرة هى مصدر الادخار الذى يعتبر بدوره مصدر الاستثمار ، وبذلك بدا عدم العدالة فى توزيع الثروة والدخول ضرورياً لتكوين رؤوس الأموال .

* * *

وبذلك ظنت المدرسة التقليدية أنها قد بررت ظاهرة الفقر ، وأنها قد برأت الرأسمالية منها . وفسرت البطالة ، وجعلت التدخل لا الرأسمالية ، وهو المسئول عنها . وظنت أنها قد قدمت أساساً اقتصادياً ، بصرف النظر عن صحته ، لكفاية الباعث الخاص ، وللتوافق بين المصلحة الخاصة والمصلحة العامة ،

وتكون قد دافعت عن عدم عدالة توزيع الثروة والدخول . وتكون قد خلصت إلى سلامة الجهاز الرأسمالى وكفايته ، وتكون لهذا كله قد اكتمل لها دفاعها عن الرأسمالية الحرة .

انتقاد المدرسة التقليدية :

لن نعرض هنا انتقاد المدرسة التقليدية إلا بما يوضح مدى تقدير سير النظام الرأسمالى .

أولاً — لاشك فى أن الرأسمالية الحرة قد انتهت كمرحلة تاريخية ، وأن تحليل النظام الرأسمالى تبعاً لفرض الحرية الاقتصادية ، الذى أصبح قيامه مستحيلاً لا يعدو أن يقدم نظرية يعتبر شرطها ، وهو ضمان الحرية ، مستحيلاً .

ثانياً — ترى الماركسية والكينزية أن النظرية التقليدية غير صحيحة من الناحية الاقتصادية ، وأن النظام الرأسمالى ليست له تلك التلقائية التى تجعل الطلب مساوياً للعرض ، أى التى تقيم فيه التوازن الاقتصادى . وترد الماركسية سبب ذلك إلى فائض القيمة ، ويرد « كينز » سبب ذلك إلى الادخار ، وإلى انخفاض الكفاية الحدية لرأس المال . فكأن طبيعة النظام الرأسمالى تحول ، فى نظر ماركس وكينز ، مع اختلاف أسبابهما ، دون تلقائية التوازن .

وسنعرض هنا انتقاد « كينز » للنظرية التقليدية :

١ — يرى « كينز » أن الطلب على أموال الاستهلاك لا يرتفع بكمية ارتفاع الدخل . ويرى من ناحية أخرى أن كل ادخار لا يتحول حتماً إلى استثمار نظراً لانخفاض الميل للاستثمار ، ونظراً لوجود الباعث على الاكتناز . وعلى ذلك فليس من الضرورى أن يستثمر كل ادخار ، ولا أن يخلق العرض الطلب المساوى له . ولذلك لم يجد « كينز » سببا للاعتقاد فى تلقائية ارتفاع الطلب إلى المستوى اللازم لتحقيق التشغيل الكامل ، بل وجد ، على العكس من ذلك ، أسباباً تؤدى إلى عدم كفاية الطلب مع ازدياد حجم التشغيل ومع ازدياد غنى الجماعة .

٢ — ويرى كينز أن انخفاض الأجور انخفاضاً عاماً لا يزيد من تشغيل العمال ، لأن أرباب الأعمال لا يشغلون العمال لمجرد انخفاض الأجور ، بل يشغلونهم حينما يزيد الطلب على منتجاتهم . فالذى يحدد حجم التشغيل هو الطلب على المنتجات ، لأن الاقتصاد الرأسمالى كما قلنا هو اقتصاد طلب ، أى أنه يسعى للانتاج بقصد إشباع الطلب . فحتى يمكن أن نقضى على البطالة يجب إذن أن نعمل على رفع الطلب على المنتجات ، أى أن نرفع الطلب على أموال الاستهلاك وعلى أموال الاستثمار ، وهو ما يعرف « بالطلب الفعلى » . وهذه هى نقطة البدء فى التحليل الكينزى .

أما إذا خفضنا أجور العمال ، وهو ما تريده النظرية التقليدية ، فإن طلبهم على المنتجات ينخفض ، أى أن الطلب الفعلى ينخفض ، وهو ما يستتبع انخفاض الإنتاج وانخفاض التشغيل .

٢ — النظرية الكينزية

رأينا كيف أن « كينز » قد رفض النظرية التقليدية التى تسلم بتلقائية التوازن الاقتصادى ، والتى تسلم بضرورة إقرار الحرية الاقتصادية . وأنه قد توصل ، على العكس من ذلك ، إلى أن النظام الرأسمالى عرضة للبطالة وللأزمات إفراط الإنتاج وللتضخم ، وهو مايستلزم ضرورة التدخل لعلاج هذه المشكلات . وقد توصل « كينز » إلى ذلك نتيجة لدراسة العوامل الاقتصادية التى تحكم حجم التشغيل والدخل القومى ، وهى ما تعرف « بالطلب الفعلى »[1] .

الطلب الفعلى يحدد حجم التشغيل والدخل القومى :

خلص « كينز » إلى أن حجم التشغيل والدخل القومى يتوقف ، بالإضافة

---

(١) Keynes : General Theory.

رفعت المحجوب « الطلب الفعلى مع دراسة خاصة بالبلاد الآخذة فى النمو » . « الاقتصاد السياسى » الجزء الأول ، ص ٣٩٥ — ٤٤٠ .

إلى العوامل المادية ، على بعض العوامل الاقتصادية ، وهى تلك التى تتمثل فى « الطلب الفعلى » . ويقصد بالطلب الفعلى الجزء المتوقع من الطلب الكلى . أى من الطلب على أموال الاستهلاك ومن الطلب على أموال الاستثمار ، الذى يحقق أكبر ربح ممكن .

ويتوقف الطلب على أموال الاستهلاك على نوعين من العوامل وهما العوامل الشخصية والعوامل الموضوعية . وتتمثل العوامل الشخصية فى الخصائص النفسية للطبيعة الإنسانية ، وفى العادات الاجتماعية ، هذا بالإضافة إلى المبادىء التى تحكم توزيع الدخل القومى بين أفراد الجماعة . فإذا كان الدخل موزعاً فى صالح الطبقات الفقيرة فإن الميل للاستهلاك يكون مرتفعاً ، بينما يكون هذا الميل منخفضاً فى حالة ما إذا كان الدخل موزعاً فى صالح الطبقات الغنية . ولهذه الحقيقة أهمية كبيرة فى رسم سياسة الطلب الفعلى . ومن الملاحظ أن هذه العوامل الشخصية ليست لها فرصة التغير فى المدة القصيرة إلا فى الحالات غير العادية والثورية .

ولذلك خلص « كينز » إلى أن الميل للاستهلاك (وهو العلاقة بين مختلف مستويات الاستهلاك ومختلف مستويات الدخل) يتغير ، فى المدة القصيرة ، تحت تأثير العوامل الموضوعية وحدها . وتتمثل العوامل الموضوعية أساساً فى حجم الدخل وفى الظروف الموضوعية التى تحيط به وتؤثر فيه . ومن الملاحظ أن هذه الظروف ليست لها ، فى المدة القصيرة ، أهمية كبيرة . ولذلك خلص « كينز » إلى أن الاستهلاك يتوقف ، فى المدة القصيرة ، بصفة أساسية ، على حجم الدخل . فكلما ارتفع الدخل ارتفع الاستهلاك ، ولكن بكمية أقل (وعادة ما يكون بنسبة أقل) من كمية ارتفاع الدخل . وهذا قانون نفسى أساسى يصدق فى كل جماعة معاصرة . وهو ما يعرف « بقانون كينز » وقد توصل إليه « كينز » نتيجة لمعرفته بالطبيعة الإنسانية ، ونتيجة للمعلومات التى تقدمها الخبرة .

ويتوقف الطلب على أموال الاستثمار على الموازنة بين الكفاية الحدية لرأس المال وسعر الفائدة . فعند تساوى هاتين الكميتين ينعدم الربح الإضافى ، ويتحدد الطلب على أموال الاستثمار .

الطلب الفعلى لا يرتفع تلقائياً إلى المستوى اللازم لتحقيق التشغيل الكامل :

لم يجد « كينز » ، على العكس من النظرية التقليدية ، سبباً يجعله يعتقد فى وجود قوى تلقائية تضمن طلباً مساوياً للعرض ، أو ترفع الطلب الفعلى إلى المستوى اللازم لتحقيق التشغيل الكامل . فقد استبعد ، كما قلنا ، الفرض التقليدى الذى يرى قيام قوى تلقائية تدفع الطلب على أموال الاستثمار ، وأياً كان حجم التشغيل ، لتغطية الهوة المتزايدة بين العرض الكلى (الدخل القومى) والطلب على أموال الاستهلاك(١) ، أى تضمن وجود استثمارات مساوية للمدخرات . فقد وجد « كينز » ، على العكس من ذلك ، أن الميل الحدى للاستهلاك يتجه إلى الانخفاض مع ارتفاع الدخل ، وهو ما يعنى عدم كفاية الطلب على الاستهلاك ، واتساع الهوة بين الدخل والاستهلاك . كما وجد أيضاً أن الكفاية الحدية لرأس المال تميل إلى الانخفاض مع ازدياد رأس المال (الاستثمار) ، وهو ما يعنى عدم كفاية الطلب على الاستثمار .

ومعنى ذلك أن « كينز » يكون قد وجد فى تزايد الادخار من ناحية ، وفى انخفاض الكفاية الحدية لرأس المال من ناحية أخرى سبباً لعدم كفاية الطلب الكلى لمقابلة العرض الكلى ، ولتحقيق التشغيل الكامل . وهكذا خلص « كينز » إلى أن النظام الرأسمالى قابل لأن يظل مدة طويلة فى حالة نشاط أقل من المستوى العادى دون أن يقوم داخله اتجاه ملموس نحو الانتعاش أو نحو الانهيار التام(٢) . وبذلك يكون « كينز » قد رفض التلقائية التى تقيم التشغيل الكامل ، وقد برر التدخل لتحقيق هذا الغرض .

(١) Keynes : General Theory, p. 30 (T.G. p. 52).

(٢) Keynes : General Theory, p. 249 (T.G. p. 266).

وبالإضافة إلى ذلك فقد خلص « كينز » إلى أن ارتفاع حجم التشغيل وتقدم الرأسمالية يعقدان مشكلة الطلب الفعلي ومشكلة التشغيل . فالنظام الرأسمالي يؤدي مع ارتفاع حجم التشغيل ومع اغتناء الجماعة إلى زيادة المدخرات (وانخفاض الميل الحدي للاستهلاك) من ناحية ، وإلى انخفاض الميل الحدي للاستثمار (وقلة فرص الاستثمار) من ناحية أخرى ، أي يؤدي إلى اتساع الهوة بين الدخل والاستهلاك ، وإلى عدم كفاية الاستثمار لتغطية هذه الهوة .

تعقد مشكلة التشغيل مع ارتفاع حجمه ومع تقدم الرأسمالية :

حتى يتحقق أي مستوى مستويات التشغيل لا بد أن يوجد الطلب الفعلي الكافي لتبريره ، أي لا بد أن يوجد طلب على أموال الاستثمار (ب ٢) يغطي الهوة بين الطلب على أموال الاستهلاك (ب ١) عند المستوى المقصود من التشغيل والدخل عند هذا المستوى(١) ، أي لا بد أن توجد استثمارات تقابل المدخرات عند هذا المستوى من الدخل .

وقد خلص « كينز » من دراسة النظام الرأسمالي إلى أن هذه الهوة اللازم تغطيتها بالاستثمار تتزايد ، بفعل عدم تزايد الاستهلاك بمقدار الزيادة في الدخل ، مع ارتفاع مستوى التشغيل اللازم تحقيقه أو اللازم المحافظة عليه . وهو ما يعني أنه كلما ارتفع مستوى التشغيل ارتفع مستوى الاستثمار المطلوب لتحقيقه أو للمحافظة عليه . فهذه الهوة تتزايد عند المستويات العليا من التشغيل ، كما أنها تتزايد أيضاً مع تقدم الرأسمالية ، وهو ما يعني إذن تعقد مشكلة التشغيل عند المستويات العليا من التشغيل ومع تقدم الرأسمالية . فكلما ارتفع حجم التشغيل وتقدمت الرأسمالية ازدادت الهوة بين الدخل القومي والاستهلاك الكلي ، أي ازداد الاستثمار المطلوب ، هذا في الوقت الذي يتخفض فيه الاستثمار الممكن . وسندرس هاتين الحالتين على التوالي .

(١) رفعت المحجوب « الطلب الفعلي مع دراسة خاصة بالبلاد الآخذة في النمو » ص ١٨٢ — ١٨٩ .

أولاً — تعقد مشكلة التشغيل (الطلب الفعلي) مع ارتفاع حجمه :

سجل « كينز » واقعتين هامتين اتخذ منهما أساساً لتحليل النظام الرأسمالي أولاهما ازدياد المدخرات مع ازدياد حجم التشغيل (حجم الدخل) ، وهو ما يعني عدم كفاية الطلب على أموال الاستهلاك لمقابلة الزيادة في الدخل ؛ وثانيتهما عدم كفاية الاستثمارات الإضافية لمقابلة المدخرات .

١ — تنصرف الواقعة الأولى إلى أنه كلما ارتفع حجم التشغيل ارتفع الاستهلاك ، أي الطلب على أموال الاستهلاك ، ولكن بكمية أقل من كمية ارتفاع الدخل (التشغيل) ، بل ومن المتوقع كقاعدة عامة ، أن يكون ارتفاع الاستهلاك بنسبة أقل من نسبة ارتفاع الدخل (وهو ما يعني انخفاض الميل الحدي للاستهلاك مع ارتفاع الدخل) . وينتج عن ذلك أنه كلما ارتفع حجم التشغيل المطلوب المحافظة عليه أو المطلوب تحقيقه اتسعت الهوة بين العرض الكلي (الإنتاج الكلي) والطلب على أموال الاستهلاك ، وتزايد الحجم اللازم من الطلب على الاستثمار لتغطية هذه الهوة ، أي تزايد الحجم اللازم من الاستثمارات لضمان هذا المستوى من التشغيل . فحجم التشغيل لا يمكن أن يرتفع إذن إلى المستوى المطلوب إلا إذا ارتفع الطلب على أموال الاستثمار بصورة تغطي الهوة المتزايدة بين العرض الكلي والطلب على أموال الاستهلاك(١) ، أي بصورة تغطي الادخار عند حجم التشغيل المطلوب .

٢ — وأما عن الواقعة الثانية فتنصرف إلى أنه كلما ارتفع الاستثمار انخفضت الكفاية الحدية لرأس المال لسببين : أولهما أن الحصيلة المتوقعة لرأس المال تنخفض كلما ازداد عرضه ، وذلك نتيجة لانخفاض أثمان المنتجات . وثانيهما أن المنافسة بين المستثمرين للحصول على العوامل اللازمة لإنتاج رأس المال تؤدي إلى ارتفاع أثمانها(٢) ، وهو ما يعني ارتفاع نفقة إنتاج رأس المال .

(١) Keynes : General Theory, p. 25 (T.G. p. 52)

(٢) Keynes : General Theory, p. 136 (T.G. p. 141)

ومعنى ذلك أنه كلما تزايد تكوين رؤوس الأموال أصبحت فرص الاستثمارات الجديدة (أى الإضافية) أقل جاذبية لأن ما تعطيه هذه الاستثمارات الجديدة لا يكون كافياً لقيامها . ومن هنا يتضح أن الميل للاستثمار (وهو فى انخفاض مستمر مع زيادة التشغيل) لا يكفى لتغطية الهوة المتزايدة بين الإنتاج الكلى والطلب على أموال الاستهلاك (وهى فى ازدياد مستمر مع زيادة التشغيل) .

ونخلص مما تقدم إلى أنه كلما ارتفع حجم التشغيل (الدخل) ارتفع الاستهلاك بكمية أقل من كمية ارتفاع الدخل (بل وعادة بنسبة أقل ، مما يعنى انخفاض الميل الحدى للاستهلاك) ، أى قصرت الزيادة فى الاستهلاك عن أن تستوعب الزيادة فى الدخل بحيث تتزايد الهوة بين الدخل (العرض الكلى) عند هذا الحجم من التشغيل والطلب على أموال الاستهلاك ، وانخفض ، من ناحية أخرى ، الميل للاستثمار (أى الاستثمارات الإضافية) بحيث لا يكفى لتغطية هذه الهوة المتزايدة ، مما يؤدى ، عند عدم خلق استثمارات إضافية كافية ، إلى انخفاض التشغيل إلى الحجم الذى يخفض الادخار إلى المستوى الملائم لضعف الميل إلى الاستثمار .

ثانياً — تعقد مشكلة التشغيل (الطلب الفعلى) مع تقدم الرأسمالية :

وبالإضافة إلى ما تقدم نجد أنه كلما تقدمت الرأسمالية تزايدت الهوة بين الإنتاج الممكن والإنتاج الحادث ، وأصبحت الاستثمارات الإضافية غير كافية لتغطية هذه الهوة المتزايدة ، أى أصبح تحقيق التشغيل الكامل أكثر صعوبة ، وذلك لأن تقدم الرأسمالية (اغتناء الجماعة) يؤدى إلى عاملين يعقدان مشكلة التشغيل . هما : ارتفاع المقدرة الإنتاجية للاقتصاد القومى ، وارتفاع إنتاجية العمل . وتفصيل ذلك أن ارتفاع المقدرة الإنتاجية وارتفاع إنتاجية العمل يؤديان إلى ضخامة الإنتاج الممكن ، وبالتالى إلى ضخامة الطلب الكلى اللازم لتبرير هذا الإنتاج . كما يؤدى ارتفاع إنتاجية العمل إلى انخفاض عدد العمال

اللازمين لتحقيق حجم معين من الإنتاج ، وهو ما يعنى ازدياد صعوبة تشغيل عدد معين من العمال .

ومعنى ذلك أن تقدم الرأسمالية يؤدى ، بما يضمن من ارتفاع حجم الإنتاج الممكن ، ومن انخفاض عدد العمال اللازمين لتحقيقه ، إلى زيادة الاستثمارات المطلوبة لتحقيق التشغيل الكامل ، وهو مايعقد مشكلة التشغيل .

وفى ذلك يقول كينز إنه « كلما كانت الجماعة غنية اتسعت الهوة بين الإنتاج الممكن والإنتاج الحادث ، واتضحت مساوىء النظام الاقتصادى لأن الجماعة الفقيرة تتجه إلى استهلاك الجزء الأهم من إنتاجها ، حتى أن قدراً متواضعاً من الاستثمار يكفى لضمان التشغيل الكامل . ولكن الجماعة الغنية مضطرة ، على العكس من ذلك ، لاكتشاف فرص استثمار أكثر عدداً حتى تستطيع أن توفق بين ميل أفرادها الأكثر غنى للادخار وتشغيل أفرادها الأكثر فقراً .

وإذا كان الميل للاستثمار ضعيفاً فى جماعة فى الإمكان أن تكون غنية ، فإن عدم كفاية الطلب الفعلى يجبرها على تخفيض إنتاجها الحالى حتى تصبح ، ورغم ثروتها الممكنة ، فقيرة بدرجة تسمح للزيادة فى إنتاجها عن استهلاكها أن تنخفض إلى المستوى الذى يقابل ضعف ميلها للاستثمار .

وأسوأ من ذلك أن الميل الحدى للاستهلاك فى الجماعة الغنية ضعيف ، وأن فرص الاستثمارات الإضافية ، لكثرة ما تكون قبل ذلك من رأس المال ، أقل جاذبية إلا إذا انخفض سعر الفائدة انخفاضاً سريعاً ... وهو لا ينخفض من تلقاء نفسه إلى المستوى الملائم »[١] .

ونخلص من التحليل الكينزى المتقدم إلى أنه من الممكن ، وقد استبعدنا التلقائية التى تقول بها النظرية التقليدية ، أن يظل الطلب الفعلى ، إذا لم نتدخل ،

---

(١) Keynes : General Theory, p. 31 (T.G. p. 53)

التاريخى الذى ستنتهى إليه فى المدة الطويلة . فالتحليل الـكينزى خاص بطريقة سير الرأسمالية المتقدمة لا بمصيرها .

نظرية الركود الطويل المدى (*)

قلنا إن التحليل الـكينزى قد خلص إلى أن فرص الاستثمارات الإضافية تصبح أقل جاذبية كلما تقدمت الرأسمالية . ولقد بدأ بعض أتباع « كينز » ، وخاصة « هانسن » ، من هذه النقطة فى دراسة الرأسمالية المتقدمة . ولـكنهم اتخذوا من المدة الطويلة موضوعاً لتحليلهم على العكس من « كينز » الذى قصر تحليله على المدة القصيرة . ويخلص هذا الفريق إلى أن فرص الاستثمارات الإضافية قد ضعفت فى القرن العشرين عنها فى القرن التاسع عشر ، وأنها قد أصبحت أقل من أن تغطى الهوة المتزايدة ، مع تزايد التشغيل ، بين الدخل وما يخصص منه للاستهلاك . ولقد عرفت نظرية هذا الفريق « بنظرية الركود الطويل المدى » .

ويرد « هانسن » الركود الطويل الذى أصاب الرأسمالية فى القرن العشرين إلى ضعف فرص الاستثمارات مما يعود إلى أسباب ثلاثة هى :

١ — تناقص معدل زيادة السكان : من المعروف أن زيادة السكان تؤدى إلى رفع الطلب على أموال الاستهلاك ، وتؤدى بالتالى ، عن طريق

(*)

D'une Dynamique Séculaire. Rapport introductif au Congrès des économistes de langue française, (Mai 1951), Revue d'Economie Politique, 1951, pp. 5-40.

Labib Schokaire : *L'Epargne et l'Investissement dans la Pensée Economique Contemporaine* Le Caire, 1954, pp. 222-252.

المعجل ، إلى رفع الطلب على أموال الاستثمار . ولقد لاحظ أنصار هذه النظرية تغيراً واضحاً فى حركات السكان ابتداء من نهاية القرن التاسع عشر ، إذ بدأ معدل زيادة السكان فى الانخفاض ، وعلى ذلك اتجه السكان فى كثير من البلاد المتقدمة إلى الثبات فى القرن العشرين وإن لم يتم ذلك فى هذه البلاد فى وقت واحد . وخلصوا إلى أن هذا التغير يضعف من فرص الاستثمارات ، ويهدد الطلب الفعلى . ومع أهمية هذا الاعتبار إلا أنه يمكن القول بأن تقدم المدنية ، يؤدى بما يخلق من حاجات جديدة ، إلى الحد من آثاره .

٢ — اختفاء المساحات غير المستغلة : أدى انتقال الاقتصاديات الرأسمالية من الزراعة إلى الصناعة إلى خلق فرص استثمارات واسعة . غير أن هذه الفرص قد بدأت فى الاختفاء مع التوسع فى تصنيع البلاد الغربية . ففى القرن التاسع عشر وجدت الرأسمالية أهم منافذها فى المناطق الاقتصادية غير المستغلة ، خاصة وأنها قد اتجهت إلى استثمار رؤوس أموالها فى البلاد المتخلفة اقتصادياً . أما الآن فإن المساحات غير المستغلة قد بدأت فى الاختفاء من العالم مما يضعف فرص الاستثمارات الجديدة ، هذا بالإضافة إلى أن الاستثمارات الأجنبية فى البلاد المتخلفة قد أصبحت محفوفة بالصعاب، خاصة وأن سكان هذه البلاد يعتقدون أن الاستثمارات الأجنبية تحمل معها السيطرة السياسية إلى بلادهم ، وأن كثيراً من هذه البلاد قد أخذ فى النمو بخطوات واسعة . ولا شك فى خطورة هذا النمو على مستقبل الرأسمالية ، ولذلك نجد أن الدول الرأسمالية تمتنع عن مساعدة البلاد المتخلفة فى القيام بالتصنيع وتعمل ، على استمرار تخصص هذه البلاد فى الزراعة وفى الاستخراج حتى تظل تابعة لها ، ومندمجة فى أسواقها .

٣ — المخترعات الموفرة لرأس المال : أدت الثورة الصناعية إلى خلق فرص استثمارات واسعة ، وبالتالى إلى زيادة الطلب على رؤوس الأموال . وعلى

العكس من ذلك فإن التقدم الفنى فى القرن العشرين يعتبر من هذا النوع الموفر لرأس المال . فليس من المستحيل ، كما يقول « هانسن » ، أن تؤدى مخترعات المستقبل إلى استخدام رأس مال أقل مما يستخدم فى القرن الماضى (١) . بل إنه يرى أن بعض المخترعات الفنية تعتبر من هذا النوع الذى يؤدى إلى الوفر فى استخدام رأس المال . وعلى ذلك فإن مخترعات القرن العشرين ، وهى من طبيعة موفرة لرأس المال ، تضعف فرص الاستثمارات على العكس من مخترعات القرن السابق التى كانت تتطلب استخدام رؤوس أموال كبيرة . ولكن ليس معنى ذلك أن هذه النظرية ترى أن كل مخترعات القرن العشرين ستكون من النوع الموفر لرأس المال . فهذه النظرية لا تعدو أن تكون تسجيلاً لما كانت عليه الاختراعات فى العقود الثلاثة الأولى من القرن الحالى دون أن تدعى التنبؤ بالمستقبل (٢) .

وتؤدى حالة الركود هذه إلى نوع من البطالة المتوطنة تنتج عن عدم كفاية فرص الاستثمارات لتغطية الهوة بين الدخل عند التشغيل الكامل وما يخصص منه للاستهلاك ، أى لمقابلة الادخار عند التشغيل الكامل .

النظرية لا تقوم على اتجاه حتمى للتاريخ : لا تصدر نظرية الركود الطويل المدى ، على العكس من الماركسية ، عن فلسفة تاريخية ، فهى لا تعدو أن تكون تسجيلاً لتطور بعض العوامل خلال العقود الثلاثة الأولى من القرن الحالى دون أن تدعى التنبؤ بالمستقبل ، أى دون أن تدعى قيام تطور حتمى للتاريخ (٣) وعلى ذلك فالرأسمالية يمكن أن تخلص ، فى رأى كتاب هذه النظرية ، من الاتجاه الانكماشى إذا اتخذت الإجراءات اللازمة للقضاء على الهوة المتزايدة بين

(١) A. Hansen : Mr. Keynes on underemployment, *op. cit.*, pp. 680-1.

(٢) L. Schokaire, *op. cit.*, p. 29.

(٣) L. Schokaire, *op. cit.*, p. 235

الإنتاج الممكن والإنتاج الحادث . ويرى كتاب نظرية الركود الطويل المدى ضرورة الالتجاء إلى سياسة تدخلية مستوحاة من سياسة التشغيل الكامل على أن توضع للمدة الطويلة ، وأن تهدف إلى تغيير عوامل البنيان الاقتصادى التى تؤدى إلى قلة فرص الاستثمارات الإضافية . وسنعرض هنا بعض الإجراءات التى ترى هؤلاء الكتاب ضرورة القيام بها (١) . وينصب بعض هذه الإجراءات على الإدخار ، ويتمثل بصفة أساسية فى : ١ — إعادة توزيع الدخل بين الطبقات بما يرفع الميل للاستهلاك ، ٢ — إلزام شركات التأمين ومؤسسات الادخار باستثمار جزء من أموالها فى شراء أسهم المشروعات الصناعية ، ٣ — فرض ضرائب على الأرباح غير الموزعة وغير المستثمرة . وينصب البعض الآخر من هذه الإجراءات على الاستثمار ، وينصرف إلى زيادة حجم الاستثمار . ويتمثل بصفة أساسية فى : ١ — تشجيع الاستثمارات الخاصة ، ٢ — قيام الحكومة باستثمارات عامة ، ٣ — تشجيع البحث العلمى والاختراعات على أن تكون المخترعات ملكاً للحكومة ، حتى يكون لكل المشروعات حق استخدامها .

ومع التسليم بخطورة ظاهرة الركود الطويل المدى إلا أن « هانسن » يرى إمكان التغلب عليها برفع الاستهلاك ، وبخلق فرص استثمار جديدة عن طريق التقدم الفنى .

ويمكن أن نخلص مما تقدم إلى :

١ — أن الفكر الرأسمالى المعاصر قد أصبح يسلم ، وتحت تأثير « كينز » وتلامذته ، بخطورة المشكلات التى تتعرض لها الرأسمالية ، سواء فى المدة القصيرة أم فى المدة الطويلة ، وخاصة مشكلة ضعف فرص الاستثمار ، ومشكلة البطالة ، ومشكلة أزمات إفراط الإنتاج العامة ، ومشكلة التضخم . وأصبح يسلم ، نتيجة لذلك ، بعدم سلامة سياسة الحرية الاقتصادية ، وبضرورة التدخل لمعالجة هذه المشكلات .

(١) L. Schokaire, op. cit., p. 237.

٢ — أن هذا الفكر ما زال يرى إمكان التغلب على هذه المشكلات وعلى الرغم من خطورتها عن طريق تدخل الدولة فى الشئون الاقتصادية ، ومع الإبقاء على المقومات الأساسية للرأسمالية .

٣ — أن هذا الفكر يقتصر ، بصفة أساسية ، على دراسة كيفية سير الرأسمالية دون أن يواجه تطورها التاريخى ، وهذا على العكس من التحليل الماركسى الذى انشغل بصفة أساسية بدراسة التطور التاريخى للرأسمالية .

٣ — التطور المعاصر للرأسمالية المتقدمة

(رأسمالية الدولة)

رأينا أن الرأسمالية ، شأن أى نظام آخر سابق عليها ، يجرى عليها التطور ، بل ومن الثابت أنها قد تطورت فعلاً . فقد خلت الرأسمالية التجارية التنظيمية مكانها ، فى القرن الثامن عشر ، للرأسمالية الصناعية الحرة . كما خلت رأسمالية المنافسة الحرة ، أى رأسمالية الوحدات الصغيرة ، مكانها ، فى أواخر القرن التاسع عشر ، للرأسمالية الاحتكارية (أى رأسمالية الوحدات الكبيرة) . ثم أخذت الرأسمالية الاحتكارية تخلى مكانها ، مع اشتداد أزمتها ، وخاصة مع الحرب العالمية الأولى ، ومع الانهيار الاقتصادى الكبير ١٩٢٩ ، لرأسمالية الدولة الاحتكارية . فالرأسمالية القائمة الآن تختلف فى بنيانها اختلافاً كبيراً عن رأسمالية القرن السادس عشر ، وعن رأسمالية القرن الثامن عشر ، وعن رأسمالية القرن التاسع عشر . وبالإضافة إلى ذلك فإن المستقبل سيحمل ، ولا شك ، ونتيجة لقوانين التطور ، تغيرات عميقة فى النظام الرأسمالى ستنتهى بأن تقيم بدلاً منه نظاماً اشتراكياً .

وإذا كان من المتصور أن يختلف المفكرون حول مضمون القوانين التى تحكم التطور الرأسمالى ، والتى تحكم التحول الاشتراكى فى الرأسمالية المتقدمة

فإنه من غير المتصور حدوث مثل هذا الخلاف حول حتمية انقضاء المرحلة الرأسمالية بفضل العوامل الذاتية التى تنمو داخلها . فالرأسمالية ، وشأن أى نظام آخر ، لم توجد لتبقى ، فقد سبقتها مراحل ، وستتبعها مراحل أخرى .

ويتوقف مستقبل الرأسمالية على نوعين من العوامل أولها — العوامل الداخلية ، أى تلك التى تنتج عن التطور الذاتى ، وثانيهما — العوامل الخارجية ، وهى تلك التى تتمثل فى الصراع القائم بين المعسكرين الرأسمالى والشيوعى . ومع تسليمنا بأن نتيجة هذا الصراع تتوقف فى جزء منها على مدى سلامة الأوضاع الاقتصادية فى النظام الرأسمالى ، إلا أنها تتوقف أيضاً على اعتبارات أخرى غير اقتصادية تتمثل أساسية فى الحروب . ولذلك يكون علينا ، ونحن ندرس مستقبل الرأسمالية ، ألا ندخل فى حسابنا عامل الحروب ، لا لأنه عامل قليل الخطر ، فخطره ولا شك كبير ، بل لأنه يخرج بطبيعته عن مثل هذه الدراسة . ومع هذا الاعتبار يكون علينا أن نقصر دراستنا هنا على العوامل الذاتية التى تنشأ داخل النظام الرأسمالى ، والتى يمكنها أن تطوره ، وأن تضع نهاية له . وقد سبق أن قدمنا أنه من المتصور أن يقع خلاف بين الكتاب حول تحديد هذه العوامل الذاتية ، وحول تقدير فاعليتها فى إحداث التحول الاشتراكى . فقد خلصت الماركسية إلى أن الرأسمالية ستنهار بفعل فشلها الاقتصادى ، أى بفعل الصراع الطبقى بين العمال والرأسماليين ، وبفعل الأزمات الاقتصادية وما تؤدى إليه من خلق جيش من العاطلين ، وإلى أن الطبقة العاملة هى المكلفة تاريخياً بالثورة على هذا النظام ، وبإقامة الشيوعية ؛ بينما خلص « شومبيتر » إلى أن الرأسمالية ستنتهى بفعل ما يؤدى إليه نجاحها من تقويض المنظمات القائمة ، ومن خلق منظمات جديدة .

فالخلاف بين الماركسيين وغير الماركسيين ، فيما يتعلق بمستقبل الرأسمالية المتقدمة ، خلاف حول تحديد طبيعة العوامل الذاتية التى تؤدى إلى القضاء عليها ، وهل هى تعود إلى الفشل أم إلى النجاح ، وهل هى تتمثل فى

الثورة العمالية أم فى التطور الإصلاحى . والحقيقة ، فيما نعتقد ، أن عوامل الفشل وعوامل النجاح تعمل معاً على تطور الرأسمالية ، وعلى إنهائها ، وعلى إقامة الاشتراكية مكانها ، وأننا لسنا ملزمين أن نستبعد ، من مجال التحليل ، هذه العوامل أو تلك .

ومع ذلك فيجب أن نسلم — ونحن بصدد دراسة مستقبل الرأسمالية فى البلاد المتقدمة ، أى ونحن بصدد دراسة التحول الاشتراكى فى الرأسماليات المتقدمة — بأن فرصة قيام الثورات ونجاحها تتوقف إلى حد كبير على الدور الذى يمكن أن تقوم به الطبقة الرأسمالية فى تفاديها وفى مقاومتها . فقد بدأت الرأسمالية تدرك ، حرصاً منها على بقائها ، وقطعاً للطريق على الثورة العمالية ، ضرورة النزول عن بعض امتيازاتها ، وضرورة قبول تدخل الدولة فى النشاط الاقتصادى ، وضرورة العمل على رفع مستوى الطبقات العاملة .

وبصرف النظر عن هذا الخلاف الفكرى السابق ومع التسليم بأهميته ، وهو هذا الخلاف الذى يدور حول تحديد طبيعة العوامل الذاتية التى تطور الرأسمالية المتقدمة ، إلا أنه من المؤكد أن هذه الرأسمالية المتقدمة قد شهدت ، وما زالت تشهد ، تطوراً عميقاً سينتهى ، فى اعتقادنا ، بالقضاء عليها ، وبإقامة الاشتراكية بدلاً منها . ويتمثل هذا التطور المعاصر فى اتجاه الرأسمالية نحو ما يعرف « برأسمالية الدولة » . ويمكن أن نرجع هذا التطور إلى ثلاثة عوامل رئيسية تشكل معاً أزمة الرأسمالية العالمية فى القرن العشرين ، وهى :

أولاً — انتشار الأزمات الاقتصادية، وما يترتب عليها من البطالة، بصفة دورية فى الرأسماليات المتقدمة ، وخاصة بسبب انكماش فرص الاستثمارات الإضافية فى هذه الرأسماليات ، وبسبب تحرر كثير من المستعمرات ، مع عجز النشاط الخاص وسياسة الحرية الاقتصادية عن معالجة هذه الأزمات ، وعن ضمان عمل لكل راغب فيه .

ثانياً — تزايد القوة السياسية للطبقة العاملة نتيجة لكبر عددها ، ولقوة تكتلاتها مما أدى إلى عمق الصراع الطبقى القائم بينها وبين الطبقة الرأسمالية ، وهو ما أصبح يهدد مستقبل الرأسمالية .

ثالثاً — انتشار الأفكار والنظم الاشتراكية ، وخاصة بعد قيام ثورة أكتوبر ١٩١٧ فى الاتحاد السوفيتى ، وهى أفكار ونظم تقدم حلولاً بديلة عن تلك التى يقدمها النظام الرأسمالى ، وقد أثبتت جدية فى معالجة مشكلات التخلف ، كما أنها تعمل على تصفية الاستعمار الغربى .

فقد أدت هذه العوامل الثلاثة معاً إلى سقوط «سياسة الحرية الاقتصادية» وإلى إحلال « الدولة المتدخلة » محل « الدولة الحارسة » ثم إلى اتجاه الرأسمالية نحو « رأسمالية الدولة » ، وهو اتجاه ينصرف ، بصفة أساسية ، إلى فرض رقابة الدولة على النشاط الاقتصادى مع الإبقاء على الملكية الخاصة لأدوات الإنتاج . ومن الملاحظ أن هذا الاتجاه نحو رأسمالية الدولة لم يحدث فى كل البلاد الرأسمالية فى وقت واحد ، كما أنه لم يحدث بنفس الدرجة . ولما كان كل تطور لا بد ، مع استمرار أسبابه ، أن يتم ، لأن كل لحظة منه تمهد للتالية ، وتؤكد مجرى التطور كله ، فإن هذا الاتجاه الذى بدأ — وهو يعتمد على عوامل ليس لدينا من سبب يجعلنا نعتقد أنها ستستبعد لأنها تعود إلى طبيعة النظام الرأسمالى وإلى طبيعة المرحلة — سينتهى بأن يغير من مقومات الرأسمالية ، وأن يقضى عليها . فقد بدأت سيطرة رأس المال الخاص على النشاط الاقتصادى تتعرض فى البلاد الرأسمالية ، وخاصة فى أوربا الغربيه ، لهجمات شديدة من جانب الدولة ومن جانب العمال . وأدى ذلك إلى الحد من مميزات الرأسماليين ومن حريتهم الاقتصادية ومن سيطرتهم على النشاط الاقتصادى ، كما أدى إلى ارتفاع مستوى الطبقة العاملة . وسنعرض هنا مقومات « رأسمالية الدولة » وهى تتمثل بصفة أساسية ، فى ثلاثة عناصر وهى :

١ — رقابة الدولة على الإنتاج القومى وعلى التوزيع وعلى الاستهلاك ، مع ترك الملكية للرأسماليين .

٢ — الأخذ بالتخطيط القومى فى القطاعات الاقتصادية الهامة .

٣ — إقامة قطاع عام فى المجالات الأساسية ، وخاصة فى مجال الهياكل الرئيسية للانتاج ، وفى مجال الصناعات الثقيلة ، وفى مجال الائتمان .

ويتضح لنا من دراسة هذه العناصر المكونة لرأسمالية الدولة أن هذا النظام لا يغير وضع الطبقات الأساسية فى العملية الإنتاجية ، ذلك أن الملكية الرأسمالية والعمل المأجور يظلان أساس الإنتاج . ومعنى ذلك أن رأسمالية الدولة تتمثل ، بصفة أساسية ، فى تأميم الإدارة لا فى تأميم الملكية ، هذا بالإضافة إلى أنها تستند إلى قطاع عام على جانب من الأهمية . ومع هذا الوضع يمكن القول بأن رأسمالية الدولة تعتبر نظاماً مختلطاً تتعايش فيه معاً ، ولمدة ، الرأسمالية والاشتراكية .

وقد أخذ « لينين » « رأسمالية الدولة » بما تنصرف إليه من تأميم الإدارة لا الملكية عن ألمانيا ، ونادى بالأخذ بها فى روسيا فى برنامجه المعروف « ببرنامج سبتمبر »[1] . وقد رأى « لينين » فى رأسمالية الدولة ، على أن تكون فى ظل حكومة اشتراكية التحضير المادى الكامل للاشتراكية[2] . ولما ولى الحكم بدأ بتطبيق هذا النظام فيما بين ١٩١٧ — ١٩١٨ ، ولكنه انتهى ، نتيجة للاضطرابات العنيفة ، إلى نظام شيوعية الحرب .

(١) شرح « لينين » برنامجه المعروف باسم « برنامج سبتمبر » فى مقالين أولهما عن « الكارثة المحققة » فى ١٣ و ١٤ سبتمبر ١٩١٧
(Lénine : oeuvres choisies, II, Moscou 1948, pp. 92-134).
وثانيهما عن « دور الثورة » فى ٢٦ و ٢٧ سبتمبر ١٩١٧
Lénine : op. cit., pp. 141-150.
رفعت المحجوب « النظم الاقتصادية » ص ١١٤ — ١٢٢ .

(٢) Lénine : op. cit., p. 85.7

ويرى الماركسيون[1] أن رأسمالية الدولة الاحتكارية ، فى ظل الحكومة الرأسمالية ، تعمق التناقضات الرأسمالية ، وأنها تزعزع النظام الرأسمالى بدلاً من أن تقويه ، وأنها تعتبر لذلك التحضير المادى للاشتراكية . بينما يرى البعض[2] أن رأسمالية الدولة يمكن ، فى البلاد المتخلفة ، أن تكون مرحلة انتقالية للاشتراكية كما كانت الحال فى الأيام الأولى للثورة الاشتراكية فى الاتحاد السوفيتى وفى الصين الشعبية ، وأنها يمكن أن تساعد على تحقيق التنمية الاقتصادية ، وأن تمنع سيطرة البرجوازية ، وظهور تناقضات طبقية جديدة .

زيادة نصيب الطبقة العاملة من الدخل القومى :

ويتصل بالاتجاه نحو رأسمالية الدولة اتجاه آخر يتمثل فى زيادة نصيب الطبقة العاملة من الدخل القومى . فلا شك فى وجود صراع بين رأس المال والعمل ، أى بين الطبقة الرأسمالية والطبقة العاملة . ولا يقتصر هذا الصراع على تسوية مشكلة ملكية رؤوس الأموال ، بل إنه يقوم أيضاً حول مشكلة توزيع الناتج القومى . ويبلغ الصراع حول توزيع الناتج القومى أهمية كبيرة فى الرأسماليات المتقدمة ، وهو ، كما يتبين من تطور الواقع حتى الآن ، قد سبق ما تنبأ به « ماركس » من انتزاع العمال لملكية أدوات الإنتاج ، بل إن نتيجة الصراع حول توزيع الناتج القومى تعتبر من أهم العوامل التى ستحدد ، بحكم هذا السبق، مصير الصراع الثانى .

ومن استقراء الواقع يلاحظ أن العامل لم يعد منعزلاً نتيجة لقوة الاتجاه النقابى ، ولتدخل الحكومة فى بعض البلاد فى سوق العمل . ولقد أدى ذلك إلى أن فقد رأس المال فى كثير من البلاد الرأسمالية المركز الذى يسمح له بإملاء شروط العمل ، وأن بدأ عقد العمل الجماعى يحل محل عقد العمل الفردى .

(١) برنامج الحزب الشيوعى فى الاتحاد السوفيتى أكتوبر ١٩٦١ .

(٢) Ignacy Sachs : "Patterns of Public Sector in underdeveloped Economics", Asia Publishing House, London, 1962, pp. 52-70.

الكتاب الثانى

الفكر الاشتراكى

وبذلك لم يصبح الأجر يتحدد فى نظام المنافسة الحرة ، بل يتحدد فى نظام الاحتكار الثنائى من جانبين ، أو أصبح يتحدد عن طريق تدخل الدولة بوضعها حداً أدنى للأجور أو بتوسطها بين الرأسماليين والعمال . وأدى الصراع بين الطبقة الرأسمالية والطبقة العاملة إلى ارتفاع نصيب الطبقة العاملة من الدخل القومى ، إذ نلاحظ من دراسة الإحصاءات أن الأجور الإسمية قد بدأت فى الارتفاع ، بصفة عامة ، ابتداء من النصف الثانى من القرن التاسع عشر حتى الآن(١) . غير أن الارتفاع فى الأجور الحقيقية لم يكن بنفس النسبة ، بل كان بنسبة أقل من تلك التى ارتفعت بها الأجور(٢) .

وبالإضافة إلى ذلك فقد توسعت الدولة فى الخدمات العامة المجانية ، وهى خدمات تفيد منها الطبقات العاملة فى الرأسماليات المتقدمة ، فائدة كبيرة . فقد وجد مثلاً فى الولايات المتحدة أن الطبقات الفنية والطبقات المتوسطة لا تفيد إلا قليلاً من إعادة توزيع الدخل القومى خلال السياسة المالية ؛ بينما تحقق الطبقات ذات الدخول المنخفضة ، على العكس من ذلك ، منافع كبيرة(٣) .

ويمكن أن نرجع تحسن أوضاع العمل فى البلاد المتقدمة فى جزء كبير منه إلى استغلال هذه البلاد للمناطق المتخلفة ، وهو ما مكن البلاد المتقدمة من أن تلقى على البلاد المتخلفة بالفقر الذى كان ليقع على الطبقة العاملة بها .

وقد أدى تحسن أوضاع العمال فى البلاد المتقدمة ، وهو ما سجله لينين ، إلى التخفيف من حدة الصراع الطبقى فيها ، وإلى إضعاف تضامن الطبقة العاملة بها مع الطبقات العاملة فى البلاد المتخلفة . ويمكن القول بأن تصفية الاستعمار ستؤدى إلى تعميق الصراع الطبقى فى البلاد المتقدمة .

---

(١) E. James : Cours d'Histoire du Travail, Paris, Cours de Droit, 1946-7, pp. 182-192, pp. 246-252.

(٢) E. James : op. cit., pp. 192-6, pp. 252-4.

(٣) رفعت المحجوب : إعادة توزيع الدخل القومى خلال السياسة المالية ، المرجع السابق ص ٢٧ .

« إن الاشتراكية فى حاجة إلى من يحملها حتى نهاية الطريق ، ولكنها ليست فى حاجة إلى من تحمله فتنوء بحمله فى بداية الطريق . . . »

الباب الأول

الفردية والجماعية

الفرد والجماعة :

من تحليل الوجود البشرى نجد أنه يتكون من الفرد ، وهو الوحدة البشرية غير القابلة للانقسام ، ومن الجماعة ، وهى الإطار الاجتماعى الذى يضم مجموعة من الأفراد . وكان منطقياً أن تستتبع ثنائية الوجود هذه ثنائية فى المصالح ، تنصرف إلى وجود مصلحتين ، وهما المصلحة الفردية (المصلحة الخاصة) والمصلحة الجماعية (المصلحة العامة) . وكان طبيعياً أيضاً أن تؤدى هذه الثنائية فى الوجود البشرى وفى المصالح إلى انقسام الفكر الإنسانى بصفة عامة ، والفكر الاقتصادى والاجتماعى بصفة خاصة ، إلى مذهبين كبيرين وهما ، المذهب الفردى ، والمذهب الجماعى . ويضم هذا المذهب الأخير المذهب الاشتراكى ، والمذهب الشيوعى .

ويستند المذهب الفردى إلى الفرد بصفته هدفاً ووسيلة ، أى إلى المصلحة الفردية ، وإلى الحرية الفردية ؛ بينما يستند المذهب الجماعى إلى الجماعة بصفتها هدفاً ووسيلة ، أى إلى المصلحة الجماعية ، وإلى السلطة الجماعية (السلطة العامة). وواضح أنه من الضرورى أن تكون الوسيلة التى يعتمد عليها أى من هذين المذهبين من طبيعة الغاية التى يسعى إليها ، بمعنى أن تكون الوسيلة فردية أو جماعية تبعاً لما إذا كانت الغاية فردية أو جماعية . وعلى ذلك نجد المذهب الفردى وهو يسعى إلى غاية فردية ، يعتمد فى تحقيقها على وسيلة فردية ، وهى حرية الفرد . ونجد المذهب الجماعى ، وهو يسعى إلى غاية جماعية ، يعتمد فى تحقيقها على وسيلة جماعية ، وهى سلطة الجماعة .

ولا يصح أن يفهم من استناد المذهب الفردى إلى المصلحة الفردية أنه يسقط من حسابه المصلحة الجماعية ؛ غاية الأمر أنه يفهم المصلحة الجماعية

ويعمل على تحقيقها ، بصفة أساسية ، خلال المصلحة الفردية . كما لا يصح أن يفهم من استناد المذهب الجماعى إلى المصلحة الجماعية أنه يسقط من حسابه المصلحة الفردية ؛ غاية الأمر أنه يفهم المصلحة الفردية ويعمل على تحقيقها خلال المصلحة الجماعية ، وهو ما يعنى أنه لا يسمح بتحقيق المصلحة الفردية إلا بالقدر الذى تسمح به المصلحة الجماعية .

ومن الضرورى أن ننبه إلى وجود فارق هام داخل المذهب الجماعى فى تحديد القدر من المصلحة الفردية الذى يسمح به كل من المذهبين الاشتراكى والشيوعى . ذلك أن المذهب الاشتراكى يسمح بقدر من المصلحة الفردية أكبر من القدر الذى يسمح به المذهب الشيوعى . وهو ما يتضح من اختلاف القواعد التى تحكم توزيع الناتج القومى وتلك التى تحكم ملكية أدوات الإنتاج فى هذين المذهبين . فالاشتراكية تعطى « لكل بحسب عمله » كما قد تسمح ، فى بعض تطبيقاتها ، بالملكية الفردية لبعض أدوات الإنتاج وهو ما يعنى أنها تعطى فى هذه الحالة «لكل بحسب خدمته» ؛ بينما تعطى الشيوعية « لكل بحسب حاجته» ، وهو ما يعنى أنها لا تقر من المصلحة الفردية إلا القدر الذى يلزم لإشباع الحاجات الضرورية المعقولة ، وهو أدنى قدر من المصلحة الفردية تأخذ به النظم الاقتصادية والاجتماعية ، وتفرضه طبيعة الإنسان . وعلى ذلك فالمصلحة الجماعية لا تسمح للفرد ، فى الفكر الشيوعى ، إلا بإشباع حاجاته الضرورية ، ولا تسمح له بأكثر من ذلك ، كما أن الشيوعية تنكر الملكية الخاصة لأدوات الإنتاج .
وبالإضافة إلى أن لكل من المذهبين الفردى والجماعى فلسفته الخاصة فإن كلاً منهما يعتبر رد فعل للاعتداءات التى تعرض لها الأساس الذى يستند إليه . فالفكر الفردى الحر كان نتيجة ، فى القرنين الماضيين ، للاعتداءات المختلفة التى تعرض لها الفرد ، وتعرضت لها الحريات الخاصة ؛ كما أن الفكر الجماعى كان نتيجة ، فى القرنين الماضى والحاضر ، للتناقضات الرأسمالية ، وللمظالم الاجتماعية التى تعرضت لها الطبقات العاملة بسبب استغلال القلة المالكة لها .

وسنعرض هنا المذهبين الفردى والجماعى فى مبحثين متتاليين :

§ ١ — المذهب الفردى

مضمون المذهب الفردى :

يأخذ « المذهب الفردى » الفرد على أنه نقطة بدء للنظام الاقتصادى والاجتماعى ، وعلى أنه الغاية من هذا النظام . وعلى ذلك يجب أن يوجه الإنتاج إلى تحقيق مصلحة الفرد ، هذه المصلحة التى تتمثل فى تحقيق « أكبر قدر ممكن من المنفعة » ، أى التى تتمثل ، فى لغة اقتصادية ، فى « أكبر قدر ممكن من الربح » . ولا يرى هذا المذهب مطعناً على منطقه فى اتخاذه من المصلحة الفردية هدفاً له ، ذلك أنه يؤمن بأن مصلحة الفرد لا تتعارض مع مصلحة الجماعة ؛ أى أنه يؤمن بوجود انسجام طبيعى بين المصلحة الفردية والمصلحة الجماعية ، مقتضاه أن تحقيق المصلحة الفردية يؤدى فى الوقت نفسه إلى تحقيق المصلحة الجماعية . وتفسير ذلك أن الجماعة لا تعدو ، فى نظر المذهب الفردى ، أن تكون مجموعة من أفراد ، أى أنها لا تتمتع بكيان ذاتى ومستقل عن كيان الأفراد المكونين لها ، وهو ما يعنى بالتالى أن تكون المصلحة الجماعية مجرد تجميع لمصالح الأفراد ، دون أن يكون لهذه المصلحة الجماعية كيان ذاتى ومستقل . وعلى ذلك فإن تحقيق المصالح الفردية ، يعنى فى الوقت نفسه ، ولكيفية تكوين المصلحة الجماعية السابق الذكر ، تحقيق المصلحة الجماعية .

وبالإضافة إلى هذا المنطق حاول مفكرو المذهب الفردى تفسير عدم التعارض بين المصلحة الفردية والمصلحة الجماعية ، فردوا الانسجام الطبيعى بين هاتين المصلحتين ، أول الأمر ، إلى قوة خفية ، أى إلى أساس إلهى ، مقتضاه أن النظام الطبيعى يضمن ، على حد تعبير الاقتصادى الفرنسى « كناى » ، عدم انفصال المصلحة الخاصة عن المصلحة العامة . كما قد ذهبت « المنفعية » ، وعلى ما سنرى ، إلى أن الفرد ، وهو يبحث عن سعادته ، يعمل على سعادة الآخرين ، لأنه لا يكون سعيداً إلا بين سعداء ، فهو يحب نفسه فى الآخرين . ثم وجد هذا الانسجام بين المصلحة الفردية والمصلحة الجماعية أساسه العلمى عند

الاقتصاديين فى أواخر القرن الثامن عشر . فقد خلص الاقتصاديون إلى أن مصلحة المنتج ، وهى تتمثل فى الحصول على أكبر ربح ممكن ، تتلاءم مع مصلحة المستهلكين ، وتؤدى إلى تحقيقها ، وهى تتمثل فى الحصول على المنتجات بكميات كبيرة وبأقل ثمن ممكن . وتفسير ذلك أن المنتج ، وهو فى سبيل تحقيق أكبر ربح ممكن ، يعمل على ضغط نفقة الإنتاج ، وعلى التوسع فى الإنتاج ، وهو ما يؤدى إلى تزويد المستهلكين بكميات كبيرة من المنتجات ، وبأثمان منخفضة .

وقد آمن المذهب الفردى بأن الطبيعة توحى إلى الفرد بمصلحته ، وتخلق فيه غريزة الدفاع عنها . فالإنسان يسعى إلى تحقيق أكبر منفعة بأقل ألم ، وهو ما يعرف ، عند الاقتصاديين ، « بمبدأ أقل مجهود » . ولما كان الفرد هو خير من يقدر على تحقيق مصلحته كان منطقياً أن يمنح الوسيلة لتحقيق هذه المصلحة. ولذلك يقرر هذا المذهب الحرية الذاتية للفرد بصفتها ضمانة لتحقيق المصالح الفردية الذاتية . وتعنى الحرية الذاتية عدم جبر الفرد وهو يتصرف فى شئون نفسه وفى أمواله . وتقتضى هذه الحرية تنظيماً قانونياً يقوم على الاعتراف بحرية التملك وبحق الإرث ، وبحرية الإنتاج ، وحرية الاستهلاك ، وحرية العمل ، وحرية التعاقد .

ولما كانت السلطة تهدد فى وجودها الحرية الذاتية ، فقد انتهى المذهب الفردى ، ضماناً لهذه الحرية التى سبق أن قررها ضماناً للمصالح الذاتية ، إلى ضرورة منح الأفراد حرية المشاركة فى السلطة ، وهى ما تعرف أيضاً « بالحرية السياسية »[١] . وتعتبر هذه الحريات الذاتية والحريات السياسية أساس دولة المذهب الحر ، وهو ما يعنى إذن ، ونظراً لتقرير هذه الحريات بغرض ضمان المصالح الذاتية ، أن المذهب الحر يعتبر نتيجة للمذهب الفردى . ولئن كانت الحرية نتيجة منطقية ، وعلى ما تقدم ، للمصلحة الخاصة ، إلا أنها ليست نتيجة حتمية

---

(١) G. Burdeau : Traité de Science Politique, tome V, Paris, 1953, p. 11.

لها . ومما يؤيد ذلك أن من بين المفكرين الفرديين مدرسة «الفزيوكرات» فى منتصف القرن الثامن عشر ، وهى مدرسة تؤمن بالمصالح الذاتية وبالحريات الذاتية ، ولكنها تطالب مع ذلك ، فى النطاق السياسى ، بدكتاتور يحافظ على الحريات الاقتصادية ؛ وأن البلاد الفاشية التى تأخذ بالنظام الرأسمالى ، وهى تعترف للفرد بمصالحه الخاصة ، تنكر عليه الحرية السياسية ، أى حرية المشاركة فى السلطة .

المصادر الفكرية للمذهب الفردى :

يستمد المذهب الفردى أصوله من مصادر فكرية عدة تنحدر تارة من الفلاسفة ورجال السياسة ، وتارة من الاقتصاديين . ولن نوغل فى القدم بحثاً عن هذه المصادر الفكرية ، بل سنقف بها عند القرن الثامن عشر . فقد عمدت كتابات الفزيوكرات ، وعلى رأسهم « كنناى » الذى كان طبيباً للويس الخامس عشر ، وكتابات الاقتصاديين التقليديين ، وخاصة « آدم سميث » و « ريكاردو » و « مالتس » و « ساى » و « باستيا » ، مبدأ « الحرية الاقتصادية » .

فقد اعتقد « الفزيوكرات »[١] فى وجود « نظام طبيعى » وأساسى للجماعات البشرية ، وفى قدرة هذا النظام على تحقيق ازدهار هذه الجماعات ، وفى أن هذا النظام هو ما أراده الله لسعادة البشر . ولذلك فلا يكون للجماعات أن تخرج عنه دون أن تخون مصالحها الحقيقية . ومن النظام الطبيعى أن كل فرد يسعى إلى تحقيق أكبر منفعة بأقل مجهود . ولا خطر فى ذلك على المصلحة العامة إذ من جوهر هذا النظام أن المصلحة الخاصة لا تنفصم عن المصلحة العامة . ولذلك لابد من أن نكفل للأفراد الملكية الخاصة والحريات الاقتصادية . وقد آمن الفزيوكرات بضرورة وجود حاكم مطلق ليقوم على تطبيق القوانين الطبيعية ، وعلى احترام الحريات الاقتصادية . ومعنى ذلك أن الفزيوكرات ،

---

(١) Ch. Gide et Ch. Rist : "Histoire des Doctrines Economiques", Sirey, 1947, pp. 1-55.

وهم يؤمنون بالحريات الاقتصادية ، ينكرون ، وباسم المحافظة عليها ، الحريات السياسية .

وأما عن « التقليديين » فقد آمنوا هم أيضاً بوجود القوانين الطبيعية ، وهى قوانين عامة ومطلقة[1] . فوجدوا أن الأفراد يرتبطون فيما بينهم برباط تضامن تلقائى ، وأن كل فرد منهم يتجه ، وهو يبحث عن مصلحته الخاصة ، إلى تحقيق مصلحة الجماعة على ما تقدم بيانه ، وعلى ذلك فلا يكون هناك مبرر للتدخل لإقامة التوازن بين الإنتاج والاستهلاك ، إذ أنه يتم تلقائياً نتيجة للانسجام الطبيعى بين المصلحة الخاصة والمصلحة العامة . وقد وجد التقليديون أساساً علمياً لتلقائية التوازن ، وبالتالى للانسجام بين المصلحتين الخاصة والعامة ، فى حركات الأثمان . فإذا حدث واختل التوازن بين الاستهلاك والإنتاج فإن حركات الأثمان تعيد هذا التوازن . فإذا حدثت زيادة فى إنتاج سلعة ما عن الطلب عليها انخفض ثمنها مما يخفض الإنتاج ويرفع الطلب . وإذا حدث انخفاض فى إنتاج سلعة ما عن الطلب عليها ارتفع ثمنها مما يرفع الإنتاج ويخفض الطلب . وهكذا يتم التوازن بين الاستهلاك والإنتاج نتيجة لحركات الأثمان ، ولا يكون هناك محل للتدخل . وبذلك خلص التقليديون إلى ضرورة الاعتراف بالمصالح الفردية ، أى بالملكية الفردية ، وبالحريات الاقتصادية .

ومن ناحية أخرى انتهى الفكر السياسى[2] إلى تمجيد الحرية الطبيعية بدلاً من الحق الإلهى المقدس ، وذلك تحت تأثير كتابات فلاسفة العقد الاجتماعى ، وخاصة « لوك » و « روسو » ، وفلاسفة القانون الطبيعى ومثلهم « جروتس » و « ڤولتير » وكتاب وخطباء الثورة الفرنسية . فقد آمنت مدرسة العقد الاجتماعى بوجود حقوق للفرد سابقة على الجماعة ، وآمنت مدرسة القانون

(١) رفعت المحجوب « الاقتصاد السياسى » الجزء الأول ص ٢٨ .

(٢) ثروت بدوى « النظم السياسية » الكتاب الأول . دار النهضة العربية ١٩٦١ ص ٢١٧ — ٢٥٧ .

الطبيعى بحقوق للفرد ثبتت له باعتباره إنساناً . وانتهت كل هذه المدارس ، على ما بينها من فروق فى الأسس الفكرية ، إلى اعتبار الفرد الوحدة الاجتماعية الأساسية ، وإلى الاعتراف بحقوقه ، وإلى تحديد سلطة الدولة . وقد أدت كل هذه الأفكار معاً إلى تمجيد حقوق الفرد وإرساء أسس المذهب الفردى الحر فى أواخر القرن الثامن عشر . وننبه إلى أن المصادر الفرنسية للفكر الفردى الحر تبلغ من الأهمية بحيث لا يمكن فهم هذا الفكر أو تفسيره بدونها .

وبقى أن نعرض هنا فكرة المنفعية ، فقد كانت أساساً فكرياً لاتجاهات فردية مختلفة ، ومثلها اتجاهات الفزيوكرات والتقليديين .

المنفعية (مذهب بنتام)[1] :

فى القرن التاسع عشر خلى مبدأ الواجب المقدس مكانه لمبدأ الحساب المنفعى ، وقد أدت المنفعية بفضل كل من «لوك» و «هيوم» إلى الفردية . وتلقى «بنتام» مبدأ المنفعية عن « هيوم » ، ولكنه توسع فيه فأخرج منه المنفعة الجماعية[2] .

ويعتبر مذهب بنتام من أهم المصادر الإنجليزية للمذهب الفردى ، فقد كانت نشأة مدرسة بنتام فى أوائل القرن التاسع عشر حدثاً أساسياً فى ميدان العلوم السياسية والاجتماعية ، إذ سيطرت فلسفته على هذا القرن . وكانت المنفعية متفقة مع روح العصر الذى عرف الثورة الصناعية ، لأنها كانت صياغة واقعية لحقوق الإنسان أثبتت ما للانجليز من قدرة على إيجاد فلسفة تتفق مع الواقع ، أو فى تعبير أدق ، أثبتت ما لهم من قدرة على صياغة الواقع فى فلسفة . ولما « للمنفعية »

(١) (Jérémie Bentham) فيلسوف انجليزى (١٧٤٨ — ١٨٣٢) يرجع اليه تكوين مدرسة المنفعية (utilitarianism) ولذلك فإنها تعرف أيضاً بالمدرسة البنتامية ولقد نشر بنتام كتابه فى « المدخل لمبادىء الأخلاق والتشريع » سنة ١٧٧٥ ونشر كتاباً آخر فى « التشريع المدنى والجنائى » .

(٢) Keynes : The End of Laissez-Faire, London, 1927, G. Burdeau : op. cit., pp. 156-164.

من دور هام فى تكوين المذهب الفردى الحر نعرض مبادئها هنا .

تقوم «المنفعية» على أن مصلحة كل فرد تتمثل فى البحث عن اللذة وتفادى الألم ، وعلى أن مصالح الأفراد متشابهة ، وعلى أن كل فرد هو خير حكم لمصالحه ، ولذلك فهى تعتبر الفرد الحقيقة الاجتماعية الوحيدة . ومن هنا يصبح كلٌ مسئولاً عن نفسه . ولا يصح له أن ينتظر شيئاً من غيره . ومع هذا الفكر يجد المذهب الحر تبريراً له . إذ كيف يمكن لسلطة — أياً كانت — أن تكون حكماً خيراً من الفرد فيما يخص مصالحه . فالأفراد هم الذين يجب أن يباشروا مصالحهم ، وعلى الدولة أن تترك للمنافسة ضمان نظام المجتمع . وليس للمشرع إلا أن يحمى الانسجام الطبيعى القائم بين المصلحة الخاصة والمصلحة العامة بالعقوبة . وليس له أن يتدخل أبعد مما يلزم لتذليل العقبات التى تعترض هذا الانسجام . فهو يرى فى العقوبة وسيلة لحمل الأفراد على التصرف بما يتفق مع الصالح العام . ومعنى ذلك أن المنفعية تقدم سنداً للسلطة ، وتضع حداً لها . وقد أدت هذه الصياغة الواقعية لحقوق الإنسان الى حرية التبادل ، وإلى التوسع فى الأخذ بالديمقراطية .

ومع أن المنفعية تؤمن بحق الفرد فى البحث عن مصلحته الخاصة ، مما ينصرف إلى البحث عن اللذة وتفادى الألم ، فإنها قد تعدت مرحلة الأنانية ، إذ لو تمثلت السعادة فى البحث عن اللذة فإن ذلك لا ينصرف إلى الاستمتاع الشخصى فحسب ، بل ينصرف أيضاً إلى تحقيق المصلحة العامة ، أى إلى تحقيق خير أكبر عدد ممكن .

ولكن إذا كان الغرض هو الخير العام ، ألا يصبح عبثاً أن نحاول تحقيقه عن طريق المصلحة الفردية وعن طريق الحرية الفردية ، وقد دلت الخبرة على أن الفرد يبحث عن سعادته الخاصة قبل كل شىء ؟ . قدم بنتام لهذا التعارض بين المنفعة الخاصة والمنفعة العامة حلين : أولهما أن المشرع يمكنه أن يحمى الصالح الخاص بقوانين تتفق فى الوقت نفسه مع الصالح العام ، وثانيهما أن التناسق

الطبيعى بين المنافع يسمح لكل أن يسهم فى تكوين الصالح العام ، وهو فى سبيل البحث عن منفعته الخاصة .

فمصلحة الفرد مرتبطة إذن بمصلحة الجماعات برباطين هما الخوف من العقاب ، والرغبة فى السعادة ، إذ حتى يمكن أن يكون الفرد سعيداً يجب أن يصبح الآخرون سعداء . وعلى ذلك فإن قاعدة المذهب الحر التى تنصرف إلى التوافق بين المصلحتين الخاصة والعامة تجد تبريراً لها فى تحليل طبيعة الإنسان ، أى فى رغبته فى السعادة ، إذ الفرد يحقق سعادته بالعمل على سعادة غيره . فهو يحب فيهم نفسه .

وبهذا المنطق انتهت «المنفعية» إلى الدفاع عن الرأسمالية الوليدة مما أخذ عليها من أنانية . فقد انتهت هذه الفلسفة إلى أن المشروعات المنتجة التى تستغل الموارد القومية وعمل الطبقات غير المالكة تحقق فى النهاية المصلحة العامة ، وإلى أنها لا تهدد مصلحة أحد ، وذلك لأن الانسجام الطبيعى بين مختلف المصالح قادر على أن يقيم التوازن الاقتصادى والتوازن الاجتماعى .

تقدير المذهب الفردى الحر :

حتى يمكننا أن نقدر المذهب الفردى الحر يجب أن نتذكر أنه كان رد فعل للاعتداءات التى تعرض لها الفرد فى حياته وفى حريته وفى أمواله خلال مختلف العصور القديمة والوسطى وفى أوائل العصور الحديثة . فقد كان طبيعياً مع هذه الاعتداءات ومع استئثار الأرستقراطية بالسلطة أن تقوى المطالبة بالحريات الشخصية والسياسية ، وأن تكثر الثورات السياسية بهدف ضمان هذه الحريات . وبذلك قوى الفكر الفردى الحر فى القرنين الثامن عشر والتاسع عشر . وقد كان طبيعياً أن تسبق المطالبة بالحريات السياسية المطالبة بالحقوق الاقتصادية ، ذلك أن الحريات السياسية تعتبر شرطاً أولياً للحصول على الحقوق الاقتصادية . لذلك كان منطقياً أن تسبق الثورة السياسية الثورة الاشتراكية .

ومع المبررات القوية التى دفعت إلى المذهب الفردى إلا أنه يؤخذ عليه إغراقه فى الدفاع عن المصالح الفردية مع عدم ضمانه فى كثير من الحالات للمصلحة العامة ، ووقوفه عند الحريات السياسية ، وأنه قد انتهى فى الحقيقة إلى حماية قلة من الأقوياء . ويمكن أن نرد أهم المآخذ التى تؤخذ عليه إلى ثلاثة وهى :

١ — يؤخذ على المذهب الفردى انصرافه إلى أن الفرد هو أقدر من غيره على تحقيق مصلحته الخاصة . والواقع أن هذا الفرض ليس عاماً . فليس صحيحاً أن كل فرد قادر على أن يحقق مصلحته الخاصة . فالعالم ملىء بالضعفاء الذين حرموا ، بواقعة ميلادهم أو بفعل ظروف حياتهم ، القدرة على تحقيق مصالحهم . ومعنى ذلك إذن أن المذهب الفردى يستند إلى « الفرد القوى » الذى يقدر على تحقيق مصالحه . ويسقط من حسابه الضعفاء ، على كثرتهم ، دون أن يقدم لهم ما يلزمهم من حماية . ومن هنا يتضح الجانب الأنانى فى المذهب الفردى .

٢ — أن الحريات التى يستند إليها المذهب الحر والتى يسعى إلى تحقيقها هى حريات قانونية . فالمذهب الفردى ينصرف إلى ضمان حرية التملك وحرية العمل وحرية الإنتاج وحرية الاستهلاك وحرية المنافسة ، ولكنه لا يضمن لأحد أن يكون مالكاً ، ولا أن يجد عملاً ، ولا أن يقوم بالإنتاج ، ولا بالاستهلاك اللازم له . فالمذهب الفردى لا يفعل إلا أن يضمن هذه الحريات من الناحية القانونية لا من الناحية الواقعية . ومعنى ذلك إذن أن المذهب الفردى يقف عند ضمان الحريات القانونية دون الحريات الاقتصادية ، وأن ممارسة هذه الحريات الاقتصادية تقتصر ، فى الواقع ، على الأقوياء وحدهم دون الضعفاء .

وبالإضافة إلى ذلك فإن بعض الحريات التى يضمنها المذهب الحر تنتهى فى بعض الحالات بأن تقضى على نفسها . ومثل ذلك أن حرية المنافسة تنتهى ، فى بعض الحالات ، باستبعاد المشروعات الصغيرة وبإقامة الاحتكارات .

٣ — وليس صحيحاً أن هناك انسجاماً طبيعياً بين المصلحة الخاصة والمصلحة

العامة . فكثيراً ما يؤدى تحقيق المصلحة الخاصة إلى إهدار المصلحة العامة ، أى كثيراً ما يقع التعارض بين هاتين المصلحتين . ومعنى ذلك إذن أن يفقد التوازن الاقتصادى التلقائية التى افترضها المذهب الفردى ، وهى تلك التى تستند إلى الانسجام الطبيعى بين المصلحة الخاصة والمصلحة العامة . ولا شك فى وضوح التعارض بين المصلحتين الخاصة والعامة فى المجال الاقتصادى . فكثيراً ما تتمثل مصلحة المنتج ، وهو يبحث عن أكبر ربح ممكن ، فى الحد من الإنتاج ، وفى عدم تشغيل بعض الموارد المنتجة ، وذلك بغرض رفع الأثمان . وهو ما يعنى أن المصلحة الخاصة ، وهى تتمثل فى الحصول على أكبر ربح ممكن ، كثيراً ما يستلزم تعطيل الموارد البشرية والطبيعية ، والحد من الإنتاج ، ورفع الأثمان ؛ بينما تتمثل المصلحة العامة ، على العكس من ذلك ، فى تشغيل الموارد البشرية والطبيعية تشغيلاً كاملاً ، وفى توفير المنتجات ، وفى تخفيض الأثمان ، هذا بالإضافة إلى أن المنتجين ، وهم يهدفون إلى تحقيق أكبر ربح ممكن ، كثيراً ما يفضلون العمل على إشباع الحاجات الكمالية عن العمل على إشباع الحاجات الضرورية . وإذا عدنا إلى الواقع وجدنا أن النظام الرأسمالى ، وهو التطبيق الواقعى للمذهب الفردى الحر ، لم يستطع أن يضمن ، فى كثير من مراحله ، وهى ما تعرف بمراحل الانكماش ، تشغيل جميع الموارد البشرية والطبيعية وأنه يؤدى فى هذه المراحل إلى انتشار البطالة وإلى زيادة بؤس العمال . وأمام هذه العيوب التى تؤخذ على المذهب الفردى ، والتى تترتب على النظام الرأسمالى ، وخاصة تلك التى تترتب على التناقضات الرأسمالية فى النطاقين الاقتصادى والاجتماعى ، والتى سبقت مناقشتها عند دراسة النظام الرأسمالى ، ظهرت الحاجة إلى تغيير النظام الاقتصادى والاجتماعى ، وازدهر الفكر الاشتراكى المعاصر . وننتقل الآن إلى دراسة المذهب الجماعى .

§ ٢ — المذهب الجماعى

مضمون المذهب الجماعى :

يتخذ المذهب الجماعى من الجماعة بدلاً من الفرد نقطة بدء للنظام الاقتصادى وغاية له ، وعلى ذلك نجده يحل مصلحة الجماعة محل مصلحة الفرد هدفاً للنظام . وينكر المذهب الجماعى قيام انسجام طبيعى بين المصلحة الفردية والمصلحة الجماعية ، ويرى أن المصلحة الفردية قد تعارض المصلحة الجماعيـة ، وأن مصلحة الجماعة ليست مجرد تجميـع لمصلحة الأفراد ، بل إنها تتمتع ، على العكس من ذلك ، باستقلال ذاتى عن المصلحة الفردية . ويفسر ذلك بأن الجمـاعة نفسها ، وعلى الرغم من أنها تتكون من مجموعة من الأفراد ، تتمتع بكيـان ذاتى ومستقل عن كيان الأفراد . ومع هذا الوضع يصبح من الضرورى العمل على تحقيق المصلحة العامة مباشرة واستقلالاً . ونزولاً على هذا المنطق يحل المذهب الجماعى المصلحة الجماعية محل المصلحة الفردية ، أى يحل إشباع الحاجات الجماعية محل البحث عن أكبر ربح ممكن هدفاً للنظام . ولمـا كان من الضرورى أن تكون الوسيلة من طبيعة الغاية وملائمة لها ، فقد اعتمد المذهب الجماعى على سلطة الجماعة بدلاً من الحرية الفردية فى تحقيق المصلحة الجماعية . وخلاصة القول إذن أن النظام الجماعى يتخذ من المصلحة الجماعية هدفاً له ، ومن السلطة الجماعية وسيلة لتحقيق هذا الهدف . غير أننا يمـكن أن نجد داخل هذا المذهب الجماعى عدة تيارات تختلف فيما بينها حول كيفية فهم المصلحة الجماعية (المصلحة العامة) وحول تحديد نطاق السلطة الجماعية اللازمة لتحقيقها ، وحول مضمون العدالة الاجتماعية . وهنا يلزم أن نشير إلى انقسام المذهب الجماعى ، بصفة أساسية ، إلى مذهبين هامين وكبيرين وهما المذهب الشيوعى والمذهب الاشتراكى .

المصادر الفـكرية للمذهب الجماعى :

يمـكن أن نفرق ، فى مجـال النظرية الاشتراكية ، بين عـدد كبير من

الاشتراكيات ، منها ما يأخذ الاشتراكية على أنها حل عادل ، ومنها ما يأخذها على أنها حل حتمى ؛ منها ما هو انتقادى إنسانى خيالى ، ينصرف الى نقد النظام الاقتصادى والاجتماعى القائم ، ويتخذ من المظالم المترتبة عليه مبرراً لاقتراح نظام آخر أكثر عدالة منه ، وهو النظام الاشتراكى . وهـذه ما قد تعرف أيضاً « بالاشتراكيات الإصلاحية » . ومنها ما هو علمى يقوم على كشف القوانين التى تحكم التطور ، ويرى لذلك فى الاشتراكية (أو فى الشيوعية) لا مجرد اقتراح لمعالجة مظالم النظام القائم ، بل مرحلة حتمية من مراحـل التطور تؤدى اليها بالضرورة ظروف موضوعية معينة . وتعتبر « الماركسية » فى مقدمة هذه النظريات .

ومن هنا يمـكن أن نخلص إلى أن الاشتراكيات الإصلاحية قد انشغلت « بما يجب أن يكون » ، بينما انشغلت الاشتراكية العلمية « بما سيكون » .

ولن نخوض هنا فى دراسة هذه التيارات الفـكرية دراسة مفصلة ، لأننا سنقوم بذلك عند دراسة تاريخ الفـكر الاشتراكى . وإنما نـكتفى هنا بعرض سريع لهذه التيارات ليسهل لنا عرض أهم المبادىء الاشتراكية .

ومن أهم النظريات الاشتراكية التى تدخل فى النوع الأول ، وهو خاص « بالاشتراكيات الإصلاحية » ، وهى ما تعرف أيضاً « بالاشتراكيات الإنسانية » ، « الاشتراكية المسيحية » و « اشتراكية البرجوازية الصغيرة » ، و « الاشتراكية المحافظة أو البرجوازية » ، و « الاشتراكيات الانتقادية — الخيالية » ، و « اشتراكية الدولة » ، و « الاشتراكية الفابية » .

وتهدف « الاشتراكية المسيحية » إلى إقامة مجتمع يستند إلى الأخوة والمساواة والعدالة ، دون أن تنكر الملـكية الخاصة أو الدولة . ولا تـكتفى هذه الاشتراكية فى سبيل إقامة هـذا المجتمع الجديد بتغيير الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية ، بل تعمل بصفة أساسية على تغيير الإنسان . وأما عن « اشتراكية البرجوازية الصغيرة » . وهى تلك التى يتزعمها « سيسموندى » ، فقد درست

تناقضات النظام الرأسمالي بكثير من الدقة. وطالبت بضرورة عودة النظم القديمة الخاصة بالإنتاج وبالملكية وبالمجتمع. فقد طالبت باتباع النظام الحرفي في الصناعة والنظام العائلي في الزراعة. وهو ما يعني أنها اشتراكية خيالية ورجعية. وأما عن الاشتراكية المحافظة (أو البرجوازية) فمن أشهر كتابها الاشتراكي الفرنسي «برودون». وهي تهدف إلى معالجة مشكلات المجتمع وتخليصه من التناقضات مع الإبقاء على نظام الإنتاج الرأسمالي. فهي تريد المجتمع البرجوازي دون العناصر التي تعرضه للخطر، أي تريد البرجوازية دون الطبقة العاملة[1].

ثم تأتي الاشتراكية الانتقادية — الخيالية. ومن أشهر كتابها « سان سيمون » و « فورييه » و « روبرت أوين » و « كابيه » و « لوى بلان » و « بلانكى ». وقد ظهرت هذه المبادىء، وهي نظم اشتراكية بمعنى الكلمة[2]، في المرحلة الأولى من مراحل الصراع الطبقي بين الرأسماليين والعمال. ولذلك فقد وعت أفكار هؤلاء الكتاب حقيقة هذا الصراع الطبقي. غير أنهم لم يعولوا على هذا الصراع في إنهاء النظام الرأسمالي ذلك أنهم لم يلمحوا في جانب الطبقة العاملة « تلقائية تاريخية »، أي حركة سياسية ذاتية[3]. وإنما اتخذوا من الصراع الطبقي ومن استغلال الرأسماليين للعمال مبرراً للمطالبة بتغيير النظام، وذهبوا إلى التصور في معالجة المجتمعات القائمة وفي إقامة المجتمعات الاشتراكية التي يريدونها. فكانت هذه المجتمعات التي طالبوا بها نوعاً من تلك المقترحات التي يطالب بها المصلحون الاجتماعيون.

وأما عن « اشتراكية الدولة » فقد نشأت في ألمانيا، وكان من أشهر

(*) تعود هذه التسميات إلى « كارل ماركس » و « إنجلز ».

(١) K. Marx et F. Engels "Manifeste du Parti communiste", éditions sociales, Paris, pp. 56-7.

(٢) K. Marx et F. Engels, *op. cit.*, p. 58.

(٣) K. Marx et F. Engels, *op. cit.*, pp. 28-9

كتابها « رودبيرتس » و « لاسال »، وهي لا تذهب إلى إسقاط الدولة، بل تلجأ إليها في إقامة الاشتراكية. وعلى الرغم من منطق هذه النظرية الذي يرى ضرورة إلغاء الملكية الخاصة لأدوات الإنتاج، وإلغاء الدخل بلا عمل، وإعطاء كل بحسب عمله، إلا أنها قد تراجعت، وهي بصدد رسم الإجراءات الواجبة، واكتفت بحل وسط، أي بنوع من التصالح بين المجتمع الرأسمالي المعاصر والمجتمع الجماعي المقبل، ذلك أنها كانت تخشى الحلول الثورية. ولذلك فقد توصلت إلى الإبقاء على الملكية الخاصة (على الأقل بصفة مؤقتة عند رودبيرتس) مع تخليصها من شوائبها، وإلى ضرورة فرض سيطرة الدولة على الإنتاج وعلى التوزيع، وإلى ضرورة العمل على تحسين حال العمال عن طريق رفع نصيبهم النسبي من الدخل القومي.

وأما عن « الاشتراكية الفابية »[1] فقد خرجت عن جمعية علمية انجليزية وهي « الجمعية الفابية »، وتهدف إلى إقامة الاشتراكية عن طريق الإصلاح التدريجي، وبالطرق البرلمانية.

ويمكن إذن أن نخلص مما تقدم إلى أن الاشتراكية قد أخذت بأحد مأخذين:

أولهما — بصفتها نظاماً يقترحه بعض الكتاب لحل مشكلات المجتمع القائم. وقد أطلق عليها « كارل ماركس » بصفة عامة تعبير « الاشتراكية الخيالية ».

وثانيهما — بصفتها مرحلة حتمية من مراحل التاريخ تتحقق بفعل قوانين التطور.

(١) نسبة إلى القائد الروماني « فابيوس المراوغ » "Fabius" (القرن الثالث قبل الميلاد) الذي اشتهر بطريقته في الانتظار وفي الضرب في الوقت المناسب، والذي أوقف تقدم « هانيبال ».

وسندرس هذين الاتجاهين على التوالى :

أولاً — يمكن أن تؤخذ الاشتراكية على أنها « اقتراح » قدمه بعض المفكرين لحل مشكلات المجتمع الرأسمالى . وهو ما يعنى إذن أن تكون الاشتراكية رد فعل للمظالم الاجتماعية ، ومجرد « صرخة ألم » . وهذه هى ما تعرف « بالاشتراكية الخيالية » . وبهذا المعنى نجد أن المصادر الفكرية للاشتراكية تفتقد فى أعماق التاريخ ، حتى ليمكن أن نجد لها آثاراً فى أقدم مراحله . فقد ظهرت النظريات الشيوعية فى « أثينا » فى أواخر القرن الخامس قبل الميلاد(١) . وقد ازدهرت الاشتراكية الخيالية على يد الكتاب السابقى الذكر فى القرن الثامن عشر ، وفى النصف الأول من القرن التاسع عشر ، وذلك نتيجة لسوء حالة الطبقات العاملة فى ظل المجتمع الرأسمالى ، ثم فترت هذه النزعة فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر ، تحت تأثير كتابات « ماركس » التى جذبت الانتباه إليها ، ولكنها عادت إلى الظهور مرة أخرى فى العصر الذى نعيش فيه تحت اسم « الاشتراكية الإنسانية » .

وقد قامت الاشتراكيات الخيالية بدراسة مشكلات المجتمع الرأسمالى ، بل إن بعضها ، وخاصة مدرسة «سيسموندى» ، قد وضع يده وبدقة على التناقضات الرأسمالية . وانتهت هذه الاشتراكيات من هذه الدراسة إلى ضرورة قيام المجتمع الاشتراكى بصفته حلاً مختاراً وملائماً لهذه المشكلات . ولكنها ، وهى بصدد اقتراح هذا الحل ، لم تلجأ إلى تحليل التطور التاريخى والاقتصادى ، ولم تكشف عن القوانين التى تحكم التحول الاشتراكى ، ولم تعين قوى اجتماعية تعمل بالضرورة على القضاء على الرأسمالية ، وعلى إقامة الاشتراكية محلها ، أى أنها لم تخلص ، وعلى العكس من الماركسية ، إلى تسجيل حركة تاريخية حتمية تنتهى بالضرورة إلى إقامة المجتمع الاشتراكى ؛ وإنما اكتفت ، بعد أن أبانت مشكلات

(١) Ernest Barker : "Greek Political Theory" U. Paper Backs. p. 241.

الرأسمالية وتناقضاتها ، إلى اقتراح الأخذ بالاشتراكية . وهذا ما يعنى أن الاشتراكية تعتبر ، فى نظر هذا الفريق من المدارس ، «حلاً انتقائياً» لا «حلاً حتمياً» . ومعنى ذلك إذن أن هذه الاشتراكيات الخيالية لا تقوم على تحليل التطور ، ولا تعين مراحله التاريخية . فلم تذهب هذه المدارس إلى كشف قوانين التطور الرأسمالى، ولم تثبت بطريقة علمية أن الاشتراكية ستحل محل الرأسمالية، ولم تستطع أن تحدد طريقة تحقق الاشتراكية والنضال من أجلها . بل لقد تصور بعض هذه المدارس أن الرأسماليين ، حينما سيدركون عدالة الاشتراكية ، سيقومون بتأييدها . وعلى ذلك فهى لا تعدو أن تقوم على الشعور بالمظالم ، وعلى الرغبة فى أن يستبدل بالنظام القائم نظام خير منه ، نظام لا يخرج إذن عن أن يكون تصورات فكرية لا نتيجة حتمية لتطور التاريخ . ويتفق ذلك مع أن بعضاً من الذين ساهموا فى هذا الخلق الفكرى كانوا من رجال الدين . ومن هنا تعرف هذه النظريات الاشتراكية ، ولوقوفها فى التحليل عند مرحلة التصور والاقتراح ، «بالاشتراكيات الخيالية» أو «بالاشتراكيات التصورية» و « بالاشتراكيات الإنسانية » لصدورها عن نزعة إنسانية .

ثانياً — كما يمكن أن تؤخذ الاشتراكية أيضاً على أنها مرحلة حتمية من مراحل التاريخ . ويعود هذا الفهم إلى « كارل ماركس » و « إنجلز » . وقد صادفت هذه الحتمية قبولاً واسع النطاق بين كثير من الاشتراكيين حتى غير الماركسيين منهم ومثل ذلك « شمبيتر » . وإذا ما أخذت الاشتراكية على أنها مرحلة حتمية من مراحل التاريخ . فإنها ، فى الفكر الماركسى ، تجد مصدرها فى نمو النظام الرأسمالى وفى نمو تناقضاته . ومع ذلك نذكر بما سبق من أن الاشتراكية قد تحققت ، وبصفتها مرحلة حتمية من مراحل التاريخ ، فى كثير من البلاد المتخلفة غير الرأسمالية .

فالمبادىء الشيوعية ليست ، وفى رأى «ماركس» ، من خلق أو من كشف مصلح أو آخر ، بل هى ليست إلا تعبيراً عن الظروف الحقيقية للنزاع الطبقى

الناشئة عن التطور التاريخى[1]، أى ليست إلا تعبيراً عن «الجدلية التاريخية» . فالاشتراكية إذن ليست مجرد انتقاء انتهى إليه تصور كاتب ، بل هى حل حتمى يفرضه التطور التاريخى ، أى هى مرحلة تالية للرأسمالية ، ولا يمكن تفاديها . وقد توصلت الماركسية إلى الحتمية التاريخية عن طريق دراسة التاريخ والبحث عن القوانين التى تحكم تطوره ، وتعيين القوى الاجتماعية التى تحمل هذا التطور . ومن هنا تسمى الماركسية «بالاشتراكية العلمية» . وننبه إلى أن وصف العلمية هنا لا يرد على النتائج التى توصل إليها «ماركس» فيفيد صحتها ، وإنما يرد على طريقة البحث التى اعتمد عليها ماركس فى التوصل إلى هذه النتائج بالمقابلة بطريقة البحث التى اعتمد عليها الاشتراكيون الخياليون . فقد رأينا أن الاشتراكيين الخياليين قد انتهوا إلى القول بالاشتراكية بصفتها حلاً مقترحاً لمشكلات المجتمع ، أما «ماركس» فقد توصل إليها نتيجة لتحليل التاريخ . فقد توصل من هذا التحليل إلى وجود قوانين تحكم التطور ، وتنتهى به إلى الاشتراكية (الشيوعية) . ومعنى ذلك أنه يقصد بالاشتراكية العلمية النظرية الاشتراكية التى تنصرف إلى كشف القوانين التى تحكم التحول الاشتراكى ؛ بينما يقصد بالاشتراكية الخيالية تلك النظريات التى تقترح الاشتراكية حلاً لمشكلات المجتمع الرأسمالى والتى تؤمن بعدالة الاشتراكية ، لا بحتميتها .

وقد ردت «الماركسية» كل أنواع التطورات إلى التطورات الاقتصادية ، وعلى وجه التحديد إلى تطور القوى المنتجة ، وإلى الصراع الطبقى . فقد خلصت الماركسية من دراسة التاريخ إلى أن كل مجتمع يقوم على تناقضات تتمثل فى التقابل بين طبقتين : طبقة مستغِلة وطبقة مستغَلة ، وإلى أن تاريخ كل مجتمع حتى الآن لم يكن إلا تاريخ صراع الطبقات .

وقد تمثل التقابل فى روما القديمة بين النبلاء والفرسان من ناحية والعامة والعبيد من ناحية أخرى . وتمثل فى القرون الوسطى بين السادة من ناحية

(١) K. Marx et F. Engels, *op. cit.*, p. 41.

والفلاحين ورقيق الأرض من ناحية أخرى . وقد فسرت الماركسية هذا التناقض بتطور القوى المنتجة بحيث أصبحت العلاقات الاجتماعية والقانونية القديمة غير ملائمة لها . وخلصت «الماركسية» إلى أن هذا التقابل المستمر كان يؤدى دائماً إلى حرب لا تنقطع ، سواء أكانت علنية أم مستترة ، إلى حرب تنتهى دائماً إما بتغيير ثورى فى الجماعة كلها ، وإما بتحطيم الطبقتين المتنازعتين . وخلصت إلى أن المجتمع البرجوازى الحديث ، الذى قام على أنقاض المجتمع الإقطاعى ، لم يقض على التناقض بين الطبقات ، ولم يفعل إلا أن أقام طبقات جديدة ، وأنواعاً جديدة من الصراع[1] . فالرأسمالية تشتمل إذن على تناقضات تتمثل فى التقابل بين الطبقة الرأسمالية وطبقة العمال . وخلصت الماركسية أيضاً إلى أن الطبقة العاملة هى المكلفة تاريخياً بإنهاء النظام الرأسمالى وبإقامة مجتمع شيوعى بلا طبقات . ومن هنا يتضح أن ماركس قد أخذ الشيوعية على أنها مرحلة حتمية تجد أساسها فى تناقضات النظام الرأسمالى . وعلى ذلك فالاشتراكية العلمية ، على العكس من الاشتراكية الخيالية ، لا تنظر إلى الفرد فتحاول أن تخفف من ألمه ، بل تقوم على الطبقات التى يؤدى صراعها إلى إنهاء النظام الرأسمالى ، مما سنعود إليه عند دراسة الفكر الاشتراكى .

الماركسية والفكر الاشتراكى :

رأينا مما تقدم أن الماركسية لا تستوعب الفكر الاشتراكى كله ، ومع ذلك فلا شك فى أنها تمثل مصدراً هاماً من مصادر هذا الفكر ، مصدراً يبلغ من أهميته أننا لا نستطيع أن نؤرخ لهذا الفكر دون دراسة الماركسية .

ويتبقى أن نسجل بعض الملاحظات الهامة المتصلة بهذه الحقيقة .

أولاً — لا شك فى أن الماركسية ، وبصرف النظر عن صحة النتائج التى توصلت إليها ، وقد اعتمدت فى تحليلها على دراسة التاريخ ، وعلى استخلاص

(١) K. Marx et F. Engels, *op. cit.*, pp. 58-9.

القوانين التى تحكم التطور ، قد جعلت من الاشتراكية علماً له أصوله وطرق بحثه ، إذ جعلت منها نظاماً يخضع فى نشأته للتحليل العلمى لا لمجرد التصور .

ثانياً — لما كانت الماركسية لا تستوعب الفكر الاشتراكى كله فإن ذلك يعنى أن الانتقادات التى توجه إليها لا تنسحب بالضرورة على الفكر الاشتراكى فى مجموعه .

ثالثاً — أن الماركسية فلسفة ، ونظرية ، وسياسة . وعلى الرغم من الترابط القوى بين هذه الجوانب الثلاثة إلا أن الانتقادات التى توجه إلى بعض أجزاء النظرية الماركسية لا تعنى بالضرورة رفض الفلسفة التى تستند إليها ، بل سنرى أن هذه الفلسفة لم تكن فى حاجة إلى كثير من النظريات التى قال بها كارل ماركس والتى لم تثبت صحتها . كما أن رفض الفلسفة الماركسية لا يعنى بالضرورة رفض كل جوانب النظرية الماركسية أو رفض كل الإجراءات المترتبة عليها . فقد أصبحت بعض نظريات الماركسية وبعض إجراءاتها ملكاً للفكر الاشتراكى فى مجموعه ، ملكاً حتى لهؤلاء الذين ينكرون فلسفتها . وبالإضافة إلى ذلك فإن بعض النظريات أو الآراء الاشتراكية السابقة على الماركسية والتى اعتمدت عليها هذه النظرية قد تلقت على يدها أهمية جديدة . ومن أهم النظريات التى روجتها الماركسية ، والتى أصبحت ملكاً للفكر الاشتراكى فى مجموعه ، رفض تلقائية التوازن الاقتصادى التى يؤمن بها التقليديون ، والتسليم بوجود أزمات الإنتاج العامة ، وقانون الصراع الطبقى ، وحتمية الاشتراكية .

الباب الثانى

الأسس العامة للفكر الاشتراكى المعاصر

النظرية الشيوعية :

نفضل قبل أن نعرض مقومات الفكر الاشتراكى المعاصر أن نعرض هنا الخطوط الأساسية للفكر الشيوعى على أن نعود إلى تفصيل هذا الفكر عند دراسة الماركسية . وقد رأى « ماركس » أن النظرية الشيوعية يمكن أن تتلخص فى إلغاء الملكية الخاصة لأدوات الإنتاج .

وواضح أن هذه المقدمة تحكم بقية الفكر الشيوعى وتحدده . وعلى ذلك يمكننا أن نحدد أهم مقومات هذا الفكر فى ضوء هذه المقدمة فيما يلى :

أولاً — تقوم الشيوعية على ملكية الجماعة لجميع أدوات الإنتاج ، وهو ما يعنى إذن اندماج العمل ورأس المال ، وما يعنى بالتالى أن يفقد رأس المال صفته الطبقية ، وأن يقوم مجتمع بلا طبقات محل المجتمع الرأسمالى الذى يستند إلى الطبقات ، وأن يمتنع استغلال الإنسان للانسان . ولا يصبح ، مع هذا الوضع ، « العمل المتراكم » ، أى رأس المال ، إلا وسيلة لإصلاح حال العمل (١) .

ثانياً — ومع هذا النظام لا يكون هناك محل للملكية الفردية ، ولا يكون هناك محل للأثمان ولا للنقود ولا للسوق ، ولا يصبح التوازن الاقتصادى نتيجة لقوى السوق (أى لتغيرات العرض والطلب والأثمان) ، بل نتيجة تحددها السلطة العامة مقدماً فيما يعرف بالخطة القومية .

ثالثاً — لا يكون للفرد فى هذا النظام إلا أن يفعل ما تأمره به الجماعة ، وإلا أن يأخذ ما تعطيه إياه . فالشيوعية تقوم على أن « من كل بحسب قدرته

---

(١) K. Marx et F. Engels, *op. cit.*, p. 43

ولكل بحسب حاجاته » أى أنها تقوم على مبدأ العمل الإجبارى ، وعلى تحديد نصيب الفرد من الناتج الجماعى تبعاً لحاجته .

رابعاً — حينما يختفى الصراع الطبقى من مجرى التطور ، نتيجة لإلغاء الملكية الفردية لأدوات الإنتاج ، ويصبح الإنتاج كله مركزاً فى يد الجماعة تفقد السلطة العامة ، فى رأى ماركس ، وهى ليست إلا السلطة التى تنظمها طبقة لقهر طبقة أخرى ، صفتها السياسية(١) .

ومعنى ذلك أن تختفى الدولة بصفتها سلطة سياسية ، وأن تتحول إلى مجرد إدارة للانتاج(٢) ، أى « أن تحل ، كما يقول إنجلز ، إدارة الأشياء محل حكومة الأشخاص » . ومعنى ذلك أن الشيوعية تنتهى بأن تغير دور الدولة ليقتصر على إدارة الإنتاج والتوزيع ، وهو ما يسمح لنا بالحديث عن انتهاء الدولة بمعناها المعروف الآن(٣) .

خامساً — يأخذ الفكر الشيوعى ، فى نزعته الماركسية ، بفلسفة مادية تنصرف إلى أن المادة قائمة بذاتها ، وتخلع عليها لذلك كل صفات العقل ، وتنصرف بالتالى إلى إنكار وجود الله ، فالماركسية لا تؤمن بثنائية المادة والفكر ، بل تجعل الفكر مجرد انعكاس للمادة .

الفكر الاشتراكى :

وبعد أن أعطينا فكرة سريعة وعامة عن النظرية الشيوعية ننتقل الآن إلى عرض أهم مبادىء الفكر الاشتراكى المعاصر . وقد رأينا مما تقدم أن الفكر الاشتراكى قد انتهى ، فى المجال النظرى ، إلى عدة نظريات اشتراكية مختلفة .

---

(١) K. Marx et F. Engels, *op. cit.*, p. 49

(٢) K. Marx et F. Engels, *op. cit.*, p 59

(٣) Marcel Prélot : *"Histoire des Idées Politiques"*, Dalloz, Paris. Lénine : *L'Etat et la Révolution.*

ومع شدة الخلافات القائمة بين مختلف التيارات الاشتراكية إلا أنه يظل من الممكن أن نخلص إلى وجود عدة مبادىء مشتركة بين مختلف هذه التيارات تشكل ما هو أساسى فى الفكر الاشتراكى ، وتخلع عليه وحدته التى تجعل منه فكراً مقابلاً للفكر الفردى الحر . ومع وجود هذه المبادىء المشتركة إلا أنها لا تسمح لنا بالحديث عن « نظرية اشتراكية » واحدة ، أو عن نموذج اشتراكى واحد فى التطبيق .

ومن المنطقى ، مع تعدد النظريات الاشتراكية ، ومع تباين التطبيقات الاشتراكية ، أن يكون ما هو مشترك بين هذه النظريات وبين هذه التطبيقات من طبيعة عامة . ويمكن أن نقسم هذه المبادىء العامة التى ينتهى إليها الفكر الاشتراكى إلى نوعين ، هما المبادىء السلبية ، وهى تلك التى تنصرف إلى انتقاد النظام الرأسمالى ، وإلى بيان مصيره ، والمبادىء الإيجابية ، وهى تلك التى تتعلق بالنظام الاشتراكى الذى يحل محله ، أى تلك التى تتعلق بالحلول البديلة عن الحلول الرأسمالية سواء فى مجال الملكية أم الإنتاج أم التوزيع .

أولاً — المبادىء السلبية :

١ — يرفض الاشتراكيون مبدأ الانسجام الطبيعى بين المصلحة الخاصة والمصلحة العامة ، وهو المبدأ الذى يستند إليه المذهب الفردى . فهم ينكرون جميعاً وجود هذا الانسجام ، ويسلمون ، على العكس منه ، بوجود تعارض بين المصلحة الخاصة والمصلحة العامة . ويشترك معهم فى هذا الفهم الاشتراكيون المسيحيون ، إذ يرون أن الإنسان قد تنكر للنظام الطبيعى ، وخرج عليه ، ووقع فى الخطيئة ، بحيث يصبح من العبث أن نفترض أن إعطاء الإنسان الطبيعى حرية التصرف ، أى أن تركه لمصلحته الخاصة ، يقوده إلى تحقيق خيره وخير الآخرين .

٢ — وبالإضافة إلى إنكار الانسجام الطبيعى بين المصلحة الخاصة والمصلحة

العامة وتفريعاً عليه ، يسلم الاشتراكيون بأخطاء النظام الرأسمالى ، وبما يؤدى إليه من تناقضات طبقية ، ومن مظالم اجتماعية ، فهم يسلمون ، بصفة عامة ، باستغلال الرأسماليين للعمال ، وبأن هذه المشكلات تترتب على طبيعة النظام الرأسمالى . وينتهى الاشتراكيون ، نتيجة لذلك ، إلى ضرورة تغيير النظام الرأسمالى . ومع اتفاقهم على هذه المقدمة إلى أنهم يختلفون فيما بينهم فى تفسيرها. فلقد وعى بعضهم حقيقة الصراع الطبقى ، وأنه يستلزم حتمية القضاء على الرأسمالية ، وحتمية قيام الاشتراكية ؛ بينما لجأ بعضهم ، وعلى ماتقدم ، إلى « التصور » فى اقتراح الحلول الاشتراكية .

ومعنى ذلك أن الفريق الأول يجعل الاشتراكية مرحلة من مراحل التاريخ ، تجد حتميتها فى ضرورات اقتصادية معينة ، بينما يجعل منها الفريق الثانى حلاً انتقائياً يستند إلى العدالة .

وبالإضافة إلى ذلك فقد اختلف الاشتراكيون الذين يؤمنون « بحتمية الاشتراكية » فيما بينهم فى تفسير هذه الحتمية. فقد خلص «ماركس» و«إنجلز» إلى أن الثورة الاشتراكية تبدأ فى البلاد الرأسمالية الأكثر تقدماً حيث تكون الصناعة أكثر تركزاً ، والطبقة العاملة أكثر نمواً ، وحيث تكون المنظمات الديمقراطية أكثر تقدماً . بينما يرى «لينين» ، على العكس من ذلك ، أن الثورة الاشتراكية يمكن أن تبدأ حيث لاتكون الرأسمالية قد تقدمت ، وحيث لاتكون الديمقراطية قد قامت . فليس من الضرورى إذن حتى تقوم الثورة الاشتراكية فى بلد ما أن يكون هذا البلد قد مر بمرحلة الثورة البرجوازية وبمرحلة الديمقراطية البرلمانية . ونزولاً على هذا المنطق خاص « لينين » ، ومعه أغلبية حزب العمال الاشتراكى الروسى ، وهى من تعرف «بالبلشفية»، إلى رفض انتظار نمو التناقضات الرأسمالية فى روسيا ، أى إلى رفض انتظار عمل قوانين نمو الرأسمالية ، وخلص إلى أن الثورة الاشتراكية يمكن أن تدبر. وهو ما ثبت صدقه بعد ذلك فى كثير من البلاد المتخلفة والآخذة فى النمو حيث لم تبلغ التناقضات الرأسمالية درجة كبيرة من العمق ، وحيث لم تنمو الطبقة العاملة ، وحيث لم تقم

الديمقراطية البرلمانية ، ففى هذه البلاد وجدت الثورة الاشتراكية حتميتها فى تخلف النظام الاقتصادى القائم ، وفى تبعيته للاقتصاديات المتقدمة ، وفى عجزه عن دفع التطور .

ثانياً — المبادىء الإيجابية :

وبالإضافة إلى هـذه الانتقادات التى وجهها الاشتراكيون إلى النظام الرأسمالى ، والتى انتهت بهم ، على خلاف فى الفهم على ما تقدم ، إلى التسليم بضرورة القضاء على هذا النظام . فقد واجه الاشتراكيون أيضاً إقامة مجتمع آخر يحل محل المجتمع الرأسمالى ، ويستبعد مايترتب عليه من عيوب،وهو المجتمع الاشتراكى . ويمكن أيضاً فى هذا المجال أن نقدم أهم المبادىء الإيجابية المشتركة التى تشكل الفكر الاشتراكى المعاصر ، والتى تقوم عليها المجتمعات الاشتراكية . وننبه إلى أن الخلاف بين الاشتراكيين على الجانب الإيجابى أشد من الخلاف بينهم على الجانب السلبى .

(١) — يثق الاشتراكيون ، وعلى عكس الفرديين ، فى الجماعة وفى قدرتها بصفتها جهازاً اقتصادياً واجتماعياً . فالجماعة ، فى نظرهم ، أقدر من الفرد على تحقيق التوازن الاقتصادى والاجتماعى . ويخلصون ، نتيجة لذلك ،إلى ضرورة الاعتماد على السلطة العامة ، بدلاً من الحرية الفردية ، فى تسيير النشاط الاقتصادى والاجتماعى . غير أن اتفاقهم على هذه المقدمة لم يمنع اختلافهم على القدر الذى يلزم تركه من الحقوق والحريات الفردية (وخاصة الملكية الفردية) ، ولم يمنع اختلافهم بالتالى على القدر الذى يلزم من السلطة العامة ، وهو خلاف على جانب كبير من الأهمية فى تحديد طبيعة النظام .

(٢) — يرى الاشتراكيون ضرورة إقامة مجتمع اشتراكى يقوم على عدم استغلال الإنسان للانسان ، أى على عدم استيلاء إنسان على ناتج عمل غيره ، أى يقوم على عدالة توزيع الناتج القومى بين المواطنين ، وذلك بفرض رفع

مستوى معيشة الطبقات العاملة . ولـكنهم يختلفون فيما بينهم فى ضرورة الثورة لتحقيق هذا المجتمع ، وفى تحديد من يقوم بها ، وفى فهم العدالة ، وبالتالى فى الأسس التى يمكن أن يقوم عليها هذا المجتمع ، وخاصة فى تلك التى تتعلق بالطبقات وبالملـكية وبالتوزيع . وقد يكون من المفيد ، فى بيان الجانب الإيجابى من الفـكر الاشتراكى ، وهو هذا الجانب الذى يحدد معالم المجتمع الاشتراكى ، أن نلخص أولاً موقف هذا الفـكر فيما يتعلق بالملـكية الخاصة لأدوات الإنتاج . ويمكننا أن نرد هذا الموقف ، بصفة أساسية ، إلى ثلاثة تيارات :

(ا) تيار يذهب إلى إلغاء الملـكية الخاصة لأدوات الإنتاج إلغاء كاملاً . ويتزعمه الماركسون الذى يلخصون الاشتراكية فى إلغاء الملـكية الخاصة لأدوات الإنتاج .

(ب) تيار يرى الإبقاء على الملـكية الخاصة لأدوات الإنتاج مع تخليصها من شوائبها . ومن هذا التيار كثرة من المدارس الاشتراكية ، ومنهم « سيسموندى » و « برودون » .

(ج) تيار يرى الإبقاء على الملـكية الخاصة ، على الأقل بصفة مؤقتة (وهو ما ذهب إليه « رودبيرتس ») مع تخليصها من شوائبها ، ومع إقامة قطاع عام فى المجالات الهامة (وهو ما ذهب إليه فاجنر) وذلك كنوع من التصالح بين المجتمع الرأسمالى القائم والمجتمع الشيوعى المقبل . ويتزعم هذا التيار كتاب « اشتراكية الدولة » . وقد صادف هذا الاتجاه تطبيقاً واسع الانتشار — على اختلاف فى درجاته — فى كثير من البلاد .

ومع هذه الخلافات القائمة بين الاشتراكيين ، وهى تلك الخلافات التى استتبعت انقسامهم إلى مدارس مختلفة ، إلا أن القدر المشترك بينهم ما زال يكفى لضمان وحدة الفـكر الاشتراكى فى مواجهة الفـكر الفردى .

وفى ضوء هذا الفـكر الاشتراكى يمكننا أن نستخلص هنا الأسس التى يقوم عليها المجتمع الاشتراكى المعاصر بصفة مجردة . وحتى يمكننا أن نستخلص

هذه الأسس العامة يجب أن نرجع إلى النظريات الاشتراكية المختلفة ، وأن نرجع أيضاً ، وهو أمر بالغ الضرورة ، إلى النظم الاشتراكية المعاصرة . وما نريد أن ننبه إليه هنا أن الضرورات العملية والرغبة المتزايدة فى الأخذ بالاشتراكية قد أدت إلى استبعاد بعض النظريات السابقة الذكر من مجال التطبيق .

ولا شك أنه ليس من السهل أن نحدد المقصود بالنظم الاشتراكية ، خاصة وقد أصبح من المألوف أن توصف كل نزعة اجتماعية إصلاحية « بالاشتراكية » ، وأن تسمى المجتمعات التى تأخذ بهذه النزعة نفسها بهذه التسمية . وبالإضافة إلى ذلك فإن الرجوع إلى الفـكر الاشتراكى ، مع تعدد نظرياته وتباينها ، لا يفيد كثيراً فى تقديم معيار يعتبر موضع اتفاق . ومع هذا الوضع يصبح كل تعريف يقدم للنظام الاشتراكى مسألة تحكمية . وفى حدود هذا المعنى فإننا نرد الأسس التى يقوم عليها النظام الاشتراكى المعاصر بصفة عامة إلى ثلاثة يمكننا فى ضوئها أن نتعرف على هذا النظام . وهذه العناصر الثلاثة هى : اتخاذ مبدأ إشباع الحاجات العامة هدفاً للنظام ، وسيطرة الجماعة على أدوات الإنتاج ، ومنع استغلال الإنسان للانسان ، أى عدالة توزيع الدخل القومى .

وعلى ذلك يمكن أن نعرف النظام الاشتراكى فى الفـكر الاشتراكى المعاصر بأنه النظام الذى يهدف إلى إشباع الحاجات الجماعية ، والذى يقوم على سيطرة الجماعة على أدوات الإنتاج ، وعلى توزيع الإنتاج توزيعاً عادلاً يستبعد استغلال الإنسان للانسان . وننتقل الآن لمناقشة هذه الأسس التى يقوم عليها النظام الاشتراكى المعاصر .

أولاً — إشباع الحاجات الجماعية :

يتمثل غرض النشاط الاقتصادى فى النظام الاشتراكى فى إشباع الحاجات الجماعية ، لا فى البحث عن أكبر ربح ممكن مما يعتبر غرضاً فى النظام الرأسمالى . ويتطلب تحقيق هذا الغرض إخضاع الإنتاج القومى حجماً ونوعاً لمتطلبات

الحاجات الجماعية ، لا لقوى السوق ، وهو ما يستلزم سيطرة الجماعة على الإنتاج والأخذ بالتخطيط القومى .

ثانياً — سيطرة الجماعة على أدوات الإنتاج :

رأينا أن غرض النظام الاشتراكى يتمثل فى إشباع الحاجات الجماعية ، ومن المنطق أن يستلزم تحقيق هذا الفرض وسيلة من طبيعته ، وهى سيطرة الجماعة على أدوات الإنتاج ، وإذا كانت هذه المقدمة موضع اتفاق بين المجتمعات الاشتراكية إلا أن تحديد المقصود بهذه السيطرة ليس موضع اتفاق بين هذه المجتمعات ، ولا بين الاشتراكيين .

ويمكن فى هذا الصدد أن نقدم تيارين أساسيين :

أولهما — التيار الماركسى (التيار الشيوعى) ، وتنصرف سيطرة الجماعة على أدوات الإنتاج ، تبعاً لهذا المعيار ، إلى إلغاء الملكية الخاصة لجميع هذه الأدوات وإلى أن تحل محلها الملكية العامة . ولقد سبق أن رأينا أن « كارل ماركس » قد عرف النظرية الشيوعية بأنها إلغاء الملكية الخاصة لأدوات الإنتاج .

وثانيهما — التيار غير الماركسى (غير الشيوعى) ، وتنصرف سيطرة الجماعة على أدوات الإنتاج تبعاً لهذا التيار إلى أحد معنيين : أولهما — تملك الدولة لأدوات الإنتاج الهامة والأساسية . وثانيهما — رقابة الجماعة على بقية أدوات الإنتاج . وواضح أن هذا التيار غير الماركسى يوسع فى معنى الاشتراكية لتشمل النظم التى تتملك فيها الدولة جزءاً هاماً من أدوات الإنتاج دون أن تلغى الملكية الخاصة لهذه الأدوات إلغاء كاملا .

وينتمى « ميثاق العمل الوطنى » فى مصر إلى هذا التيار الثانى . فقد ذهب إلى أن سيطرة الشعب على أدوات الإنتاج لا تستلزم تأميم كل هذه الأدوات ، ولا تلغى الملكية الخاصة ، ولا تمس حق الإرث الشرعى المترتب عليها ، وإنما يمكن الوصول إليها بطريقين :

أولهما — خلق قطاع عام يقود التقدم فى جميع المجالات ، ويتحمل المسئولية الرئيسية فى خطة التنمية .

ثانيهما — أن تكون مشاركة القطاع الخاص فى التنمية الاقتصادية فى إطار الخطة الشاملة من غير استغلال ، على أن تكون رقابة الشعب شاملة لهذين القطاعين معاً .

ثالثاً — عدالة توزيع الناتج القومى (منع الاستغلال) :

قدمنا أن من أهم مبادىء الفكر الاشتراكى ومن أهم الأسس التى يقوم عليها المجتمع الاشتراكى عدم استغلال الإنسان للانسان ، وأن هذا يستلزم بالدرجة الأولى توزيع الناتج القومى توزيعاً عادلاً . وتتطلب دراسة عدالة التوزيع مناقشة العلاقة القائمة بين التوزيع والملكيه ، والمعايير التى يتم التوزيع بناء عليها ، ومبدأ المساواة .

١ — الملكية تحكم التوزيع :

من المنطق أن تتحكم قواعد الملكية فى تلك التى تحكم توزيع الناتج القومى . ومن هنا نجد أن القواعد التى تحكم التوزيع تختلف من النظام الرأسمالى إلى النظام الاشتراكى إلى النظام الشيوعى .

١ — ففى النظام الرأسمالى حيث تقوم الملكية الفردية لأدوات الإنتاج ينقسم الدخل القومى إلى نوعين من الدخول وهما :

(ا) الدخول الرأسمالية ، ونقصد بها تلك التى تجد سببها فى ملكية رأس المال ، وهى الريع والفائدة والربح ، وهى ما تسمى ، فى الفكر الماركسى ، « بفائض القيمة » . وقد أثارت هذه الدخول الرأسمالية التى لا تستند إلى العمل خلافاً كبيراً حول مشروعيتها ، وحول آثارها الاقتصادية ، وخاصة فى مجال خلق الأزمات الاقتصادية .

(ب) الدخول العمالية ، وهى تلك التى تعود إلى العمل ، وهى الأجور . ومعنى ذلك أن توزيع الدخل القومى يتوقف فى النظام الرأسمالى على قاعدتين

أساسيتين وهما : (١) ملكية أدوات الإنتاج (٢) وقوى السوق ، وهى تتمثل فى عرض وطلب كل من عوامل الإنتاج والمنتجات وفى أثمانها .

٢ — أما فى النظام الشيوعى ، وهو يقوم على إلغاء الملكية الخاصة لأدوات الإنتاج ، فإن منطقة يستتبع إلغاء الدخول الرأسمالية ، أى إلغاء « فائض القيمة » ، لتعود « القيمة » كلها ، أى الدخل كله ، إلى العمل ، وهو المصدر الوحيد للقيمة فى النظرية الماركسية . ومعنى ذلك أن النظام الشيوعى لا يعرف من الدخول إلا أجور العمال .

٣ — أما فى النظام الاشتراكى الذى يقوم على قطاع عام وقطاع خاص معاً — (وهو الوضع القائم فى مصر) — فيستمر انقسام الدخل القومى إلى دخول رأسمالية ودخول عمالية . ولكن هذا النظام يدخل على التوزيع الرأسمالى عدداً من التعديلات الأساسية وهى :

(١) إعادة توزيع الدخل القومى فى صالح الأجور وعلى حساب الدخول الرأسمالية .

(ب) ازدياد نصيب الدولة من الدخل القومى على حساب الدخول الرأسمالية ، وذلك نظراً للتوسع فى الملكية العامة على حساب الملكية الخاصة ، وخاصة عن طريق التأميم .

(ح) التقريب بين مختلف الدخول وذلك بتخفيض الدخول المرتفعة ، ورفع الدخول المنخفضة .

٢ — معايير التوزيع :

يمكن أن نفرق ، ونحن فى مجال توزيع الناتج القومى بين المواطنين ، بين ثلاثة مبادىء[١] وهى « لكل بحسب حاجته » وهذا هو « المبدأ الشيوعى » ،

(١) رفعت المحجوب « النظام الاشتراكى فى الجمهورية العربية المتحدة » . القاهرة ١٩٦٧ . دار النهضة العربية ص ٩٨ — ١٠٠ .

و « لكل بحسب عمله » و « لكل بحسب خدمته » وهذان مبدآن اشتراكيان يعود أولهما إلى « لاسال » وثانيهما إلى « برودون » . وسندرس هذه المبادىء الثلاثة على التوالى .

(١) « لكل بحسب حاجته » : ينصرف المبدأ الشيوعى فى التوزيع إلى إعطاء « كل بحسب حاجته » . وهنا يحدث انفصال بين العمل ونتيجته إذ على كل أن يعمل بحسب قدرته ، ولكل أن يأخذ بحسب حاجته . وننبه إلى أن المقصود هنا بالحاجات الحاجات المعقولة الضرورية ، أى حاجات الإنسان المثقف السليمة[١] . وواضح إذن أن هذا التوزيع الشيوعى يفصل بين العمل والأجر ليربط بين العمل والحاجة ، فهو لا يجعل دخل العامل مقابلاً للعمل ، بل حصة من الناتج الجماعى ، ذلك أن دخل العامل لا يتحدد بناء على عمله ، بل بناء على حاجته . ويعنى هذا المبدأ زوال الحوافز المادية الفردية ، وأن يسترشد العمال فى العمل بالحوافز المعنوية وحدها . وواضح أن هذا المبدأ فى صالح الضعفاء الذين لا يمكنهم أن ينتجوا ما يكفى لسد حاجاتهم . ولذلك اعتبره الفيلسوف الفرنسى « برودون » نوعاً من ظلم الضعفاء للأقوياء .

وبالإضافة إلى ذلك فإن تطبيق المبدأ الشيوعى فى التوزيع يعنى فى حقيقته القضاء على حرية المستهلك ، إذ لا يصبح لهذا إلا أن يأخذ ما تعطيه إياه الجماعة . وواضح أن إلغاء حرية المستهلك ، بالإضافة إلى ما فيه من ضغط نفسى ، يستلزم قيام جهاز إدارى بالغ الدقة والتنظيم ، وهو أمر ليس سهل التحقيق . ومن البديهى أن نجاح هذا التوزيع الشيوعى ، أى التوزيع تبعاً للحاجات ، يتطلب أمرين أساسيين : أولهما أن تبلغ القوى الإنتاجية درجة تكفى لإشباع كل الحاجات . وثانيهما أن يبلغ حرص الفرد على المصلحة العامة بحيث يفصل بين ما يقدمه للمجتمع وما يأخذه منه ، أى بحيث لا يحدد ما يقدمه المجتمع على

(١) خروشوف « التقرير المقدم للمؤتمر الشيوعى الحادى والعشرين فى ٢٧/١/١٩٥٩ » ص ١٤٩ — ١٥٠ .

أساس ما يأخذه منه . ولا شك أن هذه الدرجة من الحرص لا تتوافر إلا لدى قلة من الناس . فالتوزيع الشيوعى ، وهو ما يفصل بين العمل والأجر ، وهو يؤدى إلى التسوية بين الجد والخامل ، يؤدى ، مع الطبيعة الحالية للانسان ، إلى إضعاف البواعث الخاصة فى العمل ، وإلى تخفيض إنتاجية العمل . ولذلك فإن نجاح مثل هذا التوزيع يتطلب إحداث تغيير عميق فى عقلية الإنسان وفى نفسيته ، وهو أمر ليس من السهل تحقيقه . كما أنه ليس من السهل أيضاً أن نستعيض ، عن الباعث الفردى فى العمل ، بالخوف من العقاب ، فبالإضافة إلى أن الخوف من العقاب قد لا يضمن ارتفاع الإنتاجية ، فإنه يعتبر علاجاً لا يقل سوءاً عن الداء . ولذلك نخلص إلى أن « التوزيع الشيوعى » ، وهو يستبعد الباعث الخاص من العمل ، لا يجد فى الحرص على المصلحة العامة ، ولا فى الخوف من العقاب ، بديلاً مكافئاً لهذا الباعث فى المحافظة على الإنتاجية .

وأمام صعوبة هذين الاعتبارين السابق الذكر نجد أن المجتمعات المعاصرة التى تأخذ « بالفلسفة الماركسية » لم تأخذ بعد بالمبدأ الشيوعى فى التوزيع ، أى التوزيع حسب الحاجات (أى حسب الأفواه) ، وذلك نظراً لعدم وفرة المنتجات من جانب ، ونظراً للخوف على حوافز الإنتاج من جانب آخر.

ولقد اضطر الاتحاد السوفيتى ، خلال فترة شيوعية الحرب (١٩١٨ — ١٩٢١) ، أن يتخلى لفترة من الزمن عن مبدأ التوزيع حسب العمل ، وإلى تطبيق مبدأ التوزيع حسب الحاجات ، أى حسب الأفواه . وكان الدافع إلى هذا الإجراء هو النقص الهائل فى المأكولات وفى السلع المصنوعة والرغبة فى التدبير ، لا وفرة المنتجات(١) . وأمام هذا النقص ، ونزولا على المبدأ الشيوعى فى التوزيع ، وهو هذا المبدأ الذى يحل فكرة حصة الفرد الاجتماعية من الناتج القومى محل فكرة الإنتاجية فى تحديد الأجر ، رأى « لينين » ضرورة إقامة المساواة بين أجور العمال شيئاً فشيئاً ، ولذلك اتجهت الأجور بعد قيام ثورة

(١) خروشوف — التقرير السابق ص ١٤٥ .

أكتوبر بقليل نحو التساوى . فقد قامت الثورة بإلغاء نظام الأجور بالقطعة ، وهو النظام الذى كان سائداً فى الصناعة الروسية قبل الثورة . كما قررت بالإضافة إلى ذلك توزيع حصة غذائية عينية على المستهلكين ، تختلف تبعاً لما إذا كانوا عمالاً أم موظفين أم لا عمل لهم . غير أن هذه المحاولة ، وقد انتهت إلى عدم التفرقة بين العمل المؤهل والعمل غير المؤهل ، وبين العمل المرهق والعمل غير المرهق ، قد أدت إلى انخفاض إنتاجية العمل ، ولذلك قررت « السياسة الاقتصادية الجديدة » التى بدأت سنة ١٩٢١ إلغاء طريقة تحديد الأجور هذه والعودة إلى نظام الأجر بالقطعة ، وإلغاء الحصة الغذائية الموحدة ، أى قررت العودة إلى تحديد الأجور تبعاً للانتاجية(١). ثم جاء الدستور السوفيتى فأخذ فى المادة الثانية عشرة منه بالمبدأ الاشتراكى «من كل بحسب قدرته ولكل بحسب عمله » وهو نفس المبدأ الذى أيده ودافع عنه البرنامج الثالث للحزب الشيوعى فى الاتحاد السوفيتى ، فقد قدر هذا البرنامج أن هذا المبدأ يضمن اهتمام أعضاء المجتمع اهتماماً مادياً بنتائج العمل ، ويتيح الجمع على خير وجه بين المصالح الخاصة والمصالح العامة ، ويقوم بدور حافز جبار لرفع إنتاجية العمل . ويرى البرنامج أن الانتقال إلى التوزيع الشيوعى سيتحقق بعد استنفاد مبدأ التوزيع حسب العمل ، أى حين تحل الوفرة من الخيرات المادية والثقافية . وقد ذهب البرنامج إلى أن جيل السوفيتيين الحالى سيعيش فى ظل الشيوعية .

(ب) «لكل بحسب عمله»: ينصرف المبدأ الاشتراكى فى التوزيع ، فى البلاد التى تلغى الملكية الفردية لأدوات الإنتاج إلغاء كاملاً ، إلى إعطاء كل بحسب عمله ، أى إلى تحديد الأجر تبعاً لإنتاجية العمل ، وواضح أن هذا المبدأ يصدر عن أن العمل هو المصدر الوحيد للانتاج ، ولا شك فى أن طريقة تحديد الأجر هذه تحافظ على الباعث الخاص لدى العمال ، وتؤدى بالتالى إلى ارتفاع إنتاجية العمل . وقد انتهى الاتحاد السوفيتى ، وعلى ما تقدم ، إلى الأخذ بهذا المبدأ

(١) رفعت المحجوب : النظم الاقتصادية ، ١٩٦٠ ص ١٢٧ - ١٣١ .

أساس ما يأخذه منه . ولا شك أن هذه الدرجة من الحرص لا تتوافر إلا لدى قلة من الناس . فالتوزيع الشيوعى ، وهو ما يفصل بين العمل والأجر ، وهو يؤدى إلى التسوية بين المجد والخامل ، يؤدى ، مع الطبيعة الحالية للانسان ، إلى إضعاف البواعث الخاصة فى العمل ، وإلى تخفيض إنتاجية العمل . ولذلك فإن نجاح مثل هذا التوزيع يتطلب إحداث تغيير عميق فى عقلية الإنسان وفى نفسيته ، وهو أمر ليس من السهل تحقيقه . كما أنه ليس من السهل أيضاً أن نستعيض ، عن الباعث الفردى فى العمل ، بالخوف من العقاب ، فبالإضافة إلى أن الخوف من العقاب قد لا يضمن ارتفاع الإنتاجية ، فإنه يعتبر علاجاً لا يقل سوءاً عن الداء . ولذلك نخلص إلى أن « التوزيع الشيوعى » ، وهو يستبعد الباعث الخاص من العمل ، لا يجد فى الحرص على المصلحة العامة ، ولا فى الخوف من العقاب ، بديلاً مكافئاً لهذا الباعث فى المحافظة على الإنتاجية .

وأمام صعوبة هذين الاعتبارين السابقى الذكر نجد أن المجتمعات المعاصرة التى تأخذ « بالفلسفة الماركسية » لم تأخذ بعد بالمبدأ الشيوعى فى التوزيع ، أى التوزيع حسب الحاجات (أى حسب الأفواه) ، وذلك نظراً لعدم وفرة المنتجات من جانب ، ونظراً للخوف على حوافز الإنتاج من جانب آخر .

ولقد اضطر الاتحاد السوفييتى ، خلال فترة شيوعية الحرب (١٩١٨ — ١٩٢١) ، أن يتخلى لفترة من الزمن عن مبدأ التوزيع حسب العمل ، وإلى تطبيق مبدأ التوزيع حسب الحاجات ، أى حسب الأفواه . وكان الدافع إلى هذا الإجراء هو النقص الهائل فى المأكولات وفى السلع المصنوعة والرغبة فى التدبير لا وفرة المنتجات[1] . وأمام هذا النقص ، ونزولا على المبدأ الشيوعى فى التوزيع ، وهو هذا المبدأ الذى يحل فكرة حصة الفرد الاجتماعية من الناتج القومى محل فكرة الإنتاجية فى تحديد الأجر ، رأى « لينين » ضرورة إقامة المساواة بين أجور العمال شيئاً فشيئاً ، ولذلك اتجهت الأجور بعد قيام ثورة

(١) خروشوف — التقرير السابق ص ١٤٥ .

أكتوبر بقليل نحو التساوى . فقد قامت الثورة بإلغاء نظام الأجور بالقطعة ، وهو النظام الذى كان سائداً فى الصناعة الروسية قبل الثورة . كما قررت بالإضافة إلى ذلك توزيع حصة غذائية عينية على المستهلكين ، تختلف تبعاً لما إذا كانوا عمالاً أم موظفين أم لا عمل لهم . غير أن هذه المحاولة ، وقد انتهت إلى عدم التفرقة بين العمل المؤهل والعمل غير المؤهل ، وبين العمل المرهق والعمل غير المرهق ، قد أدت إلى انخفاض إنتاجية العمل ، ولذلك قررت « السياسة الاقتصادية الجديدة » التى بدأت سنة ١٩٢١ إلغاء طريقة تحديد الأجور هذه والعودة إلى نظام الأجر بالقطعة ، وإلغاء الحصة الغذائية الموحدة ، أى قررت العودة إلى تحديد الأجور تبعاً للانتاجية[1] . ثم جاء الدستور السوفييتى فأخذ فى المادة الثانية عشرة منه بالمبدأ الاشتراكى «من كل بحسب قدرته ولكل بحسب عمله » وهو نفس المبدأ الذى أيده ودافع عنه البرنامج الثالث للحزب الشيوعى فى الاتحاد السوفييتى ، فقد قدر هذا البرنامج أن هذا المبدأ يضمن اهتمام أعضاء المجتمع اهتماماً مادياً بنتائج العمل ، ويتيح الجمع على خير وجه بين المصالح الخاصة والمصالح العامة ، ويقوم بدور حافز جبار لرفع إنتاجية العمل . ويرى البرنامج أن الانتقال إلى التوزيع الشيوعى سيتحقق بعد استنفاد مبدأ التوزيع حسب العمل ، أى حين تحل الوفرة من الخيرات المادية والثقافية . وقد ذهب البرنامج إلى أن جيل السوفييتيين الحالى سيعيش فى ظل الشيوعية .

(ب) « لكل بحسب عمله » : ينصرف المبدأ الاشتراكى فى التوزيع ، فى البلاد التى تلغى الملكية الفردية لأدوات الإنتاج إلغاء كاملاً ، إلى إعطاء كل بحسب عمله ، أى إلى تحديد الأجر تبعاً لإنتاجية العمل ، وواضح أن هذا المبدأ يصدر عن أن العمل هو المصدر الوحيد للانتاج ، ولا شك فى أن طريقة تحديد الأجر هذه تحافظ على الباعث الخاص لدى العمال ، وتؤدى بالتالى إلى ارتفاع إنتاجية العمل . وقد انتهى الاتحاد السوفييتى ، وعلى ما تقدم ، إلى الأخذ بهذا المبدأ

(١) رفعت المحجوب : النظم الاقتصادية ، ١٩٦٠ ص ١٢٧ — ١٣١ .

الاشتراكى فى تحديد الأجور ، لأنه يجعل العمال ذوى مصلحة فى الإنتاج . ومعنى ذلك أن الأخذ بهذا المبدأ يستند إلى استحالة التوزيع المتساوى فى مرحلة الاشتراكية ، وإلى أنه يعتبر ، فى الظروف الراهنة ، الطريقة الوحيدة المعقولة للتوزيع[1] . وقد خلص « خروشوف » إلى أن الانتقال قبل الأوان إلى التوزيع حسب الحاجات ، بينما الشروط الاقتصادية المطلوبة غير متوافرة ، وبينما المنتجات غير كافية ، والناس غير مستعدين للحياة وللعمل على الطريقة الشيوعية ، يسىء إلى قضية بناء الشيوعية[2] . وهو نفس الفهم الذى انتهى إليه « لينين » ، بعد فشل محاولة شيوعية الحرب ، والذى أكده أيضاً « ستالين » من بعده بصورة واضحة سنة ١٩٣١ .

(ح) « لكل بحسب خدمته » : وينصرف المبدأ الاشتراكى فى التوزيع ، فى البلاد الاشتراكية التى لا تلغى الملكية الخاصة لأدوات الإنتاج إلغاء كاملاً ، إلى إعطاء « كل بحسب خدمته » سواء أصدرت هذه الخدمة عن العمل أم عن الملكية غير المستغلة . ويمكن أن يعرف هذا المبدأ أيضاً « بمبدأ الخدمات المتساوية » ، وهو يعود إلى الفيلسوف الفرنسى « برودون » الذى يرى أن « التبادل العادل » هو أن يأخذ الإنسان « خدمة بخدمة » .

وواضح أن هذا المبدأ يعطى مجالاً لدخل الملكية غير المستغلة ، ويواجه إذن حالة المجتمعات الاشتراكية التى لم تلغ الملكية الخاصة إلغاء كاملاً . ففى مثل هذه المجتمعات لا يمكن أن يكون التوزيع على أساس مبدأ « لكل بحسب عمله » بل على أساس مبدأ « لكل بحسب خدمته » .

وواضح أن كل مبدأ من هذه المبادىء الثلاثة يصدر عن فكرة معينة عن العدالة ، ويرعى معنى خاصاً لها . فالمبدأ الشيوعى يرى العدالة فى ضمان

(١) خروشوف التقرير السابق ص ١٤٧ .

(٢) خروشوف ، ص ١٤٧ .

إشباع الحاجة ، ويراها المبدأ الثانى فى ضمان مقابل العمل ، بينما يراها المبدأ الثالث فى ضمان مقابل الخدمة . ويمكن القول بأن النظام الإشتراكى فى مصر ، وهو يعطى الأهمية الأولى للعمل ، ويعترف بالملكية غير المستغلة ، يتخذ من مبدأ « لكل بحسب خدمته » أساساً لتوزيع الدخل القومى .

٣ — مبدأ المساواة :

تنصرف المساواة ، بصفة عامة ، إلى عدم التفرقة فى المعاملة بين المواطنين بسبب الجنس أو الدين أو اللغة ، ومن الطبيعى أن يختلف المقصود بالمساواة من نظام إلى نظام آخر تبعاً للفلسفة التى تسيطر على النظام . وعلى ذلك نجد أن معنى المساواة تختلف فى النظام الرأسمالى عنه فى النظامين الشيوعى والاشتراكى .

وننبه إلى أن أى نظام من هذه النظم الثلاثة لا يأخذ المساواة بمعنى مطلق ، وهى التسوية بين المواطنين تسوية تامة ومطلقة بصرف النظر عن اختلاف ظروفهم ، بل يأخذها بمعنى نسبى ، وهو ما يعنى أن تكون التسوية بين الذين تتماثل لديهم ظروف معينة يقدرها كل نظام تبعاً لفلسفته ، مع التسليم باختلاف المعاملة تبعاً لاختلاف هذه الظروف .

(ا) المساواة الرأسمالية : حتى يمكننا أن نفهم معنى المساواة فى المجتمع الرأسمالى يجب أن ندخل فى حسابنا اعتبارين هامين فى هذا الفهم :

أولهما — الظروف الاجتماعية والسياسية التى أدت إلى قيام الثورة البرجوازية ، وهى ظروف اتسمت بتقييد الحريات الشخصية والحريات السياسية ، وباستبداد الطبقة الإقطاعية والطبقة الأرستقراطية . وكان طبيعياً مع هذا الوضع أن يكره المفكرون والثوار معاً القيود التى تفرض على الحريات الفردية حتى الاقتصادية منها . ولذلك اتجهت الثورة البرجوازية السياسية إلى إقرار الحريات

الشخصية والحريات السياسية . وقد تحكم هذا المنطق فى تحديد المقصود بالمساواة . فجاءت المساواة الرأسمالية مساواة قانونية ، أى تسوية بين المواطنين فى الحقوق والحريات والواجبات أمام القانون . وعلى ذلك تنصرف هذه المساواة القانونية إلى المساواة بين المواطنين جميعاً أمام القانون ، وأمام القضاء ، وفى وظائف الدولة ، وفى التكاليف والأعباء العامة (ومثلها الضرائب والخدمات العسكرية)(1) . ولقد أدت هذه المساواة القانونية إلى القضاء على الامتيازات الطبقية التى قررها القانون . ولكنها لم تقض على الامتيازات التى تترتب على الأوضاع الاقتصادية . ولا تعدو المساواة الرأسمالية أن تكون مساواة قانونية ، دون أن تكون مساواة فعلية بين المواطنين . فالمساواة القانونية ، فى البلاد الرأسمالية ، تعنى تكافؤ الفرص التى يضمنها القانون ، ولكنها لا تعنى تكافؤ الفرص أو الإمكانيات الفعلية التى تترتب على الأوضاع الاقتصادية . وعلى ذلك فالمساواة الرأسمالية ، وهى مجرد مساواة قانونية ، لا تستبعد إذن عدم المساواة الفعلية الناتجة عن اختلاف الظروف الطبيعية والمادية والاقتصادية. فالمساواة الرأسمالية لا تنصرف إلى ضمان مستوى معين من الدخل أو من الخدمات الطبية والثقافية والتعليمية ، غاية الأمر أنها مساواة فى الفرص القانونية .

وثانيهما — أن الذين قادوا الثورة البرجوازية ضد الإقطاع والأرستقراطية ليست هى الطبقة العاملة ، بل هى طبقات قد تحقق لها مستوى معين من المعيشة. ولذلك فقد انشغلت بالحريات السياسية لا بالحقوق الاقتصادية ، أى انشغلت بالمساواة فى الحقوق والحريات القانونية ، لا بالمساواة فى الحقوق الاقتصادية والاجتماعية . ولا شك أن المساواة بهذا المعنى القانونى المحدود هى ما كان يلزم لنشأة الرأسمالية ولضمان الإطار القانونى والسياسى والاجتماعى الملائم لها ، وهو هذا الإطار الذى يقوم على الحريات الشخصية والحريات العامة . فقد كان يلزم

(1) ثروت بدوى ، ص ٥٣٠ — ٥٣٩ .

لإقامة الرأسمالية التسوية بين المواطنين أمام القانون ، وإطلاق الحريات لهم لتحقيق أكبر ربح ممكن . ولم يكن يلزم لها التسوية بين المواطنين فى الحقوق الاقتصادية ، بل إن هذه التسوية الأخيرة كانت فى حقيقتها لا تتفق مع نشأة الرأسمالية ، تلك النشأة التى اعتمدت على سوء توزيع الدخل ، أى على انخفاض الأجور وارتفاع الأرباح ، وما أدى إليه من التراكم الرأسمالى .

ومعنى ما تقدم أن مبدأ المساواة الرأسمالية كان ثورة على استبداد الإقطاع وعلى حرمان المواطنين من حرياتهم الشخصية والسياسية ، ثورة تعتبر ، بهذا المعنى ، شرطاً أساسياً لإقامة الرأسمالية . وقد ترتب على إقرار هذا المبدأ التسوية بين المواطنين فى الحريات والحقوق القانونية ، وإسقاط الامتيازات التى قررها القانون للطبقة الأرستقراطية ، ومثلها الإعفاء من الضرائب ، وقصر بعض الوظائف عليها ، كما ترتب عليه ، طبقاً لذلك ، زوال نظام الطوائف فى أوربا .

(ب) المساواة الشيوعية : رأينا أن المبدأ الشيوعى فى التوزيع ينصرف إلى إعطاء كل بحسب حاجته . ومعنى ذلك إذن أن دخل الفرد لا يعتبر مقابلاً لعمله ، فيتحدد بناء على إنتاجيته ، بل يعتبر حصة تعطيها له الجماعة من الناتج القومى تبعاً لحاجاته . وعلى ذلك فالشيوعية تنصرف إلى المساواة بين الناس مساواة اقتصادية بصرف النظر عن الملكية الخاصة ، لأنها تنكرها ، وبصرف النظر عن عملهم . ولا تسمح بأى معاملة استثنائية لأى فئة اجتماعية بناء على ظروف اجتماعية ، أو بناء على إنتاجية العمل . وواضح بداهة أن إعطاء كل بحسب حاجته لا يعنى دائماً أن يأخذ كل فرد الكمية نفسها التى يأخذها الآخر من المواد الاستهلاكية ، بل إن هذه الكمية تختلف تبعاً للحاجة ، وهو ما يعنى أنها قد تختلف بالتالى تبعاً لمدى مشقة العمل وتبعاً للأعباء العائلية ، أى تبعاً لعدد أفراد العائلة .

(حـ) المساواة الاشتراكية : تختلف المساواة فى النظام الاشتراكى عن

المساواة فى النظامين الرأسمالى والشيوعى . فهى تختلف عن المساواة الرأسمالية ذلك أن هذه الأخيرة لا تعــدو ، على ما قدمنا ، أن تكون مساواة قانونية لا فعلية ، بينما تهدف المساواة الاشتراكية إلى التسوية بين المواطنين فى الفرص القانونية وفى الفرص الاقتصادية . وتختلف المساواة الاشتراكية أيضاً عن المساواة الشيوعية فى أن الأولى لا تهدف ، على العكس من الثانية ، إلى التسوية فى الدخول بين الذين يقومون بالأعمال المختلفة وعلى ذلك نجد :

١ — أن المساواة الاشتراكية مساواة قانونية ومساواة فعلية معاً . وعلى ذلك فهى تستلزم التكافؤ فى الفرص أمام القانون وفى حق العمل وفى الخدمات الأساسية ، ومثلهـا التعليم والخدمات الطبية والثقافية ، مع ضمان حد أدنى من الدخل . ولذلك فالمساواة الاشتراكية تستلزم التوسع فى الخدمات المجانية . فبغير هـذه الحقوق لا يمكن للمساواة أمام القانون إلا أن تكون مساواة نظرية وغير واقعية . فالذين لا يتمتعون بالحد الأدنى من الأجور ومن الخدمات اللازمة للمعيشة لا يستطيعون أن يفيدوا من الحريات الشخصية ومن الحريات السياسية على وجه الخصوص ، ولا من كثير من الحقوق القانونية الأخرى .

٢ — أن المساواة الاشتراكية فى التوزيع تنصرف إلى إعطاء أجر متساوٍ للذين يقدمون عملاً واحداً . ومعنى ذلك أن هذه المســاواة — وهى تنصرف إلى إسقاط الامتيازات الطبقية سواء تلك التى تعود إلى القانون أم إلى الأوضاع الاقتصادية — لا تعنى إسقاط الفوارق بين الأفراد ، وهى تلك التى تعود إلى اختلاف القــدرات ، وإلى اختلاف العمل ، غاية الأمر أن الاشتراكية تعمل ، فيما يتعلق بالفوارق بين الأفراد ، على التقريب بين الدخول الفردية .

٣ — أن المساواة الاشتراكية ، وهى تنصرف إلى إعطاء أجور متساوية

للأعمال المتساوية ، تربط بين الدخل وإنتاجية العمل ومدى ما يترتب عليه من مشقة ، وتدخل فى الاعتبار الحوافز المادية الفردية . ولا شك فى أهمية إعمال هذه الحوافز المــادية فى رفع إنتاجية العمل ، وخاصة مع عدم كفاية الحوافز المعنوية ، التى تنصرف إلى الحرص على الصالح العام ، على الأقل فى المرحلة الأولى من الاشتراكية ذلك أن هذه الحوافز المعنوية تتطلب عقلية اشتراكية تستلزم وقتاً طويلاً لتــكونها . وواضح أن تفاوت الأجور تبعاً للانتاجية يعتبر أهم وسائل إعمال الحوافز المادية فى المجتمع الاشتراكى .

ويتبقى أن ننبه إلى أن الاشتراكية ، وهى تنصرف إلى تغيير علاقات الإنتاج ، أى إلى تغيير العلاقات الإجتماعية ، تستلزم بالضرورة تغيير الإنسان نفسه ليصبح «إنساناً اشتراكياً» . وهنا ننبه إلى الارتباط الضرورى بين تغيير العلاقات الاجتماعية وتغيير الإنسان ، ذلك أن تغيير العلاقات الاجتماعية يؤدى بالضرورة ومع الزمن إلى تغيير الإنسان ؛ كما أن تغيير الإنسان يعتبر شرطاً ضرورياً لنجاح تغيير العلاقات الاجتماعية . فــكل نوع من العلاقات الاجتماعية يلزمه مستوى معين من الوعى ومن السلوك ، أى يلزمه إنسان معين . ولذلك يكون من الضرورى أن تعمل النظم الاجتماعية الجديدة حتى تضمن نجاحها على خلق هذا الإنسان الملائم .

وهنا نشير إلى ما ذكره « لينين »[١] من أن كل ثورة إنما تسجل تغييراً عميقاً فى حياة الجماهير ، وأنه ما لم يبلغ هــذا التغيير نضجه فإن الثورة الحقيقية لا يمكن أن تحدث .

(١) Lénine : "*Les enseignements de la Révolution* in "oeuvres choisies", II, Moscou, 1948, p. 77.

الباب الثالث

تاريخ الفكر الاشتراكى

الفصل الاول

الاشتراكية والشيوعية

من استقراء الفكر الاشتراكى يمكن أن نخلص إلى أن تعبير «الاشتراكية» قد استخدم للدلالة على أكثر من معنى . فقد استخدم ، فى النصف الأول من القرن التاسع عشر ، وعلى وجه التحديد قبل « ماركس » ، فى معنى واسع وذلك للدلالة على مختلف النظريات والاتجاهات الاجتماعية التى تتخذ من المشكلة الاجتماعية ، بدلاً من المشكلة الفردية ، أساساً لها ، والتى تقابل ، لهذا السبب ، المذهب الفردى ، وذلك بصرف النظر عن موقفها من الملكية الفردية ومن الصراع الطبقى ومن الثورة ومن الدولة . ويبرر هـذا الاستعمال الواسع أن تعبير « الاشتراكية » قد اشتق فى اللغات الأوربية من تعبير « اجتماعى »(١). واتفاقاً مع ذلك استخدم تعبير « الاشتراكية » أول الأمر للدلالة ، بصفة عامة ، على المذهب الاجتماعى المقابل للمذهب الفردى . ثم شاع استعمال هذا التعبير للدلالة على المذهب التعاونى . ومع هذا الوضع يمكن القول بأن تعبير الاشتراكية كان يطلق ، فى النصف الأول من القرن التاسع عشر ، على كل حركة اجتماعية ، أياً كانت ، وبصرف النظر عن مضمونها الطبقى وعن موقفها من الملكية ، حتى شمل كل النظريات التى تواجه إعادة بناء المجتمع الذى كان قائماً على أساس العدالة وحقوق الإنسان .

ومن المرجح أن يكون أول من استخدم تعبير « الاشتراكية » هو

(١) اشتق تعبير "Socialism" من تعبير "Social" .

الكاتب الإيطالى « جاكومو جيلانى »(١) فى سنة ١٨٠٣(٢) ، وإن كان ذلك فى معنى بعيد عن المقصود منه الآن . ثم استخدمه « روبرت أوين » وأنصاره فى انجلترا ١٨٢٢ للدلالة على مبادىء « أوين » التعاونية . وأطلقه « أوين » على مؤلفه « ما هى الاشتراكية »(٣) سنة ١٨٤١ . كما استخدم هذا التعبير فى فرنسا فى سنة ١٨٣٢ للدلالة على مبادىء «سان سيمون» ، وفى سنة ١٨٣٣ للدلالة على مبادىء « فورييه » التعاونية .

ثم استخدم تعبير « الاشتراكية » على يد الماركسيين للدلالة على النظام الذى يهدف إلى إلغاء الملكية الفردية لأدوات الإنتاج ، وإلى تصفية النظام الطبقى . غير أن هذا المدلول الماركسى لم يمنع استمرار استعمال تعبير الاشتراكية للدلالة على عدة نظريات واتجاهات أخرى تختلف عن النظرية الماركسية اختلافاً جوهرياً ، وتهدف ، بصرف النظر عن موقفها من الملكية ومن الصراع الطبقى ومن الثورة ومن الدولة ، إلى تحقيق العدالة الاجتماعية ، وإلى رفع مستوى الطبقات العاملة ، وتعتمد فى تحقيق هذه الإصلاحات الاجتماعية على تدخل الدولة .

وأمام عدم وضوح المقصود من تعبير « الاشتراكية » ، وخاصة فى النصف الأول من القرن التاسع عشر ، تفادى « ماركس » و « إنجلز » استخدام هذا التعبير وهما بصدد تسمية النظام الذى يدافعان عنه ، وهو هذا النظام الذى يقوم على إلغاء الملكية الفردية لأدوات الإنتاج ، واستخدما بدلاً منه تعبير «الشيوعية» . ولذلك لم يستخدم « البيان الشيوعى » الصادر سنة ١٨٤٨ ، وهو فى مجال تسمية هذا النظام ، تعبير الاشتراكية ، بل استخدم تعبير « الشيوعية » ، وقصر استخدام تعبير الاشتراكية للدلالة على المدارس الاشتراكية الأخرى السابقة عليه . ولـكن « ماركس » عاد فى ٥ مايو ١٨٧٥ فاستخدم تعبير

(١) "Giacomo Guilani"

(٢) Dictionnaire des Sciences Economiques, P.U.F. Paris, 1958. II, pp. 1032-3.

(٣) Robert Owen : "What is Socialism".

الاشتراكية وهو بصدد الرد على « برنامج جوته » ، وهو هذا البرنامج الذى أصدرته الحركة الاشتراكية الألمانية بعد توحيد جناحيها . وقد استخدم « ماركس » تعبير الاشتراكية للدلالة على المرحلة الأولى من مراحل المجتمع الشيوعى . ومن هذا التاريخ أخذ الماركسيون يستخدمون كلمة اشتراكية فى هذا المعنى . وهو هذا الاستعمال الذى عمده بعد ذلك « لينين » فى كتاباته . ومع شيوع هذا الاستعمال ظهر التقابل بين الاشتراكية والشيوعية ، وإن كان الفارق بينهما لا يعدو ، فى الفكر الماركسى ، أن يكون فارقاً بين مرحلتين من مراحل مجتمع واحد ، وهو المجتمع الشيوعى ، أى لا يعدو أن يكون فارقاً فى الدرجة . وهو ما يجيز إذن أن يستخدم هذان التعبيران ، فى الأدب الماركسى ، فى معنى واحد ، وهو ما يسهم بالتالى فى عدم وضوح المقصود من تعبير الاشتراكية . بل ويزيد من عدم وضوحه أنه قد أصبح يطلق الآن أيضاً على كل حركة إصلاحية تهدف إلى تحقيق العدالة الاجتماعية ، وإلى رفع مستوى الطبقات العاملة عن طريق تدخل الدولة . وإذا كان تعبير « الشيوعية » ما زال محدد المعنى وسهل الفهم ، فإن تعبير « الاشتراكية » قد أصبح ، على العكس من ذلك ، ولكثرة المعانى التى أعطيت له ، غير محدد المعنى وغير سهل الفهم . فمن الممكن أن نخلص من دراسة الفكر الاشتراكى ، وعلى ما قدمنا ، إلى وجود عدة نظريات واتجاهات اشتراكية متباينة ، وهو ما يجعل من الاشتراكية تعبيراً غير محدد وغامض ، بحيث يصبح من الضرورى ، بغرض تحديد المقصود منه إضافة وصف آخر إليه . ولذلك كان من المألوف ، وهو ما فعله ماركس وإنجلز أيضاً ، الحديث عن الاشتراكية الإنتقادية — الخيالية ، والاشتراكية التعاونية (أى مبادىء أوين ومبادىء فورييه) والاشتراكية المسيحية ، واشتراكية البرجوازية الصغيرة (سيسموندى) ، والاشتراكية المحافظة البرجوازية (وهى اشتراكية برودون ، وقد تعرف أيضاً بالاشتراكية الحرة أو بالفوضوية) ، والاشتراكية الفابية ، واشتراكية الدولة ، والاشتراكية الماركسية (وهى ما تعرف أيضاً بالاشتراكية العلمية أو بالشيوعية) .

ومع هذا الوضع يكون من العسير أن نعطى تعريفاً واحداً للاشتراكية يشمل كل هذه النظريات المختلفة ، خاصة وأن الخلاف بينها يقع على ما هو جوهرى ، وبالذات على موقفها من الملكية الخاصة لأدوات الإنتاج ، ومن الثورة ؛ إذ يمكن القول ، بصفة عامة ، إن « الاشتراكيات غير الماركسية » ، وعلى خلاف بينها أيضاً ، لا تنكر الملكية الخاصة لأدوات الإنتاج ، ولا تؤمن بالثورة بصفتها طريقاً لتحقيق أهدافها . هذا بينما تقوم «الاشتراكية الماركسية» على إلغاء الملكية الفردية لأدوات الإنتاج ، وعلى ضرورة الثورة العمالية لتحقيق هذا الهدف .

وإذا أخذنا تعبير الاشتراكية بالمدلول الواسع الذى ينصرف إلى المذهب المقابل للمذهب الفردى ، والذى يشمل لذلك الاتجاهات الإصلاحية التى تهدف إلى تحقيق العدالة الاجتماعية وإلى رفع مستوى الطبقات العاملة بصرف النظر عن موقفها من الملكية ومن الثورة ، فإننا يمكن أن نجد لمختلف النظريات الاشتراكية أسساً مشتركة تتمثل بصفة أساسية فى :

١ — رفض المذهب الفردى ، وما يقوم عليه من الإنسجام التلقائى بين المصلحة الخاصة والمصلحة العامة ، والتسليم نتيجة لذلك بمساوىء النظام الرأسمالى ، وبضرورة العمل على القضاء عليها .

٢ — ضرورة قيام نظام جماعى إيجابى آخر يعالج هذه المشكلات ، ويحقق العدالة الاجتماعية والرفاهية العامة .

غير أن هذا المدلول الواسع ينتهى بالاشتراكية كما هو واضح إلى مجرد نزعة اجتماعية إصلاحية تبعد عن المقصود بالاشتراكية فى الفكر الاشتراكى المعاصر ، وهو هذا الفكر الذى يجد مصادره فى النظرية الماركسية ، وفى النظريات المعاصرة غير الماركسية ، وفى المبادىء التى أسفرت عنها التطبيقات الاشتراكية المختلفة . ومع التسليم بعمق الخلاف بين النظريات الاشتراكية

المختلفة ، وهو ما يمنع ، على ما سبق ، من أن نقدم للاشتراكية تعريفاً واحداً ، ومن أن نرد الفكر كله إلى نظرية واحدة ، إلا أنه يمكن القول بأن الاشتراكية تنصرف ، فى الفكر المعاصر ، إلى عدة عناصر هامة وهى :

أولاً — توجيه أدوات الإنتاج ، بصفة أساسية ، إلى إشباع الحاجات الجماعية لا إلى تحقيق أكبر ربح ممكن ، وهو ما يعنى أن يتحدد الإنتاج كماً ونوعاً على أساس هذه الحاجات الجماعية .

ثانياً — سيطرة الجماعة على أدوات الإنتاج على خلاف فى فهم هذه السيطرة .

ثالثاً — منع استغلال الإنسان للانسان وضمان توزيع عادل للناتج القومى .

ولا شك فى أن هذه الأسس ، وهى تشكل فيما نعتقد المبادىء الأساسية للاشتراكية فى الفكر المعاصر ، تثير مع ذلك خلافاً كبيراً بين النظرية الماركسية والنظريات غير الماركسية ، وخاصة فى فهم سيطرة الجماعة على أدوات الإنتاج . وبالتالى فى تحديد نطاق الملكية الفردية ، وفى فهم معنى العدالة فى توزيع الناتج القومى .

الاشتراكية والشيوعية فى الفكر الماركسى

فرق « ماركس »(1) فى رده على « برنامج جوته » ١٨٧٥ بين مرحلتين من مراحل المجتمع الشيوعى وهما :

أولاً — المرحلة الأولى (أو السفلى) للمجتمع الشيوعى ، وقد عبر عنها « ماركس » أيضاً بالاشتراكية .

ثانياً — المرحلة الثانية (أو العليا) للمجتمع الشيوعى ، وهى ما يعبر عنها أيضاً اختصاراً بالشيوعية . وقد اقتصر « ماركس » ، وهو بصدد وصف

(١) Lénine : *Oeuvres choisies*, II, L'Etat et la Révolution, Moscou, 1948, p. 237.

هذه المرحلة ، على الملامح المبدئية وحدها ، دون أن ينشغل بتفاصيلها أو بكيفية قيامها .

ويقصد « ماركس » بالمرحلة الأولى للمجتمع الشيوعى ، وهى ما تعرف أيضاً بالاشتراكية ، تلك المرحلة التى تلى الرأسمالية مباشرة . وهى مرحلة تحتوى بطبيعتها على نقائص الرأسمالية . وتقوم هذه المرحلة على مبدأين وهما :

١ — إلغاء الملكية الخاصة لأدوات الإنتاج .

٢ — إعطاء كل بحسب عمله .

ويعنى هذا المبدأ الثانى أن الاشتراكية لا تلغى كل أنواع الملكية الخاصة ، بل تلغى فحسب الملكية الخاصة لأدوات الإنتاج ، بينما تبقى ملكية العامل لناتج عمله . ويرى « ماركس » أن مجرد إلغاء الملكية الخاصة لأدوات الإنتاج لا يكفى وحده لاستبعاد عدم عدالة التوزيع وعدم المساواة التى تعود إلى إعطاء كل بحسب عمله ، وهو هذا المبدأ الذى يعتبره « ماركس » من بقايا الرأسمالية ، والذى يعبر عنه لذلك « بالحق البرجوازى » . ففى مثل هذا المجتمع الاشتراكى لا يتم إلغاء الامتيازات البرجوازية بصفة كلية ، بل بصفة جزئية فحسب ، أى فى الحدود التى يتم فيها إلغاء الملكية الخاصة لأدوات الإنتاج ، بينما يتم التوزيع على أساس إعطاء كل بحسب عمله ، أى على أساس إعطاء الكميات المتساوية من العمل كميات متساوية من الناتج ، وعلى أساس أن من لا يعمل لا يأكل . ويرى « ماركس » أن مثل هذا المجتمع لا يحقق الشيوعية . ولا يحقق المساواة ، ذلك أنه لا يستبعد « الحق البرجوازى » الذى يعطى للأشخاص غير المتساويين فى ظروفهم الشخصية والعائلية كمية واحدة من الناتج لمجرد أنهم يقدمون كمية واحدة من العمل .

وهنا يتضح مفهوم « ماركس » عن العدالة وعن المساواة . ويتضح أيضاً مدى الخلاف ، فى هذا المفهوم ، بين « ماركس » وغيره من الاشتراكيين ،

وخاصة الاشتراكى الألمانى « لاسال » ذلك أن « ماركس » يرى أن إعطاء كل بحسب عمله مبدأ غير عادل ، ولا يحقق المساواة ، وأن المساواة والعدالة لا تتحققان إلا بإعطاء كل بحسب حاجته ، وهو ما يتحقق فى المرحلة الثانية من مراحل المجتمع الشيوعى . فأساس المساواة وعدالة التوزيع عند « ماركس » ليس هو وحدة العمل ، بل وحدة الحاجة . بينما يرى « لاسال » ، ومع كثرة من الاشتراكيين ، أن العدالة والمساواة تتحققان بإعطاء كل بحسب عمله ، أى بإعطاء الأعمال المتساوية حقوقاً متساوية (دخولاً متساوية) . وهو ما يعرف « بمبدأ لاسال » فتبعاً لهذا المبدأ يحصل العامل على الناتج الكامل لعمله[1] . غير أن « ماركس » لايوافق « لاسال » على رأيه هذا . ويرى أن هذا الحق المتساوى « حق برجوازى » يعنى فى حقيقته عدم المساواة وعدم العدالة . فالحق المتساوى الذى ينصرف إلى إعطاء كل بحسب عمله يشكل ، فى نظر «ماركس» ، اعتداء على المساواة وعلى العدالة. وذلك لأن الأفراد غير متساوين فى ظروفهم الشخصية أو العائلية . فمع اختلاف هذه الظروف ، وهو ما يعنى بالتالى اختلاف الحاجات ، يؤدى الحق المتساوى للعمل المتساوى إلى عدم العدالة . ولمعالجة هذا الموقف يرى « ماركس » ضرورة ألا يكون الدخل متساوياً وأن يختلف ، على العكس من ذلك ، باختلاف الحاجات . واتفاقاً مع هذا الفهم اعتبر « لينين »[2] مبدأ « لاسال » مبدأ البرجوازية الصغيرة .

ولا شك فى أن مفهوم العدالة والمساواة ، وهل يعتمد على العمل المتساوى أم على الحاجة المتساوية ، لا يعدو فى النهاية أن يكون مفهوماً شخصياً ، بمعنى أنه يتوقف على النزعات الخاصة التى تسيطر على كل منا . وبناء على هذا المفهوم يكون لنا أن نختار بين أن نعتبر مبدأ « لكل بحسب عمله » « مبدأ برجوازياً » ، وهو ما فعله ماركس ، أو أن نعتبره «مبدأ اشتراكياً »وهو مافعله

(١) Lénine : *op. cit.*, p. 237.

(٢) Lénine : *op. cit.*, p. 238.

« لاسال » . ويتبقى أن نلاحظ أن الخيار بين مبدأ « لكل بحسب عمله » ومبدأ « لكل بحسب حاجته » لا يتوقف فحسب على مفهومنا للعدالة ، وعلى قدرة كل من هذين المبدأين على تحقيقها فى ضوء هذا المفهوم ، بل يتوقف أيضاً ، وهو ما يجب أن يكون ، على أثر كل من هذين المبدأين فى إنتاجية العمل ، وعلى ما إذا كانت المقدرة الإنتاجية للاقتصاد القومى تسمح أم لا بإعطاء كل بحسب حاجته ، وهو ما سبق أن ناقشناه[1] .

ويسلم « ماركس » أن الشيوعية لا يمكن أن تكون كاملة فى المرحلة الأولى من مراحل المجتمع الشيوعى ، أى أنها لا يمكن أن تتخلص من بقايا الرأسمالية . ولذلك فإن هذه المرحلة الأولى تحتفظ « بالحق البرجوازى » فى التوزيع . ولما كان هذا « الحق البرجوازى » لا يمكن أن يقوم إلا فى دولة برجوازية فقد خلص « ماركس » إلى أن المجتمع الشيوعى يشهد فى مرحلته الأولى (الاشتراكية) دولة برجوازية بلا طبقة برجوازية[2] . ففى هذه المرحلة لا يمكن الاستغناء عن الدولة ، ذلك أنها تظل ضرورية لحماية الملكية العامة لأدوات الإنتاج ولحماية المساواة فى العمل والمساواة فى توزيع الدخل[3] .

ومن هنا يتضح أن المجتمع الشيوعى يحتفظ ، فى مرحلته الأولى ، ببقايا رأسمالية ، تتمثل ، بصفة أساسية ، فى الحق البرجوازى فى التوزيع وفى الدولة ، ذلك أن الشيوعية تنمو فى مرحلتها الأولى التالية مباشرة للرأسمالية لا على أسس خاصة بها ، بل على أسس تخرج من الرأسمالية[4] .

أما المرحلة الثانية من مراحل المجتمع الشيوعى فتقوم على مبدأين وهما :

(١) راجع ص ١٦٨ — ١٧٣ من هذا المؤلف .

(٢) Lénine : *op. cit.*, p. 243.

(٣) Lénine : *op. cit.*, p. 240.

(٤) Lénine : *op. cit.*, p. 244.

١ — الملكية العامة لأدوات الإنتاج .

٢ — إعطاء كل بحسب حاجته .

ويعني هذان المبدآن اختفاء الدولة تماماً . ومعنى ذلك أن قيام المرحلة العليا من المجتمع الشيوعي يستلزم ، بالإضافة إلى قيام الملكية العامة لأدوات الإنتاج ، وهو ما سبق تحققه في المرحلة الأولى ، الأخذ بالمبدأ الشيوعي في التوزيع ، وهو هذا المبدأ الذي ينصرف إلى إعطاء كل بحسب حاجته ، أي يستلزم ، في رأي ماركس ، الانتقال من « المساواة الشكلية » إلى « المساواة الفعلية » (الواقعية) . ويستلزم إمكان الأخذ بهذا المبدأ الشيوعي في التوزيع أن تصل القوى المنتجة إلى درجة كبيرة من التقدم بحيث تكفي ، على الأقل ، لإشباع كل الحاجات الضرورية والمعقولة . وواضح أن إعطاء كل بحسب حاجته يعني ، في حقيقته ، الفصل بين العمل والدخل لأنه يحدد الدخل على أساس الحاجة . ويعني بالتالي إلغاء ملكية العامل لناتج عمله — وهي تلك الملكية التي تستمر في المرحلة الاشتراكية ، والتي تضمن للعامل كل ناتج عمله — بحيث لا يبقى للعامل إلا ملكية الوسائل اللازمة لمعيشته .

وواضح أن تحقيق الشيوعية بهذا المعنى الذي ينصرف إلى إلغاء الملكية الخاصة لأدوات الإنتاج ، وإلى إعطاء كل بحسب حاجته يعني بالضرورة إلغاء حرية المستهلك في الاختيار ، كما يعني إلغاء السوق والثمن والنقود جميعاً ، على أن تقوم السلطة العامة بالإنتاج وبالتوزيع . ومن المؤكد أن إلغاء حرية المستهلك وسيطرته هذه تتطلب بالضرورة بدلاً منها جهازاً تخطيطياً بالغ الاتساع والدقة ، وهو ما لا يسهل دائماً تحقيقه . فدقة الجهاز التخطيطي والتنفيذي الذي يتولى الإنتاج والتوزيع هي البديل الضروري لحرية المستهلك .

ويرى « ماركس » أن الأساس الاقتصادي لاختفاء الدولة هو أن تصل الشيوعية إلى درجة كبيرة من التقدم ، بحيث يأخذ كل بحسب حاجته ، وبحيث

يختفي كل تناقض بين العمل الذهني والعمل اليدوي ، وهو ما يعتبر سبباً هاماً من أسباب عدم المساواة الاجتماعية(١) . فالدولة يمكن أن تختفي تماماً حينما تحقق الجماعة المبدأ الشيوعي الذي ينصرف إلى أن « من كل بحسب قدرته ، ولكل بحسب حاجته » . وفي هذه الحالة لا تصبح الدولة دولة سياسية ، بل تصبح مجرد وظيفة إدارية ، أي مجرد إدارة للانتاج(٢) و(٣) .

وحتى تتحقق هذه المرحلة العليا من المجتمع الشيوعي فإن على الدولة أن تباشر الرقابة الدقيقة على العمل وعلى الاستهلاك(٤) ، على أن تتم هذه الرقابة لا عن طريق دولة الموظفين ، بل عن طريق دولة العمال المسلحين .

ولكن كيف يتحقق هذا الهدف النهائي ، وكيف تنتقل الإنسانية من إعطاء كل بحسب عمله إلى إعطاء كل بحسب حاجته ؟ « لينين » على هذا السؤال بأنه لا يعرف ، وبأنه لا يستطيع أن يعرف(٥) .

فإذا كان « ماركس » قد أوضح الطريق التي تنتقل بها الجماعة من الرأسمالية إلى الاشتراكية ، وكان قد عين القوى الإجتماعية التي تحدث هذا التحول ، فإنه لم يوضح لنا لا الطريق ولا القوى الاجتماعية التي يمكنها أن تحدث التحول

(١) Lénine : *op. cit.*, p. 240.

(٢) Lénine : *op. cit.*, p. 246.

(٣) Marx et Engels : *Manifeste du Parti Communiste, op. cit.*, p. 59.
وهو ما سبق أن توقعه « سان سيمون » من أن الحكومة ستنتهي بألا تصبح جهازاً سياسياً بأي معنى من المعاني ، وأن تصبح مجرد إدارة للأشياء .
Durkheim (Emile) : *Socialism, introduction*, New York, 1962, p. 19.
F. Engels : *"Socialism Utopian and Scientific"* in "The Essential Left", London, Unwin Books, p. 112.

(٤) Lénine : *op. cit.*, p. 242.
Lénine : *op. cit.*, pp. 241-244.

(٥) Lénine : *op. cit.*, p. 244.

من المرحلة السفلى للمجتمع الشيوعى إلى المرحلة العليا من هـذا المجتمع ، أى التى يمكنها أن تحدث التحول من الاشتراكية إلى الشيوعية .

ولقد كانت هذه المرحلة العليا من المجتمع الشيوعى (وهى ما تعرف اختصاراً بالشيوعية) هدفاً لـكثير من النقد وخاصة من جانب الـكتاب الرأسماليين . فقد أخذها كثير من الـكتاب على أنها مرحلة خيالية ومستحيلة التطبيق . كما أخذوا على «ماركس» أنه — وهو يواجه التحول من الاشتراكية إلى الشيوعية — قد ترك منهجه العلمى الذى التزمه فى دراسته للتحول من الرأسمالية للاشتراكية ، ووقع فى الخيال الذى سبق أن عابه على الاشتراكيين الخياليين . وأمام هذا النقد اعترف « لينين » بأن أحداً لم يعد بهذه المرحلة العليا من المجتمع الشيوعى (أى بالشيوعية) ، وبأن أحداً لم يفـكر فى إدخالها ، وذلك لأنها ، كقاعدة عامة ، لا يمكن تحقيقها[1] .

ومع ذلك فإن هذا الاعتراف لم يمنع « لينين » من اعتبار هذه المرحلة العليا هدفاً للانسانية ، ومن أن يحاول تنفيذها جزئياً فى الاتحاد السوفيتى خلال فترة « شيوعية الحرب » (١٩١٨ — ١٩٢١) ، وإن كانت محاولته باءت بالفشل . كما لم يمنع أيضاً برنامج الحزب الشيوعى السوفيتى الذى أقره المؤتمر الثانى والعشرون للحزب فى ٣١ أكتوبر سنة ١٩٦١ من أن يعتبر هذه المرحلة هدفاً للاتحاد السوفيتى ، ومن أن يعلن « أن جيل السوفيتيين الحالى سيعيش فى ظل الشيوعية ! » . وتعتقد « الماركسية » وعلى ما قدمنا ، أن تحول الإنسانية من « إعطاء كل بحسب عمله » إلى « إعطاء كل بحسب حاجته » سيحدث يوم أن يبلغ الإنتاج من الوفرة بحيث يكفى إشباع كل الحاجات . وهنا يلزم أن نسجل ملاحظتين هامتين :

أولاهما — أن تحقيق هذه الدرجة من وفرة الإنتاج ليس أمراً سهلاً .

(١) Lénine : *op. cit.*, p. 242.

ثانيتهما — أن الانتقال ، على فرض تحقيق الشرط الأول ، من إعطاء كل بحسب عمله إلى إعطاء كل بحسب حاجته يحدث تغييراً عميقاً فى طريقة التوزيع ، وبالتالى فى طريقة الحياة الاجتماعية ، ويضر بكثير من المنتجين مما يشكل مقاومة هامة لهذا الانتقال . ويزيد من هذه المقاومة أن مبدأ لـكل بحسب حاجته يرتـكن إلى مضمون نسبى للعدالة ليس موضع اتفاق ، وخاصة فى مقابلة مبدأ لـكل بحسب عمله . وهنا تبرز ضرورة وجود قوى اجتماعية تحدث هذا التطور ، وهو مالم توضحه « الماركسية » على ما قدمنا . فالتطورات التاريخية ، وهو ما تقرره « الماركسية » ، تقوم بها القوى الاجتماعية صاحبة المصلحة فى إتمامها . وفيما يتعلق بالتحول من مبدأ « لـكل بحسب عمله » إلى مبدأ « لـكل بحسب حاجته » نجد أن الجزء الأكثر إنتاجاً من الطبقة العاملة لا يكون من صالحه إحداث مثل هذا التحول . ومعنى ذلك إذن صعوبة تحديد القوى الاجتماعية التى ستحدث مثل هذا التطور . ومع ذلك يرى الماركسيون أن الانتقال من المرحلة السفلى إلى المرحلة العليا للمجتمع الشيوعى يتم عن طريق تعزيز المبادىء الاشتراكية وتطويرها ودون حدوث أى ثورة اجتماعية ودون تصادم الطبقات[1] وهو ما يمكن أن يكون موضع نظر .

(١) مومدجان « الاشتراكية حاضرها ومستقبلها » موسكو ص ٧٦ .

الفصل الثانى

الاشتراكيات الاصلاحية

رأينا كيف أنه من غير الممكن ، مع عمق الخلاف القائم بين الاتجاهات الاشتراكية ، أن نرد الفكر الاشتراكى كله إلى نظرية واحدة ، وكيف أن الخلاف بين النظريات الاشتراكية قد بلغ حتى شمل ما هو أساسى منها وخاصة موقفها من الملكية الخاصة ، ومن الصراع الطبقى ، ومن ضرورة الثورة ، ومن مصير الدولة.

ورأينا أيضاً أنه يمكن ، ونحن نؤرخ للفكر الاشتراكى ، أن نرد هذا الفكر لأحد تيارين : أولهما يأخذ الاشتراكية على أنها دعوة إصلاحيه عادلة ، وثانيهما يأخذ الاشتراكية على أنها مرحلة حتمية من مراحل التاريخ .

فأما عن التيار الأول فإنه يأخذ الاشتراكية على أنها حل مقترح للمساوىء الاجتماعية التى يعانى منها المجتمع القائم ، دون أن يرى فيها مرحلة حتمية من مراحل التاريخ . وواضح أن هذا التيار يصدر عن الرغبة فى تحقيق العدالة الاجتماعية ، أى يصدر عن نزعة إنسانية . ولذلك فإنه يقدم ، فى سبيل تحقيق هذه العدالة ، عدة مقترحات يروج للأخذ بها . ويتمثل هذا التيار فيما يعرف « بالاشتراكيات الإصلاحية » وهى ما تعرف أيضاً « بالاشتراكية المثالية » أو « بالاشتراكيات الإنسانية » وذلك نظراً لصدورها عن نزعة إنسانية كما قدمنا ، وما يعرف بعضها « بالاشتراكيات الخيالية » .

وأما عن التيار الثانى ، وهو يتمثل فى « النظرية الماركسية » فإنه يأخذ الاشتراكية على أنها مرحلة حتمية من مراحل التاريخ ، بمعنى أنه لا يقدم الاشتراكية على أنها حل مقترح لمعالجة مشكلات النظام القائم ، بل يرى فيها حركة تاريخية تجد عوامل قيامها والقوى الإجتماعيـة التى تحدثها فى الظروف الموضوعية التى خلقتها الرأسمالية . وتنصرف هذه النظرية إلى تحليل التطور وإلى

كشف القوانين التى تحكمه ، وإلى تعيين القوى الاجتماعية التى تحدثه .

ويمكن أن نلخص الفارق الهام فى طريقة التفكير وفى « منهج البحث » بين الاشتراكيات الإصلاحية والماركسية فى أن الماركسية قد اهتمت بدراسة القوانين التى تحكم التطور ، أى التى تحكم كيفية تحقق المجتمع الاشتراكى (الشيوعى) واعتمدت فى ذلك على المنهج التاريخى ، بينما اهتمت الاشتراكيات الإصلاحية ببيان الصورة التى يجب أن يكون عليها هذا المجتمع . ولذلك كانت « الماركسية » دراسة علمية ، بصرف النظر عن مدى صحتها ، لكيفية حدوث التحول الاشتراكى أى « لما سيكون » عليه المجتمع نتيجة للظروف الموضوعية ، بينما كانت النظريات الإصلاحية دراسة تصويرية ، أى مجرد مقترحات « لما يجب أن يكون » عليه المجتمع الجديد . ولا يصح أن يفهم من ذلك أن جميع النظريات الاشتراكية الإصلاحية لم تقم بأى دراسة علمية . فقد قام بعضها بتحليل المجتمع الرأسمالى تحليلاً علمياً أفاد منه « كارل ماركس » ، غاية الأمر أنها لم تدرس كيفية حدوث التحول الاشتراكى دراسة علمية ، بل قدمت الاشتراكية بصفتها حلاً مقترحاً لاحلاً يفرضه التحليل العلمى ؛ فقد انصرفت « الاشتراكيات الإصلاحية » (الخيالية) إلى تسجيل المظالم الاجتماعية وإلى المطالبة بتغيير النظام الذى يسببها وإقامة نظام أكثر عدالة منه . وفى سبيل تحقيق هذا الهدف تقدم هذه الاشتراكيات الخيالية عدة مقترحات إصلاحية تمثلت لدى كثير من الكتاب فيما يعرف « بالطوبيات » التى تقوم فيها الحياة على أسس جماعية . وفى حدود هذا المعنى فإننا نجد للاشتراكية آثاراً فى أقدم مراحل الفكر . ومع ذلك يظل من المؤكد أن النظريات الاشتراكية الحقيقية قد ظهرت مع نمو الثورة الصناعية فى القرن التاسع عشر ، وذلك أن الظروف الموضوعية التى أوجدتها هذه الثورة ، وهى تلك التى تتمثل فى نمو التناقضات الرأسمالية وفى عمق الصراع الطبقى ، هى التى أعطت النظريات الاشتراكية محتواها الحقيقى ودفعتها الكبرى .

وفى ضوء هذه الحقيقة يكون لنا أن نفرق بين مرحلتين من مراحل الفكر الاشتراكى وهما الفكر الاشتراكى قبل الثورة الصناعية ، أى قبل القرن التاسع عشر ، والفكر الاشتراكى بعد الثورة الصناعية ، أى فى القرنين التاسع عشر والعشرين . وسندرس هاتين المرحلتين على التوالى .

المبحث الأول

الفكر الاشتراكى قبل الثورة الصناعية

قدمنا أننا يمكن أن نجد للفكر الاشتراكى آثاراً فى أقدم مراحل التاريخ . فقد ظهرت النظريات الشيوعية فى « أثينا » فى القرن الخامس قبل الميلاد [١] ، حينما انشغل فلاسفة اليونان « بالمدن الفاضلة » أى « بالمجتمعات المثالية » حتى يمكن القول بأن الهدف من فلسفتهم كان هو صياغة هذه المدن [٢] . وتعتبر « جمهورية أفلاطون » أول محاولة لهذه المدن الفاضلة .

جمهورية أفلاطون (٤٢٨ — ٣٤٧ ق . م) :

ذهب « أفلاطون » [*] فى كتابه الجمهورية إلى أن الدولة تنشأ نتيجة لرغبة الأفراد فى إشباع حاجاتهم مع عدم قدرة الفرد على القيام بذلك وحده ، وهو ما يدفع الأفراد أن يجتمعوا ، وأن يعيشوا كشركاء فى جماعة يتكون منها ما يعرف باسم الدولة . وتستلزم رغبة الأفراد هذه فى إشباع حاجاتهم أن تنشأ

(١) Ernest Barker, *Greek Political Theory*, University Paperbacks, 1964, p. 241.

(٢) أحمد فؤاد الأهوانى « المدارس الفلسفية » ١٩،٥ ص ٢٢ .

(*) فيلسوف اليونان الأكبر ، أرستقراطى النشأة ، تلميذ سقراط وأستاذ أرسطو ، وارتبطت باسمه وباسم تلميذه دراسة النظريات والمذاهب السياسية عند قدماء اليونان . وأهم مؤلفاته الجمهورية ، والسياسى ، والقوانين .

راجع ثروت بدوى « النظم السياسية » الكتاب الأول « تطور الفكر والنظرية العامة للنظم السياسية » القاهرة ١٩٦١ ص ٤٥ — ٥٤ .

طبقة تقوم على أداء هذه الوظيفة ، وهذه هى طبقة المنتجين التى تضم الذين يقومون بالنشاط الاقتصادى .

ولما كانت الدولة فى حاجة إلى حماية نفسها من الأعداء فقد لزم أيضاً أن تنشأ طبقة ثانية تقوم على مهمة الدفاع ، وهذه هى طبقة الجنود أو المحاربين . ثم يجب أيضاً أن تنشأ طبقة ثالثة تقوم بوضع القواعد المنظمة للجماعة ، وتتولى الحكم فيها ، وهذه هى طبقة الحكام ، وتقوم باختيارها طبقة المحاربين .

وواضح أن المواهب الطبيعية كانت هى أساس هذا التمييز الطبقى . وذهب أفلاطون إلى أن الدولة وحدة حية تتكون ، شأن الفرد ، من أجزاء منسجمة وهى الطبقات ترتبط فيما بينها ، وتهدف إلى غرض واحد . ولذلك فإنه يرى — حرصاً على ائتلاف المصالح ، وترابط الطبقات ، وبالتالى على وحدة الدولة — ضرورة استبعاد التعارض القائم بين مصلحة الفرد ومصلحة الدولة ، هذا التعارض الذى يعود إلى الملكية وإلى الأسرة . ولذلك فقد قدم أفلاطون فى جمهوريته نظاماً اجتماعياً جديداً تتخلى فيه طبقة الحكام وطبقة الجنود عن الملكية وعن الأسرة لتعيشا فى ظل نظام شيوعى . فقد خلص « أفلاطون » إلى أن الدولة نتاج عقل الإنسان ، وإلى أنه لا يمكن إصلاحها إلا بإصلاح هذا العقل ، وإلى أن العدالة ليست شيئاً خارجياً ، بل هى عادة من عادات العقل . كما خلص أيضاً إلى أن إصلاح عقل الإنسان يتوقف إلى حد كبير على إصلاح الأوضاع الاجتماعية . واعتقد أن ظروف المجتمع الشيوعى أكثر ملاءمة للحياة الروحية العقلية . فالشيوعية تمهد الأرض للاصلاح الروحى ، وبالتالى لإصلاح الدولة . فحتى يمكن لطبقتى الحكام والجنود أن تؤديا أعمالها بحكمة وبلا أنانية يجب أن تعيشا فى ظل نظام شيوعى .

وقد بدأ أفلاطون جمهوريته بهجومه على فكرة أن الفرد وحدة منعزلة ينشغل بإشباعاته الخاصة ، وأحل محلها فكرة أن الفرد جزء من نظام يجد إشباعاته فى ملء مكانه فى هذا النظام . وهو يرى أن هذا المبدأ يعبر عنه بالعدالة ، وهو

ينصرف إلى أن كل فرد يجب أن يؤدى عملاً واحداً بإتقان ، وأن أى فرد لا يصح له أنانية منه أن ينتهك حرمة غيره .

وواضح أن أفلاطون يذيب بذلك الفرد فى كيان الدولة ، إذ هو فى نظره خلية من هذا الكائن العضوى ، ولا حياة له دونه ، وعليه أن يضحى من أجله . وحتى يستطيع الفرد أن ينشغل بمصلحة الدولة يلزم أن نرفع التناقض بين مصلحة الفرد ومصلحة الدولة ، وذلك بالقضاء على مصدر هذا التناقض ، وهو الملكية والأسرة . فالملكية هى أساس انقسام الأفراد إلى طبقتين ، وهما طبقة الأغنياء وطبقة الفقراء ، يؤدى الصراع بينهما إلى تمزيق وحدة الدولة ، وإلى الإضرار بمصالحها . كما أن الأسرة هى الأخرى تحطم هذه الوحدة لأنها تضعف الفرد قبل أقاربه فيقدم مصالحهم على مصالح الدولة .

وحرصاً على الإصلاح الروحى ، وهو الهدف النهائى لأفلاطون ، وحماية لوحدة الدولة ، حرم أفلاطون على طبقتى الحكام والجنود الملكية والأسرة ، إذ حتى يمكن استئصال الشرور الروحية يجب استئصال الظروف المادية التى توجدها . وكذلك خلص أفلاطون إلى ضرورة إقامة شيوعية كاملة فى الثروة وفى النساء والأطفال بالنسبة لهاتين الطبقتين .

ومن المهم أن ننبه إلى أن أفلاطون ، وقد حرم الملكية والأسرة صراحة على طبقتى الحكام والجنود ، لم يفصح عن حقيقة موقفه من الملكية بالنسبة للطبقة الثالثة ، وهى طبقة المنتجين. ولذلك يرى البعض أن « جمهورية أفلاطون » لا تقوم على نظام شيوعى ذلك أنه ، وهو لم يحرم الملكية على طبقة المنتجين ، يكون قد أباحها لها ، وهو مايتعارض مع الشيوعية التى تقوم على إلغاء الملكية الخاصة ، هذا بالإضافة إلى أن تحريمه الملكية على طبقتى الحكام والجنود لا يعود إلى مساوىء الملكية ذاتها ، بل يعود إلى رغبته فى تخليص هاتين الطبقتين من الشرور الروحية حتى يضمن حسن أداء واجبها نحو الدولة .

وفى كتاب « القوانين » الذى كتبه فى أخريات حياته حينما أصبح أكثر واقعية ، والذى وصف فيه « مدينته الجديدة » أقر أفلاطون بعدم إمكان تحقيق الشيوعية ، وعدل عن أفكاره فى الملكية الخاصة وفى الزواج وأباحهما وأعاد تنظيم مدينته على أسس مختلفة عن تلك التى قامت عليها « الجمهورية » ، وإن كان لم يخف تعلقه بالشيوعية بوصفها نظاماً مثالياً .

وفى « مدينة القوانين » حدد أفلاطون عدد المواطنين بخمسة آلاف وأربعين مواطناً ، وأخضع الملكية لتنظيم جديد ، إذ قسم الأرض إلى قطع متساوية ، ووزعها بين المواطنين على أن تظل الملكية للدولة ، وعلى أن يكون لهم حق الانتفاع بها دون حق التصرف فيها ، وسمح بانتقالها بالميراث دون تجزئتها . وبالإضافة إلى ذلك فقد حدد ملكية الفرد من الأموال الأخرى بما لا تجاوز قيمته أربعة أمثال قيمة نصيبه من الأرض . وقد هدف أفلاطون من ذلك إلى القضاء على التفاوت فى الثروات . وعلى الرغم من ذلك فقد أقر وجود هذا التفاوت إذ قسم المواطنين إلى أربع طبقات على أساس الثروة ، وهو مايعنى أن الفصل بين هذه الطبقات لم يكن مطلقاً ، وذلك لأن الثروة ، وهى أساس هذا التقسيم ، تنتقل من يد إلى يد أخرى ، وهو مايعنى إذن انتقال الأفراد من طبقة إلى طبقة أخرى ، وهذا على العكس من الفصل بين الطبقات فى مدينة الجمهورية ، فقد كان مطلقاً ووراثياً ومانعاً من الانتقال بينها .

وقد انتقد «أرسطو» فى كتابه «السياسة» هذا النظام الاجتماعى الجديد الذى اقترحه أفلاطون ، وخلص إلى أن طريق الإصلاح إنما يتمثل فى التعليم أكثر منه فى التغييرات المادية ، وإلى أن أفلاطون قد ضل طريق التقدم .

توماس مور (١٤٨٠ — ١٥٣٥) :

ثم تجددت محاولة « المدينة الفاضلة » فى القرن السادس عشر حينما أخرج « توماس مور »(*) « مدينته الخيالية » المعروفة باسم « يوتوبيا »(١) سنة ١٥١٦ ، وقد انتقد « مور » فى مؤلفه هذا أخطاء النظام الاجتماعى الذى كان قائماً فى انجلترا حينئذ ، فانتقد الملكية الفردية ، والغنى الفاحش والفقر المدقع ، وهاجم موقف النبلاء العاطلين الذين يعيشون على عمل الآخرين . وخلص ، بالنظر إلى الدول التى كانت قائمة ، إلى أن الدولة تعبير عن مصالح الطبقة المسيطرة ، وإلى أن المجتمع العادل يفترض أسساً تختلف تماماً عن تلك التى يستند إليها المجتمع الذى كان قائماً ، ذلك أنه حيث تكون الملكية حقاً فردياً ، وحيث تقاس قيم الأشياء بالنقود ، فإنه لا يمكن إقامة العدالة ولا تحقيق الرفاهية الاجتماعية . ولذلك تصور « مور » جزيرة خيالية (يوتوبيا) تقوم بها جمهورية شيوعية ديمقراطية ، تختفى منها الملكية الفردية والنقود والتجارة ، وتختفى منها بالتالى المظالم التى يعرفها المجتمع الإنجليزى . وتقوم فيها العلاقات على الملكية الجماعية ، وعلى العمل الإجبارى الجماعى ، وتسودها السعادة نتيجة لذلك . فقد خلص إلى أن توزيع وسائل المعيشة بطريقة عادلة لا يمكن أن يتم إلا بالإلغاء الكامل للملكية الخاصة . وعلى ذلك فنظام المدينة الفاضلة الذى اقترحه « توماس مور » نظام شيوعى لا يملك فيه أحد شيئاً ، ويعمل فيه الكل من أجل الكل ، وتحقق فيه الجماعة الوفرة للكل . وفى مثل هذا النظام تكون القوانين قليلة العدد وبسيطة ، وذلك لانتفاء المشكلات التى تترتب على الملكية الخاصة ، كما أن

(*) « سان توماس مور » (Morus)، Thomas More . كاتب انجليزى ولد فى لندن وكان حاملاً لأختام الملك (شانسلييه) فى عهد هنرى الثامن . وأعدم ١٥٣٥ لرفضه الاعتراف بسلطة الملك الروحية . وبعد أربعة قرون من إعدامه أعلنه البابا سنة ١٩٣٥ قديساً .

(١) (utopia) « يوتوبيا » ، وهى كلمة لاتينية "utopia" مشتقة عن اليونانية (on = لا + topos = مكان) ومعناها « اللامكان » ، أى المكان الذى لا وجود له .

دور الدولة ينحصر فى إدارة الأشياء ، أى فى إدارة الاقتصاد . وهو ما نجده بعد ذلك عند الماركسية .

وواضح أن « يوتوبيا » نوع من « الجنة المفقودة » التى تهدف إلى تحقيق حرية الإنسان والتقدم الاجتماعى . ومع ذلك فقد تصور بعض الكتاب فيما بعد أن مثل هذه الجنة المفقودة يمكن أن تتحقق إذا عاد الإنسان إلى الفضيلة التى اغترب عنها .

« كامبانللا » (١٥٦٨ — ١٦٣٩) :

ثم أصدر الكاتب الإيطالى « كامبانللا »(*) مؤلفه « مدينة الشمس » ، وهى نوع من المدن الفاضلة الشيوعية والاستبدادية . تصل فيها الشيوعية إلى درجة بعيدة لتشمل الملكية والنساء . وتقوم الحياة فيها على تولى الدولة للانتاج وللتوزيع وعلى مبدأ العمل الإجبارى .

« موريللى » :

وفى القرن الثامن عشر ظهرت النظريات الشيوعية الحديثة بكتابات « موريللى »(**) و « مابلى » وهى شيوعية مستوحاة من التراث الفكرى القديم(١) .

(*) « توماسو كامبانللا » "Thommaso Campanella" فيلسوف إيطالى ولد فى « استيلو » فى ٥ سبتمبر ١٥٦٨ ، ومات فى باريس فى ٢١ مايو ١٦٣٩ . انتظم فى جماعة « سان دومينيك » فى سن الرابع عشرة . وفى سن الثانية والعشرين نشر مؤلفه الأول يفند فيه نظريات أرسطو . تزعم مؤامرة فحكم عليه بالسجن المؤبد ، ثم أفرج عنه بعد سبع وعشرين سنة . ومن المحتمل أن يكون قد كتب مؤلفه الشهير « مدينة الشمس » (civitas solis poetica) . وهو فى السجن ، وقد نشر هذا المؤلف سنة ١٦٢٠ .

(**) « موريللى » "Morelly" فيلسوف فرنسى عاش فى منتصف القرن الثامن عشر ، ولا نعرف عنه الشىء الكثير . وقد نسبت مؤلفاته ، ولمدة طويلة ، لغيره . أشهر مؤلفاته « غرق الجزر الطافية أو بازلياد » "Naufrage des îles flottantes ou Basiliades" و « قانون الطبيعة » ١٧٥٥ "Le code de la Nature" .

(١) Touchard, *op. cit.*, pp. 431-3.

ويمكن أن ننسب إلى هذه الشيوعية الخيالية المؤلف الذى أصدره « موريللى » ١٧٥١ باسم « غرق الجزر الطافية » أو « بازلياد » . فقد اشتمل هذا المؤلف على واحدة من خير المدن الفاضلة . ثم أصدر الكاتب نفسه فى سنة ١٧٥٥ مؤلفه الثانى الذى يقترن اسمه به ، وهو « قانون الطبيعة » ، وهو يعد تكملة للمؤلف الأول . وقد رسم فيه خطة مدينة خيالية شيوعية . ولذلك أطلق عليه « بابيف » « أبا الشيوعية » . ولا تعتمد شيوعية «موريللى» على التحليل الاقتصادى أو على التناقضات الطبقية . وإنما هى من النوع الأخلاقى التصورى الذى يعكس تأثير « أفلاطون » و « توماس مور » و « كامبانللا » .

والحق أن « موريللى » لم يضف جديداً لأفكار هذين الكاتبين الأخيرين . فقد درس فى « قانون الطبيعة » المبادىء السياسية والأخلاقية التى كانت قائمة فى عهده ، ثم عرض القوانين التى اقترحها للمجتمع المثالى النموذجى . وخلص من دراسته إلى أمرين هامين[1] : أولهما أن التقدم يتمثل فى العودة إلى الطبيعة ، وثانيهما أن الطبيعة تلقن الإنسان شيوعية الأموال . فقد ذهب إلى أن الإنسان طيب بطبيعته ، وإلى أن الملكية الخاصة — وهى نتيجة شؤم لنشاط بعض الأفراد الطموحين — هى التى أفسدته وتسببت فى شقائه ، ولذلك يكون من الضرورى ، حتى يصبح الإنسان فاضلاً وسعيداً ، أن يعيش المجتمع الإنسانى فى ظل قانون الطبيعة . وقد خلص « موريللى » أيضاً إلى أن القوانين الثلاثة الرئيسية المقدسة التى تضمن العودة إلى قانون الطبيعة والتى تستأصل أسس الرذيلة والشر من المجتمع تتمثل فى[2] :

١ — إلغاء الملكية الخاصة بحيث لا يكون لأحد أن يمتلك ملكية خاصة إلا ما يستخدمه فى إشباع حاجاته أو فى عمله اليومى .

(١) Gonnard (René), "Histoire des Doctrines Economiques". L.G.D.J. Paris, 1947, p. 94.

(٢) Touchard, *op. cit.*, pp. 431-2.

٢ — إقرار نظام المعونة القومية ، وهو ينصرف إلى اعتبار كل فرد شخصاً عاماً على الجماعة أن تموله .

٣ — إقرار نظام تعاونى ينصرف إلى أن على كل مواطن أن يسهم فى تحقيق المنفعة العامة تبعاً لقدرته ولمواهبه ولسنه .

ومع هذا الفكر يمكن القول بأن « موريللى » قدم شيوعية خيالية أخلاقية ، وأنه كان تمهيداً طبيعياً لأفكار كل من « روسو » و « مابلى » و « بابيف » و « فورييه » .

« روسو » (١٧١٢ — ١٧٧٨) :

يعتبر « العقد الاجتماعى » (١٧٦٢) العمل الأساسى للكاتب الفرنسى « چان چاك روسو » ، كما يعتبر أيضاً أعمق المؤلفات تأثيراً فى الثورة الفرنسية وهو ما يبرر تسميته « إنجيل الثورة الفرنسية » . وقد عالج هذا الكتاب موضوعات مختلفة أهمها حياة الفطرة ، والعقد الاجتماعى ، والإرادة العامة ، والسلطة العامة والحكومة والقانون[1] . وقد انتهى « روسو » فى هذا المؤلف إلى وحدة المجتمع الإنسانى ، وإلى خضوع المصالح الفردية للارادة العامة .

ونقطة البدء فى تفكير « روسو » أنه يذهب ، شأن «هوبز» و «لوك»

(*) « چان چاك روسو » (Jean-Jacques Rousseau) كاتب وفيلسوف فرنسى ولد فى جنيف ١٧١٢ ، وتوفى بجوار باريس ١٧٧٨ . عاش حياة منوعة ومشردة . فقد تعلم النحت ، واشتغل بالموسيقى ، وعمل بالسلك السياسى وكتب للانسيكلوبيديا وللأوبرا ، وقرض الشعر ، وكتب فى موضوعات كثيرة . وبينما انشغل « ڤولتير » فى كتاباته بالماضى وبالقضاء على عيوبه انشغل « روسو » بالمستقبل ، وأحدث ثورة فى الفكر فى القرن الثامن عشر . ومن أشهر كتبه « العقد الاجتماعى » (Le contrat social)، و « مقال فى أصل عدم المساواة بين البشر » 'Discours sur l'origine de l'inégalité parmi les hommes", 1753 وقد أعلن فيه اعتناقه للديمقراطية الجمهورية . وكتابه « مقال فى الاقتصاد السياسى » "Discours sur l'économie politique", 1755.

(١) راجع ثروت بدوى المرجع السابق ص ١٤٣ — ١٥٨ .

ودعاة القانون الطبيعى ، إلى أن الإنسان قد ولد حراً ، أى إلى أنه قد وجد فى حالة فطرة تسودها المساواة والحرية والاستقلال عن كل سلطة . ويذهب « روسو » إلى أن انتقال الإنسان من حياة الفطرة هذه إلى حياة الجماعة قد تم بناء على عقد اجتماعى . فالالتزام الاجتماعى والخضوع للسلطة العامة لا يستندان فى رأى « روسو » ، إلى القوة لأن مثل هذا الاستناد يعنى إنكار فكرة الحق أصلاً . فالجماعة السياسية تستند إذن فى وجودها إلى العقد الاجتماعى الذى ينعقد بين الفرد والجماعة[1] ، والذى ينضم بمقتضاه الفرد إلى الجماعة ، والذى يضع بمقتضاه كل فرد شخصه وقدرته تحت سيطرة الإرادة العامة التى هى السلطة العامة ، رغبة فى تحقيق حياة أفضل من حياة العزلة التى تسودها المساواة والحرية . فالأفراد ينزلون جميعاً ، بموجب هذا العقد ، ودون تحفظ ، عن جميع حقوقهم وحرياتهم الطبيعية للجماعة[2] . ويستعيضون عنها بحقوق وبحريات مدنية تقررها لهم الجماعة المدنية التى أقاموها ، وهى حقوق وحريات حقيقية على خلاف الحقوق والحريات الطبيعية التى نزلوا عنها ، وذلك لأنها تتمتع بحماية السلطة العامة . ولما كان هذا النزول كلياً وعاماً بالنسبة لجميع أفراد الجماعة فإن المساواة الطبيعية تبقى قائمة بينهم فى ظل الجماعة المدنية ، وهو ما يعنى إذن أن العقد الاجتماعى يضمن المساواة داخل هذه الجماعة . ولما كانت السلطة العامة لا تعدو أن تكون هى الإرادة العامة فإن معنى ذلك أن الأفراد يشتركون جميعاً فى ممارسة هذه السلطة العامة ، وأن الفرد لا يخضع إلا لنفسه ، وأن العقد الاجتماعى يضمن إذن الحرية داخل الجماعة المدنية ، خاصة وأن المساواة تنصرف إلى أن الإساءة إلى أى فرد تعنى الإساءة إلى جميع الأفراد ، وهو ما يضمن إذن حرية كل فرد . ومن هنا نجد أن « روسو » يرفع ، استناداً إلى مبدأ المساواة ،

(١) Touchard, *op. cit.*, p. 424.

(٢) وهذا على عكس ما ذهب اليه « لوك » من أن الأفراد ينزلون عن جزء من حقوقهم ومن حرياتهم مقابل حماية الجماعة لما بقى من هذه الحقوق والحريات .

التناقض بين فكرة السلطة المطلقة للجماعة والحريات الفردية . فإطلاق سلطات الجماعة لا يتعارض مع حريات الأفراد ، ذلك أن الجماعة شخص مجرد لا يخضع فى تصرفاته للنزوات بل للعقل . وواضح أن هذا التفسير غير مقنع[1] .

ومع هذا الفكر الذى يبدأ من أن الإنسان قد ولد حراً ، وينصرف لذلك إلى ضرورة احترام المساواة والحرية داخل الجماعة المدنية ، والذى ينتهى مع ذلك إلى السلطة المطلقة للدولة ثار خلاف حول ما إذا كان « روسو » من أنصار الحرية الفردية أم من أنصار سلطة الدولة المطلقة .

وبالإضافة إلى هذا الخلاف السابق الذكر حول موقف « روسو » من قضية الحرية والاستبداد ثار خلاف آخر حول ما إذا كان « روسو » من أنصار الفردية أم من المبشرين بالاشتراكية. ولا شك فى أن من آراء « روسو » ما يؤكد هذا الاعتقاد الأخير[2] . وهنا يلزم أن نشير إلى كتابه « مقال فى أصل عدم المساواة بين البشر » ١٧٥٥ . فقد ندد « روسو » فى هذا المؤلف بالفوارق الصارخة بين الطبقات وبالامتيازات الطبقية ، وطالب بإلغائها ، وبضرورة تحقيق العدالة الاجتماعية التى لا يمكن بدونها إقامة حرية حقيقية . كما طالب بتحقيق قدر من المساواة فى توزيع الملكية بما يحد من التفاوت الكبير فى الثروات والدخول . فعلى العكس من الفزيوكرات الذين يقبلون عدم العدالة والملكية والنظام الاجتماعى الذى يستندإليها ، والذين يعتقدون فى الانسجام بين المصلحة الخاصة والمصلحة العامة على أنه نظام طبيعى فإن «روسو» ينتقد هذا كله ، ويرى التناقض فى كل شىء ، فهو يراه بين الفرد والجماعة ، وبين حالة الفطرة والحالة الاجتماعية ، وبين الإنسان الذى ولد حراً والإنسان المجرد من الحرية . وعلى الرغم من انتقاد « روسو » للملكية إلا أنه لم يطالب

(١) ثروت بدوى ، المرجع السابق ص ١٤٨ .

(٢) وقد انتهى « روديه » (Rodet) إلى أن روسو مفكر اشتراكى وذلك فى كتابه
"Le contrat social et les idées politiques de J.J. Rousseau

بإلغائها ما دامت الطبيعة الإنسانية قد قبلتها أساساً للنظام الاجتماعي ، وما دام من غير الممكن الرجوع بالإنسان إلى حالة الفطرة . ولذلك فقد وجد فيها أكثر الحقوق قداسة (١) . واقتصر على المطالبة بعدالة توزيعها . وطالب باستخدام الضريبة وخاصة ضريبة التركات لتحقيق هذا الغرض . ومعنى ذلك إذن أن «روسو» ، وقد نادى بإلغاء الفوارق الصارخة بين الطبقات ، وبإلغاء الامتيازات الطبقية ، وباحترام مبدأ المساواة ، لم يطالب بإلغاء الطبقات ، ولا بإقامة مجتمع يستند إلى المساواة الكاملة التي طالب بها الشيوعيون . ولكنه كان يفكر فحسب في معالجة عدم العدالة وفي تقليل الهوة بين أكثر الناس غنى وأكثرهم فقراً . ومع هذا الوضع يمكن القول بأن « روسو » قد استوحى أفكاره الاجتماعية من مبدأ « السيولة الاجتماعية » ، وبأن الطريق الذي أراده كان طريقاً وسطاً (٢) . ويظل من الواضح أن « روسو » لم يقدم نظاماً اقتصادياً متكاملا (٣) .

ولاشك في أن « روسو » قد أثر في الثورة الفرنسية تأثيراً عميقاً . فقد أخذت عنه فكرة الحقوق الفردية ونظرية سيادة الأمة ، وأن « القانون تعبير عن الإرادة العامة » وما يترتب على ذلك من سيادة البرلمان وسيادة القانون ، كما أنه قد أثر تأثيراً واضحاً في الجانب الاجتماعي لهذه الثورة ، وذلك بمطالبته بإلغاء الفوارق الصارخة بين الطبقات وبالقضاء على الامتيازات الطبقية .

مابلي (١٧٠٩ — ١٧٨٥) :

يعد « مابلي »(*) واحداً من المبشرين بالثورة الفرنسية وبالاشتراكية ،

(١) Gonnard, *op. cit.*, p. 97.

(٢) Touchard, *op. cit.*, p. 430.

(٣) Gonnard, *op. cit.*, p. 95.

(*) « مابلي » Mably (Gabriel Bonnet, Abbé de) فيلسوف ومؤرخ فرنسي وأخ الفيلسوف «كونديلاك» (Condillac) . ولد في جرونوبل في ١٤ مارس ١٧٠٩ ، =

ثم هو واحد من هؤلاء الاشتراكيين الذين تختلط عندهم السياسة بالأخلاق . وهو ماجعل منه تلميذاً « لموريللي » و « لروسو » أيضاً ، وإن كان قد قدم فكراً اجتماعياً واقتصادياً أكثر تماسكاً من فكر هذا الأخير .

وقد عمل « مابلي » على تنمية النظريات الشيوعية بأصالة وبشجاعة ، وأرجع الشرور الاجتماعية إلى ملكية الأرض ، وما يترتب عليها من عدم العدالة ، وطالب دفعاً لذلك بشيوعية الأموال . ولذلك اعتبره البعض واحداً من آباء الشيوعية الحديثة .

انتقد « مابلي » ، شأن الكتاب السابقين عليه أيضاً ، المجتمع القائم وما يستند إليه من عدم العدالة نقداً أخلاقياً . وهدف ، كما هدف «موريللي» من قبله ، إلى تحقيق العدالة والفضيلة والسعادة ، وهو مالا يمكن تحقيقه في رأيه إلا عن طريق شيوعية الأموال . وقد اهتم « مابلي » بمعارضة الفزيوكرات و «مرسييه دى لاريفيير» وبانتقاد نظامهم الطبيعي ، حتى يمكن القول بأن الغرض من كتابه « شكوك موجهة للفلاسفة الاقتصاديين حول النظام الطبيعي والأساسي للجماعات السياسية » لم يكن صياغة نظرية جديدة ، بل معارضة لنظريات الفزيوكرات الذين رأوا في الملكية الخاصة « نظاماً طبيعياً » وعلى

= وتوفي في باريس في ٢٣ أبريل ١٧٨٥ . استعانت به بولندا في وضع قوانينها (١٧٧١) ، كما استعانت به الولايات المتحدة الأمريكية في صياغة مشروع دستورها (١٨٨٤) ومن أشهر مؤلفاته :

— Entretiens de Phocion sur le rapport de la morale avec la politique (1763).

« أحاديث فسيون عن العلاقة بين الأخلاق والسياسة » (وفسيون كان قائداً من أثينا وخطيباً من الحزب الارستقراطي ، ونصيراً للسلام) (٤٠٢ — ٣١٧ ق . م) .

« ملاحظات على تاريخ فرنسا » :

Observations sur l'histoire de France (1765).

« التشريع أو مبدأ القوانين » :

— De la législation ou principe des lois (1776).

— Droit Public de l'Europe. « القانون العام لأوربا »

— Doutes proposés aux philosophes économistes sur l'ordre naturel et essentiel des sociétés politiques (1768).

الرغم من معارضة « مابلى » للنظام الطبيعى الذى قدمه الفزيوكرات إلا أنه قد خلص هو الآخر إلى وجود نظام طبيعى وإن كان يختلف عن نظام الفزيوكرات. فقد خلص إلى أن نظام الفزيوكرات الطبيعى ليس نظاماً طبيعياً . فالملكية الخاصة ليست عنصراً من عناصر النظام ، ولكنها سبب الاضطراب ، ومصدر عدم المساواة ، وهو مايعتبر ضد الطبيعة . كما أنها ضارة أخلاقياً لأنها هى التى أدخلت الفراغ والكسل فى العالم . ولذلك يجب البحث عن النظام الاجتماعى المثالى فى المنظمات التى تقضى على النزعات الأنانية ، والتى تضمن سيطرة الغرائز الاجتماعية. ومن هنا تتضح ، وعلى ماقدمنا ، الصفة الأخلاقية لاشتراكيته أكثر من صفتها الاقتصادية . ويؤكد ذلك أنه كان يفضل شيوعية الأموال حتى ولو كانت الملكية الخاصة أكثر ملاءمة لنمو الثروة[1] . ولذلك فقد وجد «مابلى» مثاله فى الشيوعية الزراعية ، ورغب فى أن نبذل جهداً فى الاقتراب منها ما أمكن .

ومع ذلك فقد خلص « مابلى » إلى أنه ما دام أن الملكية الخاصة قد وجدت فإنه يكون من المستحيل إلغاؤها ، ذلك أنها قد أوجدت معها النزعات الشريرة التى تدفع عنها ، والتى تجعل من المستحيل العودة إلى المساواة إلا إذا قبلنا علاجاً أسوأ من الداء . ولذلك انتهى إلى الإبقاء على الملكية الخاصة حيث توجد مع توجيه التشريع بطريقة تحد من النزعات الأنانية ومن عدم المساواة ، وخاصة عن طريق تحديد صارم لحق الإرث ، ومثله إلغاء الوصية للورثة . ومن هنا يمكن القول بأن النتائج التى توصل إليها « مابلى » لا تجعل منه اشتراكياً خيالياً . فقد تلقت الاشتراكية على يديه محتوى أكثر جدية وأكثر واقعية ، وأكثر قرباً من اشتراكية القرن التاسع عشر[2] .

(١) Gonnard, *opl cit.*, p. 98.

(٢) Gonnard, *op. cit.*, p. 101.

الاشتراكيون الزراعيون فى انجلترا[1] :

فى النصف الثانى من القرن الثامن عشر أسرعت حركة تسوير الأراضى والمزارع المشاعة فى انجلترا ، فأتمت ما بدأته حركة التسوير الأولى التى حدثت فى القرن السادس عشر من القضاء على نظام المزارع المشتركة ومن إقامة نظام المزارع الفردية الكبيرة مكانها . وقد ساعد على نجاح نظام المزارع الفردية الكبيرة تقدم الفن الإنتاجى الزراعى ، والنتائج الطيبة التى حققها الإنتاج الكبير فى الصناعة فى ذلك الوقت[2] .

وقد أدت هذه «الثورة الزراعية» إلى مطالبة المفكرين بالإصلاح الزراعى. وانتهى الأمر إلى ظهور مجموعة من الاشتراكيين الزراعيين[3] الذين يصدر تفكيرهم عن القانون الطبيعى ، والذين يرون أن الملكية الخاصة هى مصدر كل شر ، والذين يطالبون لذلك بشيوعية الأرض . ومن أهم هؤلاء الكتاب « سبنس » و « أوجيليفى » و « پين » و « جودوين » . وقد تأثر هذان الكاتبان الأخيران بكتابات فلاسفة الثورة الفرنسية وخاصة « روسو » . وسنعطى فكرة مختصرة عن هؤلاء الكتاب الأربعة :

نشر « توماس سبنس »[*] (١٧٥٠—١٨١٤) خطته لأول مرة ١٧٧٥ ، وقد كان يؤمن بالقانون الطبيعى ، وبأن الأرض كانت فى حالتها الطبيعية

(١) راجع م . بير « تاريخ الاشتراكية البريطانية » مترجم عن الإنجليزية — ج . هـ . كول « تاريخ الفكر الاشتراكى » الرواد الأوائل السابق الذكر .

(٢) Arthur Birnie : "An Economic History of Europe, 1760-1936", U.P. 1962, pp. 18-19.

(٣) H.J. Laski : "Political Thought in England from Locke to Bentham", H.U.L., 1950, pp. 132-134.

(*) « توماس سبنس » (Thomas Spence)، كان مهيجاً للجماهير أكثر منه دارساً ، اشتغل موزع صحف ، وبائع كتب ومحرراً فى مجلة . له عدة مؤلفات ، ودخل السجن بسبب بعض كتاباته سنة ١٧٩٥ .

مشاعاً بين الناس ، وأن هؤلاء كانوا يتمتعون بحرية متساوية ، وبأن المجتمع المدنى لم يقم ليسيء إلى وضعهم ، بل ليزيل متاعبهم الناتجة عن عدم وجود نظام واعٍ . وقد ذهب إلى أن اغتصاب الطبقة الأرستقراطية للأرض من ناحية وجهل عامة الشعب من ناحية أخرى قد أديا إلى انتهاك القانون الطبيعى ، وأن الأمة المستنيرة تستطيع أن تصمم على رد الأرض لورثتها الطبيعيين ، فتجمع بذلك بين مزايا المجتمع الطبيعى ومزايا المجتمع المدنى . ولذلك فقد كان من أنصار شيوعية الأرض على أن تمتلكها « كوميونات محلية » تقوم بتأجيرها لمن يفلحها بإيجار معتدل يخصص لتغطية نفقات الدولة .

وأما « وليام أوجيليفى »(*) (١٧٣٦—١٨١٣) فقد عرض أفكاره فى كتابه « مقال عن حق الملكية فى الأرض » ١٧٨١ ، الذى انتقد فيه بؤس الطبقة العاملة فى الزراعة ، والذى ذهب فيه إلى أن احتكار الأرض هو مصدر الشر . فقد ذهب إلى أن الأرض قد أعطيت للانسان مشاعاً ، وأن لكلٍ حقاً طبيعياً متساوياً فيها ، وأن لكلٍ الحق فى ناتج عمله ، وأن امتياز أصحاب الأرض هو الذى يعطل هذا الحق . وذهب إلى أن الواجب الأساسى لكل دولة يتمثل فى أن تنمى السعادة العامة ، وأن أسعد الأمم هى تلك التى تتكون من أكبر مجموعة من المزارعين الأحرار المستقلين . ولكن الحكومات تعمل على تحقيق مصلحة الطبقة العليا . وذلك لأن هذه الطبقة هى التى تسيطر على الحكومات . فالثروة هى التى تسيطر على الدولة . ومعنى ذلك أن تفسيره للتاريخ تفسير اقتصادى . وقد رأى أن السعادة تتمثل فى عودة الأمة إلى نظام الملاك الأحرار . وواضح أن هذه الانتقادات من طبيعة ثورية ، ولكنه حينما واجه الحلول العملية لم يكن ثورياً فى مقترحاته بل كان محافظاً . فقد كان غاية ما انتهى إليه أن يكون للمواطن الحق فى استئجار مزرعة يحدد المحلفون إيجارها على أن تظل له بصفة

(*) « وليام أوجيليفى » Ogilivie (William) أستاذ للاتينية بجامعة « أبردين » ومزارع ناجح . أشهر كتبه :
"Essay on the Right of Property in Land, 1781.

دائمة ، وعلى أن تنتقل لورثته من بعده . ويعد « أوجيليفى » واحداً من أوائل الاشتراكيين الزراعيين الذين أسهموا فى خلق تيار فكرى يندد بالحالة السيئة التى وجدت فيها الطبقة العاملة(١) .

أما « توماس پين »(*) (١٨٣٧ — ١٨٠٩) فقد قدم فى كتابه « العدالة فى الملكية الزراعية » ١٧٩٥ خطة للاصلاح الاجتماعى تصدر عن القانون الطبيعى . فقد ذهب إلى أن انقسام المجتمع إلى أغنياء وفقراء لم يكن هو الحالة الطبيعية (ومثالها تلك التى يوجد فيها الهنود الحمر بأمريكا) بل إنه نتيجة لقيام الحكومة المدنية والحضارة . وخلص إلى أنه لما كان من غير الممكن الرجوع بالإنسان إلى الحالة الطبيعية فإنه يكون من الضرورى إيجاد وسيلة تحقق له المنافع التى كان يتمتع بها فى هذه الحالة ، وهو ما يستلزم قبول مبدأ القانون الطبيعى الذى يقضى بأن يكون لكل فرد نصيب متساوٍ من الأرض .

وأما « وليام جودوين » * (١٧٥٦ — ١٨٣٦) فقد عرض أفكاره فى كتابه « العدالة السياسية »(٢) ١٧٩٣ ، وطالب فيه بإلغاء حق الملكية والسلطة السياسية . فقد انتقد حيازة البعض للموارد الطبيعية التى يجب أن تكون للجميع ، كما انتقد احتفاظ أى شخص بما يفيض عن حاجته حتى ولو كان من إنتاجه ، ما دام أن هناك آخر فى حاجة إليه . وهو ما يعنى أنه قد نادى بالشيوعية فى التمتع بثمرات الطبيعة وبثمرات العمل ، أى أنه قد نادى بمبدأ التوزيع تبعاً للحاجات . وقد ذهب إلى أن هناك قدراً كافياً من الأرض للجميع ، وإلى أن إنتاجيتها

(١) H.J. Laski : *op. cit.*, p. 134.

(*) « توماس پين » Paine (Thomas) سياسى راديكالى ومصلح اجتماعى .

(*) « وليام جودوين » Godwin (William) مفكر سياسى إنجليزى ، وأشهر فلاسفة عصره الاجتماعيين . فوضوى أكثر منه اشتراكى . تأثر بكتابات « روسو » .

(٢) "Political Justice" وهو يعتبر أساساً لكتاب « مالتس » فى السكان .

ستزداد بإلغاء الملكية الخاصة وقد وجد مثاله فى المجتمعات المحلية المستقلة الصغيرة التى تضم كل واحدة منها عدداً من المنتجين الأحرار . ويمكن القول بأن « جودوين » ، كان ، وعلى الرغم من هذه الأفكار الثورية السابقة الذكر ، مسالماً يؤمن بأن العقل والإقناع هما الوسيلة الوحيدة لإحداث التغييرات الاجتماعية . ولذلك فقد ذهب إلى أن أهم واجب لمن يريد تحقيق العدالة السياسية هو أنه يعمل على تربية العقل عن طريق التفكير الحر المستقل . ومعنى ذلك أن الثورة التى أرادها قد أرادها أولاً فى العقول . ولذلك فقد اتهمه البعض بخيانة قضية العدالة ، كما ذهب « إنجلز » إلى أن أفكاره غير اشتراكية .

المبحث الثانى

الاشتراكيات الإصلاحية فى عهد الثورة الصناعية

معدات الفكر الاشتراكى فى القرن التاسع عشر

يمكن أن نرجع معدات الفكر الاشتراكى فى القرن التاسع عشر بصفة أساسية إلى ثلاثة وهى :

أولاً — الفكر الاشتراكى فى القرن الثامن عشر .

ثانياً — الثورة الفرنسية .

ثالثاً — الثورة الصناعية .

أولاً — الفكر الاشتراكى فى القرن الثامن عشر :

لا يعدو اشتراكيو القرن الثامن عشر ، وعلى ما قدمنا ، أن يكونوا مجرد مصلحين أخلاقيين ، يصدرون فى أفكارهم عن قيم أخلاقية تنتهى إلى العدالة والمساواة . فقد أنكروا الفوارق الشاسعة بين الفقراء والأغنياء ، وأرجعوا المساوىء الاجتماعية إلى النظم السياسية والاجتماعية التى كانت قائمة ، واقترحوا ، خلاصاً من هذه المساوىء ، إقامة « مجتمعات مثالية » ، وهى ما تعرف « بالمدن الفاضلة » . وقد كان الطابع المميز لأفكارهم أنها قد عرضت العلاقات البشرية كما يجب أن تكون من الناحية الأخلاقية . ومع التسليم بأن اشتراكيى القرن الثامن عشر لم يصدروا فى تفكيرهم عن تحليل علمى سواء أكان اقتصادياً أم اجتماعياً ، وبأن مجهودهم قد انتهى إلى اقتراح « المدن الفاضلة » دون أن يتوصلوا إلى نظرية اشتراكية بالمعنى المفهوم من هذه الكلمة إلا أنهم كانوا بلا شك رواداً للفكر الاشتراكى . فقد مهدت كتاباتهم الأخلاقية الاجتماعية للحركات الفكرية التى نمت فى القرن التاسع عشر فى ظل الثورة الصناعية .

ثانياً — الثورة الفرنسية :

قامت الثورة الفرنسية فى سنة ١٧٨٩ ، وكانت نقطة تحول هامة فى تاريخ الفكر الاشتراكى(١) ، ذلك أن هذه الثورة قد فجرت العداء بين الأغنياء والفقراء ، وأعطته لأول مرة ، فى التاريخ الحديث ، طابعاً سياسياً واضحاً ، وأعدت بذلك المسرح السياسى للصراع الطبقى الذى اشتد فى أوربا فى القرن التاسع عشر ، والذى نمت خلاله الحركة الاشتراكية .

حقيقة إن بعض زعماء الثورة الفرنسية قد تأثر بالأفكار الشيوعية التى قال بها فلاسفة القرن الثامن عشر مثل « موريللى » و « مابلى » كما تأثر بكتابات « روسو » عن ضرورة إلغاء الفوارق الصارخة بين الطبقات ، وضرورة تحقيق قدر من المساواة فى توزيع الملكية ، وضرورة تحقيق العدالة الاجتماعية ، إلا أن غالبية زعماء هذه الثورة قد تمثلت مهمة الثورة فى إعلان حقوق الإنسان ، وفى القضاء على الامتيازات الطبقية ، وفى الحد من عدم المساواة ، وفى تحقيق قدر أكبر من العدالة الاجتماعية عن طريق إصلاح نظام الضرائب بحيث يخف عبؤها عن الفقراء ويقع على الأغنياء ، ولم تتمثلها فى مهاجمة حق الملكية . ولذلك يمكن القول بأن الثورة الفرنسية لم تكن ثورة اشتراكية ، وأنها وعلى حد تعبير « سان سيمون » « قد توقفت فى منتصف الطريق » ، ولكنها مع ذلك ، وعلى ما سنرى ، قد مهدت للأفكار الاشتراكية .

فمع الثورة الفرنسية تغير وضع المشكلة الاجتماعية فلم تعد مجرد مشكلة أخلاقية تهم حفنة محدودة من المصلحين الأخلاقيين ، بل أصبحت مظهراً من مظاهر الصراع الطبقى ، وأصبحت لها خطورتها التى تحتم العمل على حلها . فبعد سقوط « الباستيل » و « إعلان حقوق الإنسان » اجتاحت الريف الفرنسى اضطرابات خطيرة ، إذ قام الفلاحون بحرق عقود الملكية ونهب قصور النبلاء ، ولاذ كثير من

(١) كول (ج . ه) : « تاريخ الفكر الاشتراكى . الرواد الأوائل من ١٧٨٠ — ١٨٥٠ » ترجمة عبد الكريم أحمد ص ٢٢ — ٣٥ .

هؤلاء بالهرب . وبينما حقق الفلاحون كثيراً من مطالبهم إذ تحرروا من الإقطاع ، واستقرت حقوقهم على الأرض ، لم يكن لدى الثورة ما تقدمه للعمال فى المدن . حقيقة إن هؤلاء العمال قد حصلوا على حقوقهم السياسية ولكنهم لم يحصلوا على مميزات اقتصادية ، بل أصبحوا على العكس من ذلك بعد الثورة فريسة للبطالة وللجوع . لقد أصبحوا مواطنين ولكنهم لم يصبحوا ملاكاً(١) . وهكذا اتضح للفقراء أن الثورة الفرنسية ، وقد قضت على الإقطاع بصفته قوة اجتماعية ، لم تفعل إلا أن نقلت السلطة من الطبقة الأرستقراطية إلى الطبقة المتوسطة (البرجوازية) ، وهو ما أدى إلى حركة « بابيف » سنة ١٧٩٦ ، ثم إلى قيام الثورة فى فبراير ١٨٤٨ .

حركة « بابيف » ١٧٩٦ :

ومع هذا الوضع الذى لم يحقق مصالح الطبقات الفقيرة ظل من الضرورى اتخاذ إجراءات أخرى تضمن لهذه الطبقات مميزات اقتصادية . وكان أن أدت خيبة أمل هذه الطبقات فى الثورة إلى ظهور « مؤامرة المتساوين » ١٧٩٦ ، وهى أول حركة شيوعية جعلت الصراع الطبقى حقيقة واقعة فى التاريخ الحديث وقد قام بهذه الحركة « بابيف »(٢) (١٧٦٠ — ١٧٩٧) إذ وضع هو وأنصاره خطة لإسقاط « حكومة الإدارة » وللاستيلاء على الحكم ولفرض الدكتاتورية لمدة طويلة بغرض إقامة نظام شيوعى ، وتحقيق المساواة الحقيقية . ولكن أحد العسكريين وشى به ، فأعدم فى مايو ١٧٩٧ . وقد أخذ « بابيف » أفكاره الشيوعية عن فلاسفة القرن الثامن عشر المثاليين وخاصة « ما بلى » ، ولكن الجديد فيها أنه قد وعى فكرة الصراع الطبقى ، فأخذ الثورة الفرنسية على أنها « الحرب المعلنة

(١) كول : المرجع السابق ص ٢٤ .

(*) « بابيف » Babeuf (François-Noël — dit Gracchus) شيوعى فرنسى ، وداعية سياسى . ولد فى ١٧٦٠ . أصدر بعد الثورة جريدة تسببت فى سجنه ثم أفرج عنه ١٨٩٠ . كون جمعية سرية (مع بيوناروتى ، مارشال ، أنتونيل ، دارتيه جيرمان ، ديبون ، لبليتيه ، وآخرين) لإسقاط حكومة الإدارة فحكم عليه بالإعدام فى ٢٦ مايو ١٧٩٧ وأعدم فى اليوم التالى .

بين الأشراف والعامة ، بين الأغنياء والفقراء » (١) ، وأكد أن الحكومات تسلك سياسة طبقية ، وأنه قد عمل على تحويل هذه الأفكار الشيوعية إلى حركة اجتماعية تهدف إلى تغيير المجتمع القائم . وقد دونت أفكار « بابيف » وأنصاره فى « بيان المتساوين » (٢) . وقد أكد هذا البيان أن الثورة السياسية لا تعنى شيئاً من غير الثورة الاجتماعية ، وأن الثورة الفرنسية ليست إلا مقدمة لثورة أخرى أكثر ضخامة . وتشكل المساواة ، وهى تقود إلى الشيوعية ، المبدأ الأساسى فى برنامج « بابيف » . ولقد فرق « البيان » بين المساواة الشكلية والمساواة الحقيقية ، وأكد أنهم يريدون المساواة الحقيقية أو الموت ، كما أكد أن الطبيعة قد منحت كل إنسان حقاً متساوياً فى التمتع بجميع الأموال . ومن هنا كانت شيوعية « بابيف » شيوعية فى التوزيع ، فقد كانت تهدف إلى تحريم الترف وإلى تحريم أى مظهر لعدم المساواة لا يكون راجعاً للسن أو للجنس . ونزولاً على مبدأ المساواة الحقيقية أعلن البيان عدم كفاية الإصلاح الزراعى وتوزيع الأرض ، وطالب بإلغاء الملكية الخاصة للأرض على أن تكون ثمارها للجميع ، كما طالب بإلغاء حق الميراث ، وبمبدأ العمل الإجبارى . وواضح أن أفكار « بابيف » تشكل برنامجاً لتغيير المجتمع أكثر منها نظرية علمية . فقد كانت قبل كل شىء رد فعل للصراع الطبقى وللبؤس لا نتيجة لتحليل علمى .

وقد اقتصرت حركة « بابيف » على قلة من الثوار دون أن تبلغ مستوى الحركة الشعبية ، فلم يكن من الممكن أن تجد هذه الحركة التأييد فى الريف لأن الفلاحين كانوا قد حققوا كثيراً من أهدافهم بالتخلص من سيطرة الإقطاع والكنيسة وباستقرار حقوقهم على الأرض ، بل ولم تجد الحركة بين العمال فى المدن تأييداً واسعاً . ولذلك سهل القضاء عليها . وهكذا لم تستطع « مؤامرة المتساوين » أن تخرج الثورة الفرنسية عن طريقها الذى بدأته . ومع ذلك فإن هذه الحركة تستمد أهميتها من أنها عكست انفصال العمال عن عامة

(١) Touchard, *op. cit.*, p. 468.

(٢) Manifeste des égaux.

الجماهير التى شاركت فى الثورة الفرنسية ، ومن كونها أول ثورة شيوعية عمالية .

وبقى أن ننبه هنا إلى أن أحداث الثورة الفرنسية والأحداث التالية لها ، وقد عمقت الصراع الطبقى فى الواقع وفى الفكر ، قد منحت الفكر الاشتراكى الفرنسى دفعة كبيرة ، وجعلت منه بذلك مصدراً من مصادر الفكر الاشتراكى بصفة عامة ومن مصادر الماركسية بصفة خاصة على ما سنرى .

وأما فى انجلترا فلم يقع أى حدث كبير ليهز المجتمع مثلما هزت الثورة الفرنسية المجتمع الفرنسى ، غاية الأمر أن التذمر الذى شهدته انجلترا ، خلال هذه الفترة ، والذى وجد سببه فى انتشار البطالة ، قد وجد هدفه فى المطالبة بالإصلاح البرلمانى وبإصلاح نظام الضرائب دون أن يمتد إلى المطالبة بتغيير النظام الاجتماعى .

ثالثاً — الثورة الصناعية :

فى منتصف القرن الثامن عشر بدأت الثورة الصناعية فى انجلترا ، ثم أخذت طريقها بعد ذلك وعلى صورة بطيئة نسبياً فى فرنسا ثم فى غيرها من بلاد أوربا الغربية . ومع نمو الثورة الصناعية وما أدت إليه من انتشار الآلات ومن إفراط الإنتاج بدأت التناقضات الاقتصادية والاجتماعية تظهر فى المجتمع الرأسمالى . فمع نهاية القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر أخذت حال العمال تزداد سوءاً نتيجة لتجمعهم فى المدن فى ظروف غير صحية ، ونتيجة لانتشار الأزمات الاقتصادية وما ترتب عليها من البطالة . فابتداء من النصف الثانى من القرن الثامن عشر توالت على الاقتصاد البريطانى ، أزمات إفراط إنتاج دورية فى فترات متقاربة .

ومن ناحية أخرى أدت الثورة الصناعية إلى نمو الطبقة العاملة وإلى تكتلها وخاصة مع تركز الصناعة فى كثير من المناطق ، ومع انتشار المواصلات ؛ كما أدت من الوجهة المقابلة إلى تركز رؤوس الأموال وإلى اتساع ظاهرة الإنتاج الكبير ، وبالتالى إلى تعميق الصراع الطبقى . ومع هذا الوضع تأكد أن المنظمات

السياسية والاجتماعية التى تولدت عن انتصار « المنهج العقلى » وعن « فلسفة المنفعية » وعن الثورة الفرنسية وإعلان حقوق الإنسان كانت مخيبة لآمال الطبقات الفقيرة ، إذ انتهى كل ذلك إلى أن حلت الطبقة البرجوازية محل الطبقة الأرستقراطية فى السيطرة وفى الاستغلال . وقد كان طبيعياً مع نمو التناقضات الرأسمالية على الصورة المتقدمة ، ومع سوء حال العمال وانتشار الأزمات والبطالة أن توضع الفلسفة الفردية وفلسفة الحرية والنظام الرأسمالى الذى يستند إليهما موضع الشك والهجوم ؛ كما كان طبيعياً أن تقوى بالتالى النزعات الاشتراكية التى تهدف إلى تغيير المجتمع ، وإلى التخفيف من التناقضات الطبقية ، وإلى تحسين حال الطبقات العاملة . وهو ما يعنى إذن أن التناقضات الطبقية التى ترتبت على الثورة الصناعية كانت مصدراً هاماً من مصادر الفكر الاشتراكى فى القرن التاسع عشر ، وما يعنى أيضاً أن هذا الفكر قد وجد فى ظروف الثورة الصناعية سبباً رئيسياً لاختلافه عن الفكر الاشتراكى فى القرن الثامن عشر . فبينما صدر الفكر الاشتراكى فى القرن الثامن عشر عن قيم أخلاقية دون أن يستند إلى التحليل الاقتصادى أو إلى التحليل الاجتماعى ، صدر الفكر الاشتراكى فى القرن التاسع عشر عن إدراك لحقيقة الصراع الطبقى ، مع تفاوت فى مدى هذا الإدراك من نظرية إلى نظرية أخرى تبعاً لدرجة النمو التى حققتها الرأسمالية والتى بلغها هذا الصراع وقت ظهور هذه النظرية أو تلك .

* * *

عرضنا فيما تقدم العوامل الرئيسية التى أعدت لنمو الفكر الاشتراكى فى القرن التاسع عشر . وبقى أن ندرس هنا أهم النظريات الاشتراكية الإصلاحية التى ظهرت فى هذا القرن . وقد تزعم هذه الحركة الاشتراكية فى فرنسا (وهى ما تعرف « بالاشتراكية الفرنسية ») ، « سان سيمون » و « فورييه » و « كابيه » و « بيكشيه » و « لوى بلان » و « بلانكى » و « سيسموندى » و « برودون » ، وتزعمها فى انجلترا « روبرت أوين » وتلامذته .

وقد أطلق « جيروم بلانكى » فى مؤلفه « تاريخ الاقتصاد السياسى » سنة ١٨٣٨ على هؤلاء الكتاب اسم « الاشتراكيين الخياليين » ، ثم شاعت هذه التسمية حينما أطلقها « ماركس » و « إنجلز » فى « البيان الشيوعى » الصادر فى سنة ١٨٤٨ على جميع الاشتراكيين السابقين عليهما[1] . وسندرس هنا ما أسماه ماركس « بالاشتراكية الانتقادية — الخيالية » ، وهى اشتراكية « سان سيمون » و « الاشتراكية التعاونية » التى نادى بها « فورييه » و « روبرت أوين » و « لوى بلان » ؛ ثم ندرس « اشتراكية البرجوازية الصغيرة » ومثلها اشتراكية « سيسموندى » واشتراكية « برودون » ثم « اشتراكية الدولة » وهى ما تعرف أيضاً « بالاشتراكية الألمانية » ثم « الاشتراكية المسيحية » ، وهى ما تشكل رد فعل للاشتراكيات المادية .

§ ١ — الاشتراكيات « الانتقادية — الخيالية »

حتى يمكننا أن نتفهم حقيقة هذه المدارس الاشتراكية « الانتقادية — الخيالية » ، ومثلها مدرسة « سان سيمون » ومدرسة « فورييه » ومدرسة « أوين » ومدرسة « لوى بلان » يكون علينا أن نتذكر أنها قد ظهرت فى المرحلة الأولى من مراحل الصراع الطبقى بين البروليتاريا والبرجوازية . ولذلك فقد سهل عليها أن تدرك حقيقة هذا الصراع الطبقى ، ولكنها لم تستطع ، مع ذلك ، أن تدرك قانون التطور ، أى لم تستطع أن تدرك فى جانب البروليتاريا أى تلقائية تاريخية ، أو أى حركة سياسية ذاتية[2] ، أى أنها لم تر فى هذه الطبقة قوة اجتماعية مكلفة تاريخياً بإقامة المجتمع الجديد . ومع ذلك فلا يصح الظن أن هذه المدارس لم تحلل النظام الرأسمالى تحليلاً علمياً ، فلقد فعل بعضها هذا القدر ، ولكنه لم يحلل كيفية إنهاء هذا النظام ولا كيفية قيام النظام الاشتراكى تحليلاً علمياً ، وهو

(١) Ch. Gide et Ch. Rist, *op. cit.*, p. 333.

(٢) Marx et Engels : *Manifeste du parti communiste, op. cit.*, 58.

ما فعله « ماركس » فيما بعد . ومع هذا الوضع أحلت هذه المدارس تصوراتها الخاصة ومقترحاتها الإصلاحية محل قوانين التطور التاريخية ، أى أحلت ما ابتكرته من تنظيمات اجتماعية محل التنظيم التدريجى التلقائى للطبقة العاملة ، إذ لما امتنع على هذه المدارس ، ونتيجة لعدم نمو التناقضات الطبقية فى ذلك الوقت الذى ظهرت فيه على صورة كافية ، أن تدرك قوانين التطور التاريخية ، اكتفت بوضع خطط تهدف ، بصفة أساسية وقبل كل شىء ، إلى الدفاع عن مصالح الطبقات العاملة ،وهى تلك التى عبر عنها « سان سيمون » بأنها « أكثر الطبقات عدداً وأكثرها فقراً » . فلم تكن الطبقة العاملة بالنسبة لهذه المدارس إلا طبقات مقهورة ومستغلة يجب العمل على تخليصها من القهر ومن الاستغلال ، دون أن ترى فيها قوى اجتماعية إيجابية يمكنها أن تحدث التطور .

فالاشتراكية فى نظر هؤلاء الكتاب ، « سان سيمون » و « فورييه » و « أوين » و « لوى بلان » ، هى التعبير عن الحقيقة المطلقة وعن العقل وعن العدل . ويمكن أن تتحقق فقط عن طريق اقتناع العالم بحسناتها . فالاشتراكية بصفتها التعبير عن الحقيقة المطلقة مستقلة عن الزمن وعن التطور التاريخى ، ولذلك يكون وقت كشفها ومكان نشاطها مسألة صدفة[1] ، ويتوقف مستقبلها على الدعاية لها وعلى الاقتناع بها .

ومن الملاحظ أن هؤلاء الكتاب المصلحين قد كتبوا أفكارهم فى السنوات الأولى من القرن التاسع عشر حينما كانت الرأسمالية الصناعية ما زالت فى بدئها . وكان طبيعياً أن تتحكم هذه الظروف التاريخية فى مؤسسى الاشتراكية الحديثة . فقد أدت ظروف الإنتاج الرأسمالى غير المكتملة وما استلزمته من ظروف طبقية غير مكتملة إلى أن تكون هذه النظريات الاشتراكية غير مكتملة أيضاً[2] .

ولقد لجأت هذه المدارس إلى تحليل المجتمع الرأسمالى وإلى إظهار عيوبه ،

(١) Engels : *Socialism Utopian and Scientific*, in "The Essential Left", Unwinbooks, London, 1962, p. 119.

(٢) Engels : *op. cit.*, p. 110.

وقدمت بهذه المناسبة مادة طيبة أسهمت فى إنارة الطريق أمام الطبقة العاملة . فقد اتفقت هذه المدارس ، على ما بينها من خلاف فى الحلول ، على أن المجتمع البرجوازى مجتمع ظالم ، وعلى أن الطبقة العاملة ضحية للاستغلال ، كما اتفقت على ضرورة العمل على تحسين حال هذه الطبقة بصفة أساسية . ولكن التسليم بهذه الحقيقة لم يمنع هذه المدارس من المطالبة بتحسين ظروف الحياة المادية لكل أعضاء الجماعة بما فى ذلك هؤلاء الذين يتمتعون بالامتيازات . وتشترك هذه المدارس فى أن أيها لم تمثل مصالح الطبقة العاملة التى كانت تنمو فى ذلك الوقت. فلم تقتصر أى مدرسة منها على المطالبة بتحرير الطبقة العاملة وحدها ، بل لجأت، شأن الفلاسفة الفرنسيين السابقين عليها ، إلى المطالبة بتحرير الإنسانية كلها[1]، وبذلك وضعت نفسها فوق كل تناقض طبقى .

كما أنها قد لجأت ، وهى بصدد الدعوة إلى تغيير المجتمع ، إلى توجيه ندائها إلى الجماعة كلها بما فى ذلك الطبقة الحاكمة ، ورفضت فكرة الثورة ، واعتمدت فى إحداث هذا التغيير على الوسائل السلمية وحدها .

غير أن مقترحات هذه المدارس لا تعدو أن تكون مقترحات خيالية ، بمعنى أن أصحابها لم يكشفوا عن القوانين التى تحكم التطور ، ولم يعينوا القوى الاجتماعية التى تحدثه ، وإنما اقتصروا على إبداء بعض المقترحات وخاصة تلك التى تنصرف إلى إقامة « الاتحادات التعاونية » إلى الدولة أو إلى الرأسماليين للعمل على تحقيقها . وقد تمثلت مقترحات بعضهم فى إقامة نوع من « الاقتصاد المدار » ومثل ذلك مقترحات « سان سيمون » وتلامذته ؛ بينما تمثلت مقترحات بعض آخر فى إقامة « مجتمعات تعاونية » مثالية ، وهؤلاء هم من يعرفون « بالاشتراكيين التعاونيين » أو « باشتراكيي الجمعيات (أو الاتحادات) » . ومثلهم « فورييه » و « لوى بلان » فى فرنسا و « أوين » وتلامذته فى انجلترا . فقد نادى هؤلاء ، على ما بينهم من خلاف ، بإقامة « مستعمرات تعاونية » واعتقدوا أن هذه المنظمات التعاونية يمكنها أن تحل ، بلا عنف وبلا ثورة ،

(١) Marx et Engels : *op. cit.*, p. 59.
Engels : *op. cit.*, p. 107.

محل المجتمع الرأسمالى القائم . وننبه إلى أن « الاشتراكية التعاونية » هذه لا تهدف إلى إلغاء الملكية الخاصة لأدوات الإنتاج ، بل تهدف إلى إقامة نوع جديد من الملكية وهو الملكية التعاونية .

وسنعطى هنا فكرة مختصرة عن أفكار كل من « سان سيمون » و « فوربيه » و « روبرت أوين » و « لوى بلان » .

سان سيمون
(١٧٦٠ — ١٨٢٥)

كان « سان سيمون »(*) ابن الثورة الفرنسية التى شهدت تحالف الطبقة الثالثة والطبقة البرجوازية ، والتى أدت إلى انتصار جماهير الأمة العاملة فى الإنتاج وفى التجارة على الطبقات غير العاملة من النبلاء ورجال الدين . ولقد صرف هذا التحالف « سان سيمون » عن التفكير فى الصراع الطبقى بين العمال والرأسماليين . ويمكن أيضاً أن نفسر عدم اهتمام « سان سيمون » بالصراع بين هاتين الطبقتين بالظروف التى نشأ فيها . فقد كانت الثورة الصناعية ، فى ذلك الوقت ، مازالت وليدة فى فرنسا ، وهو مايعنى بالتالى أن الصراع الطبقى لم يكن قد أخذ قوته بعد ، ولذلك لم يستطع « سان سيمون » أن يدرك حقيقة هذا الصراع . وقد ساعد ذلك على انصراف « سان سيمون » إلى نوع آخر من الصراع ، وهو الصراع بين العاملين (المنتجين) والعاطلين (الخاملين) . ويمكن أن نفسر أيضاً اهتمام « سان سيمون » بهذا النوع الآخر من الصراع باهتمامه بالتقدم الاقتصادى وعلى وجه الخصوص بالتقدم الصناعى . فقد أعلن

(*) الكونت « دى سان سيمون » "Saint Simon" اشتراكى فرنسى ينتمى الى الطبقة الارستقراطية ، اشترك فى حرب الاستقلال الأمريكية . ونزل عن لقبه عندما قامت الثورة الفرنسية . وقد اتخذ من « أوجيست كونت » سكرتيراً له وقد كتب عدة مؤلفات أهمها « الصناعة » "De l'Industrie" و « المسيحية الجديدة » ١٨٢٥ "Le nouveau christianisme" وقد تكونت المدرسة المعروفة باسمه بعد موته ، وقد بدأ عرض نظريتها سنة ١٨٢٨ وكان من أشهر كتابها « بازار » و « بيشيه » و « انفانتان » وقد كان لهذه المدرسة أثر واسع على المسئولين الفرنسيين فى ذلك الوقت .

سنة ١٨١٦ أن علم السياسة هو « علم الإنتاج » . فتحت تأثير هذه الظروف السابقة الذكر ترك الصراع بين الطبقة الثالثة والطبقات الممتازة مكانه ، فى فكر سان سيمون ، للصراع بين « المنتجين » و « الخاملين » . وهو لايقصر ، فى هذا المجال ، طبقة المنتجين على العمال ، بل يمدها لتشمل كل الذين يشاركون فى الإنتاج من العمال إلى رجال الصناعة والتجارة والبنوك . كما أنه لايقصر طبقة الخاملين على الطبقات القديمة الممتازة ، بل يمدها لتشمل كل الذين يعيشون على دخل دون المشاركة فى الإنتاج .

وأمام هذا الصراع بين المنتجين والخاملين هاجم « سان سيمون » الملكية بصفتها مصدراً للاستغلال ، أى بصفتها مصدراً لاستيلاء بعض الأشخاص على جزء من ناتج عمل الآخرين . فالملكية تعتبر إذن مصدراً لنوع من الاحتكار يسمح للملاك الخاملين بالحصول ، من غير عمل ، على جزء من دخل المنتجين ، وهم أرباب الأعمال والعمال .

ويمكن القول بأن « سان سيمون » قد هاجم الملكية بصفتها مصدراً للاضطراب الاقتصادى أكثر منها مصدراً للاستغلال ، ذلك أن الملكية تؤدى ، فى نظره ، إلى عدم توافر رؤوس الأموال لدى المنتجين الحقيقيين ، وإلى ارتفاع ثمن الحصول عليها . ولذلك طالب « سان سيمون » بالتوسع فى البنوك وفى الائتمان ، ثم طالب أيضاً بتدخل الدولة (١) وبإقامة نوع من الاقتصاد المدار (٢) . ومعنى ذلك إذن أن « سان سيمون » ، وعلى الرغم من احترامه للملكية وعدم مطالبته بإلغائها ، قد طالب بإعادة تنظيم الثروة تحت رقابة الدولة .

وقد كان « سان سيمون » يعتقد أن الظروف الاقتصادية هى أساس المنظمات

(١) James (E) : *Histoire sommaire de la pensée économique*, Paris, Montchrestien, 1965, p. 141.

(٢) Jean Marchal : *"Deux essais sur le Marxisme"*, Paris, Editions Génin, 1955, p. 24.

السياسية ، أى أنه كان يعطى الاقتصاد الأولوية على السياسة ، وأن حكم الأشخاص سيتحول فى المستقبل إلى إدارة الأشياء ، وهو ما يعنى إذن إلغاء الدولة (١) ، وهو نفس المنطق الذى سيطر على « كارل ماركس » .

وأمام الصراع بين المنتجين والخاملين طالب « سان سيمون » بالاهتمام بالإنتاج ، وبالثورة الصناعية وبضرورة قيام مجتمع مخطط ، وبالتخلص من الخاملين ، وبضرورة أن يعمل الجميع . وخلص إلى أن العاطلين قد فقدوا القدرة على القيادة ، وهو ما أثبتته الثورة ، وإلى ضرورة أن يقود العلم والصناعة ، فقد كان يثق فى العلم وفى تقدمه المستمر . ووجد أن على العلم والصناعة أن يعيدا وحدة الأفكار الدينية التى فقدت منذ عهد الإصلاح ، وأن يقيما « المسيحية الجديدة » .

وهكذا انشغل « سان سيمون » بإعادة تنظيم الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية ، وجعل من الأوضاع الاقتصادية ، وهو ما يعتبر واضحاً فى فكره ، أساساً للأوضاع السياسية . فالعمل الأكثر أهمية فى نظره هو إعادة تنظيم الاقتصاد . ولذلك يمكن القول إن نظرية « سان سيمون » هى نظرية للانتاج قبل كل شيء .

ويتضح من موقف « سان سيمون » من الصراع الطبقى ومن طبقة المنتجين أن اشتراكيته ليست « اشتراكية عمالية » ، بل إن هذا الموقف قد حمل البعض على التشكيك فى اعتباره « اشتراكياً » (٢) ذلك أنه قد اهتم أساساً بإعادة تنظيم الإنتاج ، وهو ما لا يتصل بصفة خاصة بالاشتراكية .

ومع ذلك فلا يصح الظن أنه قد أهمل الطبقات الفقيرة . فالمؤكد أنه

(١) Engels, *op. cit.*, p. 112.
Durkheim, *op. cit.*, p. 19.
James, *op. cit.*, p. 141.

(٢) محمد حلمى مراد « المذاهب والنظم الاقتصادية » القاهرة ١٩٥٢ ص ٩٨ .

قد اهتم على وجه الخصوص برفع مستوى معيشة « الطبقة الأكثر عدداً والأكثر فقراً » ، وهو ما دفع « كارل ماركس » إلى اعتباره من الاشتراكيين الخياليين (١) . ولكنه من المؤكد أيضاً أنه لم يفكر فى الاشتراكية على أساس الصراع الطبقى بين العمال وأصحاب الأعمال ، بل إنه على العكس من ذلك قد جمع ، وعلى ما قدمناه ، هاتين الطبقتين فى طبقة واحدة وهى طبقة الصناعيين أو (طبقة المنتجين) على أن بينهما مصالح مشتركة فى مقابل طبقة العاطلين (الطفيليين).

وقد جمع « سان سيمون » من حوله عدداً من تلامذته كونوا بلا شك مدرسة اشتراكية خيالية ، ومن أشهرهم « بازار » و « أنفانتان » (٢) و « بيشيه » (*) .

وعلى الرغم من أن « السان سيمونيين » كانوا يفكرون الملكية الخاصة إلا أنهم لم يجرؤوا على المطالبة بإلغائها واكتفوا بالمطالبة بتجزئتها . فلم تكن الملكية فى نظرهم ، وعلى العكس من الطبيعيين ، حقاً طبيعياً ، ولكنها واقعة اجتماعية تخضع ، شأن غيرها من الوقائع الاجتماعية الأخرى ، لقانون التطور . واتفاقاً مع ذلك نادى « السان سيمونيون » بإلغاء الميراث حتى لا تنتقل الثروة بواقعة الميلاد إلى الورثة بصرف النظر عن كفاءتهم ، على أن تنتقل إلى الدولة التى تعهد بإدارتها إلى الأكفاء . وطالبوا أيضاً بأن يعاد تنظيم الإنتاج والتوزيع على أساس مبدأ « لكل بحسب كفاءته ، ولكل كفاءة بحسب عملها » وهو ما يعنى أن يعهد إلى كل بالعمل الذى يناسب كفاءته ، وأن يعطى كل بحسب عمله .

(١) Marx et Engels, *Manifeste du parti communiste*", *op. cit.*, p. 58.

(٢) Bazard, Enfantin.

(*) « بيشيه » Buchez (Philippe-Joseph Benjamin) (١٨٩٦ — ١٨٦٥) مؤرخ وصحفى واشتراكى فرنسى ، تأثر بأفكار سان سيمون ، ثم أسس مدرسة « كاثوليكية جديدة » كان هدفها الأساسى الترويج لمبدأ « الاتحادات » التى يقيمها العمال . أثر فى « لوى بلان » بفكرته التى نادى بها ١٨٣١ عن « الورش الاجتماعية » .

الاشتراكية التعاونية

اشتراكية الجمعيات (الاتحادات)

قدمنا أن فريقاً من الاشتراكيين الإصلاحيين يرى أن الاتحادات الحرة (الجمعيات التعاونية) يمكن أن تواجه المشكلات الاجتماعية ، وأن تحل محل المجتمع الرأسمالى القائم ، وأن تخلق بدلاً منه مجتمعاً جديداً يحل فيه « العمل الشريك » محل « العمل الأجير » . ونضيف أن هذا الفريق كان يحرص على الفرد ، وكان يخشى عليه أن يذوب فى المجتمع ، وكان يرى أن المنظمات التعاونية الصغيرة ، وهى تعالج مشكلات المجتمع الرأسمالى ، يمكنها أيضاً أن تحافظ على هذا الفرد . وأن الوحدة بين هذه المنظمات يمكن ، إن كان لها محل ، أن تأتى من أسفل لا من أعلى .

وواضح إذن أن هذا الفريق يختلف عن المدرسة الاقتصادية الحرة فى أنه يهدف عن طريق هذه الاتحادات التعاونية (الجمعيات التعاونية) ، إلى خلق مجتمع جديد يؤدى فى النهاية إلى خلق إنسان جديد . ويشكل هذا الفريق من الاشتراكيين ومثلهم « فورييه » و « أوين » و « لوى بلان » ؛ ما يعرف « بالاشتراكية التعاونية » أو باشتراكية الاتحادات (الجمعيات) ، وهى نوع من « الاشتراكيات الإنتقادية الإصلاحية » .

وسندرس هنا أفكار هؤلاء الاشتراكيين الثلاثة السابقى الذكر على التوالى .

فورييه (١٧٧٢ — ١٨٣٧)

نشأ فورييه * فى عصر الثورة الفرنسية ، ووجد أنها قد أحلت الطبقة

(١) أنظر “Les socialistes associationnistes”, Ch. Gide et Ch. Rist, op. cit., p. 258.

(*) « شارل فورييه » “Charles Fourrier” هو ابن أحد التجار الأغنياء ، وقد أعد ليكون هو الآخر تاجراً ، ولكنه فقد ثروته فى التجارة ، ثم أصبح مستخدماً تجارياً . وانصرف إلى التفكير فى المشكلات الاجتماعية وفى مشكلة التوزيع . وأصدر لذلك عدة مؤلفات =

البرجوازية فى السلطة محل الطبقة الأرستقراطية دون أن تحقق آمال الشعب فى العدالة الاجتماعية . ولذلك انصرف إلى دراسة المشكلة الاجتماعية ومشكلة توزيع الثروة . وخلص إلى ضرورة خلق مجتمع جديد يقوم على أساس مجتمعات محلية صغيرة تعاونية ، وهى ما تعرف « بالمستعمرات التعاونية » (فلانستير)[١] .

وعلى الرغم من أن « فورييه » كان ضحية الإغراق فى الخيال الذى أسلمه إلى أفكار ساذجة ، وعلى ما سنرى ، إلا أنه قد مارس على الفكر الاشتراكى تأثيراً لا يمكن إنكاره لأسباب ثلاثة[٢] :

أولها — أنه قد حاول أن يقدم تفسيراً شاملاً للعالم .

ثانيها — أنه قد نقد النظام الرأسمالى ، وما يؤدى إليه من بؤس مادى ونفسى ، نقداً حاداً مما دعا « إنجلز » إلى اعتباره « واحداً من أكبر الهجائين فى مختلف العصور »[٣] .

وثالثها — أنه اقترح خطة لمجتمع يقوم على الاتحادات التعاونية الاختيارية .

وسندرس هذه النقاط الثلاثة التى تشكل فكر فورييه على التوالى :

أولاً — قسم « فورييه » التاريخ إلى أربعة مراحل من مراحل التطور

= فقد أصدر “Traité des quatre mouvements” سنة ١٨٠٨ و “Traité de l'association domestique et agricole” سنة ١٨٢٢ و “Le nouveau monde industriel” سنة ١٨٢٥ .

(١) Phalanstère وهى كلمة نحتها « فورييه » من كلمتين : أولاهما الكلمة اللاتينية “Phalanx” المشتقة بدورها من الكلمة اليونانية “Phalagy” وهى تعنى « كتيبة » وثانيتهما الكلمة الفرنسية “monastère” وهى تعنى « الدير » .

(٢) Touchard, *op. cit.*, p. 563.

(٣) Engels, *op. cit.*, p. 113.

وهى مرحلة الوحشية ، ومرحلة البربرية ، والمرحلة العائلية ، ومرحلة الحضارة ، وهى تقابل مرحلة المجتمع المدنى ، أى مرحلة المجتمع البرجوازى الحالى ، وهو هذا المجتمع الذى يستند إلى النظام الاجتماعى الذى بدأ فى القرن السادس عشر . ويرى « فورييه » أن مرحلة الحضارة تخلق ، فى صورة مجسمة ، كل العيوب التى عرفتها مرحلة البربرية فى صورة بسيطة ، وأن مرحلة الحضارة هذه تتحرك ، فى حلقة مفرغة ، داخل التناقضات التى تخلقها بصفة مستمرة ودون أن تقدر على حلها ، ذلك أنها تصل دائماً إلى مايخالف تماماً ماترغب فى الوصول إليه أو ماتدعى الرغبة فى الوصول إليه . ومثل ذلك أن الفقر قد تولد ، فى ظل الحضارة ، عن الوفرة نفسها التى حققتها هذه المرحلة .

وقد استخدم « فورييه » المنهج الجدلى (الديالكتيكى) ، وخلص نتيجة له إلى أن لكل مرحلة من مراحل التاريخ فترة صعود ثم فترة انهيار . وطبق هذه الملاحظة على الجنس البشرى كله . فكما أدخل « كانت » فكرة التحطيم النهائى فى العلوم الطبيعية ، أدخل « فورييه » فكرة التحطيم النهائى للجنس البشرى فى العلوم التاريخية . ويعتقد « إنجلز » أن « فورييه » قد بلغ ذروته فى دراسته هذه عن تاريخ المجتمعات(١) .

ثانياً — سجل « فورييه » ، وقد عاش فى مدينة « ليون » الصناعية ، وقد شاهد بؤس العمال ، أن طريقة الإنتاج الجديدة — على الرغم من أنها كانت فى بدء مرحلتها الصاعدة — قد أدت إلى مساوىء اجتماعية بالغة . فقد أدت إلى تجميع عدد كبير من العمال فى المدن الكبيرة فى الأحياء الفقيرة وفى ظروف صحية سيئة ، كما أدت إلى إضعاف التقاليد الخلقية والعلاقات العائلية ، وإلى إرهاق العمال وخاصة من النساء والأطفال ، مما أضعف الروح المعنوية للطبقة العاملة التى انتقلت فجأة من الريف إلى المدينة ، من الزراعة إلى الصناعة ، ومن الظروف

(١) Engels, *op. cit.*, p. 113.

المستقرة إلى الظروف القلقة . ولهذه الأسباب انتقد « فورييه » المجتمع البرجوازى انتقاداً مراً ، كما أنه لم يستطع ، على العكس من « سان سيمون » ، أن يقدر الصناعة . فقد اعتقد ، ولما اتضح له من المساوىء السابقة الذكر ، أنها تتقدم على حساب الطبقة العاملة . ولذلك ذهب إلى تفضيل الزراعة عليها ، إذ خلص إلى أن الإنسان لا يصح أن يخصص للصناعة إلا ربع وقته على الأكثر ، كما خلص إلى ضرورة بعثرة المصانع بين المزارع حيث يمكن للعمال أن يتمتعوا بمناظر الريف ، وأن يخصصوا جزءاً من وقتهم للزراعة . وبالإضافة إلى ذلك فقد كان يأخذ التجار على أنهم طفيليون تنحصر مهمتهم فى أن يبيعوا بستة فرنكات ما يكلف ثلاثة ، وأن يشتروا بثلاثة فرنكات مايكلف ستة . وخلص مع هذا الفهم إلى أن التجارة تخلق « إقطاعاً تجارياً » ، وتشجع سيطرة رجال البنوك . وبينما طالبت «السان سيمونية» بتغيير عميق فى الاقتصاد ، فقد ارتاب فيه « فورييه » ، وبينما أكدت « السان سيمونية » ضرورة زيادة الإنتاج فقد أكد « فورييه » ضرورة رفع رفاهية المستهلكين .

وبالإضافة إلى ذلك فقد خلص إلى أن الحرية الاقتصادية تؤدى إلى الفوضى وإلى البؤس ، وهو ما كانت تعانى منه انجلترا فى ذلك الوقت حيث بلغت الحرية مداها(١) .

ثالثاً — وفى سبيل إصلاح المجتمع اقترح « فورييه » إقامة نظام اجتماعى جديد يقضى على التناقضات الرأسمالية القائمة ، ويخلق انسجاماً اجتماعياً . ويقوم هذا النظام الجديد على نوع من المجتمعات المثالية المحلية الصغيرة « فلانستير » ، وهى ما تعرف « بالمستعمرات التعاونية » تقوم فيها الحياة على أسس جماعية تتلاءم ، فى تقديره ، مع نزعات الإنسان وميوله ، وتحقق غرض الإنسانية ، وهو ما يتمثل فى الرفاهية والسعادة . وقد اعتمد « فورييه » فى تصوره للتنظيم

(١) Touchard, *op. cit.*, p. 564.

الذى تقوم عليه هذه المجتمعات المثالية على تحليل طبيعة الإنسان ونزعاته . فقد تصور أنه توصل إلى كشف كبير وهو أن « قانون الجاذبية » لا يحكم العالم الطبيعى فحسب ، بل ويحكم أيضاً العالم الاجتماعى . ولذلك خلص إلى ضرورة أن يكون العمل الذى يقوم به الإنسان جذاباً . وعلى أساس هذا التحليل لطبيعة الإنسان أقام « فورييه » تنظيم هذه المجتمعات الجديدة . فقد اقترح أن تكون هذه المستعمرات التعاونية محدودة الحجم ، بحيث تتكون الواحدة منها من ١٦٠٠ — ٢٠٠٠ شخصاً يقومون بكل الوظائف الاجتماعية بالتناوب فيما بينهم لتفادى المبالغة فى التخصص ولضمان جاذبية العمل . وقد رأى أن يؤدى العمل فى مجموعات متجانسة ، وأن يختفى «العمل الأجير» ليحل محله «العمل الشريك» بحيث يكون العامل مالكاً لأدوات الإنتاج فى الوقت نفسه .

ومعنى ذلك إذن أن الجمعيات التى نادى بها « فورييه » كانت جمعيات تعاونية للاستهلاك وللانتاج فى وقت معاً ، لقد كانت عالماً يكفى نفسه بنفسه وتتخذ هذه الجمعيات شكل شركة المساهمة حيث لا تلغى الملكية الفردية ، بل تتحول إلى أسهم (١) .

وقد استرسل « فورييه » فى الخيال إلى درجة بعيدة ، وهو يصف هذه المستعمرات التعاونية ، فبلغ منه أن وصف القصر الاجتماعى الذى يقوم فى وسطها ، والذى يضم قاعة الدرس والمكتبة وصالة الطعام حيث ينتظر المستهلكين أربعون طبقاً مختلفاً . ولاتقوم الحياة فى هذه المستعمرات التعاونية على أسس شيوعية ، ذلك أنها لا تستبعد الملكية ولا التفاوت فى الثروة ولا فى مستوى المعيشة . فقد كان « فورييه » ينفر من عدم النظام ، ويحترم الميراث ، ويعتبر الغنى والفقر أمرين طبيعيين. وقد اقترح «فورييه» توزيع الناتج فى هذا الاقتصاد الجماعى على أساس إعطاء ٥/١٢ للعمل اليدوى و ٤/١٢ لرأس المال و ٣/١٢ للمواهب بما فيها الإدارة ، على أن يكون لكل عضو أن يساهم فى أحد

(١) Ch. Gide et Ch. Rist, *op. cit.*, p. 276.

هذه الأقسام الثلاثة أو فى بعضها تبعاً لكفاءاته وميوله . وقد عمل « فورييه » على إغراء الرأسماليين لاستثمار أموالهم فى هذه المستعمرات التعاونية وذلك بوعدهم بأنصبة مغرية . ولم يكن « فورييه » يعتمد على الدولة فى إنشاء هذه المستعمرات التعاونية ، بل كان يرغب فى أن تتكون بطريقة حرة ، ذلك أنه كان ترى أن إعادة تنظيم المجتمع يجب أن تأتى من أسفل لا من أعلى . فقد كان « فورييه » ، شأن « برودون » ، ينفر من النظم التحكمية المركزية ، وكان يرى فى الدولة اتحاداً للجمعيات الحرة ، كما كان يرتاب فى الثورات ، وقد يكون ذلك انعكاساً لخيبة الأمل التى لحقته من الثورة الفرنسية . ولذلك فلم ير «فورييه» أن الطريق إلى الاشتراكية يمتد عبر النضال الطبقى (١) .

ولقد كان أتباع « فورييه » من بناة المجتمعات المثالية . فقد هدفوا إلى التخلص من المجتمعات القديمة ، وإلى إقامة شبكة من المجتمعات المحلية التعاونية ، واعتقدوا أن هذه المنظمات الجديدة تستطيع ، بلا عنف وبلا ثورة ، أن تحل محل المجتمع البورجوازى القائم وذلك نظراً لأنها تفضله . ولقد حاول بعض أتباع « فورييه » تطبيق أفكاره فى أمريكا ، فأنشأوا فيما بين ١٨٤٢ — ١٨٤٥ حوالى ٣٤ مستعمرة تعاونية ، ولكنها فشلت كلها . ثم قام واحد آخر من أتباعه وهو « فيكتور كونسيدران » (٢) ١٨٥٤ بمحاولة مماثلة فى « تكساس » ولكنها فشلت هى الأخرى .

أوين (١٧٧١ — ١٨٥٨) :

كان « روبرت أوين » (*) من كبار رجال الصناعة ، فقد كان يملك مصنعاً

(١) ميناييف « نشوء الاشتراكية العلمية ومبادئها » موسكو ص ٣٦ .

(٢) Victor Considerant

(*) « روبرت أوين » (Robert Owen) ولد فى مدينة نيو تاون بانجلترا ١٧٧١ لأب حرفى ، واشتغل فى مصنع نسيج ، وأظهر كفاءة وأمانة مما دعى أحد أرباب الأعمال إلى إتخاذه شريكا له ، ثم شق طريقه إلى أن أصبح من كبار رجال الصناعة كما أصبح من رواد

للنسيج يعمل فيه ٥٠٠ عامل فى مدينة « نيولانارك » . وقد نشأ فى انجلترا فى الوقت الذى تقدمت فيه الرأسمالية الصناعية ، فأتيح له أن يشهد التناقضات الطبقية وبؤس العمال ، وهو ما دفعه إلى نقد النظام الرأسمالى وما يترتب عليه من مساوىء وإلى المطالبة بتغييره تغييراً عميقاً . وفى سبيل الوصول إلى هذا الهدف قدم « أوين » عدة مقترحات ، وحاول تحقيقها . وقد تميز فكره عن الإصلاح الاجتماعى بأمرين(١) : أولهما أنه كان يأمل تحقيق الإصلاح الاجتماعى طبقاً لمجتمعات مثالية . وثانيهما أنه كان يرى أن أمر الإصلاح الاجتماعى مستقل عن السلطة السياسية ، أى أنه ليس مسألة سياسية ، وهو ما يشاركه فيه « سان سيمون » و « فورييه » و « برودون » ، وما يخالفه فيه . وعلى ما سنرى ، « لوى بلان » الذى طالب بتدخل الدولة .

ويمكن أن نسجل أن فكر « أوين » عن الإصلاح الاجتماعى قد تطور تطوراً كبيراً بحيث يمكن أن يرد إلى عدة مراحل متتالية نقلته فى نهاية الأمر من مجرد « رب عمل خيّر » إلى « مخلص اجتماعى » . وسنعرض هنا هذه المراحل التى مر بها فكر « أوين » على التوالى :

أولاً — لجأ « أوين » بصفته « رب عمل خيّر » ، إلى إدخال بعض الإصلاحات العمالية فى المصنع الذى كان يملكه ، فخفض ساعات العمل من سبع عشرة ساعة إلى عشر ساعات مع زيادة أجور العمال ، كما منع تشغيل الصغار دون العاشرة فى العنابر ، ونظم لهم تعليماً مجانياً ، كما قدم للعمال مساكن صحية بإيجار منخفض ، وفتح لهم محلاً لبيع السلع الاستهلاكية بأثمان معقولة . وقد أدت هذه الإصلاحات التى أدخلها « أوين » فى مصنعه إلى تحسين حال العمال وإلى ارتفاع

= الفكر التعاونى ، ولكنه توفى قبل أن يشهد النتائج العملية لنظريته التى أثرت تأثيراً ملحوظاً فى التطور الاجتماعى .

محمد حلمى مراد « التعاون » المرجع السابق ص ١٩ — ٣١ .

(١) Touchard, p. 555.

الإنتاجية ، مما أثار إعجاب معاصريه من أرباب الأعمال . ونزولاً على هذا المنطق والنتائج المترتبة عليه دعا « أوين » فى كتاب نشره ١٨١٣ عن ملاحظاته على المجتمع أرباب الأعمال ورجال الصناعة إلى الأخذ بآرائه وبالإصلاحات التى أدخلها فى مصنعه غير أن دعوته لم تجد أذناً صاغية .

ثانياً — ولما لم تجد دعوة « أوين » السابقة الذكر التى وجهت إلى أرباب الأعمال أذناً صاغية بدأت المرحلة الثانية من تفكيره ، فلجأ إلى الدولة لتحقيق أهدافه الاجتماعية . فطالب الحكومة الإنجليزية والحكومات الأجنبية باستصدار القوانين اللازمة لإصلاح حال العمال ، ومثلها القانون الخاص بتغيير ظروف عمل الأطفال ، وقد انتهت محاولته بإصدار قانون سنة ١٨١٩ يحدد السن الأدنى بتسع سنوات . ثم لجأ إلى الدولة بعد ذلك فى تنفيذ أفكاره عن شيوعية الأرض داخل المستعمرات التعاونية وعن « بنك التبادل العادل » .

ثالثاً — ومع عدم توفيق « أوين » فى تحقيق أهدافه بالطريقة السابقة الذكر اقتنع بعدم جدوى الالتجاء إلى أرباب الأعمال أو إلى الدولة لتحقيق التقدم الاجتماعى . ولذلك تحول إلى وسيلة أخرى ، وهى إنشاء « المستعمرات التعاونية » . فقد خلص « أوين » إلى أن الإنسان من خلق الوسط الاقتصادى والاجتماعى ، وإلى أننا يمكن أن نغيره بتغيير هذا الوسط ، أى بخلق وسط اجتماعى جديد . وهذه هى الفكرة الأساسية عند « أوين » . وتنتهى فكرة « أوين » هذه من الناحية الاقتصادية إلى أن يكون التوزيع تبعاً للحاجات لا تبعاً للقدرات ذلك لأن اختلاف هذه القدرات إنما يرجع إلى الظروف ، أى إلى الوسط . ومن هنا يتضح إذن أن التعاونيات التى طالب بها أوين من النوع الشيوعى(١) . وقد اقترح « أوين » لتغيير المجتمع القائم إنشاء مجتمعات تعاونية تقوم على أساس الملكية الجماعية وعلى الاكتفاء الذاتى . وقد كان « أوين » ، شأن « فورييه » أيضاً ، يفضل الزراعة ويحلم بإذابة الصناعة فيها ، ولذلك فقد

(١) Ch. Gide et Ch. Rist. op. cit, pp, 265-6,

تصور هذه المجتمعات التعاونية على هيئة قرى نموذجية . وقد أنشأ « أوين » مستعمرة على هذا الطراز فى « نيولانارك » ، ولكنه باعها ليقوم بمحاولات مماثلة فى أمريكا الشمالية . غير أن هذه المحاولات باءت بالفشل ، واضطر « أوين » أن يعترف بأنه لم ينجح فى خلق الوسط اللازم لإعادة خلق الإنسان (١) .

رابعاً — ولما فشلت محاولات « أوين » فى إعادة خلق الإنسان عن طريق تغيير الوسط ، أى عن طريق إقامة مستعمرات تعاونية ، اتجه إلى دراسة عيوب المجتمع القائم وإلى العمل على معالجتها . وقد خلص إلى أن مصدر هذه العيوب هو البحث عن الربح ذلك أنه يتنافى مع العدالة ، وأنه يؤدى إلى خلق الأزمات الاقتصادية بما يؤدى اليه من نقص الاستهلاك . ولذلك طالب « أوين » بإلغاء الربح . ولما وجد أن النقود هى أداة هذا الربح طالب بإلغائها هى الأخرى ، وبإحلال أذون العمل (بونات العمل) محلها ، على أن تكون الأذون أداة التبادل ، وعلى أن تكون أيضاً مقياس القيمة، ذلك أن العمل ، وهو ما ذهب إليه ريكاردو ، هو الذى يخلق القيمة . واتفاقاً مع ذلك يحصل المنتج على عدد من أذون العمل بقدر عدد الساعات التى بذلها فى إنتاج السلعة على أن يدفع المستهلك للحصول على هذه السلعة العدد نفسه من هذه الأذون . وبذلك نكون قد ألغينا الربح والوسيط معاً . وواضح أن فكرة « أذون العمل » التى نادى بها « أوين » لا تتفق مع مبدئه الشيوعى المثالى « لكل بحسب حاجته » (٢) ذلك أنه يجعل المكافأة على العكس من ذلك تبعاً للعمل . وقد عمل « أوين » على تحقيق فكرته فى إلغاء الربح وفى أذون العمل عن طريق إنشاء « بنك التبادل العادل » ١٨٣٢ لتبادل عن طريقه أذون العمل ، ولكنه أغلق ١٨٣٤ .

وواضح إذن أن فكرة « أوين » الأساسية تتمثل فى إلغاء الربح والوسيط ، وهو ما يشكل الفكرة الأساسية فى الجمعيات التعاونية الاستهلاكية ، وما يبرر

---

(١) Ch. Gide et Ch. Rist. op. cit p, 266,

(٢) Ch. Gide et Ch. Rist. op. cit, p, 268,

إذن اعتبار « أوين » أباً للتعاون . ومع ذلك فلا يصح الظن أن المبادىء التعاونية بالصورة المعروفة لنا الآن تنتهى إلى « أوين » . فحقيقة الأمر أنها ، وإن وجدت أساسها فى فكرة إلغاء الربح التى نادى بها ، تنتهى فى صورتها الحالية إلى بعض من أتباعه الذين أنشأوا أول جمعية تعاونية استهلاكية فى « روتشديل » ١٨٤٤ ، والذين عرفوا لذلك « برواد روتشديل » .

ويتبقى أن نسجل أن «أوين» ، وإن لم يدرك ، على العكس من الاشتراكيين الفرنسيين الخياليين ، أهمية الصراع الطبقى ، إلا أنه قد أخذ الملكية الخاصة على أنها مصدر الشر ، وأنه طالب لذلك بتغيير النظام القائم ، ولكنه لم يطالب بنزع الملكية الخاصة لأدوات الإنتاج القائمة ، وإنما طالب فحسب بتكوين رؤوس أموال جديدة تستغل بطريقة تعاونية ، وهو ما يبرر وصف اشتراكيته « بالإشتراكية التعاونية » . كما يلزم أن نسجل أيضاً أن اشتراكية « أوين » فى شكلها الأخير الذى يتمثل فى إلغاء الربح ، تعتبر شأن اشتراكية « برودون » ، اشتراكية تبادل دون أن تمتد إلى نطاق الإنتاج (١) وهو ما أكمله أتباعه . ويظل « لأوين » فى النهاية أنه قد لعب دوراً كبيراً فى تنوير الطبقة العاملة فى انجلترا فى النصف الأول من القرن التاسع عشر ، وأن الحركة التعاونية ، التى تقوم أساساً على إلغاء الوسيط والربح ، تعتبر إلى حد كبير ، نتيجة لجهوده الفكرية والعملية .

لوى بلان (١٨١١ — ١٨٨٦)

يعد « لوى بلان » * واحداً من الاشتراكيين الذين يقيمون الاشتراكية

---

(١) Touchard, op. cit., p. 555.

(*) «لوى بلان» (Louis-Jean-Joseph) Blanc سياسى ومؤرخ وصحفى فرنسى ، ولد فى مدريد ١٨١١ ، وتوفى فى كان ١٨٨٢ . من أشهر خطباء الحزب الديمقراطى التقدمى ، أصدر فى سنة ١٨٣٩ ، « مجلة التقدم الاجتماعى » ونشر بها فى السنة نفسها مجموعة مقالات عن « تنظيم العمل » ، ثم جمعها بعد ذلك فى كتاب يحمل نفس الاسم ١٨٤١ . وقد أحدث =

على أساس الجمعيات (الاتحادات) التعاونية ، وهم من يعرفون « بالاشتراكيين التعاونيين » أو « باشتراكى الجمعيات » (الاتحادات) ، كما أنه يعد فى الوقت نفسه واحداً من الاشتراكيين الذين سجلوا ، فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر ، الانتقال نحو اشتراكية الدولة . وهذا هو الوجه الأكثر تمييزاً له . إذ أنه — وعلى الرغم مما ذهب إليه من إقامة الاشتراكية على أساس « الورش الاجتماعية » ، وهى مالا تعدو أن تكون نوعاً من جمعيات العمال التعاونية للانتاج[1] — قد طالب الدولة بإقامة هذه الورش . وهو مادفع « برودون » إلى اعتباره ممثلاً « للاشتراكية الحكومية »[2] .

وقد عرض «لوى بلان» أفكاره الاشتراكية ، وهى تلك التى تتلخص ، بصفة أساسية ، فى « حق العمل » ، وفى إقامة «الورش الاجتماعية»[3] فى كتابه «تنظيم العمل» وهو كتاب مختصر ، وواضح العرض ، وسهل الفهم . وقد أثار

= هذا الكتاب ضجة واسعة ، ولاقى رواجاً كبيراً ، حتى إنه قد أعيد طبعه تسع مرات . وأسهم بكتابه « تاريخ عشر سنوات » الصادر ١٨٤١ فى إسقاط « ملكية يوليو » اعتبرته ثورة فبراير ١٨٤٨ السياسى الأكثر تمثيلاً للطبقة العاملة . ولذلك اختارته عضواً فى الحكومة المؤقتة ، وهو ما أتاح له فرصة تطبيق أفكاره فى تنظيم العمل وفى إقامة الورش الاجتماعية . كما اختارته رئيساً للجنة لكسمبورج ، وقد خلقت له أفكاره التقدمية ومساهمته فى تجربة الورش الوطنية كثيراً من الأعداء . فاستقال من الحكومة فى ١٣ مايو ١٨٤٨ ، وانسحب إلى لندن تفادياً للاعتقال . وظل فى منفاه حتى سقوط الإمبراطورية ١٨٧٠ . وحينما عاد إلى فرنسا أصبح عضواً فى الجمعية الوطنية ، فانضم فيها إلى أقصى اليسار ، ومارس نشاطاً واسعاً .

وعلى الرغم من الضجة التى أحدثتها كتاباته إلا أنها كانت تنقصها الدقة والقوة ، ومع ذلك فقد كان لمؤلفاته التاريخية أهمية كبيرة . ومن أهم مؤلفاته :

— Organisation du travail, 1839.
— Histoire de dix ans, 1841.
— Droit au travail, 1848.
— Histoire de la Révolution Française, 1892. (نشر بعد وفاته)

(١) Ch. Gide et Ch. Rist, op. cit., p. 287.

(٢) Touchard, op. cit., p. 572.

(٣) "Ateliers sociaux".

هذا الكتاب ضجة سياسية واسعة . فقد مثل مطالب العمال فى حق العمل ، وفى ضمان الأجور ، وفى نصيب من الأرباح ، كما شكل عنوانه واحداً من أهم الشعارات الشعبية التى رفعها العمال فى ثورة فبراير ١٨٤٨ ، وأمام هذا التأثير الواسع الذى مارسه « لوى بلان » أخذته ثورة فبراير ١٨٤٨ على أنه أكثر السياسيين تمثيلاً للطبقة العاملة ، واختارته لذلك عضواً فى الحكومة المؤقتة ، ورئيساً للجنة لكسمبورج . وبالإضافة إلى ذلك فقد ظل هذا الكتاب ، حتى فيما بعد ثورة ١٨٤٨ واحداً من أهم الكتب الممثلة للاشتراكية الفرنسية[1] . وعلى الرغم من الضجة السياسية الواسعة التى أحدثتها أفكار « لوى بلان » إلا أنه حينما نزل العمل ، وشارك فى تجربة «الورش الوطنية»[2] الأليمة لم يستطع أن ينظم شيئاً ، فترك مكانة فى الحكومة المؤقتة مخلفاً وراءه الاضطراب والمتاعب مما دفع ثمنه أكثر من عشرين عاماً فى المنفى فى انجلترا .

ولم يكن « لوى بلان » اقتصادياً ، ولذلك فقد جاءت أفكاره الاقتصادية متواضعة وغير محدودة ، كما أنه لم يسجل فى هذا الصدد إضافة استثنائية تفرق بينه وبين السابقين عليه[3] ، بل إنه استمد أفكاره من مصادر مختلفة ، وخاصة «سان سيمون» الذى أخذ عنه عنوان كتابه « تنظيم العمل » ، و « فورييه » و « سيسموندى » و « بيونارونى » و « بيشيه » ، وسنعرض هنا أفكار «لوى بلان » التى سجلها فى كتاب « تنظيم العمل » .

انتقد « لوى بلان » النظام الرأسمالى ، وقدم خطة محدودة للاصلاح ، تهدف إلى إلغاء المنافسة ، وإلى ضمان التقدم الخلقى والعقلى للجميع عن طريق المساهمة الحرة للجميع والتعاون الأخوى بين الجميع . فقد خلص « لوى بلان » إلى ماسبق أن خلص إليه « سان سيمون » من أن الثورة الفرنسية قد توقفت

---

(١) Ch. Gide et Ch. Rist, op. cit., p. 285.

(٢) "Ateliers nationaux".

(٣) Ch. Gide et Ch. Rist, op. cit., p. 285.

في منتصف الطريق ، ذلك أن الحرية التي أعطتها لم تكن إلا حقاً مجرداً في عالم لا تتعادل فيه القوى الاقتصادية . فالحرية لاتعدو بالنسبة للفقراء أن تكون كلمة بلا محتوى ، أما الحرية الحقيقية فهي ، على العكس من ذلك ، سلطة فعالة تضمن للانسان تنمية قدراته ، وهي لاتوجد اليوم إلا للأغنياء الذين يملكون أدوات الإنتاج . ولقد ذهب « لوى بلان » إلى أن الملكية حق طبيعي ، ولكنها يجب بهذا المعنى أن تكون للجميع ، وهو مايعتبر ضرورياً لتحقيق الحرية للجميع . ولذلك فقد رأى أن الفرديين كانوا على صواب حينما أخذوا الحرية على أنها حق طبيعي ، ولكنهم قد أخطأوا وهم يتحدثون عن حرية الكل بينما الملكية مقصورة على البعض . فالحرية لاوجود لها في الواقع حيث يكون الإنسان مجرداً من ملكية أدوات الإنتاج ، وحيث يكون خاضعاً للأغنياء الذين يملكونها . ولذلك طالب «لوى بلان» ، على ماسنرى ، وباسم هذه الحرية ، الدولة بأن تنشيء «الورش الاجتماعية» وأن تمدها بأدوات الإنتاج اللازمة لتشغيل العمال .

وقد خلص « لوى بلان » إلى أن المنافسة هي مصدر كل الشرور الاقتصادية ، ذلك أنها تحول دون تمتع الجميع بالحرية ، وأنها سبب بؤس العمال وانهيارهم الخلقي وانتشار الجرائم بينهم ، وأنها سبب الأزمات الاقتصادية والحروب بين الناس ، وأنها لذلك سبب إفقار البرجوازيين وخرابهم . ولذلك فقد خلص ، رغبة في معالجة مساويء المنافسة ، إلى ضرورة أن يقوم النظام الاجتماعي ، على العكس من ذلك ، على الجمعيات (الاتحادات) . ومعنى ذلك إذن أن « لوى بلان » ينتمي إلى هذا الفريق من الكتاب الذي يرى في الجمعيات (الاتحادات) التعاونية مصدر الأمن في المجتمعات الصناعية [١] .
ولكن الاتحاد الذي يريده « لوى بلان » ليس اتحاداً تلقائياً مثل هذا الذي أراده الاشتراكيون السابقون عليه ، وليس نوعاً من التعاون الشامل للانتاج وللاستهلاك الذي أراده « فورييه » ذلك أن « لوى بلان » يلجأ إلى الدولة

(١) Ch. Gide et Ch. Rist, op. cit., p. 286.

باسم الحرية ، ويطالبها بإقامة الجمعيات (الاتحادات) التعاونية لتضمن للفرد أن يحقق نموه الطبيعي . وتتمثل الجمعيات (الاتحـادات) التي يريدها « لوى بلان » أساساً للنظام الاجتماعي في « الورش الاجتماعية » وفي « المستعمرات الزراعية » . ولا تعدو « الورش الاجتماعية » أن تكون نوعاً من جمعيات العمال التعاونية للانتاج التي سبق أن طالب بها « بيشيه » سنة ١٨٣١ . وتقوم هذه الورش الاجتماعية على أساس مهني ، بمعنى أن تضم كل ورشة عدداً من العمال المنتمين لمهنة واحدة ، وأن تقوم بإنتاج سلعة معينة . وقد طالب «لوى بلان» الدولة — وذلك نظراً لعدم كفاية الباعث الخاص ولعدم كفاية مدخرات العمال — بأن تقوم بإنشاء هذه الورش في فروع الصناعة الأساسية ، وبأن تمدها بأدوات الإنتاج . فالدولة « بنك الفقراء »[١] ، وعليها أن تخلص العمال من سيطرة الرأسماليين بتقديم أدوات الإنتاج اللازمة لهم . وإذا كانت هذه الأدوات توضع تحت تصرف الورش إلا أنها تظل فيما يبدو مملوكة للدولة التي عليها أن تقوم بصيانتها وبتحسينها . وهو ما يسلمنا إلى الجماعية أو إلى اشتراكية الدولة على الأقل . ومن هنا يتضح الفارق الهام بين « لوى بلان » وكل من « فورييه » و « أوين » ذلك أن هذين الأخيرين لم يطالبا ، على العكس منه ، بتدخل الدولة . ومن الناحية الأخرى فقد رأى « لوى بلان » ، محافظة على الفرد ، أن يترك للشركاء حرية الانضمام إلى هذه الورش ، وأن يكون لهم حق إدارتها لحسابهم . ومعنى ذلك إذن أن الورشة تضمن لكل عامل أدوات الإنتاج اللازمة لتحقيق حريته حتى يصبح الكل شركاء لا أجراء[٢] وليست الورشة الاجتماعية ، في فكر « لوى بلان » ، إلا خلية يجب أن يخرج منها مجتمع جماعي جديد[٣] .

(١) Baudin (Louis), "Précis d'Histoire des Doctrines Economiques", Montchrestien, Paris, 1949, p. 119.

(٢) Baudin, op. cit., p. 120 ; Gonnard, p. 290.

(٣) Ch. Gide et Ch. Rist, op. cit., pp. 288-9.

ولكن كيف يمكن لهذا النظام الجديد أن ينمو ؟ هنا يعتمد « لوى بلان » على سلاح المنافسة للقضاء على المنافسة ، ولن يكون ذلك عسيراً[١] . فستدخل هذه الورش الاجتماعية فى منافسة مع الورش الخاصة ، وستقوم بهزيمتها ، وذلك بفضل تفوقها على هذه الأخيرة ، هذا التفوق الذى يعود إلى ما لعمالها من مصلحة فى زيادة الإنتاج ، إذ أنهم يحصلون بالاضافة إلى أجورهم على نصيب من الأرباح . ويعتقد « لوى بلان » أنه ، مع هذا النجاح الذى ستحققه الورش الاجتماعية ، سيضطر الرأسماليون إلى تشغيل رؤوس أموالهم فيها مقابل الحصول على فائدة . وبذلك يصبح رأس المال «أجيراً للعمل» ، وهو يعتقد أيضاً أن الفائدة ستنتهى إلى الاختفاء .

وإذا كانت الورش الاجتماعية تقضى على المنافسة بين الأفراد إلا أن هذه المنافسة تستمر فيما بين هذه الورش نفسها ، إذ ستحاول كل منها تحقيق أكبر منفعة . ولذلك يجب أن تتدخل الدولة لتضع القواعد اللازمة لتحديد العلاقات بين الورش وخاصة عن طريق تحديد أثمان المنتجات . وحينما ينتصر نظام الورش الاجتماعية على الورش الخاصة ، وتسيطر الدولة على العلاقة بين الورش الاجتماعية لا يبقى إلا أن ينشأ اتحاد واحد لكل الورش الاجتماعية المنتمية للصناعة الواحدة . وهكذا تنتهى شرور المنافسة ، وتتخلص منها الحياة الخلقية والاجتماعية .

ولقد طالب « لوى بلان » فى كتابه تنظيم العمل « بمبدأ الأجور المتساوية »[٢] . ولكنه خلص إلى أن هذا المبدأ غير ممكن التطبيق فى الوقت الحاضر وذلك بسبب التربية الخاطئة وغير الاشتراكية التى حصل عليها الجيل الحالى ، وإلى أنه سيكون ، فيما يبدو ، ممكن التطبيق فى المستقبل حينما تؤدى تربية جديدة إلى تغيير الأفكار والأخلاق . وهنا تبدو الفكرة

(١) Ch. Gide et Ch. Rist, op. cit., p. 289.

(٢) Ch. Gide et Ch. Rist, op. cit., p. 288.

التى نقابلها عند جميع الاشتراكيين التعاونيين ، وهى فكرة الوسط الجديد الذى يكون عليه تغيير النوازع العادية للانسان . ويرى « لوى بلان » أن يجرى توزيع الأرباح الصافية التى تحققها الورشة الاجتماعية إلى أربعة أقسام أولها يوزع بالتساوى بين أعضاء الجمعية ، ويضاف إلى أجورهم ، وثانيها يخصص لمساعدة العجائز والمرضى والمقعدين ، وثالثها يخصص لتوفير أدوات الإنتاج اللازمة لهؤلاء الذين يريدون الاشتراك فى الجمعية ، ورابعها يشكل احتياطياً لمواجهة الأزمات . ومع هذا المنطق يستقيم إذن مبدأ « لوى بلان » فى التوزيع وهو أن « لكل بحسب حاجته ، ولكل بحسب قدرته »[١] ، وذلك على أساس أنه يضمن للعجائز والمرضى والمقعدين ما يلزم لمقابلة حاجاتهم ، وأنه يقبل مبدأ الأجور المتفاوتة نظراً لاستحالة تطبيق مبدأ الأجور المتساوية فى الوقت الحاضر . ومع ذلك يظل أن الهدف النهائى الذى كان يحلم به «لوى بلان» هو قيام الشيوعية عن طريق تدخل الدولة المتزايد[٢] . ومما يفصح عن ذلك أنه قد اتجه فى تقرير قدمه فى ٢٠ مارس ١٨٤٨ للجنة لكسمبورج إلى « المساواة الحقة » ، أى إلى التناسب مع الحاجات على ألا تعطى الكفاءة الأعلى حقوقاً أعلى ، بل تخلق بحسب واجبات أكبر[٣] .

وفى مجال الزراعة خلص « لوى بلان » إلى أن تدهور الزراعة فى فرنسا يعود إلى انتشار الملكيات الصغيرة . ولذلك فقد اقترح الأخذ بنظام المزارع الكبيرة عن طريق إنشاء مستعمرات زراعية .

(١) (A chacun selon ses besoins, à chacun selon ses facultés). انظر : Dictionnaire des Sciences Politiques, I, P.U.F., Paris, 1956, p. 164. Nouveau Larousse Illustré.

(٢) Baudin, op. cit., p. 121.

(٣) Gonnard, op. cit., p. 291.

وينبغى أن نسجل ثلاثة ملاحظات هامة وهى :

أولاهـا — أن « لوى بلان » كان يفكر ، وهو ما يتفق مع التطور الاقتصادى الحديث ، فى المشروعات الـكبيرة سواء فى نطاق الصناعة أم فى نطاق الزراعة . وهذا ما يفرق بينه وبين اشتراكى البرجوازية الصغيرة وخاصة « سيسموندى » و «برودون » اللذين أقاما نظاميهما على أساس الملـكية الصغيرة .

وثانيتها — أنه قد أسهم مع « فورييه » و « أوين » فى إعطاء مبدأ التعاون دفعة قوية ، ويكون قد استحق مكاناً بين «الاشتراكيين التعاونيين» .

وثالثتها — أنه يعتبر أيضاً واحداً من أوائل الاشتراكيين الذين فـكروا فى الاعتماد على الدولة الحديثة فى تحقيق الإصلاح الاجتماعى إن لم يكن أولهم . وعلى ذلك فإنه يستحق أن يوضع مع « رود بيرتس » و « لاسال » بين « اشتراكيي الدولة »[1] .

* * *

قدمنا أن « لوى بلان » قد أحدث بكتاباته ضجة سياسية واسعة ، وأن كتابه فى تنظيم العمل يعد واحداً من أهم الـكتب الممثلة للاشتراكية الفرنسية . وبقى أن نضيف أن ثورة فبراير ١٨٤٨ قد أتاحت لهذا الـكاتب فرصة تحقيق أهدافه الاشتراكية بصفة جزئية . ولذلك نجد من الضرورى ، حتى نلم بمدى تأثيره الفـكرى والعملى ، أن ننتقل إلى دارسة الأحداث التى شارك فيها .

فحينما رفض « لويس فيليب » تعديل قانون الانتخاب ثار الشعب الفرنسى وأطلق الثورة فى ٢٤ فبراير ١٨٤٨ ، فأطاحت « بملـكيـة يوليو » وأعلنت الجمهورية ، وأقامت الحـكومة المؤقتة . وقدضمت هذه الحـكومة بعض المعتدلين

(١) Ch. Gide et Ch. Rist, op. cit., p. 291.

مثل « لامرتين » وبعض الجمهوريين التقـدميين وعاملاً (ألبير) وبعض الاشتراكيين مثل « لوى بلان » الذى اعتبرته الثورة أصدق السياسيين تمثيلاً للطبقة العاملة . وهكذا جاءته الفرصة ليعمل على تحقيق أفـكاره التى سبق أن نادى بها فى كتابه « تنظيم العمل » وهى حق العمل وضمان الأجور وإقامة الورش الاجتماعية . وفى ٢٥ فبراير ١٨٤٨ أصدرت الحـكومة المؤقتة ، تحت ضغط العمال المتجمعين فى بلدية باريس والذين كانوا يرفعون شعار « تنظيم العمل » ، دكريتو حرره « لوى بلان » يقرر التزام الحـكومة بضمان حق العمل لجميع المواطنين . ولتنفيذ هذا الحق صدر فى اليوم التالى دكريتو آخر يقرر إنشاء «الورش الوطنية » ، وهو ما سبق أن طالب به «لوى بلان» حينما نادى ١٨٣٩ بإنشاء « الورش الاجتماعية » . وقد وجد الرأى العام فى هذه الورش الوطنية هدفه . وأخذ العمال يسجلون أسماءهم فيها . فتوافدوا بكثرة من القرى على باريس نتيجة لفتح هذه المصانع ، وزاد عدد الذين سجلوا أسماءهم من ١٠ آلاف كما كان مقدراً إلى نحو مائة ألف عامل فى نهاية أبريل . وكانت الحـكومة تدفع فرنكين لمن يعمل وفرنكاً واحداً لمن لا عمل له . وهكذا تزاحم العمال على هذه الورش ، وتركوا أعمالهم المفيدة إلى أعمـال غير مفيدة . ولم تعد الحـكومة تعرف فيما تشغلهم . وأصبحت الورش مجرد مكان لتجمع العاطلين ودوراً للاحسان . وهكذا انقطعت صلتها بتلك الورش الاجتماعية التى سبق أن طالب بها « لوى بلان » . وانتشر التذمر بين العمال نظراً لانخفاض الأجور ، هذا على الرغم من أنها كانت تكبر إنتاجية العمال . وأصبحت الورش مركزاً للاضطرابات السياسية . واعتبرت الأحزاب السياسية « حق العمل » هو المسئول عن هذه الاضطرابات . وعلى إثر ذلك تكونت « اللجنة الحـكومية للعمال » ، وهى ما تعرف « بلجنة لـكسمبورج » تحت رئاسة « لوى بلان » . وانتهت إلى مشروع للاصلاح ليقدم إلى الجمعية الوطنية . وفى ٢١ يونيه لجأت الحـكومة ، تحت ضغط الجمعية الوطنية ، إلى تصفية الورش الوطنية ، وإلى تسريح العمال .

فقد أصدرت دكريتو يلزم الشبان المقيدين فى هذه الورش والذين تتراوح أعمارهم بين ١٧و٢٥ سنة بالتوجه إلى الجيش أو بالعودة إلى الأقاليم . فكان أن اندلعت الثورة فى ٢٣ يونيه إلا أنها سحقت خلال ثلاثة أيام . وفى غمرة الأحداث لم ينتظر « لوى بلان » حتى تصل إلى نهايتها ، وقدم استقالته من الحكومة المؤقتة فى ١٣ مايو من السنة نفسها تحت ضغط الفشل الذى انتهت إليه تجربة الورش الوطنية الألمية ، وانسحب إلى لندن ليتفادى الاعتقال ، وظل بها حتى سقوط الإمبراطورية فى ١٨٧٠ .

ويتبقى أن ننبه إلى أن تجربة « حق العمل » و« تنظيم العمل » و « الورش الوطنية » قد خلفت وراءها ذكريات فشل عميق ، وأساءت بذلك إلى قضية الاشتراكية فى فرنسا .

§ ٢ — اشتراكيه البرجوازية الصغيرة

بعد أن عرضنا الاتجاه الاشتراكى الذى يريد إقامة الاشتراكية على أساس الجمعيات التعاونية ، وهو هذا الاتجاه الذى يعرف « بالاشتراكية التعاونية » والذى يتزعمه « فوربيه » و « أوين » و « لوى بلان » ننتقل إلى عرض اتجاه آخر من اتجاهات « الاشتراكيات الانتقادية — الاصلاحية » ، وهو هذا الاتجاه الذى يقيم الاشتراكية على أساس الملكيات الصغيرة ، والذى يعرف لذلك « باشتراكية البرجوازية الصغيرة » ، والذى يتزعمه « سيسموندى » و « برودون » . وسنعرض هنا أفكار هذين الكاتبين على التوالى .

سيسموندى

(١٧٧٣ — ١٨٤٢)

انتقد « سيسموندى »(*) المجتمع الرأسمالى القائم ، ورفض الفكر الاقتصادى التقليدى المتفائل الذى ينصرف إلى التسليم بالانسجام الطبيعى بين المصلحة الخاصة (مصلحة المنتج) والمصلحة العامة (مصلحة المستهلكين) وإلى أن التوازن الاقتصادى يتم تلقائياً ، والذى ينكر لذلك إمكان قيام أزمات إفراط الإنتاج العامة . وخلص ، نتيجة لعقليته التاريخية ، إلى أن هذا الفكر التقليدى ، وقد كذبته الوقائع ، قد جعل من الاقتصاد مجرد مضاربة عقلية ، إذ أسقط من حسابه الزمان والمكان . لذلك بدأ « سيسموندى » تحليله ، وعلى العكس من الاقتصاديين التقليديين ، بملاحظة الواقع الذى تميز ، فى ذلك الوقت ، بالتناقضات الطبقية ، وبانتشار البؤس بين العمال ، وبأزمات إفراط الإنتاج العامة . وقدم فى هذا الصدد تحليلاً علمياً لمشكلات النظام الرأسمالى . فقد خلص « سيسموندى » إلى أن الإنتاج يتزايد بصفة مستمرة نتيجة لتقدم الفن الإنتاجى وللتراكم المستمر فى رأس المال ، وإلى أن الطلب الكلى على المنتجات لا يكفى من الناحية المقابلة ، لاستيعاب هذا الإنتاج المتزايد ، وذلك بسبب استغلال الرأسماليين للعمال ، وهو ما يؤدى إلى سوء توزيع الدخل بين هاتين الطبقتين .

(*) « سيسموندى » "Sismondi" (Jean-Charles-Léonard Simonde). اقتصادى ومؤرخ سويسرى ولد فى ٩ مايو ١٧٧٣ وتوفى فى ٢٥ يونيه ١٨٤٢ فى جنيف هاجر إلى لندن أول الأمر ثم اشتغل بالزراعة فى ضيعة لوالده فى توسكان . سجنه النمساويون والفرنسيون لاتهامه بالتعاون مع أعدائهم . ثم عاد إلى جنيف حيث اهتم بدراسة الاقتصاد السياسى والتاريخ من أشهر كتبه "Richesse commerciale", 1803.
"Histoire des Républiques Italiennes", 1807.
"Histoire des Français", "Nouveaux principes d'économie politique", 1819.

راجع : رفعت المحجوب « الطلب الفعلى مع دراسة خاصة بالبلاد الآخذة فى النمو » دار النهضة العربية . القاهرة ١٩٦٣ ص ٣٢ — ٣٥ .

فالعمال لايحصلون فى شكل أجور على كامل قيمة إنتاجهم ولا يستطيعون لذلك شراء كل ماينتجون ، بينما يحصل الرأسماليون فى شكل أرباح على قوة شرائية تتعدى رغبتهم فى الاستهلاك . ويعنى هذا الوضع أمرين هامين : أولهما اتجاه الرأسماليين إلى السلع الاستهلاكية ، وهو مايؤدى فى النهاية إلى إهمال إنتاج السلع الضرورية ، وثانيهما عدم كفاية الطلب الكلى لاستيعاب الإنتاج ، وهو مايترجم بأزمة إفراط إنتاج عامة . وبينما يرى التقليديون إمكان معالجة عدم التوازن بين الإنتاج والاستهلاك بصورة تلقائية عن طريق تغيرات الأثمان يرفض «سيسموندى» هذا المنطق ، لأنه يتطلب انتقال اليد العاملة ورأس المال بين فروع الإنتاج المختلفة ، وهو ماتقوم دونه عقبات شديدة . وبالإضافة إلى ذلك يرى « سيسموندى » أن الحرية التعاقدية التى للعامل لاتضمن له الحرية الواقعية ، ذلك أن العامل ، وهو يسعى إلى ضمان وسائل معيشته ، يخضع لضغط رب العمل ولاستغلاله . كما أن الآلة ، وهى تعتبر منافساً للعمل ، تقوى التنافس بين العمال ، وتزيد من بؤسهم . ومعنى ذلك إذن أن تقدم الصناعة لايؤدى إلى تحسن حال العمال بل إلى بؤسهم . وبينما نجد أن دخول العمال لاتسمح لهم بتملك أدوات الإنتاج نجد أن الرأسماليين ، وبسبب مايتكون لديهم من فائض، يجمعون رؤوس الأموال بكميات كبيرة . ويؤدى هذا الوضع إلى اتساع الهوة بين الطبقات الاجتماعية بصفة مستمرة . ويمكن أن نجد فى فكرة «سيسموندى» عن الهوة المتزايدة بين الطبقات محاولة أولى « لقانون التركز » الذى نجده بعد ذلك عند «ماركس»(١) .

ويخلص « سيسموندى » مما تقدم إلى أن الثروة والرفاهية لا يسيران فى اتجاه واحد ذلك أن سوء توزيع الثروة بين الطبقات المختلفة يحول ، وعلى ماتقدم ، دون تحقيق الرفاهية الجماعية . فالمنتجون ، وهم يسعون إلى الربح ، يتجهون غالباً إلى إشباع الحاجات الكمالية ، ويهملون الحاجات الضرورية ،

(١) James, op. cit., p. 131.

كما أنهم يعملون على رفع الأثمان عن طريق الندرة المصطنعة ، وهو مايهدم فكرة التقليديين عن الانسجام الطبيعى بين المصلحة الخاصة والمصلحة العامة.

ويرى « سيسموندى » أنه يجب حتى تسهم الثروة فى رفاهية الجميع أن يكون نموها ملائماً لنمو السكان ، وأن يكون توزيعها بينهم بنسبة لا يمكن تعديلها دون إحداث ضرر كبير .

ومعنى ذلك إذن أن « سيسموندى » ينكر ماتوصل إليه التقليديون من أن « العرض يخلق الطلب المساوى له » ، ومن أن التوازن الاقتصادى يتم تلقائياً ، ويسلم ، على العكس منهم ، بإمكان حدوث التعارض بين الإنتاج والاستهلاك ، أى بإمكان قيام أزمات إفراط الإنتاج العامة ، ويرجع ذلك كله لاستغلال الرأسماليين للعمال . ولذلك فعادة مايقرب الكتاب بينه وبين كينز .

ونخلص إذن إلى :

أولاً — أن «سيسموندى» كان من أهم الكتاب الذين رفضوا، فى القرن التاسع عشر، مبدأ الحرية الاقتصادية ،ومايترتب عليها من تلقائية التوازن ومن عدم تصور قيام أزمات إفراط الإنتاج العامة . فالمنافسة الحرة لاتؤدى فى نظره إلى الانسجام بين المصلحة الخاصة والمصلحة العامة ، بل تؤدى إلى سوء حال العمال وإلى تركيز الثروة فى يد الرأسماليين ، وإلى أزمة إفراط الإنتاج العامة .

ثانياً — أنه قد فسر أزمة إفراط الإنتاج العامة بأمرين ، اعتمد عليهما ماركس بعد ذلك ، وهما زيادة الإنتاج نتيجة لتقدم الفن الإنتاجى وللتراكم الرأسمالى ، ونقص الاستهلاك نتيجة لاستغلال الرأسماليين للعمال .

ثالثاً — أنه قدم للفكر الاشتراكى أمرين هامين :

أولهما — تفسير أزمة إفراط الإنتاج بنقص استهلاك الطبقات العاملة نتيجة لاستغلالهم . ومع ذلك يظل من الضرورى أن ننبه إلى فارق هام بين

فكرة الاستغلال عند « سيسموندى » وفكرة الاستغلال عند « ماركس » ذلك أن « سيسموندى » يرى أن الاستغلال ممكن الحدوث ، بينما يراه « ماركس » ضرورى الحدوث بفعل القوانين التى تحكم تحديد القيمة .

وثانيهما — نمو التناقضات الطبقية مع تقدم الصناعة .

ومع هذه النتائج البالغة الأهمية إلا أن «سيسموندى» كان محافظاً فى الحلول التى اقترحها . فقد كان يحلم بالمجتمع السابق على الرأسمالية ، الذى يندمج فيه العمل ورأس المال ، أى بالمجتمع الذى يقوم على صغار المنتجين ، أى على (المشروع الصغير) سواء فى الزراعة أم فى الصناعة . فقد كان يحلم بنظام الطوائف الذى يضع حداً للتنافس ، كما كان يحلم ببطء التقدم الفنى ، لأن هذا التقدم ليس قادراً وحده على ضمان التقدم الاجتماعى ، كما نادى بالعودة إلى نظام الزراعة العائلية وبتقسيم الأرض . كما طالب بتدخل الدولة لتعول العمال فى وقت المرض أو البطالة أو الشيخوخة .

وهكذا يكون « سيسموندى » قد رفض النظام القائم ، وعارض الحرية الاقتصادية ، وطالب بتدخل الدولة ، وذلك باسم المثالية الأخلاقية المستوحاة من المسيحية ومن القرون السابقة وباسم التحليل الاقتصادى أيضاً ، وتكون اشتراكيته « اشتراكية رجعية » . ومع ذلك فلا يصح أن ننسى أن الحل الذى قدمه للزراعة ، وهو الذى يقوم على تقسيم الأرض وعلى الزراعة العائلية ، قد صادف نجاحاً واسعاً فى التطبيق .

برودون (*)

(١٨٠٩ — ١٨٦٤)

(*) ليس من الممكن فصل أفكار « برودون » Proudhon (Pierre-Joseph) عن حياته ، ولذلك يلزم أن نعطى فكرة عنها . فقد نشا فى فرنسا فى وقت عرفت فيه الدكتاتورية والاضطرابات السياسية ، وفى وقت كان فيه اقتصادها ما زال بصفة أساسية زراعياً وحرفياً . وكان طبيعياً أن تؤثر هذه الظروف فى أفكاره ، فبغضت إليه السلطة المركزية ، وحببت إليه المجتمع الذى يقوم على الزراعة العائلية وعلى الحرف الصغيرة . فقد ولد « برودون » فى قرية قريبة من « بيزانسون » فى فرنسا ، فى عائلة متواضعة ، لأب صانع جعة ، مما حمله على العمل منذ الصغر . وقد بدأ حياته راعياً الماشية . ولم يجد لذة فى أن « يدور بين الأعشاب الطويلة التى كثيراً ما رغب ، شأن البقر الذى كان يرعاه ، فى أن يقضمها » فانشغل بالدرس ، وعلم نفسه بنفسه . ومنحته أكاديمية « بيزانسون » منحة دراسية . ولكنه انصرف عن إتمام دراسته حينما وقعت أسرته فى الضائقة المالية ، وعمل مصححاً فى مطبعة . وكان طبيعياً أن تؤثر هذه النشأة فى أفكاره ، فأقسم فى خطاب أرسله إلى « أكاديمية بيزانسون » أن يظل وفياً للطبقة العاملة التى نشأ فيها ، وأن يعمل دون تراخ لتحسين المستوى العقلى والمعنوى لهؤلاء الذين كان يجد لذة فى تسميتهم « بإخوانه ورفاقه » .

ولقد كان « برودون » كاتباً غير منظم يؤمن بعالم غير منظم . ولقد كتب كثيراً ، ونشرت أعماله الكاملة فى ٢٦ مجلداً فيما بين ١٨٦٧ — ١٨٧٠ . ومن أشهر كتبه كتابه « ما هى الملكية ؟ » Qu'est-ce que la propriété. أو « أبحاث فى أعمال القانون والحكومة » الصادر ١٨٤٠ ، « ونظام المتناقضات الاقتصادية أو فلسفة البؤس» الصادر ١٨٤٦ Système des contradictions économiques ou philosophie de la misère. وهو الكتاب الذى أوقعه فى خلاف شديد مع « كارل ماركس » انتهى بالقطيعة بينهما حينما رد عليه هذا الأخير فى مؤلفه « بؤس الفلسفة » "La philosophie de la misère' ومن أشهر كتبه أيضاً « تنظيم الائتمان والتداول وحل المشكلة الاجتماعية » الصادر ١٨٤٨ .
"Organisation du crédit et de la circulation et solution du problème social".

ولم يكن لبرودون فى ثورة ١٨٤٨ إلا دور عرضى . وقد انتخب فى العام نفسه فى الجمعية العمومية ، ولكنه لم يتمكن من إسماع صوته . وقد حكم عليه ١٨٤٩ بالسجن ثلاث سنوات وذلك بسبب كتاباته ضد « الأمير — الرئيس » لويس بونابارت . وفى ١٨٥٧ نشر كتابه عن « العدالة فى الثورة وفى الكنيسة » "De la justice dans la Révolution et dans l'Eglise". فحكم عليه بثلاث سنوات أخرى . ففر إلى بروكسل ولكنه عاد إلى باريس ١٨٦٢ إثر مقال نشره وأثار الرأى العام البلچيكى ضده . ومع كثرة العمل ساءت حالته الصحية وتوفى فى ١٩ ديسمبر ١٨٦٤ .

القيم :

يعد « برودون » أكبر الاشتراكيين الفرنسيين[١]. وعلى الرغم من أنه لم يتمتع بالدقة العلمية، ولم يقدم نظرية كاملة عن النشاط الاقتصادى، فقد لعبت كتاباته عن الملكية وتأكيداته أن بعض الدخول إنما يعود إلى استغلال العمال الناتج عن سوء المنظمات دوراً هاماً فى تطوير الفكر الاشتراكى فى الثلث الثانى من القرن التاسع عشر، حتى يمكن القول إنه يمثل بالنسبة للاشتراكية الفرنسية ما مثله « لاسال » بعد ذلك بالنسبة للاشتراكية الألمانية. فقد عارض بأفكاره عن الملكية والاستغلال كل النظريات التى قدمها رجال القانون والاقتصاد والفلسفة فى عصره لتبرير الملكية الخاصة. فقد أخذ « قانون نابليون » الملكية الخاصة — شأن القانون الرومانى — على أنها حق مطلق ينصرف إلى حق التصرف والاستعمال والاستغلال بما فى ذلك حق إعدام الشىء، كما أخذها الاقتصاديون على أنها الأساس الوحيد الذى يحفظ النظام الاجتماعى، ويسهل نمو المدخرات. فجاء « برودون » وعارض كل هذه الأفكار، وهاجم الملكية الخاصة على ما سنرى، وانتهى إلى أنه لا نظام خارج فكرة العدالة[٢].

(١) E. James, op. cit., p. 141.

(٢) Ch. Gide et Ch. Rist, op. cit., pp. 326-7.
Proudhon, "Qu'est-ce que la propriété ?", Garnier-Flammarion, Pras, 1966.
Charles Gide et Charles Rist, "Histoire des Doctrines Economiques", Sirey, Paris, 1947, pp. 322-357.
Emile James, "Histoire sommaire de la pensée économique", Montchrestien, Paris, 1965, pp. 141-143.
J. Touchard, "Histoire des idées politiques", Thémis, P.U.F., Paris, 568-572.
Marx : "On Proudhon", (Letter to J.B. Schweitzer), 1865, in Marx Engels selected Works, I, Moscow, 1955, pp. 390-397.
Georges Gurvitch, "Dialectique et Sociologie" Flammarion, Paris, 1962, pp. 96-118.
Dictionnaire des Sciences Economiques, II, P.U.F., Paris, 1958, pp. 943-947.
كول — المرجع السابق ص ٢٥٦ — ٢٧٨ .

وقد ذهب « برودون »، شأن « سان سيمون » و « فورييه »، إلى أن حل المشكلة الاجتماعية ليس مسألة سياسية، بل هو مسألة اقتصادية. ولذلك فقد أعطى علم الاقتصاد الأولوية بالنسبة لغيره من العلوم الاجتماعية. وخلص مع هـذا الفهم إلى أن هذا العلم هو الذى يفسر المعطيات الأساسية للحياة الاجتماعية، وإلى أن الانقلاب العسكرى عمل سياسى محض لا يمس ما هو أساسى، وأن الثورة الحقيقية هى الثورة الاقتصادية والاجتماعية.

وقد صدر « برودون » فى أفكاره عن الحرية والمساواة وهى ما تكافىء العدالة فى رأيه. ولم يكن يسمح بالتضحية بواحدة منهما فى سبيل الأخرى. وخلص إلى أن التوازن بينهما لا يكون إلا « بالتضامن الأخوى »، وهو ما سيحدد، وعلى ما سنرى، وجهته فى حل المشكلة الاجتماعية. ومع إيمانه بالحرية إلا أنه قد انتقد الحرية غير المنظمة ذلك أنها تقضى على نفسها. ولكنه من ناحية أخرى لم يجد الحل فى سلطة الدولة لأنها هى الشر، ولا فى الشيوعية لأنها مصدر التحكم والإسراف والمحسوبية، بل وجده فى « الحرية المنظمة » التى تستند إلى « العقد التبادلى ». فنزولاً على مبدأى الحرية والعدالة أنكر « برودون » سلطة الكنيسة وسلطة الدولة والبيروقراطية والعقد الاجتماعى الذى قال به « روسو » لأنه يؤدى إلى تحكم « الإرادة العامة ». فقد أخذ « برودون » الدولة، وأياً كان شكلها، على أنها أداة للاستغلال والقضاء على الحرية، هذا بالإضافة إلى أنها عبء مالى على الشعب. ومجمل القول إنه كان ضد كل مجتمع منظم يستند إلى سلطة مركزية، وهو ما حمل البعض على اعتباره مؤسس « التيار الفوضوى »، وإنه كان يحلم بمجتمع تختفى منه الدولة، وتحل فيه محلها الاتحادات الحرة بين العمال التى تنشأ فى مختلف الصناعات، فقد خلص إلى أن عهد الحكومات والتركز والتكتلات الشعبية الكبيرة قد انتهى، وأن الدولة لا تعدو أن تكون اتحاداً لجماعات تتكون كل منها للقيام بوظيفة معينة، وتلتقى فى ظل قانون مشترك ولمصالح متشابهة.

واتفاقاً مع فكرته عن المساواة والعدالة اعتمد « برودون » فى المجال الاجتماعى على « التبادل » . فقد وجد فى « الاتحاد التبادلى » إمكان حل المشكلة الاجتماعية بلا عنف وبلا صراع طبقى . فعن طريق « التبادل العادل » يمكن لأعضاء الجماعات أن يضمنوا لأنفسهم « خدمة بخدمة ، وائتماناً بائتمان ، ورهناً برهن ، وأمناً بأمن ، وقيمة بقيمة ، ومعلومات بمعلومات ، وحسن نية بحسن نية ، وحقيقة بحقيقة ، وحرية بحرية ، وملكية بملكية » . فقد كان « برودون » يهدف إلى تحقيق مجتمع يتمتع فيه الجميع بالحرية على أسس تبادلية ، أى على أساس الاعتراف بحرية مساوية للآخرين ، وكان يرى أن العدالة ، وهى تنصرف إلى المعاملة بالمثل ، أى إلى التبادل العادل ، هى القيد الوحيد على الحرية . وقد اعتقد أنه يستطيع أن يحقق مثل هذا المجتمع الذى يستند إلى الحرية وإلى العدالة عن طريق الأخذ بنظام « الائتمان المجانى » الذى استلزم ، وعلى ما سنرى ، إقامة « بنك التبادل » أو « بنك الشعب » . وسنرى أن هذا الاقتراح قد أدخل « برودون » ، وعلى الرغم منه ، فى عداد « الاشتراكيين الطوبيين» الذى أسرف فى إنكارهم .

نقد الملكية والشيوعية :

يمكن القول إن نقطة البدء عند « برودون » ، وشأنه فى ذلك شأن الاشتراكيين الآخرين ، تتمثل فى انتقاد الملكية الخاصة وفى مهاجمة الاقتصاديين الذين يدافعون عنها . فقد ذهب فى كتابه « ما هى الملكية ؟ » الصادر ١٨٤٠ إلى أن « الملكية هى السرقة » . ولا يصح أن يفهم من ذلك ، وهو ما شاع عنه ، أنه ينكر الملكية فى ذاتها ، ذلك أنها تمثل فى نظره أساس الحرية التى يحرص عليها ، وإنما هو ينكر فحسب ما يترتب عليها من استغلال ، أى ينكر الحق الذى تعطيه هذه الملكية للمالك فى أن يحصل على دخل بلا عمل ، أى فى أن يحصل على الريع والإيجار والفائدة والربح .

فقد اتفق « برودون » مع الاشتراكيين السابقين عليه فى أن العمل وحده

هو المنتج[1] . فالأرض ورؤوس الأموال لا تنتج من غير عمل . وعلى ذلك فإن المالك الذى يقتضى دخلاً ثمناً لخدمات هذه الأموال المنتجة يفترض واقعة غير صحيحة ، وهى أن هذه الأموال تنتج بذاتها ، وهو ما يعنى إذن أنه يقبض شيئاً مقابل لا شىء . ومن هنا تبدو السرقة[2] .

وقد بحث « برودون » ، شأن غيره من الكتاب السابقين عليه أيضاً ، فى استغلال الرأسماليين للعمال . وبينما فسر « ماركس » هذا الاستغلال بنظريته فى فائض القيمة ، أى بالفرق بين قيمة العمل وقيمة المنتجات، فسره «برودون» بالفرق بين « إنتاجية العمل الفردى » و « إنتاجية العمل الجماعى » ذلك أن الأجر يتحدد ، فى نظر «برودون» ، بإنتاجية العمل الفردى ، أى بإنتاجية العامل المنعزل لا بإنتاجية العمل الجماعى (العمل المشترك) . وهو مايعنى إذن أن رب العمل يعطى للعامل أجراً مساوياً لإنتاجية العمل الفردى المنعزل ، ويحتفظ لنفسه بالزيادة فى إنتاجية العمل الجماعى عن إنتاجية العمل الفردى ، وهو ما يعرف « بالربح » .

ومع هذا الوضع يكون استغلال رب العمل للعمال ، وهو ناتج عن طبيعة المنظمات وعن طريقة تحديد الأجر ، أمراً ضرورياً ، وهذا على العكس مما ذهب إليه « سيسموندى » من أن الاستغلال أمر ممكن الحدوث . وواضح أنه مع فكرة « برودون » عن الاستغلال الضرورى يصبح الاتهام الموجه للرأسمالية أكثر حدة ، كما يصبح « برودون » حلقة وصل على الطريق الذى يقود من

---

(١) لا يصح أن نخلط ، وهو ما يحدث عادة ، بين فكرة « برودون » فى أن « العمل مصدر الإنتاج » ، أى أن الإنتاج يأتى من العمل ، وفكرة « ماركس » فى أن « العمل هو مصدر القيمة » أى أن القيمة تأتى من العمل . فقد ذهب «برودون» ، شأن «رودبيرتس» إلى أن الإنتاج لا القيمة هو الذى يأتى من العمل ، ورفض أن يفسر القيمة ، فى المجتمعات الحالية ، بكمية العمل .

(٢) Ch. Gide et Ch. Rist, op. cit., p. 326.

« سيسموندى » إلى « ماركس »[1] .

ومن الناحية الأخرى ، فقد نبذ « برودون » الشيوعية ، فأخذها على أنها تناقض الطبيعة البشرية . ونبذ كل اقتراح بتحقيق المساواة الاقتصادية ، وهاجم المبدأ « الشيوعى » « من كل بحسب قدرته ولكل بحسب حاجته » على أنه لا يتفق مع فكرة العقود التى تقوم على تبادل المنتجات المتساوية ، وخلص على العكس من ذلك إلى أن العمل غير المتساوى لابد أن يحصل على مكافآت غير متساوية ، وهو مايتفق مع مبدأ العدالة التبادلية . فكل فرد يجب أن يحصل على ثمار عمله طبقاً لمبدأ العدالة .

ومن هنا يتضح أن « برودون » يصدر فى تفكيره عن مبدأ العدالة ، فقد خلص إلى أن هذا المبدأ ، وهو يكافىء مبدأ المساواة على ما تقدم ، يجب أن يحكم العلاقات التبادلية بين الناس ، وأنه يترجم ، فى نطاق الاقتصاد ، بمبدأ « تبادل الخدمات » أى بمبدأ « الخدمات المتساوية ». فنزولاً على مبدأ العدالة أنكر « برودون » الملكية الخاصة والشيوعية معاً . فإذا كانت الملكية الخاصة بما ترتبه من حق الحصول على دخل بلا عمل ، أى من من حق انتزاع جزء من ناتج العامل ، تشكل استغلال القوى للضعيف ، فإن الشيوعية (الجماعية) ، وهى تنصرف إلى المساواة الاقتصادية ، أى إلى إعطاء كل بحسب حاجته ، تشكل استغلال الضعيف للقوى ، ولا تعدو بذلك أن تكون هى الأخرى نوعاً من السرقة .

ومع هذا المنطق المتقدم الذكر والذى ينتهى إلى مبدأ العدالة ، أى إلى مبدأ التبادل العادل خلص « برودون » إلى « إقامة عالمه بين الملكية والشيوعية ». وقد استخدم أسلوب « هيجل » الجدلى[2] للتعبير عن هذه الحقيقة فى بحثه عن

(١) E. James, op. cit., pp. 141-3.

(٢) Ch. Gide et Ch. Rist, op. cit., p. 331.

الملكية ، فذهب إلى أن الجماعية هى المرحلة الأولى من مراحل التقدم الاجتماعى — وهذا هو الوضع — وإلى أن الملكية وهى التعبير المناقض لها تمثل المرحلة الثانية — وهذا هو النقيض — وإلى أنه يظل من الضرورى أن نكشف المرحلة الثالثة — وهذا هو التأليف بين الوضع والنقيض — وبذلك نصل إلى الحل المطلوب . وخلص إلى أن هذه المرحلة الثالثة هى الحيازة البسيطة أو الملكية المجردة من حق الحصول على دخل بلا عمل ، وإلى أنه يمكن بإلغاء الملكية مع الاحتفاظ بالحيازة ، أن نغير كل شىء ، أن نغير القوانين والحكومة والاقتصاد والمنظمات ، وأن نطرد الشر من الأرض .

ومعنى ذلك أن « برودون » يريد إلغاء الدخل بلا عمل ، أى يريد إلغاء الاستغلال ، لأنه يناقض مبدأ « تبادل الخدمات » أى يناقض مبدأ العدالة ، وذلك مع الاحتفاظ بالملكية . وبحرية العمل وبحرية التبادل . وعادة ما يعرض هذا التفكير فى أسلوب هيجلى على النحو التالى : فقد بدأ « برودون » تحليله « بوضع » « أن الملكية هى السرقة » ، ثم قدم « نقيضه » وهو أن « الملكية هى الحرية » ، ثم سعى إلى التأليف بين « الوضع » و « النقيض » عن طريق كشف نظام يقوم على صفات الملكية ، ويستبعد نقائصها ، وهذا هو « التأليف » أو « التركيب »[1] .

الائتمان المجانى و (بنك التبادل) :

يمكن القول إن ثورة فبراير ١٨٤٨ فى فرنسا تشكل تاريخاً هاماً بالنسبة للفكر الاشتراكى الفرنسى . فقد كانت فرصة للاشتراكيين الفرنسيين وخاصة « لوى بلان » الذين سبقوا أن قدموا مقترحاتهم فيما بين ٣٠ — ١٨٤٨ أن يطبقوا هذه المقترحات . فبفضل هذه الثورة لاقت بعض المقترحات الاشتراكية التطبيق ومثلها « حق العمل » و « الاتحادات العمالية » ، غير أن هذه المقترحات قد انتهت إلى الفشل الواحدة تلو الأخرى . وأمام هذا الفشل لم يبق إلا حل

(١) E. James, op. cit., p. 142.

آخر قدمه « برودون » وهو حل « الائتمان المجانى » الذى لم يكتب له النجاح هو الآخر .

قدمنا أن « برودون » لم ينكر الملكية الخاصة وإنما أنكر الاستغلال ، أى الحصول على دخل بلا عمل ، وأنه قد أنكر أيضاً الشيوعية . ونضيف أنه قد فكر فى حل المشكلات الاجتماعية على أساس النشاط الاقتصادى الصغير ، أى على أساس الزراعة العائلية والحرف الصغيرة . فقد كان يؤمن بقدرة الفرد على الخلق ، وبأن أفضل طريقة لممارسة هذه القدرة هى أن تكون على نطاق ضيق . كما كانت الأسرة تحتل فى تفكيره مركزاً رئيسياً . فقد كان يرى فيها أساساً لفكرة التعاون الاجتماعى ، والحافز الفعال على التقدم . ولذلك احترم الأسرة واحتفظ بها باعتبارها الوحدة الأساسية للحياة الاجتماعية وللحياة الاقتصادية . ومع هذه القيم رأى « برودون » أن الحل السلمى لمختلف المشكلات الاجتماعية وخاصة لمشكلة استغلال الرأسماليين للعمال يتمثل فى « الائتمان المجانى » وفى « بنك التبادل » ، وهو ما يعرف أيضاً « ببنك الشعب » ، ذلك أن هذا البنك يمكنه أن يؤدى ، عن طريق الائتمان المجانى ، إلى أن يحصل كل عامل على ما يلزمه من أدوات الإنتاج ، أى إلى اندماج العمل ورأس المال ، وهو ما يحول دون استغلال الرأسماليين للعمال .

فقد رأى « برودون » أن النقود هى أهم أنواع رؤوس الأموال التى تسمح للمالك بالحصول على دخل بلا عمل ، أى على جزء من ناتج العامل . وخلص إلى أننا إذا ألغينا حق مالك النقود فى الحصول على دخل بلا عمل فإننا نتوصل إلى إلغاء هذا الحق بالنسبة لرؤوس الأموال الأخرى(1) . وبيان ذلك أن إلغاء الفائدة التى يحصل عليها مالك النقود يسمح للعامل بأن يقترض بالمجان ما يلزمه منها لشراء رؤوس الأموال المنتجة بدلاً من أن يستأجرها بمقابل ، وهو ما يحول إذن دون حصول أصحاب رؤوس الأموال على دخل بلا عمل .

(1) Ch. Gide et Ch. Rist, op. cit., p. 342.

ومع هذا الوضع تقتصر الملكية على الحيازة دون أن تعطى المالك حق الحصول على دخل بلا عمل ، ويحصل العامل على كل ناتج عمله دون أن يقتسمه مع غيره ، وبذلك ينتفى الاستغلال ، وتتحقق العدالة الاقتصادية .

فلم ير « برودون » فى النقود إلا أداة للتبادل ، وأنها لا تؤدى وظيفتها على الوجه الأكمل . ولذلك فقد اقترح إنشاء بنك بلا رأس مال يقوم بخصم الأوراق التجارية التى تمثل بضائع مباعة مقابل « أذون تداول » غير قابلة للتحويل إلى نقود . ولما كانت هذه الأذون لا تكلف البنك شيئاً فإنه لا يقتضى إذن فائدة مقابل إقراضها . وحتى يمكن لهذه الأذون أن تتداول فإنه يكفى أن يلتزم كل المشتركين فى البنك بقبولها فى قبض ثمن مبيعاتهم وذلك حتى يصبح حاملها متأكداً من إمكان مبادلتها . وواضح أن المشتركين فى البنك لا يخشون شيئاً بقبولها ، ذلك أن البنك لن يخصم إلا الأوراق التجارية التى تمثل بضائع سلمت فعلاً أو التى تمثل وعداً بالشراء . وهو ما يعنى إذن أن « أذون التداول » لا يمكن أن تزيد عن حاجة المعاملات . فالبنك لا يفعل إلا ما يفعله كل بنك آخر من إقراض مشترى البضائع المبالغ اللازمة لتغطية مشترياته ، وبذلك يتمكن العمال من الحصول على القروض اللازمة لإنشاء المصانع الجديدة بلا فائدة (أو مقابل فائدة لا تزيد عما يلزم لنفقات البنك الإدارية) . وبذلك تصبح أدوات الإنتاج فى متناول كل منتج بنسبة قدرته على الإنتاج ذلك أن الائتمان المجانى لا تحده إلا القوى المنتجة . وحينما تصبح رؤوس الأموال تحت تصرف الجميع بلا مقابل يتم « اندماج الطبقات » لأنه لن يكون هناك إلا عمال يتبادلون منتجاتهم مقابل نفقة الإنتاج ، كما تصبح الحكومة ، نتيجة لذلك ، بلا فائدة ، ذلك أن الحكومة لا تكون لها فائدة إلا حيث يوجد قاهرون ومقهورون . فالحكومة فى نظر « برودون » ، تقوم لوضع حد للقهر . أما حيث تسود العدالة فى التبادل ، وحيث تكفى العقود الحرة لضمانها ، لا يوجد إلا أفراد متساوون ، وتختفى أسباب الصراع وأسباب قيام الحكومة . فحينما يندمج العمل ورأس المال

لا تكون الجماعة فى حاجة إلى حكومة . وهذه هى حالة « اللا ـ حكومة » أو « الفوضوية »(١) .

توازن المتناقضات :

خلص « برودون » إلى أن لكل علاقة اقتصادية وجهاً حسناً ووجهاً سيئاً ، وإلى أن المشكلة الأساسية لا تتمثل فى تحطيم القوى الاقتصادية القائمة بل فى إقامة « التوازن » بينها(٢) . فليست المهمة هى مهمة إلغاء القوى الاقتصادية الحقيقية — وهى تقسيم العمل ، والقوى الجماعية ، والمنافسة ، والائتمان ، والملكية الخاصة — ولكنها ، على العكس من ذلك ، مهمة المحافظة عليها مع منعها من الإضرار . فبينما لا يفكر الاشتراكيون إلا فى تدمير هذه القوى يذهب « برودون » إلى ضرورة الإبقاء عليها مع تخليصها من مساوئها . وبينما يريد الاشتراكيون أن يحلوا الاتحادات (الجمعيات) وتنظيم العمل محل المنافسة (وهو ما يريده برودون) وشيوعية الأموال محل الملكية الخاصة ، والعواطف ، عند فورييه ، والحب والتضحية ، عند السان سيمونيين ، والإخاء ، عند كابيه ، محل المصلحة الخاصة نجد أن « برودون » لا يرضى عن ذلك ، ويرى فى الملكية الخاصة القوة الاقتصادية الحقيقية ، فهى الحافز على العمل وأساس الأسرة وباعث التقدم . ولذلك يذهب « برودون » إلى أنه « بدلاً من الحد من القوى الاقتصادية التى تقتلنا المبالغة فيها يجب أن نقيم التوازن بينها استناداً إلى هذا المبدأ الذى قلما عرف وقلما فهم ، وهو أن الأضداد يجب ألا يدمر بعضها بعضاً بل يجب أن يدعم بعضها بعضاً ، وذلك على وجه التحديد لأنها أضداد »(٣) .

ومن هنا تتضح فلسفة « برودون » ، وهى فلسفة تفترق عن فلسفة

(١) Ch. Gide et Ch. Rist, opl. cit., p. 357.

(٢) Ch. Gide et Ch. Rist, op. cit., p. 329.

(٣) Ch. Gide et Ch. Rist, op. cit., p. 329.

« هيجل » و « ماركس » . فبينما يذهب هيجل وماركس إلى إمكان حل التناقض عند مستوى أعلى يذهب « برودون » إلى عدم إمكان حله وإلى ضرورة إقامة التوازن بين المتناقضات وذلك عن طريق التأثير التبادلى بينها .

فالأقطاب المتناقضة لا تحل شأنها فى ذلك شأن طرفى العمود الكهربائى إذ لا يمكن أن يدمر أحدهما الآخر ، وعلى ذلك فإن المهمة لا تتمثل ، فى نظر « برودون » فى اندماج المتناقضات ، وهو ما يعنى فناءها ، بل تتمثل فى إيجاد توازنها غير المستمر ، أى الذى يتغير تبعاً لتطور المجتمع . فالتوازن غير المستمر لا ينتج من لحظة ثالثة ، بل من التأثير التبادلى . ومعنى ذلك أن « برودون » يرفض الجدل (الديالكتيك) الهيجلى ، وينكر وجود لحظات جدلية ثلاثة ، وهى الوضع والنقيض والتأليف ، ويقصرها على لحظتين وهما الوضع والنقيض ، ذلك أن التناقض لا يرتفع أبداً . فإذا كان « الديالكتيك الهيجلى » يرفع التناقض بين الوضع والنقيض فى تأليف جديد فإن « ديالكتيك برودون » لا يتصور إمكان رفع التناقض ، ويرفض التأليف الجديد ، أى يرفض اللحظة الثالثة ، ويهدف إلى إقامة التوازن بين المتناقضات ، أى إلى إقامة التكامل بينها . ومعنى ذلك أن « برودون » لا يأخذ المتناقضات القائمة فى الحياة الاجتماعية على أنها نواحى نقص يلزم التغلب عليها بتحقيق التأليف بينها عند مستوى أعلى ، بل على أنها نسيج المجتمع الذى لا بد وأن يستمر تكونه منها . فالتناقض بين الحرية والسلطة ، وبين الملكية الخاصة والملكية العامة ، وبين الفردية والاشتراكية هو نسيج الحياة الاجتماعية . ولا بد من إيجاد الحلول له لا باستبعاد أحد الأطراف المتناقضة ولا بالتوفيق بينها فى تأليف (تركيب) أعلى — وهذا الحل الأخير هو مضمون الجدل الهيجلى — بل بتنظيم المجتمع بحيث تظل المتناقضات قائمة ، وبحيث تتكامل ، تبعاً لقاعدة العدالة ، عن طريق التأثير التبادلى ، وبحيث يسمح للعناصر المفيدة دون الضارة أن تعمل . ومن هنا يتضح أنه بينما لا يوجد بالنسبة لجدل « هيجل » إلا تأليف واحد يستطيع حل التناقض

بين الوضع والنقيض عند مستوى أعلى فإنه يوجد بالنسبة لجدل « برودون »(١) مجموعة مختلفة من الحلول العملية ، وهو ما لا يسمح إذن بقبول فكرة الحتمية التى قال بها هيجل وماركس ولا بتوقع الطريق الذى يمكن أن يسلكه التاريخ(٢) .

ومع هذا الوضع اتهم « ماركس » « برودون » بإساءة استخدام فكرة هيجل عن المتناقضات وبتحريف الجدلية بإنكاره إمكان حل التناقض ، وبأنه قد تأثر بالفيلسوف الألمانى « كانت » الذى ذهب إلى أن حل التناقض يتعدى فهم الإنسان(٣) ، هذا بينما ذهب البعض(٤) إلى أن « برودون » لم يخطئ فهم هيجل وإلى أن « ماركس » هو الذى أخطأ فهم « برودون » ذلك أن « برودون » قد قدم فلسفة جديدة ومختلفة عن فلسفة هيجل . ولا شك فى وجاهة هذا الرأى خاصة إذا ما سلمنا ، مع « ماركس » ، بأن « برودون » قد تأثر بفلسفة « كانت » وقد أعلن « برودون » أكثر من مرة فى كتابه « خلق النظام »(٥) أنه قد توصل إلى خطته دون اتصال بفلسفة هيجل ، وإن كان قد اتهم نفسه فى كتابه عن « العدالة فى الثورة وفى الكنيسة » بأنه قد أكثر من استخدام تعبيرات هيجل فى المتناقضات ، وهو ما ألقى فى الأذهان أنه قد تبنى الدياليكتيك الهيجلى . غير أن استخدام تعبيرات هيجل لا يمنع من أن فكر « برودون » يختلف عن فكر « هيجل » اختلافاً أساسياً .

١ — فبينما يذهب « هيجل » إلى إمكان حل التناقض عند مستوى أعلى

(١) ننبه إلى أن « برودون » قد تصور أن التأليف الجديد عند « هيجل » يلغى الوضع والنقيض .

(٢) كول . ص ٢٦٤ — ٢٥٥ .

(٣) Marx, op. cit., p. 391.

(٤) كول . ص ٢٧٧ .

(٥) "Création de l'ordre".

يذهب « برودون » إلى عدم إمكان حله ، وإلى ضرورة إقامة التوازن بين المتناقضات . فالمتناقضات لا تستبعد ولا تندمج ، ولكنها تتوازن وتتكامل .

٢ — وبينما يقدس « هيجل » الملكية والدولة نجد أن « برودون » يعتبر الملكية سرقة ، وأنها مصدر الشر ، ونجده ينكر الدولة ، ويرى أن التطور الاجتماعى سيؤدى إلى اختفائها .

ويمكن أن نلخص فلسفة « برودون » فى قانونين أساسيين وهما قانون التناقض وقانون التبادل (العدالة المتبادلة) . وينصرف القانون الأول إلى أن التناقض ليس هو القانون الأساسى للمجتمع فحسب ، بل هو أيضاً القانون الأساسى للكون كله . وينصرف القانون الثانى إلى أن التناقض يقتضى العدالة ، أى يقتضى التفاعل المتبادل بين المتناقضات ، وهو ما يتمثل فى الحلول الوسط التى تخفف من حدة هذه المتناقضات .

ويذهب البعض إلى أن « برودون » ، وقد أخرج « التأليفات » من الباب قد سمح لها بالعودة من النافذة تحت اسم « التوازنات »(١) . ويتبقى أن ننبه إلى أن « ديالكتيك برودون » ينطبق على الفكر وعلى الحياة الاجتماعية معاً ، أى أنه خطة بحث وحركة للحقيقة الاجتماعية .

ويمكن أن نخلص مما تقدم إلى :

١ — أنه ، وعلى الرغم من اعتبار « برودون » اشتراكياً ، فإنه كان قبل كل شىء من أنصار الإبقاء على الملكية الخاصة ومن أنصار الحرية . فقد وجد أن الدولة هى الخطر الرئيسى على المجتمعات الحديثة ، وأن الملكية هى القوة

(١) Gurvitch, op. cit., p. 105.

القادرة على مواجهة السلطة . ولذلك فقد كان من أهم أعداء « اشتراكية الدولة »[١] .

٢ — أنه لم يكن من الممكن أن يلتقى « ماركس » و « برودون » ، فلم يكن من الممكن أن يلتقى ممثل الشيوعية ونصير الملكية الخاصة الصغيرة ، أو أن يلتقى مفكر الصراع الطبقى مع نصير اندماج الطبقات ، أى أن يلتقى الثورى مع نصير الإصلاح السلمى . ومع هذا التفكير لم يكن « برودون » فى نظر « ماركس » إلا ممثل البرجوازية الصغيرة ، ولم تكن اشتراكيته إلا « اشتراكية البرجوازية الصغيرة »[٢] .

وبالإضافة إلى ما مارسه « برودون » من تأثير فكرى واسع فى عصره فقد مارس أيضاً تأثيراً واسعاً على العمال الفرنسيين ، ولا شك فى أن انتشار الماركسية قد أضعف من أهمية « برودون » ، ولكنه عاد فاسترد جزءاً من أهميته فى أوائل القرن العشرين حينما اشتد الهجوم على الماركسية . ولما كانت اشتراكية « برودون » هى اشتراكية الحرفيين بصفة أساسية فقد أسهمت الظروف الجديدة للثورة الصناعية فى فرنسا أكثر من الدعاية الماركسية فى إضعاف أثر « برودون » فى نهاية الإمبراطورية الثانية[٣] .

ومما يفيد فى تحديد مركز « برودون » أن نذكر ما كتبه ماركس عنه ، وقد كان خصماً له ، من أن « الخلف قد يلخص المرحلة الأخيرة من التقدم الفرنسى بقوله إن لويس نابليون كان نابليون هذه المرحلة ، وإن برودون كان لها بمثابة روسو وفولتير »[٤] .

(١) Ch. Gide et Ch. Rist, op. cit., p. 357.

(٢) Marx, op. cit., p. 394.
Marx et Engels, "Manifeste du Parti Communiste", op. cit., p. 56.

(٣) J. Touchard, op. cit., p. 572.

(٤) Marx, op. cit., p. 392.

§ ٣ — اشتراكية الدولة

(الاشتراكية الألمانية)

قدمنا أن « الاشتراكية الفرنسية » قد صدرت عن إدراك للصراع الطبقى ، وأنها قد عكست بذلك المرحلة الأولى للتطور الصناعى وللسيطرة البرجوازية . ونضيف أنه كان طبيعياً أن يتأخر ظهور الفكر الاشتراكى فى ألمانيا ، وذلك نظراً لتأخر الحركة الصناعية بها ، هذه الحركة التى لم تجد دفعتها الكبرى إلا بعد ثورة ١٨٤٨ تلك الثورة التى كانت ذات صفة سياسية محض . ومع بدء هذه الحركة الصناعية فى ألمانيا وبدء صراع البرجوازية والحركة الليبرالية الألمانية ضد الاستبداد الإقطاعى والملكية المطلقة أقبل الكتاب الألمان على الأفكار الاشتراكية الفرنسية يوفقون بينها وبين فلسفتهم الخاصة[١] ، تلك الفلسفة التى تمجد الأمة الألمانية والدولة الألمانية ، وأخذوا يعارضون بأفكارهم الاشتراكية الحركة الليبرالية ، حتى أصبحوا — على حد تعبير « البيان الشيوعى » — شبحاً ، فى يد الحكومة المطلقة ، تخيف به البرجوازية الألمانية .

وقد انتهى هذا الاتجاه الاشتراكى الألمانى إلى شعبتين متصلتين وهما « اشتراكية الدولة » و « اشتراكية الكرسى » وهى ما تعرف أيضاً « باشتراكية الأساتذة » وذلك نظراً لكثرة أنصارها من الأساتذة .

ومن الضرورى أن ننبه منذ البداية إلى أنه ليس من السهل أن نستخلص المبادىء الأساسية لاشتراكية الدولة ذلك أنها تستمد أفكارها من مصادر مختلفة وغير متناسقة . ومع ذلك فيمكن القول إن السمة المميزة لاشتراكية الدولة تتمثل فى أنها لا ترى فى الدولة مجرد جهاز للحراسة ، بل ترى فيها أيضاً جهازاً اقتصادياً مسئولاً عن الرفاهية العامة ، وأن هذا الجهاز لا يصح أن يقف موقفاً سلبياً أمام بؤس جزء كبير من الأمة . ولذلك فإن اشتراكية الدولة تثق

(١) Le manifeste communiste, op. cit., p. 54.

فى الدولة ، وتتطلب تدخلها ، وتعتمد عليها فى إتمام التحول الاشتراكى .

وبذلك تقف اشتراكية الدولة ، وعلى ما سنرى ، موقفاً وسطاً بين الاقتصاديين الذين يطالبون بالتدخل وبين الاشتراكيين الذين ينكرون الملكية والدخل بلا عمل ، إذ أنها تتعدى الفريق الأول ، وأنها تفترق عن الفريق الثانى بإبقائها — ولو بصفة مؤقتة — على الملكية الفردية ، وأنها تسعى إلى دمج هذين التيارين . وليست « اشتراكية الدولة » مجرد نظرية اقتصادية ، بل هى بالإضافة إلى ذلك نظرية اجتماعية وأخلاقية تستند إلى فكرة معينة عن العدالة وعن الأمة وعن الدولة . وتعود هذه الاشتراكية ، بصفة أساسية ، إلى كاتبين ألمانيين هامين وهما « رودبيرتس » و « لاسال » اللذان حاولا إيجاد نوع من الحلول التوفيقية ، أى من الحلول الوسط بين المجتمع الرأسمالى الحالى وبين المجتمع الاشتراكى المقبل ، وذلك باستخدام سلطة الدولة الحديثة[1] . وهذا ما يفسر تسمية هذا الاتجاه الاشتراكى « باشتراكية الدولة » ذلك أنه يتوجه إلى الدولة القائمة لإحداث التحول الاشتراكى .

فالتاريخ لم يكن أبداً ، فى نظر « رودبيرتس » ، إلا سلسلة من التصالحات ، (أى من الحلول الوسط) ، ولذلك فقد خلص إلى أن المشكلة الأساسية تتمثل فى الانتقال ، بطريق سلمى ، من النظام القائم المستند إلى الملكية الخاصة إلى هذا النظام الاجتماعى الأكثر سمواً الذى يجب أن يحل محله تاريخياً ، والذى يستند إلى ملكية الدخل وحدها . والذى بدأ يؤثر فى أغلب العلاقات الاجتماعية[2] . وليست فكرة الحل الوسط فكرة جديدة فقد سبق أن قال بها « لوى بلان » فى فرنسا ، إذ طالب الدولة بالتدخل لمعالجة عدم العدالة فى المجتمع الحالى وللتحضير لقيام المجتمع المقبل دون ما هزة عنيفة . ومن هنا يمكن القول ، وعلى ما قدمنا ، إن « لوى بلان » يعد أول الاشتراكيين الذين مهدوا لفكرة « اشتراكية

(١) Ch. Gide et Ch. Rist., p. 476.

(٢) Ch. Gide et Ch. Rist, pp. 491-2.

الدولة » . وإذا كان « رودبيرتس » و « لاسال » هما المصدران الأساسيان « لاشتراكية الدولة » فى ألمانيا فإن « ڤاجنر » يعتبر أكثر ممثلى هذه الاشتراكية شهرة[1] . ولذلك يكون من الضرورى أن نعرض أفكار هؤلاء الكتاب الثلاثة على التوالى .

رودبيرتس
(١٨٠٥ — ١٨٧٥)

يحتل « رودبيرتس » (*) مكاناً ممتازاً فى تاريخ الفكر الاقتصادى ، فمن خلاله انتقلت أفكار « سيسموندى » و « سان سيمون » و « لوى بلان » إلى مفكرى الربع الأخير من القرن التاسع عشر . ولذلك كان من الممكن أن يسميه « ڤاجنر » « ريكاردو الاشتراكية » إذ قد فعل للاشتراكيين السابقين عليه ما فعله ريكاردو بالنسبة لآدم سميث ومالتس ، فقد أوضح أفكارهم الأساسية .

وقد هاجم « رودبيرتس » النظرية التقليدية الحرة ، ورفض ما افترضته من الانسجام الطبيعى بين المصلحة الخاصة والمصلحة العامة ، ورفض فكرتها عن التوازن التلقائى بين العرض الكلى والطلب الكلى . وخلص ، على العكس منها ، وهو ما سبقه إليه « سيسموندى » ، إلى التسليم بأزمات إفراط الإنتاج العامة ، وفسرها بنقص الاستهلاك ، وهو ما يعود إلى نقص قوة العمال الشرائية وبالتالى إلى استغلالهم . وبالإضافة إلى ذلك فقد رفض النظرية التقليدية

(١) Ch. Gide et Ch. Rist, p. 476.

(*) رودبيرتس (Rodbertus-Jagetzow) أحد الملاك العقاريين الألمان ، اشتغل بالسياسة لمدة ، فقد كان نائباً ووزيراً للتربية فى بروسيا ١٨٥٠ ، ثم اعتزل فى مزرعته ليدرس التاريخ الرومانى والمشكلات الاجتماعية . ويعد «رودبيرتس» الممثل الأول للاشتراكية النظرية فى ألمانيا . وقد مارس تأثيراً واسعاً على الكتاب الاشتراكيين الأوربيين فى نهاية القرن التاسع عشر . كان « ملكياً ووطنياً واشتراكياً » . وغلبت عليه الصفة النظرية . فقد أخذ الاشتراكية على أنها وسيلة اجتماعية يجب أن تظل بعيداً عن السياسة ، ولذلك فقد رفض المساهمة فى كثير من الحركات الاشتراكية والديمقراطية .

فى التوزيع ، وخلص إلى أن الدخل بلا عمل (الربح) لا يجد سببه فى الإنتاجية ، بل فى الاستغلال الذى يعود إلى الأوضاع القانونية المتمثلة فى الملكية . ولذلك انتهى ، وعلى ما سنرى ، إلى نوع خاص من الاشتراكية يعتمد على سلطة الدولة ، وهو ما دعا إلى تسمية هذا النوع « باشتراكية الدولة » .

ولم يكن « روبيرتس » من أنصار الشيوعية التى مثلها ماركس ، فقد كان على العكس من ذلك من كبار الملاك العقاريين ، وكان برنامجه السياسى يتمثل فى النظام الدستورى وفى الوحدة الوطنية . وقد قربه نجاح سياسة بسمارك، من الملكية المحافظة . ولذلك فقد كان يحلم بحزب ملكى وطنى اشتراكى ، أى بحزب اشتراكى محافظ . ونزولاً على هذا المنطق لاءم ، فى المجال السياسى ، بين الملكية والاشتراكية ، ولكنه رفض فى المجال الاقتصادى أى مساومة . فإذا كان قد رأى أن الاشتراكية يجب أن تقبل فى العمل الإجراءات الانتقالية ، إلا أنه رفض أن تنتهى هذه المصالحات بأن تشكل النظرية نفسها(١) . وهذا هو ما دعاه إلى رفض « اشتراكية الكرسى » وإلى رفض الاشتراك فى مؤتمر « أيزناخ »سنة ١٨٧٢، وما دعا مفكرى اشتراكية الدولة الآخرين للخلاف معه، ولذلك يمكن القول ، بصفة عامة ، إن تأثيره لم يكن كبيراً على هذا الفريق من المفكرين(٢) .

وترتكز نظرية « روبيرتس » إلى فكرة أساسية تنصرف إلى أن الجماعة تنظيم خلقه تقسيم العمل ، وإلى أن سعادة الفرد ، وهو عضو فى جماعة اقتصادية ، لا تتوقف عليه وحده ولا على الوسط الطبيعى ، بل تتوقف أيضاً على جميع المنتجين الآخرين . ولذلك رسم « روبيرتس » برنامجاً استمد بعضه من « سان سيمون » ، وينصرف إلى ثلاث نقاط أساسية وهى :

١ — ملاءمة الإنتاج للحاجات الجماعية .

---

(١) Ch. Gide et Ch. Rist, p. 479.
E. James, op. cit., pp. 136-8.

(٢) Carl A. Landauer, "European Socialism", I, 1959, p. 70.

٢ — تحديد الإنتاج عند المستوى الذى يضمن تشغيل كل الموارد القائمة .

٣ — عدالة توزيع الناتج القومى بين المنتجين .

وخلص « روبيرتس » ، على العكس من الاقتصاديين التقليديين ، إلى أن الحرية لا يمكن أن تضمن هذه الوظائف الاجتماعية الثلاثة ، واقترح أن يحل محل الحرية الطبيعية نظام يقوم على توجيه الدولة . وقد اهتم بإظهار ضرورة هذا النظام على النحو التالى :

١ — ففى النظام القائم لا يمكن أن نتحدث عن ملاءمة الإنتاج للحاجات الجماعية ، إذ أن كل ما يمكن عمله فى نظام يسعى إلى تحقيق أكبر ربح ممكن هو تحقيق الملاءمة بين الإنتاج والطلب الفعلى . وهو ما يؤدى إلى نتائج اجتماعية واقتصادية خطيرة ذلك أن الحاجات التى تشبع هى حاجات الذين يملكون ، أما الذين لا يملكون إلا العمل فإنهم لا يحصلون على شىء من الناتج القومى إذا لم يطلب عملهم . هذا بينما يحصل الذين يملكون دخلاً بلا عمل على ما يريدون . ولذلك فقد ركز « روبيرتس » على مشكلة البطالة وعدم إشباع الحاجات . ووجد أن علاج هذه المشكلات يتمثل فى أن يحل الإنتاج بغرض إشباع الحاجات الجماعية محل الإنتاج بغرض الطلب . ويعنى تنظيم الإنتاج على أساس الحاجات الجماعية إلغاء حرية الاستهلاك وحرية الطلب ، وأن تفرض الجماعة على الأفراد سُلّماً تحكمياً للحاجات التى تشبع ، وهو ما يعنى ، فى نظر « روبيرتس » ، أن يكون الدواء أسوأ من الداء .

٢ — وفيما يتعلق بالوظيفة الاجتماعية الثانية ، وهى استخدام أدوات الإنتاج استخداماً كاملاً ، فإن « روبيرتس » يعيب على النظام الحالى عدم قدرته على تحقيق هذا الهدف ، وذلك نظراً لانعدام التوجيه ولترك أمر الإدارة الاقتصادية للملاك الوارثين .

٣ — وأما عن الوظيفة الاقتصادية الثالثة ، وهى التى تتمثل فى توزيع

الناتج القومى توزيعاً عادلاً ، فقد شكلت الموضوع الأساسى لدراسة «رودبيرتس» . وسيطرت ، فى تحليله ، على المشكلة الاقتصادية كلها . فلم يشغله من نظرية الإنتاج إلا ما يتعلق بنظريته فى التوزيع . ولذلك فقد اعتبر، مع «سيسموندى» والاشتراكيين السابقين عليه ، تفسير الفقر والأزمة العمل الأساسى الذى يجب أن ينشغل به الاقتصاد السياسى . وقد رأى « رودبيرتس » أن عدالة التوزيع تنصرف إلى إعطاء كل عامل ناتج عمله ، وأن الطريقة الحالية للتوزيع ، وإن كانت عادلة فى مظهرها لأنها تتم نتيجة لقوى السوق ، إلا أنها تؤدى فى النهاية إلى استغلال الملاك للعمال ، ذلك أن العمل هو المصدر الوحيد للانتاج [١] ، وأن الملاك يحصلون على جزء من هذا الإنتاج ، وهو ما يسمى « بالريع » ، من غير عمل . فالعمل ، عند « رودبيرتس » ، هو المصدر الوحيد للانتاج .

فقد توصل « رودبيرتس » ، وهو بصدد دراسة التوزيع ، إلى استبعاد الطبيعة من الإنتاج وبالتالى من التوزيع . فقد بدأ بالسؤال عما تكلفها لمنتجات ، أى عن نفقة إنتاج الأموال الاقتصادية . وواضح أن فكرة النفقة تتضمن فكرة التضحية وفكرة الشخص الذى يتحملها . وخلص إلى أنه ما دامت القوى الطبيعية لا تنفد ولا تفنى فإنه لا يمكن القول بأن الأموال الاقتصادية تكلف الطبيعة شيئاً . ومعنى ذلك أنه قد استبعد الطبيعة من نظرية النفقة وبالتالى من الإنتاج ومن التوزيع . ولكنه لم يتوقف فى تحليله عن هذا الحد ذلك أن النشاط الإنسانى المنتج من طبيعة متباينة ، فهو يشتمل أعمالاً مؤلمة وأعمالاً مغرية ويشتمل العمل المادى والعمل العقلى ومثله الاختراع والإدارة . وكما مكنته نظرية النفقة من استبعاد الطبيعة من الانتاج فقد اعتمد عليها أيضاً فى استبعاد العمل العقلى وعمل الإدارة ، ذلك أن مساهمة العقل فى الإنتاج لا تشكل تضحية ما . ومع هذا التحليل خلص « رودبيرتس » إلى أن الأموال المادية

(١) Ch. Rist, "Le capital provient-il uniquement du travail ?", In Revue d'Economie Politique, 1906, p. 109.

لا تكلف إلا العمل اليدوى وحده . فالعمل اليدوى هو وحده التضحية المبذولة فى إنتاج الأموال .

وهكذا خلص «رودبيرتس» إلى أن « كل الأموال الاقتصادية لا تكلف إلا العمل » ويرى «شارل ريست» [١] أن الخطأ الأساسى فى تحليل «رودبيرتس» ينصرف إلى أنه قد تصور أن نظرية الإنتاج يمكن أن تقدم وحدها الأساس لتوزيع عادل ، وإلى أنه قد ربط نظرية الإنتاج بنظرية العمل ، أى بنظرية الجهد والألم .

وننبه بالإضافة إلى ذلك إلى أنه لا يصح ، ونحن بصدد تحديد نفقة الإنتاج ، أن نخلط بين أمرين أولهما ما تتكلفه الطبيعة فى سبيل الإنتاج وثانيهما ما يتكلفه المنتج فى سبيل الحصول على قوى الطبيعة المستخدمة فى الإنتاج . فإذا كانت الطبيعة لا تتكلف شيئاً على نحو ما ذكر « رودبيرتس » إلا أن هذا لا ينفى ، نظراً لوجودها فى إطار الملكية الخاصة ، أن الحصول عليها يحمل المنتج نفقة . وهو ما يستلزم إذن إدخالها فى نظرية النفقة وفى نظرية التوزيع . وواضح أن الخلط بين الأمرين السابق الذكر ينتج عن الخلط بين الاقتصاد والأخلاق .

ويمكن أن يتضح ، من نظرية رودبيرتس فى التوزيع ، تأثره بفكر «برودون» ، كما يتضح أيضاً الفارق بينه وبين « ماركس » . فقد بدأ ماركس من النظرية الإنجليزية فى القيمة (نظرية آدم سميث ونظرية ريكاردو) ، وانتهى إلى أن العمل هو مصدر القيمة ؛ بينما بدأ « رودبيرتس » متأثراً بسان سيمون ، من نظرية الإنتاج ، وانتهى ، شأن «برودون» ، إلى أن العمل مصدر الإنتاج ، ورفض أن يكون مصدر القيمة . فالقول بأن الإنتاج لا يتكلف إلا العمل ، أى بأن العمل هو المصدر الوحيد للإنتاج لا يعنى أن قيمة الإنتاج تساوى دائماً ما أنفق فيه من عمل ، أى لا يعنى أن العمل هو مصدر القيمة ، ولا يعنى أنه

(١) Ch. Rist, op. cit., p. 112.

مقياس القيمة . حقيقة لقد استقر فى ضمير « رودبيرتس » أن التقدم الاجتماعى يجب أن يهدف إلى التطابق بين القيمة وكمية العمل ، ولكنه وجد أن ذلك عمل المستقبل لا الحاضر . فالتطابق بين القيمة والعمل ليس أمراً واقعياً ، ولكنه أمر مثالى . ففى التبادل الحالى نجد أن المنتجات لا تتبادل ولا يمكن أن تتبادل على أساس كمية العمل ، وذلك بسبب وجود رأس المال .

ومع التسليم بأن العمل هو مصدر الإنتاج ، أى بأن العامل هو الذى يخلق وحدة المنتجات ، خلص « رودبيرتس » إلى أن حصول ملاك الأراضى وأصحاب رؤوس الأموال ، نتيجة لملكيتهم ، وبلا مساهمة مباشرة فى الإنتاج ، على جزء من هذه المنتجات يشكل انتهاكاً لعدالة التوزيع . ورأى أن هذا التحويل لجزء من ناتج العمل إلى ربح لغير المنتجين (الملاك) يتم عن طريق التبادل الحر وتحت نظام الملكية الخاصة لأدوات الإنتاج . فالسبب الوحيد لهذا الاستغلال يعود إلى أن النظام الاجتماعى القائم يسمح لغير المنتجين من ملاك الأراضى ورأس المال أن يعتبروا مساهمين فى الإنتاج ، وأن يحصلوا على جزء من الناتج القومى . فمن الناحية الاقتصادية نجد أن التبادل يعطى لكل من الأرض ورأس المال والعمل جزءاً من الناتج يقابل القيمة التى قدرها السوق لخدمات كل منها ، ومن الناحية الاجتماعية نجد أن غير المنتجين قد استولوا ، لسبب ملكيتهم لأدوات الإنتاج ، على جزء من دخل المنتجين . وبذلك أظهر « رودبيرتس » التناقض بين العدالة التى تقتضى أن تتحدد حصة كل مقابل عمله ، وتصرف النظام القائم الذى لا يفكر إلا فى إشباع حاجاته ، والذى يفكر فى قيمة الأشياء دون أن يفكر فى مصدرها ، أو فى المجهود الذى بذل فيها . وبذلك خلص « رودبيرتس » إلى أن الملاك يستغلون العمال ، وإلى أن النصيب النسبى للعمال من الناتج القومى يتجه إلى التناقص بصفة مستمرة لحساب الربح والريع (١) . فنصيب العمال من الناتج لا يتحدد على أساس إنتاجيتهم ، بل على أساس كمية المنتجات اللازمة

(١) Ch. Gide et Ch. Rist, op. cit., p. 488.

لإعطائهم القوة على العمل ولتمكينهم من تربية أولادهم . وهذا هو « قانون الأجر الحديدى » الذى تولى « لاسال » فيما بعد صياغته . ومع التسليم بهذا القانون فإنه يكفى أن نسلم بارتفاع إنتاجية العمل وبثبات النصيب الكلى الذى يحصل عليه العمال لنصل إلى انخفاض نصيبهم النسبى . وبذلك يصل « رودبيرتس » إلى تفسير الأزمة الاقتصادية . ففى كل مرحلة جديدة يزداد الإنتاج وينخفض النصيب النسبى للعمال ، وهو ما يعنى انخفاض الطلب عن العرض . وعلى ذلك يمكن أن نخلص إلى أن نظرية « رودبيرتس » فى الأزمة ليست إلا ترداداً لنظرية « سيسموندى » (١) .

ولا شك فى أن منطق « رودبيرتس » السابق الذكر ، وهو الذى ينصرف إلى عدم حصول المنتجين (العمال) على القيمة الكاملة لإنتاجهم ، كان يستلزم بالضرورة إلغاء الملكية الخاصة لأدوات الإنتاج ، وأن تصبح الجماعة هى المالكة الوحيدة لهذه الأدوات ، وأن يختفى الدخل بلا عمل ، وأن يصبح كلٌ ملزماً أن يقدم عمله ، وأن يأخذ كل بقدر عمله ، وأن تتحدد القيمة بكمية العمل . وأمام هذه النتائج المنطقية التى تترتب على تحليل « رودبيرتس » السابق الذكر تراجع « رودبيرتس » ، وانتهى إلى أن أصبح مجرد واحد من اشتراكيى الدولة . فقد كان يخشى التعديلات الثورية خاصة مع عدم ثقافة الجماهير ، ومع اختلاط الملكية غير العادلة بالملكية الناتجة عن العمل فى كل مكان .

فمع التسليم بأن الملكية الخاصة وحرية التعاقد هما ، وعلى النحو المتقدم ، مصدر عدم العدالة ، وأن المنطق يستلزم إذن القضاء عليهما إلا أن « رودبيرتس » قد سعى إلى تسوية وسط تنصرف إلى أنه إذا كان إلغاء الملكية الخاصة لا يمكن أن يتم بلا مخاطر فلا أقل من إلغاء حرية التعاقد . وعلى ذلك خلص إلى ضرورة الإبقاء مؤقتاً على الملكية الخاصة مع إيقاف حرية التعاقد . فإذا كنا لا نستطيع

(١) راجع هـذا المؤلف ص ٢٤١ — ٢٤٤ . رفعت المحجوب : الطلب الفعلى ص ٣٣ — ٣٥ .

أن نقضى الآن على الدخل بلا عمل فلا أقل من أن نعالج أهم النتائج السيئة للملكية ، وهو انخفاض النصيب النسبي للعمال من الناتج القومى . وبذلك نقضى على مصدر الفقر والأزمات . وواضح أن هذا نوع من الحل الوسط بين المجتمع الرأسمالى والمجتمع الجماعى المقبل هو ما يمكن عمله الآن . فيمكن للدولة ، فى سبيل الوصول إلى هذه النتيجة ، أن تقوم الناتج القومى بالعمل ، وأن تحدد الجزء الذى يخص العمال من هذه القيمة ، وأن توزع مقابل هذه القيمة على أرباب الأعمال وفقاً لعدد عمالهم « أذون أجر » على أن يقدم أرباب الأعمال للمحلات العامة كمية من المنتجات بقيمة هذه الأذون ، ثم يقوم أرباب الأعمال بدفع أجور العمال بهذه الأذون التى يستخدمها العمال فى شراء المنتجات. وحتى يمكن لنصيب العمال من الناتج القومى أن يظل ثابتاً يكون على الدولة أن تزيد بصفة مستمرة عدد أذون الأجر مع تزايد هذا الناتج . وواضح أن غرض « رودبيرتس » من هذا هو أن تساهم الطبقة العاملة تلقائياً فى تقدم الإنتاج القومى . ولا شك فى الصعوبات العملية والاقتصادية التى تعترض هذا الحل .

ومن هنا يتضح الفارق بين منطق «ماركس» ومنطق « رودبيرتس » . فبينما يرى « ماركس » فى تزايد عدد العمال وفى قانون الإملاق العام شرطاً أساسياً لنجاحهم فى أداء دورهم الثورى ، يرى « رودبيرتس » ضرورة العمل وبسرعة على تحسين حال العمال .

وواضح أن هذه الخطة تكشف عن مدى ثقة « رودبيرتس » فى الدولة ، تلك الثقة التى يدعمها فى نظره أن التاريخ ينقلنا دائماً إلى مجتمعات أكثر تقدماً. وقد كانت هذه الثقة التى وضعها «رودبيرتس» فى الدولة موضع نقد من جانب الاشتراكيين ، ذلك أن الدولة الرأسمالية لا تقبل بداهة العمل على التحضير للمجتمع الجماعى .

ويتبقى أن نسجل أمرين :

أولهما — أن أفكار « رودبيرتس » السابقة الذكر التى ترفض فكرة

الثورة ، والتى تعتمد على الدولة الرأسمالية فى إحداث الإصلاح ، والتى تتمثل فى الحل الوسط بين المجتمع الرأسمالى القائم والمجتمع الجماعى المقبل ، والتى تنصرف إلى الإبقاء على الملكية الفردية (بصفة مؤقتة) مع إيقاف حرية التعاقد بغرض منع استغلال الرأسماليين للعمال ، تستهوى أصحاب الفكر المحافظ .

ثانيهما — أن « اشتراكية الدولة » تتفق مع « رودبيرتس » فى أن الإنتاج والتوزيع وظائف اجتماعية يجب أن تخلص من سيطرة الأفراد لتخضع لسيطرة الدولة . ولكنها ترفض ، على العكس من ذلك ، أن تذهب معه إلى اعتبار إلغاء الملكية الخاصة وإلغاء الدخل بلا عمل هدفاً مستقبلاً . ومعنى ذلك أن «اشتراكية الدولة» تريد أن تحول التصالح الذى توصل إليه «رودبيرتس» بصفته نظاماً انتقالياً إلى نظام دائم ، أى أنها قد جعلت من هدفه المؤقت هدفاً دائماً .

لاسال

(١٨٢٥ — ١٨٦٤)

رأينا أن « رودبيرتس » قد قدم لاشتراكية الدولة نظريتها الأساسية ، وبقى أن نضيف أن «لا سال»(*) هو الذى أعطى فكرة تدخل الدولة دفعتها الكبرى . وإذا كان الجانب النظرى الذى قدمه « لاسال » محدوداً فإنه يظل له أن اسمه قد اقترن « بقانون الأجر الحديدى » وبمبدأ « لكل بحسب عمله » ، وهو هذا المبدأ الاشتراكى الذى يعرف بمبدأ « لا سال » ، وأنه قد شارك فى

(*) لاسال "Ferdinand Lassalle" سياسى واشتراكى المانى ينتمى إلى البرجوازية اليهودية . درس الفلسفة فى جامعة ليبزج . وتأثر ، شأن ماركس ، بفلسفة هيجل وبالاشتراكية الفرنسية . اعتنق الاشتراكية في ١٨٤٣ أى فى السنة نفسها التى اعتنقها فيها ماركس . وبدأ نشاطه السياسى مع ثورة ١٨٤٨ حينما كانت الحركة العمالية ما زالت فى مهدها ، كسب ثقة العمال وأصبح ممثلا لهم فى الحركة الديمقراطية ، اعتقل أكثر من مرة لأسباب سياسية .

انظر: Carl A. Landauer, op. cit., pp. 228-235.

الحياة السياسية الألمانية مشاركة فعالة ، ووقف فى جانب العمال ، فقد اشترك « لاسال » فى الاضطرابات الثورية التى حدثت فى ألمانيا ١٨٤٨ ، ودخل بسببها السجن . ثم انسحب من المعركة السياسية حتى ١٨٥٩ حينما عاود نشاطه السياسى من أجل الوحدة الألمانية ، ودخل فى صراع مع البرجوازية الألمانية التقدمية ومع الاقتصاديين البرجوازيين . كما أعلن الحرب ضد حكومة بسمارك وضد معارضيها من حزب الأحرار البروسى معاً . ولـكنه عاد فاتفق مع بسمارك على أن يقف هذا الأخير من نشاطه موقفاً محايداً مقابل أن يؤيد « لا سال » سياسة بسمارك الخارجية وأن يساعده فى صراعه مع حزب الأحرار. وفى ١٨٦٣ نجح « لا سال » فى تـكوين حزب طبقى جديد ، وهو « الاتحاد العام للعمال الألمان » الذى تمخض فى النهاية عن «الحزب الاشتراكى الديمقراطى الألمانى». ويعد هذا الحزب أول حزب اشتراكى عمالى فى أوربا . ولـكن هذا الحزب قد استخدم تحت رئاسة «فون شفيتزر» بعد موت «لاسال» ، على يد «بسمارك» ضد صالح العمال الألمان أنفسهم . وقد تتلمذ « لا سال » على « ماركس » حينما التقى به ١٨٤٩ ، ولـكن « ماركس » و« إنجلز » قاطعاه ١٨٦٢ وذلك بسبب تحريفه المعيب للماركسية وخاصة بسبب « قانون الأجر الحديدى » وبسبب نزعته القومية غير الواعية ، وبسبب تواطؤه مع بسمارك .

وكان طبيعياً ، وقد تتلمذ «لاسال» على « ماركس » ، ألا تختلف آراؤه الأساسية عن آراء «ماركس»(١) . فقد ذهب هو الآخر إلى أن التطور التاريخى ينصرف إلى الحد من الملـكية ، وأنه سينتهى بالقضاء عليها تماماً . ولـكنه فى الوقت نفسه كان من طراز متعطش للنتائج العملية ، ولذلك فقد كان من رأيه — وقد تولى رئاسة حزب عمالى على ما تقدم — أن يقدم للعمال برنامجاً محدداً . وقد ركز فى برنامجه على مطلبين أساسيين ، أحدهما سياسى وهو حق الانتخاب العام ، والآخر اقتصادى وهو إنشاء اتحادات للانتاج تعينها الدولة .

(١) Ch. Gide et Ch. Rist, op. cit., p. 496.

ورغبة فى إقناع الجماهير بإصلاحاته لم يشأ أن يثير استغلال الملاك للعمال ، وهو ما ينفر الطبقة البرجوازية ، وإنما اكتفى فى هذا السبيل « بقانون الأجر الحديدى » وهو تعبير أوجده « لا سال » للدلالة على نظرية ريكاردو فى الأجر ، وهى تلك النظرية التى تحدد الأجر الطبيعى بالحد الأدنى اللازم للمعيشة .

ولقد هاجم « لا سال » سياسة الحرية والدولة البرجوازية والاقتصاديين الذين يدافعون عنها . فالدولة البرجوازية ليس لها من غرض إلا حماية الحرية والملـكية الخاصة ، وهو ما يمكن أن يقبل حالة ما إذا كنا جميعاً متساوين فى القوة وفى الثقافة وفى الذكاء . ولـكن مثل هذه المساواة لا وجود لها ، وهو مايعنى إذن أن قصر دور الدولة على الحراسة يؤدى بالضرورة إلى ترك الضعفاء لاستغلال الأقوياء . ولذلك طالب « لاسال » بضرورة تدخل الدولة .

اشتراكية الـكرسى

فاجنر

(١٨٣٥ — ١٩١٧)

مؤتمر « أيزناخ »(*) :

رأينا أن الحركة الصناعية قد تأخرت فى ألمانيا عنها فى انجترا وفى فرنسا ، وأن ذلك قد أدى إلى تأخر ظهور الاشتراكية الألمانية عن الاشتراكية الفرنسية . ونضيف هنا أن المدة المنقضية بين موت « لاسال » ١٨٦٤ و « مؤتمر أيزناخ » ١٨٧٢ كانت حاسمة فى تكوين اشتراكية الدولة فى ألمـانيا ، وذلك لعدة عوامل أهمها أن انتصارات « بسمارك » الساحقة فى سنتى ١٨٦٦ و ١٨٧٠ قد أدت إلى إضعاف الحزب الليبرالى ، وإلى ازدياد أهمية فكرة الدولة ؛ وأن

(*) Eisenach

المدرسة التاريخية قد هيأت الأذهان لقبول فكرة نسبية القوانين الاقتصادية ، هذا بالإضافة إلى أن الصناعة الألمانية كانت قد خطت بعد ثورة ١٨٤٨ خطوة كبرى ، وأدت إلى ميلاد طبقة عاملة حقيقية . وفى هذا الجو ذهب كثير من الكتاب إلى مهاجمة « مبدأ الحرية » ، وإلى أن موقف الدولة السلبى إزاء المشكلات الاجتماعية المتزايدة لم يعد ممكناً ، وإلى أنه من الضرورى أن تتدخل الدولة فى الصراع ضد الفقر . وانتهى الأمر إلى عقد مؤتمر «أيزناخ» ١٨٧٢ ، هذا المؤتمر الذى ضم عدداً كبيراً من الأساتذة والاقتصاديين والقانونيين والموظفين ، والذى أعلن الحرب على «مدرسة مانشيستر»[1] ، وطالب بأن تعمل الدولة على إشراك أكبر جزء ممكن من الشعب فى ثمار الحضارة . وقد تولى الاقتصادى الألمانى « شمولر »[*] صياغة البيان الذى صدر عن المؤتمر . وهكذا ولدت « اشتراكية الكرسى » أو « اشتراكية الأساتذة » ، وهذا هو الاسم الذى أطلقه الليبراليون على الاتجاه الاشتراكى الجديد ، وذلك نظراً لكثرة عدد الأساتذة الذين اشتركوا فى مؤتمر « أيزناخ » . وقد كان غرض هذا الاتجاه الجديد العمل على تحسين حال الطبقة العاملة عن طريق إصدار القوانين وتعزيز الضمان الاجتماعى وإقامة بنوك الادخار . وقد قام « فاجنر » ، فى كتابه أصول الاقتصاد السياسى ١٨٧٦ ، بشرح مبادىء « اشتراكية الكرسى » بصورة أكثر أصالة جعلت منها نوعاً من اشتراكية الدولة[2] . وقد هاجم « رودبيرتس » ،

---

(١) مدرسة تكونت فى مانشيستر ١٨٢٨ تحت زعامة « كوبدن » (Cobden) والتى استخدمت بعض قوانين المدرسة التقليدية ، ومثلها مبدأ حرية التجارة فى المطالبة بالإصلاح الاقتصادى وخاصة بإلغاء قوانين القمح ، وهى تلك القوانين التى فرضت ضرائب مرتفعة على الحبوب المخصصة للاستهلاك المحلى . وقد نجحت هذه المدرسة ، عن طريق تكتيل الرأى العام ، فى إلغاء هذه القوانين ١٨٤٦ .

(*) شمولر Schmoller (Gustave) (١٨٣٨ — ١٩١٧) كان أستاذاً للاقتصاد السياسى فى جامعات « هال » و « استراسبورج » و « برلين » . من أشهر كتاب المدرسة التاريخية الألمانية .

(٢) Ch. Gide et Ch. Rist, op. cit., p. 501.

الذى كان يرفض ، وعلى ما تقدم ، أى مساومة فى مجال النظرية الاقتصادية ، « اشتراكية الكرسى »[1] . فبينما كان يرى ضرورة أن تكتفى الاشتراكية الآن ببعض الإجراءات المؤقتة ، كان يرفض أن ينتهى هذا الحل التوفيقى بأن يشكل النظرية نفسها . ولذلك فقد رفض الاشتراك فى مؤتمر « أيزناخ » ، واختلف مع مفكرى اشتراكية الدولة الآخرين . وننتقل الآن إلى عرض أفكار « ڤاجنر » .

فاجنر :

يعد « ڤاجنر »[*] أشهر ممثلى اشتراكية الدولة[2] . فقد قام ، فى كتابه أصول الاقتصاد السياسى ، بعرض مبادئها .

وتتمثل نقطة البدء فى تفكيره فى مهاجمة فكرة عدم كفاءة الدولة بصفتها جهازاً اقتصادياً ، ورأى فيها على عكس ما ذهب إليه المتفائلون من مدرسة باستيا ، جهازاً اقتصادياً أكثر كفاءة من غيره من الأجهزة . وفى سبيل الدفاع عن الدولة درس «ڤاجنر» تطور التاريخ . وخلص إلى أن وظائف الدولة تتغير تبعاً للعصور . فالمصلحة الخاصة وسلطة الدولة تنازعتا النشاط الاقتصادى فى كل وقت . ولما لم تصبح المصلحة الخاصة كافية فى توجيه هذا النشاط فى الدول الكبرى الحديثة حلت محلها السلطة العامة . ولذلك فقد خلص « ڤاجنر » إلى أن هذا التطور الذى حدث ضرورى ومفيد ، وأنه يشكل قانوناً تاريخياً حقيقياً . ومعنى ذلك أن التطور التاريخى يلقى على الدولة مسئولية ضمان الرفاهية العامة ، ويبرر بذلك سياسة التدخل[3] .

---

(١) أطلق عليها اسم « اشتراكية الماء المحلى » "Socialisme à l'eau sucrée"

(*) ڤاجنر Wagner (Adolphe) اشتراكى ألمانى . كان أستاذاً للاقتصاد السياسى ، ويعتبر كتابه فى أصول الاقتصاد السياسى (١٨٧٦) عرضاً هاماً لاشتراكية الدولة المعتدلة .

(٢) Ch. Gide et Ch. Rist, op. cit., p. 476.

(٣) Ch. Gide et Ch. Rist, op. cit., pp. 504-5.

ولكن السؤال الهام الذى يثور، والذى يمكن أن نختلف فى الإجابة عليه هو إلى حد يجب أن تتدخل الدولة ؟ وفى سبيل الإجابة على هذا السؤال يذهب « ڤاجنر » إلى أن من الضرورى — ما لم يحدث تغير عميق فى نفسية الإنسان يسمح بأن تحل حوافز المصلحة العامة محل حوافز المصلحة الخاصة — أن نقسم السلطة بين الدولة والفرد . ولا شك فى أن تحديد هذا التقسيم ليس أمراً سهلاً ، وأنه يمكن أن يختلف تبعاً لظروف كل مجتمع ، بحيث يستحيل أن نضع له قاعدة مطلقة ، وبحيث يكون على رجال الدولة أن يبتوا فى كل حالة تبعاً لظروفها .

ومع ذلك فقد قدم « ڤاجنر » بعض الإرشادات العامة فى هذا الصدد . ومثالها أنه لا يصح ، كقاعدة عامة ، أن تحل الدولة محل الفرد ، بل يجب عليها أن تنشغل فحسب بالظروف العامة اللازمة لتقدمه ، على أن يظل النشاط الفردى هو المصدر الرئيسى للتقدم . ومع ذلك فمن الضرورى أن نسجل أن « ڤاجنر » كان يرغب فى مد نشاط الدولة إلى أقصى حد ممكن . فلم يكن يرى مانعاً من أن تنفذ بعض العناصر الشيوعية إلى المجتمع القائم ، بل وكان يرى ، تحت تأثير « رودبيرتس » ، ضرورة أن ينتقل الاقتصاد القومى تدريجياً من التنظيم الفردى إلى التنظيم الجماعى[1] .

ففى مجال الإنتاج يرى « ڤاجنر » أنه لا يوجد أى مبدأ اقتصادى يعارض إدارة الدولة لمشروع ما أو رقابتها له . فالدولة يمكنها أن تتولى صناعة ما إذا كانت تمثل أهمية معينة ، أو كانت تواجه حاجة عامة وواسعة النطاق ، وكانت مما لا تقدر المشروعات العامة على القيام بها ، أو كان يخشى أن تتحول إلى احتكار .

وفى مجال التوزيع سار « ڤاجنر » فى الطريق نفسه الذى سبقه إليه « سيسموندى » . فلم يطالب ، على العكس من الاشتراكيين ، بإلغاء الربح أو الفائدة ، بل ذهب إلى الإبقاء على الملكية بصفتها تنظيماً أساسياً مع ضرورة أن يتلاءم الدخل مع القدرة ، وهو ما يستلزم الحد من الدخول العالية عن طريق

(١) Ch. Gide et Ch. Rist, op. cit., p. 506.

الضرائب ورفع الأجور إلى المستوى اللازم للوجود الإنسانى . فعلى الدولة أن تحترم إذن فى التوزيع القاعدة الأخلاقية الملائمة لروح العصر .

* * *

بعد أن عرضنا أفكار أهم كتاب اشتراكية الدولة يكون من الضرورى أن نخلص إلى المبادىء العامة التى تقوم عليها هذه الاشتراكية . وننبه إلى ما سبق أن ذكرناه من أنه ليس من السهل أن نستخلص هذه المبادىء ذلك أن اشتراكية الدولة تستمد أفكارها من مصادر مختلفة وغير متناسقة . ويفيد فى تحديد المبادىء العامة التى تقوم عليها اشتراكية الدولة أن ننبه إلى أنها تعتبر رد فعل « لمدرسة مانشيستر » ولمبالغات المتفائلين الفرنسيين من مدرسة « باستيا » ، وأنها لا تبدأ ، على عكس الاشتراكيين ، بانتقاد الملكية الخاصة والدخل بلا عمل ، بل ترى فى الملكية الخاصة وفى الباعث الخاص أمراً ضرورياً لزيادة الناتج ، وهو ما جعلها تعادى الشيوعية . ولكنها مع ذلك اشتراكية أخلاقية ووطنية تهدف إلى تحقيق العدالة ، وإلى المحافظة على وحدة الأمة . فهى تهدف إلى توزيع عادل للثروة ، أى إلى تحقيق رفاهية الطبقات العاملة ، وهو الشرط الرئيسى لضمان وحدة الأمة التى تمثلها الدولة[1] . غير أنها لا تحدد مضمون هذه العدالة ولا قواعدها . ومن الناحية الأخرى نجدها ترى فى التنظيمات العامة وسيلة لقوة التضامن المعنوى وذلك عن طريق الحد من النشاط الأنانى للأفراد .

ولعل أهم ما يميز الاشتراكية الألمانية ، وهو ما يعتبر انعكاساً للفلسفة الألمانية التى تقدس فكرة الأمة الألمانية وفكرة الدولة ، هو ما خلصت إليه من أنه يوجد بين الأفراد والطبقات تضامن معنوى ينتج عن وحدة اللغة والأخلاق والمنظمات السياسية ، وأن هذا التضامن المعنوى ، وهو ما يعرف بالقومية ، أكثر عمقاً من التضامن الاقتصادى الذى تمثله الطبقة ، وهو ما جعلها تقدم وحدة

(١) Ch. Gide et Ch. Rist, op. cit., p. 508.

الأمة على مصلحة الطبقة، وما خلصت إليه من أن الدولة ، وهى مظهر هذا التضامن المعنوى ، ليس من حقها أن تقف موقفاً سلبياً من بؤس فريق من الأمة . فدور الدولة ، وهى مظهر التضامن المعنوى ، أكبر إذن من واجب الحماية ، إذ أن لها وظيفة حضارية، وأن عليها تحقيق الرفاهية العامة . ومعنى ذلك إذن أن الاشتراكية الألمانية اشتراكية وطنية تدافع عن وحدة الأمة لا عن مصلحة طبقة معينة. فهى تدافع عن مصالح الانسان بصفة عامة لا عن مصالح البروليتاريا ، وأنها — وعلى حد تعبير البيان الشيوعى — « تحلق بحياد فوق كل صراع طبقى » وقد هاجم «البيان الشيوعى» (١٨٤٨) الاشتراكية الألمانية الوليدة هجوماً عنيفاً ، فأخذها على أنها محاولة ساذجة من الكتاب الألمان للتوفيق بين الأفكار الاشتراكية الفرنسية وفلسفتهم الخاصة ، وعلى أنها ممثلة البرجوازية الصغيرة .

وننبه فى ختام هـــذه الدراسة إلى أن اشتراكية الدولة كانت راية تظل كل هؤلاء الذين أدركوا ضرورة الحد من المساوىء الاجتماعية المترتبة على سياسة الحرية الاقتصادية ، والذين ساءهم الوضع الذى وجدت فيه الطبقة العاملة[1] . وفى حدود هذا المعنى الواسع الذى يكاد يرادف مبدأ التدخل صادفت اشتراكية الدولة تطبيقات جزئية فى كثير من البلاد الرأسمالية المتقدمة ومثلها ألمانيا وفرنسا وانجلترا . فقد طبقت حكومات هذه البلاد بعض الإجراءات التى طالبت بها اشتراكية الدولة ، ومثلها التوسع فى المشروعات العامة ، والأخذ بنظام الضرائب التصاعدية والعمل على تحسين حال الطبقة العاملة عن طريق التوسع فى الخدمات العامة المجانية ، وضمان حد أدنى من الأجور والأخذ بالضمان الاجتماعى . ثم جاءت الحرب العالمية الأولى ، وما تلاها من الأزمات الاقتصادية الواسعة ، فقدمت لاشتراكية الدولة أهم مبرراتها .

(١) Ch. Gide et Ch. Rist, op. cit., p. 511.

§ ٤ — الاشتراكية المسيحية

فى منتصف القرن التاسع عشر ظهرت فى مختلف البلاد الأوربية ، وخاصة فى فرنسا وانجلترا وألمانيا ، عدة مدارس تهدف إلى أن يكون للاشتراكية أساس مسيحى ، ولذلك فقد عرفت « بالاشتراكية المسيحية » ، واتجهت إلى البحث فى تعاليم الدين المسيحى عن حل للمشكلات الاقتصادية وعن خطة لإعادة بناء المجتمع من جديد .

ويمكن أن ترجع نشأة هذه المدارس إلى الرغبة فى إيقاظ الضمير المسيحى بعد ما انتشرت المظالم الاجتماعية نتيجة للثورة الصناعية ، وإلى أنها نوع من رد الفعل ضد الاشتراكية المادية .

وقد بلغت هذه المدارس والنظريات درجة كبيرة من التعدد . ومع ذلك فإننا يمكن أن نجد لها خصائص مشتركة بعضها سلبى والآخر إيجابى . ومن الخصائص المشتركة السلبية أنها جميعاً ترفض المذهب التقليدى الحر . ولكن لا يصح أن يفهم من ذلك أنها جميعاً تطالب بتدخل الدولة ، ذلك أن بعضاً منها يعارض وجود الدولة ، وأن بعضاً آخر يعتمد فى تحقيق برامجه على الاتحادات التعاونية ، وخاصة الإنتاجية منها ، ودون أن يتطلب مساعدة الدولة . ثم أنها ترفض جميعاً ، وعلى العكس من النظرية التقليدية الحرة ، أن خير الفرد يتحقق تلقائياً . ولكن ليس معنى ذلك أنها تنكر وجود نظام طبيعى ، فقد سلمت بوجود هذا النظام الطبيعى على أنه إرادة الله . ولكنها تذهب إلى أن الإنسان الذى خلق حراً قد ثار على هذا النظام ، وخرج عليه ، ووقع فى الخطيئة . وعلى ذلك فمن العبث أن نترك الإنسان الطبيعى حر التصرف ، أى أن نتركه لمصلحته لتقوده إلى طريق الخير .

ولذلك تخلص المدارس الاشتراكية المسيحية ، وهذا هو الجانب الإيجابى المشترك بينها ، إلى ضرورة إحداث ثورة داخلية فى الإنسان قبل أن نسعى إلى إصلاح المنظمات الاجتماعية أو على الأقل فى الوقت نفسه الذى نحدث فيه هذا

الإصلاح[١] . فهى ترى ضرورة أن يقوم الفرد بقتل « الإنسان الأول » ، « الإنسان الأنانى » فى نفسه ليقيم مقامه إنساناً جديداً . وعلى ذلك فيجب الاعتماد على جميع القوى الإلهية والأخلاقية والاجتماعية لتمكينه من التغلب على الأنانية . ومن هنا يتضح أن المدارس الاشتراكية المسيحية تفترق عن الاشتراكيات الإصلاحية السالفة الذكر فى أنها لا تكتفى ، شأن هذه الأخيرة ، فى سبيل إقامة المجتمع الجديد ، بتغيير الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية ، بل تستلزم فى الوقت نفسه تغيير الإنسان . كما يمكن أن نجد تشابهاً ، فى هذا المجال ، بين هذه المدارس الاشتراكية المسيحية والماركسية التى تطالب هى الأخرى بتغيير الإنسان وذلك بإلغاء كل أنواع اغتراب الإنسان عن طبيعته (أى كل أنواع تخارج الإنسان عن طبيعته ، أى مفارقته لذاته) حتى يعود إلى هذه الطبيعة . ومع ذلك فمن الضرورى أن ننبه ، فى هذا المجال ، إلى فارقين هامين بين الاشتراكية المسيحية والماركسية . أولهما أن الماركسية ، وعلى العكس من الاشتراكية المسيحية ، تجد أساسها فى المادية التاريخية ، وثانيهما أن الماركسية ، وعلى العكس أيضاً من الاشتراكية المسيحية ، تفترض أن الإنسان من طبيعة طيبة ، وأن المنظمات الاجتماعية هى التى أفسدته ، وأنه يستطيع أن يعود إلى طبيعته بإلغاء هذه المنظمات .

وأما عن البرامج الإنشائية التى قالت بها هذه المدارس المسيحية فإنها تبلغ من التعدد والاختلاف حداً يخرجها عن كل ترتيب أو تبويب ، ومع ذلك فيظل من الممكن أن نخلص إلى :

١ — أنها تريد كلها مجتمعاً تسوده الأخوة والمساواة مع اختلافها فى طريقة تحقيق هذه المساواة وهذه الأخوة .

٢ — أنها تريد معالجة المظالم الاجتماعية ، وتريد التوفيق بين الطبقات ، وترفض فكرة الصراع الطبقى .

---

١ J. Marchal, "Deux Essais sur le Marxisme", Génin, Paris, 1955, p. 68.

٣ — أنها تطالب كلها بفكرة الثمن العادل والأجر العادل ، وهو ما يعنى أنها ترفض اعتبار العمل سلعة يترك تحديد ثمنها لقوى العرض والطلب . فهى ترى فى العمل شيئاً مقدساً . ومع الالتقاء على هذه الأمور الهامة إلا أنه حينما يتعلق الأمر بوضع البرامج اللازمة لتحقيقها فإن الطرق تتعدد خاصة مع الاختلاف فى تفسير النصوص الدينية المتعلقة بالأوضاع الاجتماعية والاقتصادية .

ويمكن القول بصفة عامة إن هذه النظريات الاشتراكية المسيحية المتعددة ترجع بصفة أساسية إلى الأخلاق أكثر منها إلى الاقتصاد[١] ، كما يمكن القول أيضاً ، وعلى عكس ما يصدق على الاشتراكيات الأخرى ، إن الاشتراكيات المسيحية ليست سوى تيارات فكرية يصعب نسبتها ، إلا فى حدود ضيقة ، إلى مفكرين معينين . وقد بدأت الاشتراكية المسيحية أساساً فى فرنسا[٢] ، ومنها انتقلت إلى انجلترا وألمانيا . ومما يستحق الذكر أن كثيراً من الاشتراكيين المسيحيين قد روج للانتاج التعاونى بصفته وسيلة للتوفيق بين الطبقات ، ومثل ذلك ما فعله « لادلو » و « موريس » و « نيل » فى انجلترا و « هوبر » و « كتلر » فى ألمانيا . وقد أسهم ذلك ، بالإضافة إلى تأثير مدرسة « أوين » فى عودة الحياة للانتاج التعاونى فى العقدين السابع والثامن من القرن التاسع عشر . وإذا كانت الاشتراكية المسيحية قد تفرقت شعباً ، واختلفت فى برامجها ، فقد أرادت دائماً أن تقيم « مملكة السماء » على هذه الأرض وفقاً لتعاليم المسيحية . وقد ذهب « البيان الشيوعى » إلى أن « الاشتراكية المسيحية ليست سوى الماء المقدس الذى يسكبه الكاهن على غيظ الأرستقراطية » .

---

(١) Ch. Gide et Ch. Rist, op. cit., p. 392.

(٢) كول ، المرجع السابق ص ٣٨٠ .

الفصل الثالث

الماركسية

ترجع الماركسية فى صورتها الأولى إلى كل من «كارل ماركس»* وزميله «فريدرك إنجلز»** .

(*) « كارل ماركس » (١٨١٨ — ١٨٨٣) "Karl Marx" مؤسس الشيوعية العلمية ، وفيلسوف المادية الديالكتيكية التاريخية . وصاحب مؤلفات اقتصادية وفلسفية كثيرة. ولد فى « تريف » لعائلة برجوازية يهودية ، ثم دخل المسيحية فى سن السابعة حينما اعتنقها والده الذى كان محامياً . درس القانون فى جامعة « بون » (١٨٣٥) ، ثم تابع دراسته بعد ذلك فى جامعة « برلين » . وقد تأثر بالفيلسوف الألمانى « هيجل » . وحصل على الدكتوراه فى الفلسفة ١٨٤١ ، ولما فقد الأمل فى الاشتغال بالتدريس فى الجامعة اشتغل رئيساً لتحرير جريدة . ثم رحل إلى باريس ليتولى تحرير جريدة فرنسية ألمانية (١٨٤٤) صدر منها عدد واحد ، نشر فيه مقالين أحدهما عن « نقد فلسفة هيجل » وثانيهما عن « المسألة اليهودية» . ثم أغلقت الجريدة ففقد موارده المالية . التقى ١٨٤٤ بصديقه «فردريك إنجلز» وفى أوائل ١٨٤٥ — وبناء على طلب الحكومة البروسية — طرد من باريس ، وذهب إلى بروكسل ، وكان إنجلز يمده بالعون المالى ولحق به فى مايو . وكتبا هناك كتابهما المشترك فى « الايدلوجية الألمانية » (١٨٤٤ — ١٨٤٦) . وكلفتهما « عصبة الشيوعيين » فى مؤتمرها الثانى بلندن نوفمبر ١٨٤٧ بكتابة « البيان الشيوعى » الذى طبع بالألمانية فى لندن قبل أسابيع من ثورة فبراير ١٨٤٨ ، وفى مارس ١٨٤٨ طرد ماركس من بروكسل ، وذهب إلى باريس ثم إلى ألمانيا حيث أنشأ فى « كولونيا » مجلة فيما بين ١٨٤٨/٦/١ و ١٩٤٩/٥/١٨ ، ثم صدر أمر بخروجه من ألمانيا فرحل إلى فرنسا حيث قضى شهرين ، ثم إلى لندن حيث عرف البؤس . وانشغل ابتداء من ١٨٦٣ بكتابه « رأس المال » الذى صدر الجزء الأول منه ١٨٦٧ . رأس « الدولية الأولى » ١٨٦٤ ، ولما حلت ١٨٧٦ ترك ماركس النشاط السياسى . ولكنه ظل يتبادل الرسائل مع زعماء الحركات العمالية فى أوربا .

(**) « فردريك إنجلز » (١٨٢٠ — ١٨٩٥) "Fredrick Engels" فيلسوف ألمانى أسهم مع كارل ماركس فى تاسيس الشيوعية العلمية وفى وضع النظرية المادية الديالكتيكية التاريخية. ولد فى « بارمان » . تأثر بأفكار «هيجل» ، ثم نقدها ، رحل إلى انجلترا لدراسة التجارة ، وتعرف هناك ، حيث كان النظام الرأسمالى قد حقق نمواً ملحوظاً ، على حياة الطبقة العاملة . وانتهت دراسته إلى كتابه « مساهمة فى نقد الاقتصاد السياسى » ١٨٤٤ الذى اعتبره ماركس عملاً ممتازاً . له مؤلفات كثيرة بعضها بالاشتراك مع ماركس . =

ويمكن أن نجد للماركسية ثلاثة مصادر هامة وهى[١] :

أولاً — الفلسفة الألمانية ، وخاصة فلسفة « هيجل » .

ثانياً — النظرية الاقتصادية التقليدية الإنجليزية، وخاصة نظرية كمية العمل.

ثالثاً — الاشتراكية الفرنسية .

ونجد من الضرورى ، حتى يمكننا أن نتوصل إلى فهم الماركسية ، أن نبدأ أولاً بعرض موجز لفلسفة هيجل ، ذلك أن « ماركس » ، وعلى الرغم من الخلافات العميقة القائمة بينه وبين « هيجل » ، وقد تتلمذ على هذا الأخير . فعلى الرغم من أن « الديالكتيك (الجدل) الماركسى « يختلف عن الديالكتيك الهيجلى » فى أساسه إلا أنه يظل من الضرورى أن نسجل ، مع « ماركس » نفسه ، أن ديالكتيك هيجل هو الشكل الأساسى لكل أنواع الديالكتيك الأخرى . كما يظل لهيجل أيضاً أنه أول من عرض حركة التطور الديالكتيكى العام على أنه وحدة واحدة ، وتوصل بذلك إلى فكرة « التاريخ الموجه »[٢] .

فلسفة هيجل

(١٧٧٠ — ١٨٣١)

يتكون « نظام هيجل » من ثلاثة أجزاء ، وهى الفكرة (الجوهر الخالص) والطبيعة ، والروح (العقل) . وترجع هذه المعانى إلى معنى واحد ، وهو « الفكرة » .

= من أشهر مؤلفاته « وضع الطبقة العاملة فى انجلترا » ١٨٤٥ ، « معارضة دهرنج » ، « أساس الأسرة والملكية الخاصة والدولة ».

(١) Lénin : "The three sources and three component parts of Marxism".

(٢) Laffont-Bompiani : "Dictionnaire Universel des Lettres", S.E.D.E., Paris, 1961, pp. 380-1.

« الفـكرة » عند هيجل[١] — وهى تقابل (الصورة) عند أفلاطون و«الله» عند « إيكارت » — هى « المطلق » ، هى الذات الـكلية التى تنتظم كل الأشياء ، وهى الأساس لـكل موجود طبيعى وروحى . وعلى ذلك فالواقع ليس إلا امتداداً لهذه «الفكرة المطلقة» ، وهو مايعني أن «هيجل» يرفض إذن ثنائية الفكر والمادة . فالأشياء كلها ليست إلا تطوراً ونمواً ديالـكتيكياً للفكرة ولـكن كيف تتطور الحقيقة الواقعة ابتداء من هذه (الفكرة المطلقة) ؟ لبيان كيف يتم هذا التطور نبدأ بأن « الفـكرة » ، وهى « المطلق » لها فى فلسفة هيجل ثلاث مراحل ، أى ثلاث لحظات وهى : الوضع (الموضوع) والنقيض (النفى أو السلب) والتأليف بين الوضع والنقيض (التركيب أو نفى النفى) ، وبأن تطور الفـكرة يسير من الوضع إلى النقيض إلى التأليف بينهما . والتطور على هذا النحو هو مايعرف « بالمنهج الديالـكتيكى » . واتفاقاً مع هذا المنهج تكون المراحل الثلاثة[٢] التى تمر بها « الفكرة » هى الفكرة الخالصة أى الفكرة فى ذاتها ، والفكرة المفارِقة لذاتها (أى الفـكرة المتخارجة عن ذاتها ، أو المغتربة عن ذاتها فى الطبيعة) ، والفـكرة المتدخلة فى ذاتها . (أى الفـكرة الراجعة إلى ذاتها ، وهو ما يمثل رجوع العالم إلى الله) .

فالفـكرة هى أولاً الفـكرة الخالصة ، وهى – وعلى ما قدمنا – الأساس فى كل موجود طبيعى أو روحى . وهى تقابل ، عند « إيكارت » ، الله قبل خلق العالم . وهذه الفـكرة المطلقة هى الفـكرة بذاتها وفى ذاتها لا فى الروح (العقل) . وهى على ذلك ليست – شأن الله عند « إيكارت » – إلا عدم التحديد الخالص . وهى لا تتحدد إلا بتخارجها عن ذاتها (أى بمفارقتها لذاتها أى باغترابها عن ذاتها) لتتبدى فى الطبيعة ، أى أنها لا تتحدد إلا بتخارجها من أجل أن تخلق الحياة الواعية . وهذا هو ما يعرف « بمبدأ مفارقة الذات »

---

(١) عبد الرحمن بدوى « المثالية الألمانية ١ — شلنج » ص ٩٨ — ١٠٠ .

(٢) عبد الرحمن بدوى ، المرجع السابق ص ١٠١ .

(مبدأ التخارج عن الذات ، الاغتراب عن الذات)[١] . وهى ذلك «فالفـكرة» فى لحظة ثانية هى «الفـكرة المفارِقة» (الفـكرة المتخارجة ، الفـكرة المغتربة) . وهذه الفـكرة المفارِقة هى إذن العالم ، وهى نفى الفكرة الخالصة لأنها هى التى حددتها . وقد اتفق هيجل مع « إيكارت »[٢] فى أن الله لم يكن هو الله قبل خلق العالم ، وأنه حينما خلق العالم خلق نفسه وحدد نفسه . وعلى ذلك تصبح «الفـكرة المطلقة» شيئاً محدداً بفضل العالم . وهى ثالثاً الفـكرة حين تدخل فى ذاتها . فتطور العـالم يؤدى إلى ظهور الإنسان والفـكر الذى بفضله تعى الفـكرة المطلقة ذاتها عن طريق الروح الذاتية (الفردية) أول الأمر ، ثم عن طريق الروح الموضوعية (الجماعية) التى تخلق ، فى الأسرة وفى المجتمعات المختلفة وفى الدولة ، القانون والأخلاق ، والتى ترتفع نحو الروح المطلقة . وبذلك تتجه الأرواح إلى وحدة الروح المطلقة . أى إلى وحدة الفـكرة المطلقة التى كانت معتبرة فى الطبيعة حتى تعى ذاتها[٣] . ومن هنا يتضح أن صيرورة الطبيعة فى صعود نحو الروح ، وهو ما يشكل عودة العالم (الطبيعة) إلى الله . فبفضل ديالـكتيك الروح يعود الإنسان والمجتمع ليتحدا من جديد مع الله[٤] ، أى أنهما يعودان إلى نقطة البدء وهى «الفـكرة» التى هى المطلق .

ومن هنا يتضح إذن :

١ — أن الديالـكتيك هو جدل داخلى فى الشيء نفسه ، يدفعه إلى التطور ، فهو نظرية للتطور الذاتى الذى يجد مصدره فى وجود النفى داخل الشيء نفسه . فهذا « النفى الداخلى » هو إذن مصدر التطور .

---

(١) "aliénation"

(٢) Gurvitch (Georges) : "Dialectique et sociologie" Flammation, Paris, 1962, p. 73.

(٣) Paul Foulquié : "La Dialectique", que sais-je ? P.U.E., Paris, 1949, p. 50.

(٤) Gurvitch : op. cit., pp. 76-7.

٢ — أن ديالكتيك هيجل يبدأ بالفكرة المطلقة (الوضع) ثم ينتقل إلى الطبيعة (النفى أى التحديد) ثم ينتهى إلى الروح المطلقة (التأليف أى العودة) .

٣ — أن هيجل يقصد بالمنهج الديالكتيكى أن تطور الفكر ونموه يتم بالسير تبعاً للحظات ثلاث ، أى تبعاً لمراحل جدلية ثلاث ، وهى الوضع والنقيض والتأليف بينهما ، وهو ما يعنى أن الديالكتيك هو نمو الفكرة بفضل نشاطها العقلى الخاص(١) .

٤ — أن ديالكتيك هيجل ديالكتيك نازل وديالكتيك صاعد فى الوقت نفسه . فبفضل الديالكتيك النازل انتقلنا من الفكرة المطلقة إلى الذات ثم إلى الوجود ، وبفضل الديالكتيك الصاعد انتقلنا من الروح الذاتية إلى الروح الموضوعية ثم إلى الروح المطلقة (الفكرة المطلقة) ، وهو ما يشكل العودة إلى نقطة البدء .

٥ — أن المنهج الديالكتيكى منهج عام ينطبق على الفكر وعلى الطبيعة وعلى التاريخ أيضاً . فقد وجد « هيجل » فى تاريخ الإنسانية حركة ديالكتيكية تقدمية تطرد بتناقض الأفكار ، ويحقق خلالها الجنس البشرى تقدمه الروحى والخلقى وذلك بنمو الحرية الإنسانية .

ونخلص مما تقدم إلى أن « الفكرة المطلقة » عند هيجل تنتظم كل الأشياء فى تطور ديالكتيكى . وهو ما يعنى أمرين هامين بالنسبة لفلسفته :

أولها — أن الواقع امتداد للفكرة المطلقة ، أى أن العالم من خلق العقل . وهو ما يعنى بالتالى أن كل واقعى معقول ، أى أن « العالم يقف على رأسه » . ويترتب على ذلك إذن أن العقل هو المحرك الأساسى للتاريخ ، أى أن أحداث التاريخ تجرى وفقاً لمقتضيات العقل . وعلى ذلك « فالتاريخ

(١) عبد الرحمن بدوى ص ١٠٤ .

عملية عاقلة »(١) .

وثانيهما — أن تطور الفكر يسير من الوضع إلى النقيض (النفى) إلى التأليف بينهما ، وهو ما يعنى أن التناقض فى الوحدة ، وهو القائم بين الوضع والنقيض ، هو مصدر التطور .

* * *

قدمنا أن السير الديالكتيكى يشتمل على ثلاث لحظات ، وهى الوضع والنقيض والتأليف . فإذا بدأنا بفكرة وأخضعناها للبحث فإننا ننتهى إلى الأخذ بنقيضها ، وذلك لأنه لا توجد فكرة كاملة . وهنا تحس النفس الحاجة إلى رفع التناقض ، فتجمع الفكرة والنقيض فى تأليف أعلى . ولكن هذا التأليف ، وهو بعيد عن أن يكون مرضياً ، لا يعدو أن يكون مؤقتاً ، ويشكل بدوره نقطة بدء لحركة مماثلة ، بمعنى أنه يستحث نقيضه . وهكذا يستمر السير الديالكتيكى ، ولكنه لا يستمر إلى ما لا نهاية ، بل إلى أن نصل إلى تأليف يطابق نقطة البدء أى إلى أن نصل إلى الفكرة المطلقة التى تخلو من التناقض مع فارق هو أن ما كان ضمنياً يصبح الآن ، وبفضل السير الديالكتيكى ، صريحاً . فالمطلق هو الكلى ، وهو وحده الحقيقة النهائية والكاملة الخالية من التناقض . وأى شيء لا يمكن أن يكون حقيقياً وخالياً من التناقض إلا إذا كان هو الكل(٢) . وعلى ذلك فإن السير الديالكتيكى لا يمكن أن يتوقف قبل الوصول إليه ، لأنه عند هذا الكل فقط يرتفع التناقض الذى هو مصدر الحركة .

وواضح إذن أن التناقض هو مصدر التطور عند هيجل ، وهو ما سبقه إليه «هرقليطس» حينما أدرك التناقض فى الأشياء ، وحينما أخذه على أنه نوع من

(١) Collingwood : "The Idea of History", op. cit., pp. 113-122.

(٢) Bertrand Russel : "History of Western Philosophy", op. cit., p. 758.

الحرب . وعلى أنه القوة المحركة للتقدم(1) . ونضيف إلى ذلك أن هيجل قد ذهب إلى أن كل موجود يحتوى على الوجود واللاوجود معاً . فكل شيء مزيج من الوجود واللاوجود . فالطفل لو كان طفلاً فحسب لظل كذلك إلى الأبد ، ولكنه يحتوى على نقيضه (أى على نفيه) وينكر ذاته . ومن هنا يحدث التطور ، فيصبح رجلاً . وهكذا نجد أن كل موجود يحتوى على نقيضه (أى على نفيه ، أى على اللاوجود) الذى يحدث تطوره ونموه . ولو لم يوجد نفى فى الوجود لما حدث تطور أو نمو . فالشيء لا يتطور ولا ينمو إلا بمقدار ما يحتوى من تناقض . وحينما يعجز الشيء عن احتواء التناقض فإنه يمتنع عن أن يصبح وحدة حية . فالتناقض وسيلة التطور . وهذا التطور هو الذى يرفع التناقض وذلك بدمج الوضع والنقيض فى تأليف أعلى دون استبعاد أحد طرفيه(2) . وعلى ذلك فإن الديالكتيك ينصرف إلى الاحتفاظ بالوضع وبالنقيض مع تجاوزهما فى التأليف الذى هو الصيرورة (أو التطور) ، أى أنه ينصرف إلى تجاوز التناقض مع الاحتفاظ بالمتناقضات(3) .

ومع التسليم بأن التناقض هو أساس الوجود ، وأنه هو مصدر الحركة ، فقد خلص هيجل — شأن هرقليطس الذى سبقه إلى أن « كل شيء يسيل » — إلى أن كل شيء فى تغير ، ولا شيء فى ثبات ، كما خلص أيضاً إلى أن الوجود والفكر يسيران فى تطور ديالكتيكى .

فإذا كانت الطبيعة ديالكتيكية والتاريخ ديالكتيكياً فلأن « الفكرة »

(1) Popper : "The Open Society and its Enemies", Routledge, London, 1966, I, pp. 11-17 — II, p. 37.

(2) Laffont-Bompiani, op. cit., p. 230.

(3) وهو ما يتضح من الكلمة الألمانية التى استخدمها هيجل للدلالة على هذا المعنى (aufheben) — ويرى بعض الكتاب أن الوضع والنقيض عند هيجل لا يعدوان أن يكونا من طبيعة صناعية ، وأنه كان يخلط باستمرار بين المتناقضات الحقيقية والأضداد البسيطة (Gurvitch, p. 82) ، وأنه من الصعب لهذا السبب إعطاء أمثلة مرضية للسير الديالكتيكى (Foulquié, p. 53) .

ديالكتيكية . فالديالكتيك الطبيعى والديالكتيك التاريخى ليس إلا انعكاساً لديالكتيك « الفكرة المطلقة » .

ومن ناحية أخرى نضيف أنه إذا كان تفكيرنا ديالكتيكياً فلأنه يصف ديالكتيك الواقع(1). فالفكرة تولد نقيضها لأن الحقيقة التى تمثلها هذه الفكرة تولد الحقيقة المناقضة .

ويمكن أن نخلص من دراسة فلسفة هيجل إلى :

أولاً — أن الفكرة المطلقة هى الأساس فى كل الأشياء ، وأنها تشمل كل الأشياء فى تطور ديالكتيكى يبدأ بالفكرة المطلقة ، ثم ينتقل إلى الطبيعة ، ثم ينتهى بالروح المطلقة .

ثانياً — أن الديالكتيك الهيجلى ينصرف أساساً إلى الاعتراف بعدم انفصال المتناقضات (تكامل الأضداد) وإلى الكشف عن مبدأ هذه الوحدة فى مرحلة أعلى ، وإلى أن التناقض هو مصدر التطور . وعلى ذلك فهو يشكل نظرية للتطور التقدمى .

ثالثاً — أنه يعتقد فى فكرة التاريخ الموجه ، وعلى ذلك فقد اعتبر التاريخ وحدة واحدة ، وعملية عاقلة .

* * *

بعد أن عرضنا فلسفة هيجل ، وهى تلك الفلسفة التى قدمت للماركسية واحداً من أهم أسسها ، وهو « المنهج الجدلى » (المنهج الديالكتيكى) ننتقل إلى دراسة الماركسية . ويمكن أن نرد هذه النظرية إلى ثلاثة عناصر ، وهى المنهج الديالكتيكى ، والمادية التاريخية ، والصراع الطبقى . ولا يصح أن يفهم من تحليل النظرية الماركسية إلى هذه العناصر الثلاثة أن هذه العناصر تتمتع باستقلال فى

(1) انظر عبد الرحمن بدوى ص ١٠٤ ؛ Foulquié, pp. 53-5.

مواجهة بعضها ببعض ، ذلك أنها على العكس من ذلك تكون بناء فكرياً واحداً وهو « المادية الجدلية (الديالكتيكية) التاريخية » .

ويتبقى أن ننبه إلى أن الماركسية تقوم على دراسة التاريخ ، وإلى أنها تهدف من هذه الدراسة إلى معرفة القوانين الموضوعية (أى المستقلة عن إرادة الإنسان) التى تحكم التطور ، وإلى تحديد القوى الاجتماعية التى تحدث هذا التطور . وقد انتهت الماركسية ، فى هذا الصدد ، وعلى ما سنرى ، إلى الكشف عن عدة تناقضات هامة ومرتبطة وجدت فيها سبب التطور ، وهى بصفة أساسية التناقض بين القوى المنتجة وعلاقات الإنتاج ، وهو ما انتهى بها إلى التفسير المادى للتاريخ ، والتناقض بين الطبقات ، وهو ما انتهى بها إلى مبدأ الصراع الطبقى وهو مبدأ يتكامل مع المبدأ الأول فى تحديد سير التاريخ . ثم انتهت الماركسية من التحليل الاقتصادى للنظام الرأسمالى إلى استخدام عدة أدوات اقتصادية لتؤدى المهمة التى رسمها لها الصراع الطبقى . وصاغت من فعل هذه الأدوات عدة قوانين تدعم الصراع الطبقى وتعمقه .

ومعنى ذلك إذن أن الماركسية ، وقد كشفت عن القوانين الموضوعية التى تحكم التطور ، والتى تحدد سيره ، قد انتهت إلى أن التاريخ لا تسيره الصدفة ، بل يتجه ، أرادت الجماعة الإنسانية أو لم ترد ، وجهة حتمية محددة . ومن هنا يتضح مدى تأثر ماركس بفلسفة هيجل فى الأخذ بمبدأ حتمية التاريخ (أى بمبدأ التاريخ الموجه) وإخضاعه لقوانين معينة ، وفى الأخذ بمبدأ تفسير التطور بالتناقضات (أى مبدأ الديالكتيك) مع اختلافه مع هيجل فى تحديد هذه التناقضات التى تحدث التطور .

ومن الضرورى أن ننبه إلى أن السمة المميزة للماركسية تتمثل ، ورغبة منها فى تقديم تفسير شامل لجميع جوانب الحياة ، فى أنها لا تفصل بين « ما هو فلسفى » و « ما هو اقتصادى » و « ما هو سياسى » . فالماركسية تعكس فلسفة معينة ، وتستند إلى تحليل اقتصادى معين يخدم هذه الفلسفة ، وتهدف إلى تحقيق

غايات سياسية معينة . ولا شك فى أن هذه السمة قد أثرت تأثيراً عميقاً ، وعلى ما سنرى ، فى التحليل الماركسى إذ جعلت منه تحليلاً متكاملا ، وأخضعته لاتجاهات فلسفية ، ولوقائع اقتصادية ، ولغايات سياسية . ويتفق ذلك مع أن الفلسفة الماركسية لم تقتصر ، عكس الفلسفة السابقة عليها ، على تفسير العالم ، بل هدفت إلى تغييره .

وننتقل الآن إلى دراسة الماركسية ، وسنبدأ أولاً بعرض المبادىء الأساسية الثلاثة التى تقوم عليها الماركسية وهى المادية الديالكتيكية (الجدلية) (مبدأ صراع المتناقضات) ، والمادية التاريخية (التفسير المادى للتاريخ) ، والصراع الطبقى . ثم ندرس التحليل الماركسى للنظام الرأسمالى ، ثم موقف الماركسية من فكرة الدولة ، ثم نعرض بعد ذلك نقد الماركسية .

§ ١ — المادية الديالكتيكية التاريخية

١ — المادية الديالكتيكية (الجدلية)*

يشكل قانون التناقض فى الأشياء ، وهو ما يعرف أيضاً بقانون وحدة الأضداد ، القانون الأساسى للمادية الديالكتيكية (الجدلية) . فبينما تذهب النظرة الميتافيزيقية للعالم إلى أن سبب التغيرات يكمن خارج الأشياء لا داخلها ، أى يعود إلى القوى الخارجية ، فإن المادية التاريخية تنكر وجود خالق أو منظم[1] ، وتبحث عن سبب تطور الأشياء فى داخلها . وقد وجدت هذا السبب فى التناقض الداخلى القائم فى الأشياء . وهو ما يصدق على الأشياء الطبيعية (النباتات والحيوانات) وعلى الأوضاع الاجتماعية وعلى الأفكار جميعاً .

(*) Mao Tse-Tung : *On contradiction*, in "An Anthology of his Writings". The New American Library, U.S.A., 1962, pp. 214-241.
V. Podosetnik, O. Yakhot : "A Brief Course of Dialectical Materialism". Moscow.
F. Engels : *Le Matérialisme historique*, in "Etudes Philosophiques", par K. Marx et F. Engels, éditions sociales, Paris, 1951, pp. 89-110.

(١) Engels, op. cit., p. 93.

فالتغيرات التي تحدث في المجتمع إنما تعود إلى نمو التناقضات داخل هذا المجتمع ، وعلى وجه التحديد — وهو ما ذهبت إليه الماركسية وعلى ما سنرى — إلى التناقض بين «القوى المنتجة» و« علاقات الإنتاج » ، هذا التناقض الذى يعمل من خلال التناقض بين الطبقات . فنمو هذه التناقضات هو الذى يدفع بالمجتمع إلى الأمام ، ويؤدى إلى القضاء على المجتمع القديم ، وإلى إقامة المجتمع الجديد .

وبالإضافة إلى أن التناقض هو سبب الحركة والتطور فقد خلصت الماركسية إلى عمومية قانون التناقض ، وهو ما يعنى أن التناقض قائم فى كل شيء (فى الطبيعة وفى المجتمع وفى العقل) ، وأنه قائم فى الشيء من بدايته حتى نهايته . فلا يوجد إذن شيء بدون تناقض ، وبدون التناقض لا يوجد العالم[1] . والمتناقضات فى كل عملية يعارض بعضها بعضاً ، ويصارع بعضها بعضاً ، ويستبعد بعضها بعضاً . وهذا التناقض قائم فى سير جميع الأشياء بلا استثناء . ولكن كيف يمكن مع هذا الوضع أن نتحدث عن وحدة الأضداد ، وأن نسمى قانون التناقض بقانون وحدة الأضداد ؟ السبب فى مثل هذه الوحدة أن أى وجه مناقض (أن أى ضد) لا يمكن أن يقوم منفرداً ، ذلك أن أى وجه من الأوجه المتناقضة يفقد بدون الوجه الآخر المناقض له شرط وجوده . فأى وجه من الأوجه المتناقضة (وأى فكرة من الأفكار المتناقضة) لا يمكن أن يقوم استقلالاً فى عقل الإنسان . ومثل ذلك أنه بدون البرجوازية لا يمكن أن توجد البروليتاريا ، وأنه بدون البروليتاريا لا يمكن أن توجد البرجوازية . فالعناصر المتضادة يضاد بعضها بعضاً من ناحية ، ويكمل بعضها بعضاً من ناحية أخرى . وعلى ذلك يقصد « بوحدة الأضداد » فى معنى أول « تكامل الأضداد » . كما يقصد بها فى معنى ثان أن الأشياء المتناقضة يتحول بعضها إلى بعض تحت ظروف معينة ، ومثل ذلك أن الطبقة المالكة تصبح غير مالكة[2] .

---

(١) Mao Tse-Tung, op. cit., p. 219.

(٢) Mao Tse-Tung, op. cit., pp. 235-6.

رأينا أن التناقض هو مصدر التطور ، ونضيف أنه فى عملية تطور شيء ما توجد عدة تناقضات ، وأنه من بين هذه التناقضات يوجد واحد يعتبر التناقض الأساسى الذى يحدد وجوده وتطوره وجود التناقضات الأخرى وتطورها ، وأن صفة الشيء موضوع التطور إنما تتحدد بالتناقض الأساسى[1] . ففى المجتمع الرأسمالى يشكل التناقض بين البروليتاريا والبرجوازية التناقض الأساسى الذى يحدد تطور النظام . أما التناقضات الأخرى — ومثلها التناقض بين بقايا الإقطاع والبرجوازية ، أو التناقض بين البرجوازية الزراعية الصغيرة والبرجوازية ، أو التناقض بين البروليتاريا والبرجوازية الزراعية الصغيرة ، أو التناقض بين البرجوازية الديمقراطية والبرجوازية الفاشية ، أو التناقض فيما بين البلاد الرأسمالية ، أو التناقض بين البلاد الإمبريالية والمستعمرات — فإنها تتحدد وتتأثر بالتناقض الأساسى .

ومعنى ذلك إذن أننا نجد بين التناقضات تناقض أساسى ، وهو التناقض المسيطر ، وتناقضات غير أساسية ، وهى التناقضات التابعة .

ونضيف أيضاً أننا نجد فى التناقض عاملاً أساسياً وعاملاً غير أساسى . وهو ما ينقلنا إلى دراسة العامل المحدد للتطور . وهنا يبرز الخلاف الأساسى بين هيجل وماركس . ذلك أن هيجل يجعل من الواقع إمتداداً للفكرة المطلقة ، أى يأخذ العالم على أنه من خلق العقل ، ويرد حركة التاريخ إلى التناقض بين الأفكار ، وهو ما دعاه إلى تصور أن « العالم يقف على رأسه » ؛ بينما نجد ماركس يجعل من الفكر امتداداً للمادة ، « ويوقف ديالكتيك هيجل على قدميه » .

فالماركسية تذهب إلى أنه فى التناقض بين القوى المنتجة وعلاقات الإنتاج تشكل القوى المنتجة الوجه الأساسى ؛ وأنه فى التناقض بين النظرية والتطبيق يشكل التطبيق الوجه الأساسى ؛ وأنه فى التناقض بين الأساس الاقتصادى

---

(١) Mao Tse-Tung, op. cit., p. 229.

والبنيان العلوى يشكل الأساس الاقتصادى الوجه الأساسى[١] .

رأينا أن التناقض هو أصل الأشياء ، وأنه هو مصدر تطورها وحركتها . وبقى أن نضيف هنا أن حركة الأشياء على نوعين وهما التغير الكمى ، أى السكون النسبى ، والتغير الكيفى ، أى التغير الظاهر . وننبه إلى أن كلا من هذين النوعين من الحركة يصدر عن صراع العوامل المتناقضة (المتناقضات) . وحينما تبلغ حركة الشىء مرحلة معينة من التغير الكمى تسبب تحلل الذات فإنها تنتج تغيراً كيفياً ، أى تغيراً ظاهرياً . وهذا هو « قانون تحول التغيرات الكمية إلى تغيرات كيفية » . فالصراع يقوم بين المتناقضات فى كلا الشكلين من الحركة ، ولكنه يبلغ حله فى الشكل الثانى . وعلى ذلك يمكن القول إن وحدة الأضداد وحدة شرطية ومؤقتة ونسبية ، بينما أن الصراع بين الأضداد من طبيعة دائمة[٢] .

وحينما يبلغ التناقض مرحلة معينة ، ويبلغ التغير تبعاً لذلك مرحلة معينة ، وهى ما تعرف بالتغير الكيفى ، فإن التناقض يبلغ حله كما قلنا ، وتتغير طبيعة الشىء ، ويزول القديم ويأتى الجديد ، أى وتبدأ مرحلة جديدة ، وهذا هو

(١) ومع ذلك يذهب « ماوتسى تونج » — المرجع السابق ص ٢٣٢ — ٢٣٣ — إلى إنه يجب أن نعترف بأنه — تحت ظروف معينة ، تعود علاقات الإنتاج والنظرية والبنيان العلوى فتلعب الدور الأساسى والحاسم . فحينما لا تستطيع القوى المنتجة أن تنمو إلا عندما تتغير علاقات الإنتاج فإن تغير هذه العلاقات يلعب الدور الأساسى والحاسم . وحينما يكون هناك عمل يجب أن يتم ، ولا توجد توجيهات ولا خطة ولا سياسة تحدد كيف يتم فإن التوجيهات والخطة والسياسة تصبح هى العامل الأساسى والحاسم . وحينما يعوق البنيان العلوى (السياسة والثقافة وما إليها) تقدم الأساس الاقتصادى فإن الإصلاحات السياسية والثقافية تصبح العامل الأساسى .

ثم يتساءل « ماوتسى تونج » عما إذا كان هذا التفسير ضد المادية أم لا ، ويخلص إلى أنه ليس ضد المادية . والسبب فى ذلك أنه حينما نعترف ، ونحن بصدد التطور التاريخى ككل ، أن الأشياء المادية هى التى تحدد الأشياء الروحية ، وأن الوجود الاجتماعى هو الذى يحدد الإدراك الاجتماعى فإننا فى الوقت نفسه نعترف ، ويجب أن نعترف ، برد فعل الأشياء الروحية والإدراك الاجتماعى على الوجود الاجتماعى ، وبرد فعل البنيان العلوى على الأساس الاقتصادى .

(٢) Mao Tse-Tung, op. cit., p. 237.

التطور التقدمى . ويمكن إذن أن نخلص مما تقدم إلى أن المادية الديالكتيكية (الجدلية) تستند إلى ثلاثة قوانين هى :

أولاً — قانون التناقض فى الأشياء ، أو قانون وحدة الأضداد : وهذا القانون الأساسى الذى يحكم الأشياء (فى الطبيعة وفى المجتمع وفى الفكر) والذى تستند إليه المادية الجدلية . وهو قانون عام ومطلق لأن التناقض قائم فى كل شىء ، وهو قائم فى الشىء من بدايته إلى نهايته . وتتضح وحدة الأضداد فى الشىء من أن الأضداد تتكامل ومن أن بعضها يتحول إلى بعض . ومقتضى تكامل الأضداد أن استبعاد أحد الأضداد يعنى استبعاد الآخر ، وهو ما يعنى استبعاد الحياة نفسها . فليس من الممكن استبعاد واحد مع الإبقاء على الآخر . وننبه إلى أن الصراع لا الوحدة هو الذى يلعب الدور الرئيسى . ويستمر الصراع بين القوى المتناقضة حتى ينحل التناقض بينها ، ويضع التغير الكيفى نهاية لوحدة الأضداد . وهنا تنشأ حالة جديدة بتناقضات جديدة . فحل التناقض يؤدى إلى حالة جديدة . وهذا هو ما يحدث للمجتمع . فصراع المتناقضات وحل التناقض يرفع المجتمع إلى مرحلة أعلى .

ثانياً — قانون تحول التغيرات الكمية إلى تغيرات كيفية والعكس : وينصرف إلى أنه حينما تبلغ التغيرات الكمية درجة معينة فإنها تتحول إلى تغيرات كيفية تؤثر فى طبيعة الشىء . ومثل ذلك حينما يبلغ الماء درجة الغليان فإنه يتحول إلى بخار . وهكذا يتحول الكم إلى كيف . ومن الناحية الأخرى فإن الكيف هو الآخر يتحول إلى كم ، أى أن التغيرات الكيفية تتحول إلى تغيرات كمية . ومثل ذلك استنباط نوع جديد من الحبوب المنتجة للزيت يعطى كمية أكبر من الزيت . فهنا تتحول التغيرات الكيفية إلى تغيرات كمية[١] .

ثالثاً — قانون نفى النفى : وينصرف هذا القانون إلى أن الجديد ينفى

(١) Podosetnik (V.), Yakhot (O.), op. cit., pp. 62-71.

القديم ، أى إلى تطور الظواهر فى سير تقدمى ، وهو ما يعنى انتقالها إلى مرحلة جديدة وأعلى . فالنفى الجدلى (الديالكتيكى) يتمثل فى أن المرحلة الأعلى تستبعد المرحلة السابقة من التطور ، أى يتمثل فى الانتقال من الأسفل إلى الأعلى ، ومن البسيط إلى المركب . ومعنى ذلك إذن أن قانون نفى النفى يصف لنا طبيعة التطور ، ويجعل منه تطوراً تقدمياً . ومن هنا يتضح أيضاً مدى تأثر «ماركس» بفلسفة « هيجل » فى التطور التقدمى[1] .

٢ — المادية التاريخية

قدمنا أن الماركسية قد انتهت ، شأن فلسفة هيجل ، إلى أن التناقض فى الأشياء مصدر التطور ، وإلى أنه قانون عام ينطبق على الطبيعة[2] وعلى الفكر وعلى المجتمع ، وهو مايجعل من الديالكتيك حركة للطبيعة ، وحركة للتاريخ ، ومنهجاً للبحث . وننتقل الآن إلى دراسة مصدر التطور فى المجتمع ، أى إلى تفسير السير التاريخى[3] ، وهو ما يستلزم منا تحديد أمرين مرتبطين : أولهما — التناقض الأساسى الذى يحكم المجتمع والذى يحدد تطوره ، وثانيهما — العامل الأساسى فى هذا التناقض .

وحتى يمكننا أن نقوم بهذا التحديد يلزم أن نعرض أولاً تحليل الماركسية للمجتمع المدنى . فقد ردت الماركسية المجتمع المدنى إلى ثلاثة عناصر وهى :

أولاً — القوى المنتجة ، وهى تنصرف إلى أدوات الإنتاج وإلى الأفراد ذوى الخبرة الذين يقومون بالإنتاج .

ثانياً — علاقات الإنتاج ، ويقصد بها علاقات الملكية ، وهى علاقات مستقلة عن إرادة الأفراد ، وتشكل العلاقات الاجتماعية ، أى البنيان الاقتصادى

(١) B. Russel : *Histoire des idées au 19e siècle*, op. cit., p. 173.

(٢) يعود تطبيق الديالكتيك على الطبيعة إلى « إنجلز » بعد وفاة « ماركس » Gurvitch, p. 151.

(٣) Karl Marx : *Critique de l'Economie Politique*, Costes, Paris, 1954.
Victor Podossetnik et Antoine Spirkine : *Précis de Matérialisme Historique*, Moscou.

للجماعة ، أى أنها تشكل الأساس الحقيقى الذى يستند إليه « البنيان العلوى » القانونى والسياسى والفكرى .

ثالثاً — الضمير الجماعى (الإدراك الجماعى) ، وهو ما يشكل البنيان العلوى بما يشتمل عليه من أفكار وأوضاع قانونية واجتماعية وسياسية وفنية وأخلاقية ودينية وفلسفية . وهو ما يعبر عنه بالأوضاع الأيدلوجية .

وواضح من هذا التحليل أن للانتاج وجهين أساسيين وهما القوى المنتجة وعلاقات الإنتاج ، وأن هذين الوجهين يحددان طريقة الإنتاج ، ويشكلان الوضع المادى للمجتمع ، بينما يشكل الضمير الجماعى (الإدراك الجماعى) الوضع المعنوى للمجتمع . وقد وجدت الماركسية فى التناقض بين وجهى «الوضع المادى» أى فى التناقض بين القوى المنتجة وعلاقات الإنتاج « التناقض الأساسى » الذى يحدث تطور المجتمع . كما وجدت فى القوى المنتجة (وهى عامل مادى) العامل الأساسى فى هذا التناقض . واتفاقاً مع هذا الفهم خلصت الماركسية ، وهو ما يبرر وصفها « بالمادية » ، إلى أن القوى المنتجة هى العامل الذى يحدد جميع العلاقات القانونية والاجتماعية والسياسية القائمة فى المجتمع ، والذى يحدد بالتالى ، وعن هذا الطريق ، الضمير الجماعى . فكل درجة من درجات نمو القوى المنتجة تقابلها بالضرورة درجة معينة من درجات نمو علاقات الإنتاج ، ودرجة معينة من درجات نمو الإدراك الجماعى . فبفضل تطور هذه القوى المنتجة يخرج من التنظيم الاجتماعى القائم تنظيم اجتماعى آخر أكثر سمواً كما يخرج من الضمير الجماعى القائم ضمير جماعى آخر أكثر سمواً .

وتفسير ذلك أنه حينما تتغير القوى المنتجة يقع التعارض بينها وبين علاقات الإنتاج القائمة ، وتصبح هذه العلاقات عائقاً يحول دون تقدم القوى المنتجة . وحينئذ تقع « الثورة الاجتماعية » ، وتطيح بعلاقات الإنتاج القائمة ، وتخلق علاقات أخرى أكثر سمواً ، وتتفق مع التقدم الذى حدث فى القوى المنتجة . وبذلك يرتفع التناقض بين القوى المنتجة وعلاقات الإنتاج . وحينئذ أيضاً ينهار البنيان العلوى ، ويحل ضمير جماعى جديد ، يتفق مع علاقات الإنتاج

الجديدة ، محل الضمير الجماعى القديم . وبذلك أيضاً يرتفع التناقض بين علاقات الإنتاج والضمير الجماعى .

ومن هنا يتضح أن الماركسية قد اعتمدت على العامل المادى (القوى المنتجة) ، وهو ما يعرف أيضاً « بالعامل الاقتصادى » ، فى تفسير التاريخ . وهذا هو ما يعرف « بالتفسير المادى للتاريخ » أو « بالتفسير الاقتصادى للتاريخ » . وكما يقول « إنجلز » « إننا يجب أن نبحث عن الأسباب النهائية لكل التطورات الاجتماعية ولكل الثورات السياسية لا فى رؤوس الناس ولا فى المعرفة الإنسانية الأكثر وعياً للحقيقة الخالدة وللعدالة ، ولكن فى تغير طرق الإنتاج والتداول . يجب أن نبحث عن هذه الأسباب لا فى الفلسفة بل فى الاقتصاد الخاص بكل عصر » .

رأينا أن المادية الماركسية تنصرف إلى أن تطور القوى المنتجة هو الذى يحدث تطور علاقات الإنتاج ، وأن تطور علاقات الإنتاج هو الذى يحدث بالتالى تطور الضمير الجماعى (الإدراك الجماعى) ، أى أنها تنصرف إلى أن تطور القوى المنتجة هو العامل المحدد والمفسر لمختلف التطورات الاجتماعية والفكرية ، فهل معنى ذلك أن الماركسية لا تسلم بتأثير الضمير الجماعى (الأوضاع الفكرية) فى علاقات الإنتاج أو فى القوى المنتجة ، ولا تسلم بتأثير علاقات الإنتاج فى القوى المنتجة ؟

لا شك فى أهمية هذا التساؤل فى فهم المقصود بالتفسير المادى للتاريخ ، خاصة وأنه قد أدى إلى تفسيرات مختلفة . ومما ساعد على الاختلاف فى التفسير الخطاب[١] الذى أرسله « إنجلز » إلى « ستار كنبرج »[٢] ١٨٩٤ . فقد جاء فى هذا الخطاب الذى أثار ضجة ، « أن النمو القانونى والسياسى والفلسفى والأدبى والفنى يتوقف على النمو الاقتصادى . ولكن هذه العوامل يؤثر بعضها فى بعض ، كما أنها تؤثر فى الأساس الاقتصادى . فالوضع الاقتصادى

(١) Gurvitch (G.), op. cit., p. 132.

(٢) Starkenberg.

ليس هو العامل الإيجابى الوحيد ، بينما لا تعدو العوامل الأخرى أن تكون نتيجة سلبية له . بل إنه يوجد بالأحرى داخل التحديد الاقتصادى نوع من التأثير المتبادل الذى يؤكد نفسه دائماً . وعلى ذلك فإن المادية التاريخية لا تنكر الدور الذى يلعبه الوضع الاجتماعى بتعديل معدل تغير الجوانب غير المادية للحضارة » .

حقيقة يمكن التسليم ، وخاصة مع هذا الخطاب ، بأن القوى المادية والفكرية يؤثر بعضها فى بعض . ولكن المؤكد أن دورها ليس واحداً فى نظر الماركسية ، فمن بين القوى القائمة فى المجتمع توجد واحدة ذات أثر حاسم ، وهى التى تحدد فى النهاية مختلف القوى الأخرى ، وهذه القوة ذات الأثر الحاسم هى ، فى نظر الماركسية ، القوى المنتجة . ومعنى ذلك أن الماركسية ، وإن قبلت أن يكون للعلاقات الاجتماعية وللقوى الفكرية أثر ، إلا أنها تجعل من القوى المنتجة وحدها العامل المحدد والمفسر لسير التاريخ[١] .

ونجد من الضرورى هنا أن نعرض تلخيصاً كتبه ماركس[٢] لنظريته فى المادية ، خاصة وأنه قد أصبح هو العرض التقليدى لهذه النظرية . فقد جاء فى هذا التلخيص « انتهت أبحاثى إلى النتيجة التالية : أن العلاقات القانونية والأوضاع السياسية لا يمكن أن تفهم بذاتها ، ولا بما يسمى بالتطور العام للروح الإنسانية ، وأن هذه العلاقات والأوضاع إنما تجد أساسها فى ظروف الحياة المادية التى يكون مجموعها ما أسماه هيجل ، اقتداء بالإنجليز والفرنسيين فى القرن الثامن عشر ، « بالمجتمع المدنى » . وعلى ذلك فإن البحث عن تحليل هذا المجتمع يجب أن يكون فى « الاقتصاد السياسى » . والنتيجة العامة التى توصلت إليها والتى اتخذت منها الخيط الموجه فى كل دراستى يمكن أن تلخص على النحو التالى : وهى أن الأفراد يدخلون ، فى نطاق الإنتاج الجماعى ، فى علاقات محددة وضرورية ومستقلة عن إرادتهم ، فى علاقات إنتاج تقابل درجة معينة من درجات نمو

(١) V. Podossetnik et A. Spirkine, op. cit., p. 21.

(٢) Marx : *Critique de l'Economie Politique*, Préface, Paris, 1899, Paris, 1954.

قوى الإنتاج المادية ، ويكون مجموع علاقات الإنتاج هذه البنيان الاقتصادى للجماعة ، وهو الأساس الحقيقى الذى يقوم عليه بنيان قانونى وسياسى علوى ، والذى تصدر عنه أشكال محددة للضمير (الإدراك) الجماعى . فطريقة الإنتاج فى الحياة المادية هى التى تحدد الأوضاع الاجتماعية والسياسية والفكرية للحياة بصفة عامة . فليس ضمير الإنسان هو الذى يحدد وجوده ، بل إن وجوده الاجتماعى هو الذى يحدد ضميره . فعند مرحلة معينة من مراحل نمو القوى المادية المنتجة للجماعة تدخل هذه القوى فى صراع مع علاقات الإنتاج القائمة ، وفى تعبير قانونى مع علاقات الملكية التى نمت داخلها هذه القوى . ولذلك تصبح هذه العلاقات عقبة فى سبيل الأشكال المتطورة من القوى المنتجة . وعند هذه اللحظة يبدأ عصر الثورة الاجتماعية . فتطور الأساس الاقتصادى يؤدى إلى انهيار البنيان العلوى كله . وحينما نريد أن ندرس هذا النوع من الانهيار فإننا يجب أن نفرق بين الاضطراب المادى الذى يقع فى أوضاع الإنتاج الاقتصادى والذى يمكن أن نسجله بدقة علمية وبين الثورة التى تقلب الأشكال القانونية والسياسية والدينية والفنية والفلسفية ، وهى ما يعبر عنها باختصار بالأيدلوجية التى تساعد الأفراد على أن يعوا حقيقة الصراع ، وأن يفسروه . وإذا كان من المستحيل أن نحكم على شخص تبعاً لفكرته عن نفسه فإننا لا يمكن أن نحكم على عصر الثورة تبعاً لإدراكه لنفسه . بل يجب أن نفسر هذا الصراع بتناقضات الحياة المادية ، وبالصراع القائم بين القوى المنتجة وعلاقات الإنتاج . فأية مرحلة اجتماعية لا يمكن أن تنقضى أبداً قبل أن تنمو القوى المنتجة التى يمكن أن تتضمنها ، كما أن علاقات الإنتاج الأكثر سمواً لا يمكن أن تقوم أبداً قبل أن تكون إمكانيات وجودها المادية قد نمت داخل المجتمع القديم » .

ومن هنا يتضح أن الماركسية قد خلصت من دراسة التاريخ إلى أن تطور القوى المنتجة هو الذى يحكم تطور علاقات الإنتاج (علاقات الملكية) ، وهو الذى يحكم أيضاً كل التطورات الاجتماعية والقانونية والسياسية والفكرية والدينية والفلسفية (أى تطور الضمير الجماعى) . وليس معنى ذلك أنها تفكر

أثر كل هذه العوامل فى الأوضاع الاجتماعية ، بل كل ما أرادته هو بيان خضوع هذه العوامل ، بصفة أساسية ، ودون نفى آثارها ، للعامل المادى . فالعامل المادى هو الذى يحدد ، فى نهاية التحليل ، تطور التاريخ . ومن هنا يتضح أن الماركسية تأخذ بالتفسير المادى للتاريخ ، وأن هذا التفسير المادى ليس إلا نتيجة منطقية لتفسير ماركس للعالم ، أى ليس إلا نتيجة منطقية لنظرته الميتافيزيقية(١) .

فالمادة عند ماركس — وقد انتهى إلى إنكار وجود الخالق — قائمة بذاتها ، فقد أوجدت نفسها ، وتعى نفسها ، وهو ما يعنى أنه قد خلع عليها صفات العقل . فإذا كانت « الفكرة » عند هيجل هى الحقيقة النهائية فإن « المادة » عند ماركس هى الحقيقة النهائية . وليس الفكر إلا انعكاساً لها . وهنا يأتى التساؤل الهام لمعرفة ما إذا كانت النزعة المادية صحيحة فى الفلسفة ، أى لمعرفة ما إذا كانت المادة هى الحقيقة النهائية . وما إذا كان الفكر مجرد انعكاس لها . ولا شك أنه ليس من السهل التوصل إلى إثبات صحة هذه النزعة . ومن الأهمية بمكان أن ننبه إلى أن رفض النزعة المادية ، وهو ينتهى بصورة أو بأخرى إلى التسليم بوجود الخالق ، إنما يعنى التسليم بإمكان ألا يعود التغير فى الضمير الجماعى (أى فى البنيان العلوى) إلى التغير فى القوى المنتجة ، وأن يكون هو سبب التطور .

٣ — الصراع الطبقى

خلصت الماركسية ، وعلى ما قدمنا ، إلى الأخذ بالتفسير المادى للتاريخ . فنمو القوى المنتجة يؤدى إلى أن تصبح هذه القوى متناقضة مع علاقات الإنتاج التى نمت داخلها ، ثم هو يؤدى إلى خلق الظروف المادية اللازمة لحل هذا التناقض ، أى اللازمة لخلق علاقات إنتاج جديدة ملائمة لهذه القوى(٢) .

---

(١) ومع ذلك فقد اعتقد « برتراند راسل » أنه من الممكن أن تكون نظرية ماركس فى التقدم الاقتصادى صحيحة على الرغم من خطأ نظريته فى الميتافيزيقا ، وأن تكون خاطئة على الرغم من صحة نظريته فى الميتافيزيقا .

Bertrand Russel : *Histoire des idées au 19e siècle*. Gallimard, Paris, 1951, p. 171.

(٢) F Engels : *L'origine de la famille, de la propriété privée et de l'Etat*, op. cit., p. 162.

فما هى إذن هذه الظروف المادية اللازمة لحل هذا التناقض القائم فى الوضع المادى ؟

هنا تلجأ الماركسية إلى « مبدأ الصراع الطبقى » ، وإلى عدة قوانين اقتصادية تسنده وتعمقه . فقد وجدت الماركسية أن التناقض القائم بين القوى المنتجة وعلاقات الإنتاج ، وهو يفجر الثورة الاجتماعية ، إنما يعمل خلال الصراع الطبقى ، ذلك أن نمو القوى المنتجة ، كما يقول « إنجلز »(١) ، يسىء إلى مركز الطبقة المستغَلة ، وهى الطبقة الأكثر عدداً ، وهو ما يؤدى إلى اشتداد الصراع الطبقى ، وما يحمل الطبقة المستغَلة على الثورة ضد الطبقة المستغِلة .

ومن هنا يتضح أنه على الرغم من أن التناقض بين القوى المنتجة وعلاقات الإنتاج والتناقض بين الطبقات ليس شيئاً واحداً ، أى على الرغم من أن التفسير المادى للتاريخ والصراع الطبقى ليس شيئاً واحداً إلا أن التكامل بينهما يبلغ من القوة بحيث يلزم عدم الفصل بينهما فى الفكر الماركسى ، ذلك أن كلاً منهما فى حاجة إلى الآخر ليؤدى دوره التاريخى . فالتناقض بين القوى المنتجة وعلاقات الإنتاج لايمكن أن يرتفع ولايمكن أن يرفع المجتمع إلى مرحلة أعلى إلا خلال الصراع الطبقى ؛ كما أن التناقض بين الطبقات لايمكن أن يبلغ مداه ، وأن يحدث الثورة الاجتماعية ، إلا حينما ينمو التناقض بين القوى المنتجة وعلاقات الإنتاج .

وقد أعطت الماركسية الصراع الطبقى أهمية كبيرة ، إذ اعتمدت عليه فى تفسير التاريخ . فقد خلصت من دراسة التاريخ إلى « أن تاريخ أى مجتمع حتى الآن لم يكن إلا تاريخ الصراع بين الطبقات »(٢) و(٣) ، أى خلصت

(١) F. Engels, op. cit., p. 162.

(٢) K. Marx et F. Engels : *Manifeste du Parti Communiste*, p. 29, p. 47.

(٣) وهو مالا يصدق بداهة على المجتمع البدائى .

إلى أن كل مجتمع عرفته يقوم على التناقض بين طبقتين : طبقة مستغِلة وطبقة مستغَلة ، وإلى أن الحرب بينهما مستمرة سواء أكانت علنية أم مستترة ، وإلى أن هذه الحرب تنتهى دائماً بتطوير المجتمع كله تطويراً ثورياً أو بالقضاء على الطبقتين المتصارعتين(١) . ففى روما القديمة قام التناقض بين طبقة النبلاء والفرسان من ناحية وطبقة العامة والعبيد من ناحية أخرى ؛ وفى عصور الإقطاع قام التناقض بين الأمراء وسادة الإقطاع من ناحية والفلاحين ورقيق الأرض من ناحية أخرى . وكذلك لم يؤد قيام الرأسمالية إلى القضاء على هذا التناقض وإن أدى إلى تغير الطبقات المتصارعة ، ذلك أن الرأسمالية تقوم على التناقض بين الطبقة البرجوازية وطبقة البروليتاريا . وترى الماركسية أن الأمر سينتهى ، شأن المراحل التاريخية السابقة ، وبسبب هذا التناقض ، إلى تطوير النظام ، ذلك أن الطبقة المستغَلة (وهى الطبقة العاملة) ستتدخل ، نتيجة لسوء حالها ، لإنهاء الرأسمالية ، ولإقامة نظام آخر بلا طبقات وبلا تناقضات ، وهو النظام الشيوعى .

وفى سبيل بيان كيف يعمل الصراع الطبقى بين البرجوازية والبروليتاريا ، وكيف يؤدى إلى انهيار الرأسمالية وقيام الشيوعية تلجأ الماركسية إلى عدة قوانين اقتصادية تسند هذا الصراع الطبقى وتعمقه . وسننتقل الآن إلى دراسة تحليل الماركسية للنظام الرأسمالى .

§ ٢ — تحليل الماركسية للرأسمالية

ترى الماركسية أن علاقات الإنتاج البرجوازية تشكل آخر أنواع التناقض فى طريقة الإنتاج الاجتماعى ، وأن هذا التناقض ليس مجرد تناقض فردى ، بل إنه ينحدر ، على العكس من ذلك ، من ظروف الحياة الجماعية . ويتمثل هذا التناقض القائم فى المجتمع الرأسمالى فى التناقض بين الصفة الجماعية للإنتاج والصفة

(١) K. Marx et F. Engels : *Manifeste du Parti Communiste*, op. cit., p. 29.

الفردية لتملك أدوات الإنتاج ، أى يتمثل ، فى المجال الاجتماعى ، فى التناقض بين طبقة الرأسماليين وطبقة العمال ، وهو ما يستلزم قيام الصراع الطبقى بينهما . وترى الماركسية أن نمو القوى المنتجة داخل المجتمع البرجوازى يخلق فى الوقت نفسه الظروف المادية اللازمة لحل هذا التناقض[1] ، إذ أن تقدم الصناعة يؤدى ، فى الفكر الماركسى[2] ، إلى زيادة عدد العمال وإلى تجمعهم ، وإلى ارتفاع وعيهم ، وإلى انخفاض أجورهم ، ثم إلى تقوية وحدتهم وخاصة مع انتشار المواصلات . كما يؤدى من ناحية أخرى إلى تركز رؤوس الأموال ، وإلى تحويل الطبقات المتوسطة من صغار رجال الصناعة والتجارة والزراعة إلى عمال ، وإلى انتشار الأزمات الاقتصادية ومايترتب عليها من تكوين «جيش العاطلين الاحتياطى» . ومعنى ذلك أن تقدم الصناعة يخلق عدة ظروف مادية صاغتها الماركسية ، وعلى ماسنرى ، فى عدة قوانين اقتصادية ، وأنه يؤدى بذلك إلى تعميق الصراع الطبقى ، وإلى قيام الطبقة العاملة بالقضاء على الرأسمالية .

ونخلص من هذا التحليل الماركسى إلى عدة نتائج هامة :

أولاً — أن الرأسمالية ، وهى تقوم على التناقض بين الصفة الجماعية للانتاج والصفة الفردية لتملك أدوات الإنتاج ، وعلى التناقض بين الطبقة الرأسمالية والطبقة العاملة ، تحتوى بذلك على أسباب القضاء عليها ، وبالتالى على أسباب قيام النظام الاشتراكى . وتشير الماركسية بذلك إلى مبدأ « تحطيم الرأسمالية تحطيماً ذاتياً » ، وإلى مبدأ « حتمية الاشتراكية » . فالتناقض بين القوى المنتجة وعلاقات الإنتاج يجد حله فى ثورة القوى المنتجة على علاقات الإنتاج ، أى على الملكية الخاصة التى تستند إليها البرجوازية[3] ، كما أن التناقض

(١) K. Marx : *Critique de l'Economie Politique*, op. cit., 1959, p. 31.

(٢) K. Marx et F. Engels : *Manifeste du Parti Communiste*, op. cit., p. 37.

(٣) K. Marx et F. Engels : *Manifeste du Parti Communiste*, op. cit., p. 34.

بين الطبقة الرأسمالية والطبقة العاملة (الصراع الطبقى) يجد حله فى قيام الطبقة العاملة بالقضاء على الطبقة الرأسمالية .

ثانياً — أن هناك ارتباطاً لا ينفصم بين التناقض بين القوى المنتجة وعلاقات الإنتاج (وهو ما يشكل التناقض بين الصفة الجماعية للانتاج والصفة الفردية لتملك أدوات الإنتاج) وبين التناقض بين الطبقة الرأسمالية والطبقة العاملة ، ذلك أن التناقض الأول يجد حله فى تعميق التناقض الثانى ، أى فى تعميق الصراع الطبقى ، كما أن تعميق الصراع الطبقى يجد سببه فى تعميق التناقض الأول .

ثالثاً — أن الماركسية ، وقد خلصت إلى أن تقدم القوى المنتجة يخلق الظروف المادية التى ترفع التناقضات الرأسمالية ، قد صاغت هذه الظروف المادية فى عدة قوانين مرتبطة تعود إلى طبيعة النظام الرأسمالى : وتستند بصفة أساسية إلى فكرة استغلال العمال ، أى إلى فكرة « فائض القيمة » . وتتمثل أهم هذه القوانين فى أربعة وهى قانون القيمة وفائض القيمة ، وقانون الإملاق العام ، وقانون التراكم الرأسمالى ، وقانون التركز . وسنقوم بدراسة هذه القوانين الأربعة :

أولاً — قانون القيمة وفائض القيمة[1] :

قدمنا أن الماركسية تجد أحد مصادرها فى النظرية الاقتصادية الإنجليزية ،

(١) K. Marx : *Le Capital*, éditions sociales, Paris, 1952.
Lénine : *De la caractéristique du Romantisme Economique*, in "Le capital", Livre Deuxième, II, pp. 171-182.
J. Schumpeter : *History of Economic Analysis*, New York, Oxford University Press, 1954, pp. 730-50. "Ten Great Economists", London, G. Allen, 1952.
Joan Robinson : *An Essay on Marxian Economics*, London, Macmillan, 1949.
George Halm : *Economic Systems*, New York, 1952.
Joan Eaton : *Marx against Keynes*, London, 1951.
Jean Marchal : *Deux Essais sur le Marxisme*, Paris, 1955.
رفعت المحجوب « النظم الاقتصادية » . القاهرة ١٩٦٠ ، «الطلب الفعلى مع دراسة خاصة بالبلاد الآخذة فى النمو » ١٩٦٣ ص ٣٦ — ٤٨ ، الاقتصاد السياسى الجزء الثانى فى القيمة والتوزيع ١٩٦٨ ، « العمل فى التحليل الاقتصادى ، دراسة فى الفكر التقليدى والفكر الماركسى » مقال فى القانون والاقتصاد ١٩٦٤ .

ونريد بذلك أن نشير على وجه الخصوص إلى تأثر نظرية ماركس فى القيمة بنظرية « كميه العمل » عند كل من « آدم سميث » و « ريكاردو » . فنظرية ماركس فى « كمية العمل » ليست نظرية جديدة ، بل هى لا تعدو أن تكون امتداداً لنظرية « كمية العمل » السابقةعليها ، والتى تجدأصولها عند « آدم سميث » فى فرض الجماعات البدائية ، وعند « ريكاردو » فى فرض المراحل الأولى للجماعات . ولكن الجديد فى « نظرية ماركس » أنه قد طبقها على العمل نفسه ، واستنبط منها نتيجة لذلك نظريته فى « فائض القيمة » التى تشكل أساساً هاماً لتحليل النظام الرأسمالى ، ولبيان ما يحتويه من تناقضات ، وما يؤدى إليه من استغلال ومن أزمات ، وإنما حال دون « ريكاردو » وتطبيق « نظرية كمية العمل » على العمل نفسه كثرة الاستثناءات التى أدخلها على هذه النظرية ، والتى جعلت منها نظرية غير منطبقة على الواقع .

قيمة المبادلة تتحدد بكمية العمل :

يرى « ماركس » أن قيمة السلعة تتحدد بكمية العمل اللازمة فى المتوسط لإنتاجها ، أى اللازمة اجتماعياً لإنتاجها[1] . وهو ما يعنى أن قيمة السلعة تبقى ثابتة ما بقيت كمية العمل هذه ثابتة ، وأن المنتجات التى تحتوى على كميات متساوية من العمل ، أى التى يمكن إنتاجها فى مدة واحدة ، تكون لها نتيجة لذلك قيمة واحدة . فقيمة سلعة ما بالنسبة لقيمة سلعة أخرى تتحدد بنسبة كمية العمل اللازمة لإنتاجها إلى كمية العمل اللازمة لإنتاج هذه السلعة الأخرى . ويقصد « ماركس » ، وهو بصدد تحديد القيمة ، بكمية العمل نوعين من العمل وهما « العمل المباشر » الذى يبذله العمال الذين ينتجون السلعة موضوع الدارسة ، وهو ما يعرف أيضاً « بالعمل الحاضر » ، و « العمل غير المباشر » ، وهو العمل الذى بذله العمال الذين سبق أن أنتجوا الأدوات المستخدمة فى إنتاج هذه السلعة ، وهو ما يعرف « بالعمل الماضى » أو « بالعمل المخزون » فى رأس المال . وقد

(١) K. Marx, *op. cit.*, Livre premier, I, p. 55.

اعتمد ماركس فى قياس كمية العمل على مدته ، أى على أجزاء الزمن ، ومثلها الساعة واليوم[1] . ولكن العمل ليس من طبيعة واحدة ، وهو ما لا يمكن معه أن تتساوى ساعة من عمل مع ساعة من عمل مختلف . ولذلك لجأ « ماركس » إلى ضرورة تحويل العمل الموصوف إلى عمل بسيط ، إذ أن العمل الموصوف يعتبر مضاعف العمل البسيط . ولكن كيف يمكن أن نتعرف على هذا المضاعف ، أى كيف يمكن أن نحدد « معدل تحويل » العمل الموصوف إلى العمل البسيط ؟ من المؤكد أن التعرف على هذا المعدل ليس أمراً سهلاً . وهنا يلجأ « ماركس » ، شأن ريكاردو أيضاً ، إلى قوى السوق[2] للتعرف على هذا المعامل . فقد لجأ فى ذلك إلى « معدل مبادلة المنتجات » ، أى إلى الأثمان النسبية فى السوق . فإذا تبادل تمثال صغير تطلب إنتاجه ساعتين من عمل مثال مع حمل من الأحجار تطلب إنتاجه عشرين ساعة من عمل قاطع أحجار فإن هذا يدل على أن ساعة من عمل المثال تساوى عشر ساعات من عمل قاطع الأحجار . وعلى ذلك فإن المضاعف ، أى معامل تحويل عمل المثال إلى عمل قاطع الأحجار ، هو عشرة[3] .

ومن هنا يتضح كيف أن «ماركس» ، وهو بصدد تفسير قيمة المنتجات، قد أخذ النتيجة على أنها مقدمة ، وهو ما يعتبر « مصادرة على المطلوب » . فقد لجأ بغرض تفسير قيمة المنتجات على أساس كمية العمل ، إلى تحديد كمية العمل على أساس قيمة المنتجات . فقد اعتمد فى تحويل العمل الموصوف إلى العمل البسيط ، أى فى تحديد كمية العمل ، على معدل مبادلة المنتجات ، ومن هنا يتضح مدى تأثر «ماركس» بريكاردو فى صياغته لنظرية « كمية العمل » واضطراره، شأن ريكاردو أيضاً ، أن يلجأ إلى قوى السوق ، أى إلى القيمة الجارية ، وهو

(١) K. Marx, *op. cit.*, p. 54.

(٢) Halm, *op. cit.*, p. 126.

(٣) K. Marx, *op. cit.*, p. 55.

بصدد تفسير القيمة الحقيقية ، بعد أن تصور أن نظرية كمية العمل قد أغنته عن ذلك .

ومن ناحية أخرى فقد اعتبر « ماركس » المنفعة (قيمة الاستعمال) ضرورية للقيمة وشرطاً أساسياً لها[1] . ولكنه مع ذلك لم يعتمد عليها فى تفسير القيمة ولا فى قياسها ، إذ أنها لا تشكل فى نظره صفة مشتركة بين الأموال ، لأنها تختلف من مال إلى مال آخر ، ومن شخص إلى شخص آخر . ويخلص «ماركس» إلى أنه بعد استبعاد قيمة الاستعمال لا يبقى للمنتجات إلا صفة مشتركة واحدة ، وهى أنها ترجع جميعاً إلى العمل الإنسانى ، ولذلك فقد انتهى إلى أن العمل هو « أساس القيمة » ، وإلى أن مدة العمل هى « مقياس القيمة »[2] .

القيمة وفائض القيمة :

يبيع العامل لرب العمل قوة عمله ، وتكون له نتيجة لذلك ، وشأن بائع أى سلعة أخرى ، قيمة المبادلة لا قيمة الاستعمال[3] ، على أن تصبح هذه القيمة الأخيرة ، وهى تتمثل فى المنتجات ، ملكاً للمشترى (أى لرب العمل) . وعلى ذلك فإن العامل تكون له قيمة قوة العمل لا قيمة المنتجات . وهو ما يعنى إذن أن يتحدد الأجر بقيمة العمل لا بقيمة المنتجات . وهنا يلزم أن نبحث فى « قيمة العمل » .

خلص «ماركس» إلى أن العمل لا يعدو أن يكون سلعة كغيره من السلع ، وأن قيمته تتحدد بكمية العمل الاجتماعى اللازمة لإنتاجه[4] ، أى بعدد الساعات اللازمة لإنتاج « قوة العمل » ، أى بعدد الساعات اللازمة لإنتاج ما يلزم للعامل

(١) K. Marx, *op. cit.*, p. 56.

(٢) K. Marx, *op. cit.*, p. 56.

(٣) K. Marx, *op. cit.*, p. 194.

(٤) K. Marx, *op. cit.*, p. 173.

من مأكل وملبس ومسكن وتعليم ... حتى يمكنه أن يحيا وأن يعمل كعامل . وعلى ذلك فإن قوة العمل تكون لها قيمة الوسائل اللازمة لاستمرار العامل. وهنا يتضح الفارق الهام بين « نظرية ريكاردو » فى كمية العمل و « نظرية ماركس ». فقد حدد ريكاردو[1] قيمة العمل (الأجر الطبيعى) بثمن المواد الضرورية التى تمثل الحد الأدنى اللازم للمعيشة (كما تحدده السوق) ، بينما حددها «ماركس» بكمية العمل اللازمة اجتماعياً لإنتاج هذه المواد . ولما كان العمال الذين يقدمون قوة العمل عرضة للوفاة كان لا بد من إحلال قوى عمل جديدة محل تلك التى يفنيها الاستعمال أو الموت . وعلى ذلك فإن كمية وسائل الاستمرار اللازمة لإنتاج قوة العمل تشتمل أيضاً على وسائل استمرار من يحل محل العمال ، أى تشتمل على وسائل استمرار أطفالهم حتى يمكن لطبقة العمال أن تستمر[2] . وخلاصة القول إذن أن قيمة العمل تتحدد بقيمة « قوة العمل » ، أى تتحدد بكمية العمل اللازمة لإنتاج قوة العمل ، أى اللازمة لإنتاج وسائل استمرار العمال واستمرار جنسهم . وعلى ذلك فإن رب العمل لا يعطى العمال إلا الأجر اللازم لاستمرارهم ، ويحتجز لنفسه الفرق بين قيمة الساعات التى يعملها العمال وقيمة الساعات اللازمة لهؤلاء حتى يعملوا ، أى الفرق بين كمية العمل التى أنتجت قوة العمل وكمية العمل التى أنتجتها قوة العمل ، أى يحتجز لنفسه الفرق بين القيمة التى يخلقها العمال والقيمة التى يحصلون عليها . ويعود هذا الفرق ، وهو ما يعرف « بفائض القيمة » أو « بفائض العمل » إلى قدرة العمل على أن ينتج أكثر مما يستهلك ، وهو يمثل ربح الرأسماليين (ويشتمل على الريع والفائدة والربح) . ومن هنا يتضح أن « فائض القيمة » (ف) « عمل غير مدفوع » . فهو حق العمال استولى عليه الرأسماليون نتيجة لملكيتهم لأدوات الإنتاج وللقانون الذى يحكم القيمة . وعلى ذلك فإن فائض القيمة يشكل استغلال

(١) Ricardo : *The Principles of Political Economy and Taxation*, Every Man's Library, 1957, Ch. V, p. 52.

(٢) K. Marx, *op. cit.*, p. 174.

الرأسماليين للعمال ، كما أن « معدل فائض القيمة » ($\frac{ف}{م}$) ، وهو العلاقة بين فائض القيمة (ف) ورأس المال المتغير (م) يشكل معدل هذا الاستغلال . ولا يلوم « ماركس » الرأسمالى لحصوله على فائض القيمة ، أى لاستغلاله للعامل ، ذلك أن هذا الاستغلال لا يعود إلى موقف شخصى عارض ، أى لا يعود إلى تصرف الرأسمالى الفردى ، بل يعود إلى طبيعة النظام الرأسمالى ، بحيث لا يمكن تفاديه إلا بالقضاء على النظام نفسه .

وقد توصل « ماركس » إلى أن الربح ليس له إلا مصدر واحد ، وهو فائض القيمة الذى نتج عن استغلال العمال ، أى عن رأس المال المتغير (الأجور) والذى يتمثل فى الفرق بين قيمة ناتج العمل وقيمة قوة العمل ، أى الذى يتمثل فى ساعات العمل غير المدفوع [١] .

ولتفسير ذلك نذكر أن « ماركس » قد فرق بين رأس المال المتغير ورأس المال الثابت . ويقصد « ماركس » برأس المال المتغير « التعبير النقدى لقيمة قوة العمل »[٢] ، أى رأس المال النقدى الذى يستخدم فى شراء قوة العمل . ويقصد برأس المال الثابت رأس المال الذى يستخدم فى معاونة العمل فى الإنتاج ، أى يقصد به الأراضى والمبانى والآلات (وهذا هو رأس المال الثابت المستمر) والمواد الأولية والسلع نصف المصنوعة (وهذا هو رأس المال الثابت المتغير) . ولما كان العمل وحده هو مصدر القيمة فقد خلص « ماركس » إلى أن رأس المال المتغير ينتج ما يساوى قيمته وينتج أيضاً فائضاً عنها ، وهو ما يعرف « بفائض القيمة » ، كما خلص أيضاً وللسبب نفسه إلى أن رأس المال الثابت عقيم بطبعه . فهو لا يؤثر فى القيمة[٣] ، أى لا يؤدى إلى خلق فائض فى القيمة . ولكن لما كان

(١) K. Marx, *op. cit.*, p. 214.

(٢) K. Marx, *op. cit.*, p. 29.

(٣) K. Marx, *op. cit.*, pp. 207 et 300.

العمل لا يمكن أن ينتج إلا باستهلاك جزء من رأس المال الثابت ، وكان رأس المال هذا لا يعدو أن يكون عملاً مبلوراً ، فقد خلص ماركس إلى أن قيمة رأس المال الثابت ، وهى تتحدد بساعات العمل اللازمة لإنتاجه ، تظهر فى قيمة الإنتاج[١] ، وهو ما يعنى أن رأس المال الثابت لا يدخل الإنتاج إلا بقيمته ؛ أى لا يدخل الإنتاج إلا بنفقة استهلاكه ، أى أنه لا يعطى إلا ما يعرف بنفقة الاستهلاك ، وهى شىء غير الربح . ومن هنا كانت تسميته برأس المال الثابت ، وهى تسمية تعنى أنه لا يضيف إلى القيمة المنتجة أكثر مما يفقده فى العملية الإنتاجية .

ونخلص إذن إلى :

١ — أن الربح ليس له إلا مصدر واحد ، وهو فائض القيمة .

٢ — وأن فائض القيمة عمل غير مدفوع نتج عن استغلال العمال بسبب كيفية تحديد القيمة .

وننتقل الآن إلى بيان أثر فائض القيمة . وسنرى أن فائض القيمة يعتبر ، فى الفكر الماركسى ، السبب الرئيسى لكل اضطراب اقتصادى . ويمكن أن نلخص آثار فائض القيمة فى هذا الصدد فى ثلاثة آثار متماسكة وهى :

١ — نقص الاستهلاك الكلى .

٢ — التراكم الرأسمالى ، والارتفاع المستمر فى التركيب العضوى لرأس المال $\frac{ث}{م}$

٣ — الانخفاض المستمر فى معدل الربح $\frac{ف}{م + ث}$

وسندرس هذه الآثار الثلاثة على التوالى :

(١) K. Marx, *op. cit.*, p. 300.

أولاً — يؤدى « فائض القيمة » إلى نقص الاستهلاك الكلى ، وبالتالى إلى حدوث أزمات إفراط الإنتاج العامة . وتفسير ذلك أن فائض القيمة يؤدى إلى سوء توزيع الدخل بين العمال والرأسماليين . ويجعل طلب العمال على الاستهلاك محدداً نظراً لانخفاض دخلهم . هذا بالإضافة إلى انخفاض طلب الرأسماليين على الاستهلاك نظراً لانخفاض ميلهم إليه . وهو ما يعنى إذن أن يكون الطلب على أموال الاستهلاك أقل مما يلزم لاستيعاب الإنتاج الكلى لأموال الاستهلاك . ومن هنا يتضح أن كيفية توزيع الدخل بين الأجور وفائض القيمة (الربح) ، وهى تلك الكيفية التى تحكمها قوانين القيمة ، أى التى تحكمها « كمية العمل » ، تخلق اتجاهاً دائماً نحو عدم توازن الاستهلاك والإنتاج ، وتؤدى بالتالى إلى أزمة إفراط إنتاج عامة .

ومن هنا يتضح لنا :

١ — أن فائض القيمة يؤدى إلى نقص الاستهلاك الكلى عن العرض الكلى لأموال الاستهلاك ، مما يترجم بأزمة إفراط إنتاج عامة ، وهو ما يعنى إذن عدم صحة « قانون ساى » ، الذى ينصرف إلى أن « العرض يخلق الطلب المساوى له » عند كل مستوى من مستويات التشغيل . ومعنى ذلك إذن أن « ماركس » يكون قد رفض « قانون ساى » ويكون قد سلم بوجود أزمة إفراط الإنتاج العامة ، ويكون قد رد ذلك كله إلى وجود فائض القيمة .

٢ — رأينا أن « ماركس » يفسر الأزمة ، وعلى ماتقدم ، بظاهرة فائض القيمة ، وبالتالى بالقانون الذى يحكم القيمة ، وهو ما يعنى إذن أنه يرد الأزمة إلى طبيعة النظام الرأسمالى ، وأنه يأخذها على أنها نتيجه حتمية لهذا النظام .

وهنا ننبه إلى الخلاف العميق القائم فى تفسير الأزمة بين نظريات نقص الاستهلاك السابقة على «ماركس» ، ونظرية « ماركس » فى نقص الاستهلاك. فنظريات نقص الاستهلاك السابقة على «ماركس» ، ومثلها نظرية «سيسموندى»

تفسر الأزمة بالتعارض بين الاستهلاك والإنتاج ، هذا التعارض الذى يخرج عن ظروف العملية الإنتاجية ، بينما يفسر « ماركس » الأزمة بنقص الاستهلاك الناتج عن التناقض بين الصفة الجماعية للانتاج والصفة الفردية للتملك ، أى الناتج عن التناقض بين الحقيقة الاقتصادية التى تؤدى إلى ضخامة الإنتاج والحقيقة القانونية التى تؤدى إلى استئثار الرأسماليين بجزء كبير من هذا الإنتاج (فائض القيمة) وإلى إضعاف القوة الشرائية . فالأزمات تنتج إذن عن التناقض بين الحقيقة الاقتصادية التى تؤدى إلى ضخامة العرض والحقيقة القانونية التى تؤدى إلى انخفاض الطلب . ولذلك فإن كل أزمة تعود فى نظر ماركس إلى اختلال التوازن بين رأس المال المتغير ورأس المال الثابت إذ أن هذا الأخير لا يتوقف عن الزيادة ، أى أنها تعود إلى زيادة معدل التركيب العضوى لرأس المال ($\frac{ث}{م}$) .

فالأزمات نتيجة للتناقض بين قوى الإنتاج وعلاقات الإنتاج . فنمو القوى المنتجة فى المجتمع البرجوازى ، وهو يؤدى إلى التناقض بين هذه القوى وعلاقات الإنتاج ، يخلق الظروف المادية اللازمة لحل هذا التناقض ، أى اللازمة لخلق علاقات إنتاج جديدة ملائمة لهذه القوى . وهنا تبرز الأزمات لتحتل مركزاً هاماً فى التحليل الماركسى لأنها تشكل واحداً من أهم الظروف المادية التى تؤدى إلى انفجار النظام البرجوازى انفجاراً ذاتياً ، إذ أنها تخلق جيشاً من المتعطلين . ويرى ماركس أن العمال سيتدخلون ، نتيجة لبؤسهم ، لإنهاء التناقض ، وأنهم فى سبيل ذلك سينزعون الملكية من يد طبقة الرأسماليين المحدودة العدد لتصبح ملكاً للجماعة .

ويتطلب ماركس تدخل العمال لإتمام هذه المرحلة الحتمية . فالاشتراكية لن تأتى من تلقاء نفسها وبلا تدخل الإرادة الإنسانية ، إذ أن على هذه أن تقوم بدورها . ولا يوجد تناقض بين هذا الشرط وبين الحتمية التاريخية . إذ أن

(١) Lénine : *Oeuvres choisies*, II, 1948, pp. 190-1.

أولاً — يؤدى « فائض القيمة » إلى نقص الاستهلاك الكلى ، وبالتالى إلى حدوث أزمات إفراط الإنتاج العامة . وتفسير ذلك أن فائض القيمة يؤدى إلى سوء توزيع الدخل بين العمال والرأسماليين . ويحمل طلب العمال على الاستهلاك محدداً نظراً لانخفاض دخلهم . هذا بالإضافة إلى انخفاض طلب الرأسماليين على الاستهلاك نظراً لانخفاض ميلهم إليه . وهو ما يعنى إذن أن يكون الطلب على أموال الاستهلاك أقل مما يلزم لاستيعاب الإنتاج الكلى لأموال الاستهلاك . ومن هنا يتضح أن كيفية توزيع الدخل بين الأجور وفائض القيمة (الربح) ، وهى تلك الكيفية التى تحكمها قوانين القيمة ، أى التى تحكمها « كمية العمل » ، تخلق اتجاهاً دائماً نحو عدم توازن الاستهلاك والإنتاج ، وتؤدى بالتالى إلى أزمة إفراط إنتاج عامة .

ومن هنا يتضح لنا :

١ — أن فائض القيمة يؤدى إلى نقص الاستهلاك الكلى عن العرض الكلى لأموال الاستهلاك ، مما يترجم بأزمة إفراط إنتاج عامة ، وهو ما يعنى إذن عدم صحة « قانون ساى » ، الذى ينصرف إلى أن « العرض يخلق الطلب المساوى له » عند كل مستوى من مستويات التشغيل . ومعنى ذلك إذن أن « ماركس » يكون قد رفض « قانون ساى » ويكون قد سلم بوجود أزمة إفراط الإنتاج العامة ، ويكون قد رد ذلك كله إلى وجود فائض القيمة .

٢ — رأينا أن « ماركس » يفسر الأزمة ، وعلى ماتقدم ، بظاهرة فائض القيمة ، وبالتالى بالقانون الذى يحكم القيمة ، وهو ما يعنى إذن أنه يرد الأزمة إلى طبيعة النظام الرأسمالى ، وأنه يأخذها على أنها نتيجه حتمية لهذا النظام .

وهنا ننبه إلى الخلاف العميق القائم فى تفسير الأزمة بين نظريات نقص الاستهلاك السابقة على «ماركس» ، ونظرية « ماركس » فى نقص الاستهلاك. فنظريات نقص الاستهلاك السابقة على «ماركس» ، ومثلها نظرية «سيسموندى»

تفسر الأزمة بالتعارض بين الاستهلاك والإنتاج ، هذا التعارض الذى يخرج عن ظروف العملية الإنتاجية ، بينما يفسر « ماركس » الأزمة بنقص الاستهلاك الناتج عن التناقض بين الصفة الجماعية للانتاج والصفة الفردية للتملك ، أى الناتج عن التناقض بين الحقيقة الاقتصادية التى تؤدى إلى ضخامة الإنتاج والحقيقة القانونية التى تؤدى إلى استئثار الرأسماليين بجزء كبير من هذا الإنتاج (فائض القيمة) وإلى إضعاف القوة الشرائية . فالأزمات تنتج إذن عن التناقض بين الحقيقة الاقتصادية التى تؤدى إلى ضخامة العرض والحقيقة القانونية التى تؤدى إلى انخفاض الطلب . ولذلك فإن كل أزمة تعود فى نظر ماركس إلى اختلال التوازن بين رأس المال المتغير ورأس المال الثابت إذ أن هذا الأخير لا يتوقف عن الزيادة ، أى أنها تعود إلى زيادة معدل التركيب العضوى لرأس المال (ث/م) .

فالأزمات نتيجة للتناقض بين قوى الإنتاج وعلاقات الإنتاج . فنمو القوى المنتجة فى المجتمع البرجوازى ، وهو يؤدى إلى التناقض بين هذه القوى وعلاقات الإنتاج ، يخلق الظروف المادية اللازمة لحل هذا التناقض ، أى اللازمة لخلق علاقات إنتاج جديدة ملائمة لهذه القوى . وهنا تبرز الأزمات لتحتل مركزاً هاماً فى التحليل الماركسى لأنها تشكل واحداً من أهم الظروف المادية التى تؤدى إلى انفجار النظام البرجوازى انفجاراً ذاتياً ، إذ أنها تخلق جيشاً من المتعطلين . ويرى ماركس أن العمال سيتدخلون ، نتيجة لبؤسهم ، لإنهاء التناقض ، وأنهم فى سبيل ذلك سينزعون الملكية من يد طبقة الرأسماليين المحدودة العدد لتصبح ملكاً للجماعة .

ويتطلب ماركس تدخل العمال لإتمام هذه المرحلة الحتمية . فالاشتراكية لن تأتى من تلقاء نفسها وبلا تدخل الإرادة الإنسانية ، إذ أن على هذه أن تقوم بدورها . ولا يوجد تناقض بين هذا الشرط وبين الحتمية التاريخية . إذ أن

---

(١) Lénine : *Oeuvres choisies*, II, 1948, pp. 190-1.

فكر ماركس ينصرف إلى أن تناقضات الرأسمالية ستحمل العمال على التدخل، أى ستخلق إرادة الثورة فى العمال. وهذا يفسر نداءه « أيها العمال فى جميع البلاد اتحدوا » وهو لم يرد بهذا التدخل مجرد الاستيلاء على السلطة بل تحطيم جهاز الدولة[1]، على ما سنرى فيما بعد.

ثانياً — وبالإضافة إلى ما يؤدى إليه فائض القيمة من نقص الاستهلاك وحدوث أزمة إفراط الإنتاج على ما تقدم بيانه، فإنه يشارك أيضاً، وعن طريق ما يخلق من التراكم الرأسمالى، فى عدم التوازن بين الاستهلاك والإنتاج. وتفصيل ذلك أن فائض القيمة، وهو يزيد عن استهلاك الرأسماليين نظراً لانخفاض ميلهم للاستهلاك، هو مصدر التراكم الرأسمالى ذلك أنه يستخدم فى إنتاج وسائل الإنتاج[2]. وينتج عن هذا الوضع ارتفاع نسبة رأس المال الثابت (ث) إلى رأس المال المتغير (م) أى ارتفاع التركيب العضوى لرأس المال $\frac{\text{ث}}{\text{م}}$ بصفة مستمرة نتيجة لتزايد فائض القيمة. وسنرى أهمية هذا الاتجاه فى تفسير اتجاه معدل الربح نحو الانخفاض. وهو ما سنعرضه فى النقطة التالية.

ثالثاً — وبنسبة فائض القيمة (ف) إلى رأس المال المتغير (م) يكون لدينا « معدل فائض القيمة » وهو ما يعرف أيضاً « بمعدل الاستغلال »، وهو $\frac{\text{ف}}{\text{م}}$ ويمكن أن نعبر عنه بـ $\frac{\text{العمل غير المدفوع}}{\text{العمل المدفوع (العمل اللازم لإنتاج قوة العمل)}}$

وهنا يجب أن نفرق بين « معدل فائض القيمة» $\frac{\text{ف}}{\text{م}}$ و «معدل الربح» وهو العلاقة بين فائض القيمة ورأس المال الكلى (الثابت والمتغير وهو ($\frac{\text{ف}}{\text{م} + \text{ث}}$).

(١) Karl Marx, *op. cit.*, III, p. 22.

(٢) Halm (G.N.), *op. cit.*, pp. 136-7.

وبالإضافة إلى الآثار المتقدمة التى تترتب على فائض القيمة، والتى تتمثل فى انخفاض الاستهلاك وفى التراكم الرأسمالى وارتفاع التركيب العضوى لرأس المال وحدوث الأزمة، اعتمد « ماركس » عليه أيضاً فى إثبات اتجاه معدل الربح $\frac{\text{ف}}{\text{م} + \text{ث}}$ نحو الانخفاض، وهو ما يمهد بداهة مشكلة الاستثمارات.

وتفصيل ذلك أن «ماركس» قد افترض ثبات معدل فائض القيمة وذلك عن طريق افتراض ثبات ساعات العمل التى يقدمها العامل وساعات العمل التى تلزم لاستمراره؛ وأنه قد توصل، وعلى ما رأينا، إلى أن رأس المال المتغير هو وحده الذى ينتج فائض القيمة، كما أنه قد توصل أيضاً إلى الارتفاع المستمر فى التركيب العضوى لرأس المال ($\frac{\text{ث}}{\text{م}}$) وذلك نتيجة لتزايد تراكم رأس المال الثابت، وللتوسع فى استخدام الآلات. ومع هذه الفروض الثلاثة توصل « ماركس» إلى اتجاه « معدل الربح » نحو الانخفاض بصفة مستمرة. فمع ثبات $\frac{\text{ف}}{\text{م}}$، واتجاه $\frac{\text{ث}}{\text{م}}$ نحو الارتفاع المستمر، فإن $\frac{\text{ف}}{\text{م} + \text{ث}}$ تتجه إلى الانخفاض بصفة مستمرة.

ومن هنا يتضح أن ثبات معدل الاستغلال (معدل فائض القيمة) $\frac{\text{ف}}{\text{م}}$ يعتبر، فى التحليل الماركسى، شرطاً أساسياً لقبول اتجاه معدل الربح نحو الانخفاض. ولكن فرض ثبات معدل الاستغلال قد أوقع «ماركس»، وهو ما لاحظه « سويزى »[1]، فى تناقض شديد مع بقية أجزاء نظامه، وخاصة مع افتراض ثبات الأجور الحقيقية. ذلك أن ثبات معدل الاستغلال يعنى، مع ارتفاع إنتاجية العمل نتيجة لارتفاع التركيب العضوى لرأس المال $\frac{\text{ث}}{\text{م}}$، ارتفاع الأجور الحقيقية، وهو ما لم يقبله « ماركس ».

(١) Halm (G.N.), *op. cit.*, pp. 136-7.

فارتفاع التركيب العضوى لرأس المال $\frac{ث}{م}$ وهو ما سيؤدى إلى ارتفاع إنتاجية العمل ، يعنى ضرورة قبول أحد فرضين ورفض الآخر وهما ثبات معدل الاستغلال ، وثبات الأجور الحقيقية .

غير أن « ماركس » كان فى حاجة إلى هذين الفرضين المتناقضين . فقد كان فى حاجة إلى فرض ثبات معدل الاستغلال لإثبات انخفاض معدل الربح ، وهو ما لا يمكن التسليم به إلا بقبول ارتفاع الأجور الحقيقية ، أى إلا بالتخلى عن فرض ثبات الدخول الحقيقية .

وكان فى حاجة إلى فرض ثبات الأجور الحقيقية لإثبات استغلال الرأسماليين للعمال ، وهو ما لا يمكن قبوله ، مع ارتفاع إنتاجية العمل نتيجة لارتفاع التركيب العضوى لرأس المال ، إلا بارتفاع معدل الاستغلال ، وهو فرض لم يقبله « ماركس » لأنه يسلمنا إلى عدم انخفاض معدل الربح .

ومع التسليم باتجاه معدل الربح ($\frac{ف}{م + ث}$) نحو الانخفاض خلص « ماركس » إلى أن رب العمل يكون مضطراً ، رغبة فى منع هذا الانخفاض ، إلى استغلال العمال ، وذلك عن طريق زيادة ساعات العمل اليومى ، أو رفع إنتاجية العمل ، أو إنقاص الساعات اللازمة لإنتاج ما يلزم لاستمرار العامل حتى يتمكن من خفض الأجور (ومن رفع فائض القيمة النسبى) . ولكن « ماركس » يرى أن لهذه الإجراءات التى تساعد على رفع معدل الاستغلال جدوداً معينة . ولهذا فإنه لا يعتقد أنها كافية لمعالجة اتجاه معدل الربح نحو الانخفاض .

ويتضح مما تقدم :

١ — مدى الترابط القوى بين نظرية « كمية العمل » عند « ماركس » وظاهرة فائض القيمة .

٢ — مدى الترابط القوى بين فائض القيمة والاضطراب الاقتصادى عن طريق :

(ا) نقص الاستهلاك .

(ب) الارتفاع المستمر فى التركيب العضوى لرأس المال .

(ج) الانخفاض المستمر فى معدل الربح .

نقد نظرية كمية العمل :

١ — يؤخذ على نظرية ماركس فى القيمة أنها لا تفسر إلا قيمة المنتجات ، أى لا تفسر إلا قيمة الأموال التى يداخلها عمل ، ولا تفسر قيمة الأموال التى لا يداخلها عمل . وقد حاول « ماركس » إخفاء هذا النقص فى نظريته ، فدرس المنتجات فى جانب والعناصر الطبيعية فى جانب آخر .

كما يؤخذ على هذه النظرية أيضاً أنها لا تفسر قيمة المنتجات إلا وقت إنتاجها ، دون أن تفسر ما يرد على هذه القيمة من تغيرات بعد الإنتاج على فرض ثبات كمية العمل اللازمة ، ومثل ذلك التغيرات التى تحدث فى قيمة العقارات نتيجة لزيادة السكان والعمران فى المنطقة القائمة فيها ، أو نتيجة لتغير الظروف والقوانين المحددة لريعها .

وقد يمكن الرد على هذا النقد بأن نظرية « ماركس » تواجه تفسير « القيمة الحقيقية » للمنتجات ، وهى قيمة تبقى فى هذه النظرية ، ثابتة ما بقيت كمية العمل ثابتة . غير أن هذا الرد يوقع النظرية فى نقد آخر ينصرف إلى أنها لا تصلح إذن لتفسير الأثمان الجارية .

٢ — تبعد نظرية « كمية العمل » فى القيمة عن الواقع وذلك لأن الأثمان الجارية كثيراً ما لا تتناسب مع كمية العمل المبذولة فى السلعة ، (ولا يفيد فى

الدفاع عن هذه النظرية القول بأنها تهدف إلى تفسير قيمة المنتجات لا أثمانها)[1] وذلك لأنه ليس من الضرورى أن تكون أكبر الأشياء قيمة أكثرها تضمناً للعمل . فمن ناحية توجد أشياء تقتضى كمية كبيرة من العمل وتكون قيمتها منخفضة . ومن ناحية أخرى توجد أشياء لا تقتضى إلا كمية قليلة من العمل أو لا تقتضى عملاً بالمرة وتكون لها قيمة مرتفعة . وكذلك توجد أشياء تقتضى كمية واحدة من العمل ولكنها تختلف فى القيمة تبعاً لاختلاف حجمها أو نوعها (أى تبعاً لاختلاف منفعتها) .

٣ — تسقط نظرية « كمية العمل » من تفسير القيمة عنصر المنفعة

---

(١) يرى بعض الكتاب ، أمام ابتعاد أثمان المنتجات عن قيمتها (أى عن كمية العمل المبذولة فيها) إن نظرية ماركس فى القيمة تنفصل عن نظريته فى الأثمان . فالقيمة ، فى النظرية الماركسية ، تعتبر ، فى هذا الرأى ، مستقلة عن الأثمان الفردية (أى عن علاقات المبادلة) ، ويكون معنى ذلك أن الفرض الماركسى الذى ينصرف إلى أن قيمة السلعة هى كمية العمل المبذولة فيها لا يمكن أن تعنى إذن شيئاً آخر . ومع هذا التفسير يكون من الضرورى أن نسلم بوجود خلاف إذن بين « نظرية ماركس فى القيمة » و « نظرية ريكاردو فى القيمة » ذلك أن القيمة فى نظرية ريكاردو لا تعدو أن تكون هى قيمة المبادلة ، أى الأثمان الفردية . ولكن «شمبيتر» لا يوافق على هذا الفهم إذ يرى ، على العكس من ذلك ، أن الأثمان النسبية للمنتجات كما هى معروضة فى المجلد الثالث من كتاب رأس المال إنما تصدر عن نظرية « كمية العمل » كما هى معروضة فى المجلد الأول من هذا الكتاب . (انظر J. Schumpeter, *op. cit.*, pp. 23-29.) ومن الضرورى أن ننبه إلى أن الكتاب التقليديين (آدم سميث وريكاردو) الذين يفرقون بين القيمة الجارية (أثمان السوق) القيمة الحقيقية يربطون بين القيمتين إذ يخلصون إلى أن الأثمان الجارية تميل إلى التساوى مع القيمة الحقيقية . وعلى ذلك فإذا أنكرنا هذه العلاقة بين القيمتين — وهو ما تؤدى اليه الماركسية فى هذا الرأى — فإنه لا تكون هناك فائدة عملية لفكرة القيمة الحقيقية . وإذا انتهينا ، وهو ما يذهب اليه شمبيتر ، إلى أن الماركسية لا تنكر هذه العلاقة فإنه يظل أن نسجل عليها أن قيمة المبادلة كما حددتها لا تتناسب مع الأثمان الجارية فى السوق .

ولا يفيد فى الدفاع عن نظرية ماركس فى القيمة ما يذهب اليه بعض الماركسيين من أن نظرية كمية العمل ليست إلا أداة لتقسيم الدخل القومى بين دخل العمل ودخل رأس المال ذلك أن هذه النظرية لا يمكنها ، فيما نعتقد ، أن تؤدى هذه الوظيفة على هذا المستوى الكلى إلا إذا كانت قادرة على تحديد قيمة المبادلة (أى الأثمان الفردية) .

(أى عنصر الطلب) ، وذلك بحجة أن المنفعة ليست عنصراً مشتركاً بين الأموال . وهنا نسجل على « ماركس » أنه حينما أراد أن يبحث عن أساس للقيمة أراد لها أساساً مشتركاً بين الأموال ، وأنه قد رفض لهذا السبب المنفعة كأساس للقيمة لأنه وجد أن المنفعة لا تصلح أساساً مشتركاً ، ذلك أنها تختلف من شخص إلى شخص آخر . ثم نجده قد أخذ العمل مفسراً للقيمة ، وقدمه كأساس مشترك ، ونسى أن العمل يختلف ، شأن المنفعة ، من شخص إلى شخص آخر . ونضيف أنه من غير المنطقى أن نسلم مع « ماركس » بأن المنفعة ضرورية للقيمة وأنها الدعامة المادية لها ثم لا ندخلها فى تفسير القيمة ولا فى قيامها .

٤ — وبالإضافة إلى أن هذه النظرية قد أهملت عنصر الطلب على ما تقدم فإنها قد أهملت بعض مكونات العرض . ولا يفيد فى الدفاع عنها أن رأس المال لا يعدو أن يكون عملاً غير مباشر ، أى عملاً مختزناً ، عملاً ماضياً ، إذ أن رأس المال لا يمكن أن يكون كذلك فحسب إلا فى المجتمعات التى لا تعرف الملكية الخاصة للموارد الطبيعية . وعلى ذلك يظل من الواجب أن ندخل فى تفسير القيمة ، « عنصر الطبيعة » وقد أصبح ، نتيجة لتطور التاريخ ، موضوعاً للملكية . ولا يمكن أن نبرر مثل هذا المسلك من نظرية « ماركس » فى القيمة إلا حينما تنتهى الملكية الخاصة للموارد الطبيعية .

وتفصيل هذا الأمر أن من الموارد الطبيعية ما يعتبر أموالاً اقتصادياً (لا أموالاً حرة) ، وتكون له بالتالى قيمة مبادلة . وتعتبر هذه القيمة معطاة تاريخية . ومن الواضح أن قيمة هذه الموارد ، وهى من صنع الطبيعة ، لا تعود إذن إلى العمل ، وإنما تعود إلى المنفعة وإلى الندرة النسبية . وعلى ذلك فلا يمكن « لنظرية كمية العمل » أن تفسر قيمة هذه الموارد الطبيعية . وتطبيقاً لذلك فإن تحليل « ماركس » لرأس المال على أنه « عمل غير مباشر » أى « عمل مخزون » لا يعدو أن يكون تحليلاً ناقصاً ذلك أن رأس المال يشتمل بالإضافة إلى العمل المخزون على بعض الموارد الطبيعية التى لا يمكن أن ترد إلى العمل . ومن هنا يتضح إذن أن نظرية كمية العمل لا يمكن أن تفسر قيمة رأس المال . ونخلص

بالتالى إلى أن هذه النظرية ، وهى تعجز عن تفسير قيمة الموارد الطبيعية ، وهى تقصر رأس المال على العمل المخزون ، تعجز بالتالى عن تفسير القيمة إذ أنها تسقط من تفسيرها عنصراً هاماً من عناصرها ، وهو عنصر الموارد الطبيعية . وواضح أن هذا الإسقاط لا يمكن أن يستقيم إلا فى المجتمعات البدائية التى لم تعرف ملكية الموارد الطبيعية ، والتى لم تكن تعرف بعد ندرة هذه الموارد بالنسبة للحاجات ، والتى لم تخلع بالتالى على هذه الموارد قيمة مبادلة . أما فى المجتمعات التى تجعل للموارد الطبيعية قيمة مبادلة فإنه يكون من الضرورى أن تدخل قيمة هذه الموارد فى تفسير قيمة المنتجات ، وإلا نكون قد أسقطنا عنصراً من العناصر المحددة لها .

ومن هنا يتضح لنا كيف أن « ماركس » بتفسيره القيمة بكمية العمل ، وبرده رأس المال إلى مجرد عمل مخزون (عمل ماض) ، يكون قد جرد الموارد الطبيعية من قيمة المبادلة ، وهو ما لا يستقيم إلا فى المجتمعات البدائية حيث تكون هذه الموارد الطبيعية أموالاً حرة .

ومن هنا يتضح مدى العلاقة بين نظرية « كمية العمل » عند « ماركس » وفرض المجتمعات البدائية فى نظرية « آدم سميث » وفرض المراحل الأولى فى نظرية « ريكاردو » ؛ ويتضح إذن كيف أن « ماركس » يكون قد نقل تفسيراً للقيمة يصلح للمجتمعات البدائية التى لا تعرف ملكية الموارد الطبيعية — أى التى لا تعرف الصفة الاقتصادية لهذه الموارد — الى مجتمعات تسلم بالصفة الاقتصادية للموارد الطبيعية ، وتسلم بتملكها . وعلى ذلك يمكن القول بأن نظرية « كمية العمل » ، وهى تعجز عن تفسير قيمة الموارد الطبيعية ، وهى تسقط هذه الموارد من تفسير القيمة ، تكون غير صالحة لتفسير القيمة فى المجتمعات الحديثة التى وضعت لها هذه النظرية .

فشرط صحة هذه النظرية هو ألا يكون لأى نوع من الموارد الطبيعية قيمة

مبادلة ، وهو شرط غير صحيح فى المجتمعات الحديثة الرأسمالية . وعلى ذلك فتحديد القيمة بكمية العمل ، وإن كان عادلاً من الناحية الأخلاقية إلا أنه لا يفسر الواقع فى العالم الرأسمالى . فنظرية كمية العمل ليست تفسيراً للواقع ، ولكنها عمل المستقبل .

وهنا يمكن أن نلمس أيضاً الخلط الذى وقع فيه ماركس بين فلسفته عن الملكية ، تلك الفلسفة التى تنظر الملكية ، وبين تسليمه بالواقع الرأسمالى ، وهو هذا الواقع الذى يجعل كثيراً من الموارد الطبيعية موضوعاً للملكية ، وهو واقع لا يصح إسقاطه من حساب نظرية وضعت لتفسيره . ومعنى ذلك أن نظرية « كمية العمل » ، وهى تسقط من تفسير القيمة الموارد الطبيعية ، تستند إلى حكم قيمى على الملكية ، بدلاً من استنادها إلى الواقع الذى يسلم بالملكية . ومعنى ذلك إذن أن « ماركس » يكون قد خلط ، على ما قدمنا ، وهو ما يعتبر سمة عامة من سمات الفكر الماركسى ، بين ما هو اقتصادى وما هو فلسفى .

ثانياً — قانون التراكم الرأسمالى :

وينصرف قانون التراكم إلى زيادة رأس المال . ويجد التراكم الرأسمالى شرطه الأول فى أن ينجح الرأسمالى فى تصريف منتجاته ، وفى أن يحول جزءاً من النقود التى كسبها إلى رأس مال [1] . فحتى يحدث التراكم لا بد من تحويل جزء من الناتج الصافى إلى رأس مال ، أى يجب أن يستخدم جزء من « فائض العمل » السنوى فى إنتاج وسائل الإنتاج [2] . وعلى ذلك ففائض القيمة هو مصدر التراكم ، أى أن رأس المال يخرج من فائض القيمة ، ولذلك يشترط ألا يستهلكه الرأسمالى كله ، وأن يستخدم جزءاً منه كرأس مال . وحتى يمكن

(١) K. Marx, *op. cit.*, III, p. 7.

(٢) K. Marx, *op. cit.*, III, p. 22.

لظاهرة فائض القيمة (وبالتالى فائض العمل) أن توجد ، وأن تحقق رأس المال ، يجب أن يشترى الرأسمالى السلعة التى تملك القدرة على خلق فائض القيمة ، وهى العمل . وحتى يتمكن الرأسمالى من شراء قوة العمل لا بد أن تصادر ملكية صغار الملاك حتى يقبلوا ، وقد أصبحوا لا يملكون إلا قوة العمل ، بيع عملهم للرأسماليين . فالشرط الأساسى للنظام الرأسمالى هو أن يحل العمل المجرد من الملكية محل الملكية المستندة إلى العمل . فطريقة الإنتاج الرأسمالى والملكية الرأسمالية كل هذا يفترض إلغاء الملكية الفردية المستندة إلى العمل الشخصى . وأساس كل هذا مصادرة ملكية الملكيات الصغيرة ، وتحويل أصحابها إلى عمال[١] .

ثالثاً — قانون التركز :

ويرى ماركس أن المنافسة ، وهى تسمح للمشروعات القوية بالقضاء على الضعيفة ، تؤدى إلى الاحتكار . ويرى نتيجة لذلك ، ولتحول فائض القيمة إلى رؤوس أموال ، أن ملكية أموال الإنتاج تميل إلى التركز فى يد طبقة قليلة العدد ، وهى طبقة الرأسماليين . وتقابل هذه الطبقة طبقة أخرى لا تملك إلا قوة العمل ، وهى الطبقة العاملة . وتميل هذه الطبقة دائماً إلى التزايد نتيجة لانتزاع الرأسماليين ملكية صغار الملاك من الصناع والتجار والزراع . ومن ناحية أخرى فإن الأزمات والبطالة تؤدى إلى تكوين جيش من المتعطلين ، وتزيد من عدد الفقراء .

رابعاً — قانون الإملاق العام :

يذهب « ماركس » إلى أن التقدم الصناعى يؤدى إلى سوء حالة العمل ذلك أنه ، وهو يؤدى إلى التوسع فى استخدام الآلات وإلى خلق الأزمات ، يخلق « جيشاً احتياطياً من العاطلين » يضغط على سوق العمل ، ويخفض الأجر إلى الحد الأدنى اللازم للمعيشة . ومن هنا يتضح مدى تأثر ماركس بريكاردو . فقد سجل ماركس أن حالة العامل الحديث ، وبدلاً من أن تتحسن مع تقدم الصناعة ، تزداد سوءاً ، وتنخفض إلى ما هو دون ظروف حياة الطبقة العاملة .

(١) K. Marx, *op. cit.*, III, p. 215.

وهكذا ينتشر الفقر بأسرع مما يزداد السكان والثروة[١] . هذا بالإضافة إلى ما يؤدى إليه « قانون التركز » من تحويل صغار الملاك من الصناع والتجار والزراع إلى أجراء .

وهكذا يتفاعل قانون فائض القيمة وما يؤدى إليه من الأزمات ، وقانون التراكم الرأسمالى ، وقانون التركز ، وقانون الإملاق العام فى تعميق الصراع الطبقى بين الرأسماليين والعمال .

ويرى ماركس أن تركز الملكية فى أيد قليلة سيسهل انتزاعها لصالح الجماعة . فحينما تصبح مشروعات بلد ما فى شكل شركات مساهمة أو فى شكل تراست فإنها ستكون ناضجة لنزعها لمصلحة الجماعة ، إذ يكون من السهل ، بفضل قانون التركز ، مصادرة ملكية بعض المغتصبين « وبذلك يغتصب الذين اغتصبوا » . ولا يقصد بالمصادرة مصادرة حق العامل على ناتج عمله اللازم لاستمرار الحياة ؛ بل مصادرة حق رب العمل على ناتج عمل العامل[٢] .

ويرى ماركس أن هذه المصادرة تتلاءم مع طريقة الإنتاج . فكما أن طريقة الإنتاج الفردية قد اقتضت ، حينما كان الحرفى الذى يعمل وحده هو خلية الإنتاج ، الملكية الفردية ، فإن طريقة الإنتاج الجماعية تقتضى الملكية الجماعية لأدوات الإنتاج . وستكون هذه المصادرة آخر مصادرة فى التاريخ ، لأنها على العكس من المصادرات السابقة ، لن تتم لصالح طبقة بل لصالح الجماعة ، وعلى ذلك فإن الملكية ستكون ملائمة للانتاج إذ أن كلاً منهما سيكون فى يد الجماعة . فالملكية الجماعية هى وحدها التى تتلاءم مع الإنتاج الجماعى لأنها وحدها هى التى ترفع التناقض بين العرض والطلب بالإضافة إلى أنها ستؤدى إلى اختفاء العمل غير المدفوع وفائض القيمة .

(١) K. Marx et F. Engels : *Le Manifeste du Parti Communiste*, *op. cit.*, p. 40.

ومن هذا التحليل يخلص ماركس إلى أن الرأسمالية تحمل فى طياتها عوامل انقضائها ، وإلى أنها ستخلى مكانها لمجتمع ينكر الملكية الفردية لأدوات الإنتاج مجتمع بلا طبقات ، وبلا استغلال ، وبلا تناقضات .

مبدأ مفارقة الذات

(وضع الإنسان فى النظام الرأسمالى)

رأينا أن « هيجل » يقصد « بمبدأ مفارقة الذات »(*) خروج « الفكرة » إلى شيء يبدو غريباً عنها ، ولا تعرف نفسها فيه . « فالفكرة » تتخارج فى الطبيعة من أجل أن تخلق الحياة الواعية ، ثم هى تصعد عن طريق الروح الذاتية (الفردية) فالروح الموضوعية (الجماعية) التى تندمج فى الروح المطلقة . وهكذا فإن « المفارقة » (الاغتراب) تحضر للتكامل من جديد[1] .

وقد نقل « ماركس » « مبدأ مفارقة الذات » هذا إلى الحياة الاجتماعية وأعطاه بذلك مضموناً واقعياً واجتماعياً[2] . فقد خلص إلى أن الإنسان فى النظام الرأسمالى يخرج عن طبيعته ، أى يفارق ذاته ، وذلك بسبب المنظمات القانونية والاجتماعية التى يقوم عليها هذا النظام وخاصة الملكية الخاصة ، وإلى أنه يرجع فيستعيد ذاته التى فقدها عن طريق الديالكتيك .

فالرأسمالية تؤدى إلى مفارقة مزدوجة للذات[3] ، فهى تؤدى إلى مفارقة العامل لذاته لحساب الرأسمالى ، كما تؤدى أيضاً إلى مفارقة الرأسمالى لذاته لحساب

(*) وهو ما يعرف أيضاً ، وعلى ما تقدم ، « بمبدأ الاغتراب عن الذات » أو « بمبدأ التخارج عن الذات » .

(١) H. Bartoli : *La Doctrine Economique et Sociale de Karl Marx*, éditions du Seuil, Paris, 1950, p. 19.

(٢) H. Bartoli, *op. cit.*, p. 19.

(٣) J. Marchal, *op. cit.*, p. 29.

المفقود . وهذه المفارقة المزدوجة ، وهى تخرج الإنسان عن ذاته ، تعتبر ضد طبيعة الإنسان ، وتجعل من النظام الرأسمالى نظاماً غير إنسانى ، وتحدد بالضرورة تطوره ونهايته ، ذلك أن مفارقة الذات تحضر ، وعلى ما سنرى ، وعن طريق تعميق الصراع الطبقى ، لعودة الإنسان إلى ذاته .

مفارقة العامل لذاته : مع استئثار قلة من الرأسماليين بملكية أدوات الإنتاج يلجأ العامل إلى بيع قوة عمله للرأسماليين . ولكن قوة العمل هذه لاتنفصل عن الشخص نفسه ، وهذا على العكس من حالة الرأسمالى الذى يقرض رأسماله فإنه لايكون مضطراً لأن يذهب بنفسه إلى المصنع ، وأن يظل به مدة القرض ، وهو ما يعنى أن الرأسمالى يمكنه أن ينفصل عن رأس ماله . ولكن العامل لا يمكنه على العكس من ذلك أن يتصرف بالطريقة نفسها ، ذلك أنه يكون مضطراً أن يتواجد فى مكان العمل ، وأن يظل به مدة العمل تحت تصرف رب العمل . ومعنى ذلك أن العامل وهو يعرض قوة عمله للبيع إنما يعرض نفسه ، فالعامل مضطر ، فى هذا المجتمع الذى يقوم على الفصل بين العمل ورأس المال ، ونظراً لعدم ملكيته لرأس المال أن يتصرف لا بصفته شخصاً طبيعياً ، بل بصفته أجيراً ، وهو ما يعنى أنه يفارق طبيعته ، ليصبح مجرد عامل لا إنساناً طبيعياً . وحينما يغترب الإنسان عن طبيعته ، ويعامل كسلعة ، على الصورة السابقة ، فإنه يصبح فريسة لاستغلال الرأسمالى ، وينزل له عن جزء من ناتج عمله ، وهو ما يعرف « بفائض القيمة » . ويخلص « ماركس » إلى أن « مفارقة العامل لذاته » ، وما ينتج عنها من استغلال الرأسمالى له ، تشكل عاملا من أهم عوامل التطور الذى سيؤدى إلى القضاء على الرأسمالية وعلى شرورها . فالملكية الخاصة لأدوات الإنتاج (أى الفصل بين العمل ورأس المال) هى المسئولية إذن عن مفارقة العامل لذاته ، وعن تحلل شخصيته ، وعن استغلال الرأسمالى له ، وعن انخفاض الطلب ، وبالتالى عن حدوث الأزمات الاقتصادية .

مفارقة الرأسمالى لذاته : ومع النظام الرأسمالى يخرج الرأسمالى هو الآخر

عن طبيعته ، فلا يصبح إنساناً طبيعياً ، أى لا يصبح إنساناً يبحث عن إشباع حاجاته ، بل يصبح مجرد شخص يبحث عن المزيد من النقود ، وتصبح النقود هى العلاقة الوحيدة التى تربطه بالحياة الإنسانية وبالمجتمع وبالأفراد . ومعنى ذلك أن الرأسمالى يفارق طبيعة الإنسان ، ويقيم من النقود سيداً له ، أى أنه يغترب هو الآخر عن طبيعته . ويؤدى هذا الدور الذى يلعبه الرأسمالى إلى المبالغة فى استغلال العمال ، وإلى التراكم الرأسمالى ، وإلى التوسع فى الإنتاج ، وبالتالى إلى حدوث الأزمات الاقتصادية .

ومع هذه المفارقة المزدوجة للذات تخلص الماركسية إلى أن النظام الرأسمالى يشوه طبيعة الإنسان ، إذ أنه يخرج المجردين من الملكية عن طبيعة الإنسان ، ليصبحوا مجرد أجراء ، وعبيداً للرأسماليين؛ ويخرج الرأسماليين عن طبيعة الإنسان، ليصبحوا مجرد جامعى نقود ، أى عبيداً للنقود .

ومعنى ذلك إذن أن المفارقة المزدوجة للطبيعة الإنسانية ، وهى تؤدى الى استغلال الرأسمالى للعمال ، وإلى خلق الأزمات الاقتصادية بما يترتب عليها من «جيش العاطلين الاحتياطى» تعمق الصراع الطبقى ، وتحضر الظروف المادية اللازمة للقضاء على الرأسمالية .

فمع التقدم الصناعى يدرك العامل طبيعته ، ويعى ذاته ، ويعمل على استردادها . فإدراك مفارقة الذات يدفع العمال إلى الثورة التى تنتهى بالقضاء على الملكية الخاصة لأدوات الإنتاج ، أى باندماج العمل ورأس المال ، وباسترداد العامل لذاته .

ويتبقى أن نشير إلى أن الأساس الفلسفى لفكرة « ماركس » فى مفارقة الذات وفى استعادتها يتمثل فى اعتقاده أن الإنسان طيب بطبيعته ؛ وأن المنظمات ، وخاصة الرأسمالية منها ، هى التى أفسدته ، وأخرجته عن هذه الطبيعة ، ولذلك يرى « ماركس » أن القضاء على الرأسمالية وإسقاط منظماتها ، وخاصة الملكية الخاصة لأدوات الإنتاج ، سيؤدى إلى عودة الإنسان إلى طبيعته . فهو يرى إذن

أن الحل يكمن فى التطور التاريخى الضرورى . وهنا يتضح الخلاف بينه وبين المفكرين المسيحيين . فقد ذهب هؤلاء ، وعلى ما قدمنا ، إلى ضرورة أن يقوم كل شخص فى الوقت الذى يجرى فيه إصلاح المنظمات ، بإحداث ثورة داخلية ، وذلك بأن يقتل فى نفسه الإنسان الأنانى القديم ، وأن يقيم مقامه إنساناً جديداً . أما ماركس فقد اعتمد ، على العكس من ذلك ، فى إحداث التطور على قانون تزايد العمال ، وعلى قانون الإملاق العام ، وعلى قانون التراكم الرأسمالى مما يخلق الأزمة الاقتصـادية ، ويدفع إلى الثورة . وحينما تقع الثورة ، وتلغى الملكية الخاصة لأدوات الإنتاج ، يعود الإنسان إلى طبيعته .

§ ٣ — موقف الماركسية من الدولة

ذهب « إنجلز »(*) إلى أن الدولة ليست قوة فرضت على الجماعة من خارجها ، كما أنها ليست ، كما تصور هيجل « صورة العقل » ، بل هى نتاج المجتمع فى مرحلة معينة من مراحل نموه ، هى نتيجة وقوع المجتمع فى تناقضات طبقية لا يمكن حلها . فمع قيام هذه التناقضات الطبقية التى لا يمكن حلها كان من الضرورى ، حتى لا تلتهم الطبقات المتصارعة بعضها بعضاً ، وحتى لا تستهلك المجتمع فى صراع عقيم ، أن تقوم سلطة فوق المجتمع بغرض الحد من الصراع الطبقى ، أى بغرض الإبقاء على هذا الصراع داخل حدود النظام . وهذه السلطة التى تخرج من المجتمع — نتيجة لقيام التناقضات الطبقية التى لا يمكن حلها — والتى تضع نفسها فوقه ، والتى تنفصل عنه شيئاً فشيئاً هى «الدولة»(١).

(*) K. Marx et F. Engels : *Le Manifeste du Parti Communiste*", F. Engels : *Anti-Dühring*, éditions sociales, Paris, 1950. *L'origine de la famille, de la propriété privée et de l'Etat*, éditions sociales, Paris, 1954. Lénine : *L'Etat et la Révolution*, 1918, in "Oeuvres choisies", II, Moscou, 1948, pp. 161-264.

(١) Lénine : *op. cit.*, p. 164.

فالدولة ، أى السلطة السياسية ، ليست إلا سلطة نظمتها طبقة لقهر طبقة أخرى[١] . وهى تستخدم فى هذا السبيل الجيش والبوليس والسجون والبيروقراطية . ومن هنا يتضح لنا أن فكرة الماركسية عن مضمون الدولة وعن دورها التاريخى تنصرف إلى أن الدولة هى نتاج قيام الطبقات المتصارعة التى لا يمكن التوفيق بينها . فالدولة تقوم إذن حيث لا يمكن التوفيق بين الطبقات المتصارعة ، كما أن قيامها ، واتفاقاً مع هذا المنطق ، يثبت أن التناقضات الطبقية لا يمكن حلها[٢] .

كما يتضح أيضاً الفارق بين « الفكر البرجوازى » و « الفكر الماركسى »[٣] عن الدولة . فبينما يرى المفكرون البرجوازيون فى الدولة أداة للتوفيق بين الطبقات ، يرى فيها « ماركس » أداة تستخدمها طبقة لقهر طبقة أخرى . فالدولة لا توجد فى نظره حينما يكون من الممكن التوفيق بين الطبقات ، وإنما هى توجد نتيجة لعدم إمكان حدوث هذا التوفيق ، ولضرورة قهر الطبقة المستغَلة . فالدولة فى نظره نظام يخلع صفة الشرعية على القهر ، ويضمن استمراره عن طريق الحد من الصراع الطبقى ، وذلك بتجريد الطبقة المقهورة من وسائل المقاومة والصراع .

ولما كانت الدولة تجد سبب وجودها فى ضرورة كبح جماح التناقضات الطبقية على النحو السابق فإنها لا تعدو أن تكون إذن دولة الطبقة المسيطرة اقتصادياً . فقد كانت الدولة فى العصور القديمة هى دولة ملاك العبيد ، وكانت أداة لاستغلال هؤلاء العبيد ؛ وكانت الدولة فى العصور الوسطى هى دولة سادة الإقطاع ، وكانت أداة لاستغلال رقيق الأرض ؛ ثم أصبحت الدولة فى العصور الحديثة هى دولة الرأسمالية ، وأصبحت أداة لاستغلال الطبقة العاملة . ولم تقف

(١) K. Marx et F. Engels : *Manifeste du Parti Communiste*, p. 49.

(٢) Lénine, *op. cit.*, p. 164.

(٣) Lénine, *op. cit.*, p. 165.

الدولة ، فى نظر « إنجلز » موقفاً مستقلاً بين الطبقتين المتصارعتين إلا فى فترات محدودة ، ومثلها حكومة بونابارت فى فرنسا ، وحكومة بسمارك فى ألمانيا ، وحكومة كيرنسكى فى روسيا[١] . وواضح أن القول بأن الدولة هى نتاج التناقضات الطبقية التى لا يمكن حلها يعنى أن الدولة ليست ظاهرة تاريخية دائمة . فالمجتمعات القديمة التى لم تعرف الطبقات لم تعرف الدولة ، كما أن المجتمعات الشيوعية المقبلة ، وهى لن تعرف الطبقات ، لن تعرف الدولة . فعند درجة معينة من درجات النمو الاقتصادى انقسم المجتمع إلى طبقات متصارعة، واستلزم تصارعها هذا قيام سلطة سياسية تستخدمها الطبقة المسيطرة اقتصادياً لقهر الطبقات الأخرى . فالمجتمع الذى يقوم على التناقضات الطبقية يكون فى حاجة إلى قيام الدولة ، أى يكون فى حاجة إلى سلطة سياسية تضمن الإبقاء على الطبقة المستغَلة فى حالة القهر التى تتطلبها طريقة الإنتاج القائمة ، أى تضمن استمرار علاقات الإنتاج الملائمة ، وهى التى تتمثل فى « العبودية » فى العصور القديمة . وفى «القنية» فى العصور الوسطى ، وفى « العمل المأجور » فى العصور الحديثة . فالدولة إذن ليست إلا المظهر السياسى للصراع بين الطبقات التى لا يمكن التوفيق بينها . وعلى ذلك فحينما تختفى الطبقات ولا توجد طبقة يلزم قهرها ، وتصبح الدولة الممثلة الحقيقية للجماعة كلها لا لطبقة ما ، تفقد الدولة سبب وجودها ، أى حينما تختفى التناقضات الطبقية ، ويتركز الإنتاج فى يد اتحادات العمال الحرة تفقد السلطة السياسية صفتها السياسية[٢] ، وتنتهى الدولة إلى متحف الآثار بجوار أدوات الإنتاج البدائية[٣] .

ومن الواضح أن مثل هذا التطور لا يتم تلقائياً ، بل لا بد له من قيام

(١) Lénine, *op. cit.*, p. 169.

(٢) Marx et Engels : *Le Manifeste du Parti Communiste*, p. 49.
Lénine, *op. cit.*, p. 171.

(٣) Lénine, *op. cit.*, p. 171.

ثورة البروليتاريا ، ذلك أن البروليتاريا هى التى تستطيع وحدها القضاء على البرجوازية .

فحينما تستولى البروليتاريا على الدولة ، وتحول أدوات الإنتاج إلى ملكية الدولة ، فإنها بذلك تلغى نفسها بصفتها بروليتاريا ، وتلغى كل التناقضات الطبقية ، وتلغى بالتالى الدولة بصفتها دولة ، أى بصفتها سلطة سياسية . وعلى ذلك فإن أول إجراء تصبح به الدولة ممثلة للجماعة كلها — وهو الاستيلاء على أدوات الإنتاج باسم الجماعة — يشكل فى الوقت نفسه آخر إجراء للدولة بصفتها سلطة سياسية . فحينئذ يصبح تدخل الدولة فى العلاقات الاجتماعية ، فى مجال تلو الآخر ، لا لزوم له ، وهو ما يعنى أن تتحلل الدولة من تلقاء نفسها ، وأن « تحل إدارة الأشياء محل حكومة الأشخاص »[1] . وهو ما يعنى أيضاً أن الدولة لا تلغى فور استيلاء البروليتاريا على السلطة ، بل « تضمحل » و « تذوى » تدريجياً وتلقائياً[2] مع اختفاء التناقضات الطبقية ، وهو ما يتوقف ، وعلى ماسنرى ، على سرعة تقدم المجتمع نحو المرحلة العليا من المجتمع الشيوعى . ومن هنا يتضح الفارق بين « موقف الماركسية » ، وهو ينصرف إلى أن الدولة تضمحل تدريجياً ، و « موقف الفوضويين » الذين يريدون إلغاء الدولة فى يوم وليلة .

وحتى يمكننا أن نستخلص حقيقة موقف الماركسية — وخاصة مع التضارب القائم فى كثير من الكتابات بين فكرة إلغاء الدولة وفكرة اضمحلال الدولة — يلزم أن نعرض التفرقة التى قدمها «لينين» بين مرحلتين وهما « مرحلة إلغاء دولة البرجوازية » و « مرحلة اضمحلال دولة البروليتاريا » .

أولاً — حينما تبلغ التناقضات الطبقية درجة معينة تندلع الثورة الاجتماعية ، وتستولى البروليتاريا على الدولة ، وتقوم بإسقاط « دولة البرجوازية » ، لتقيم

(١) Lénine, *op. cit.*, pp. 172-3.

(٢) Lénine, *op. cit.*, p. 235.

مقامها « دولة البروليتاريا » . وهو ما يعنى أن الدولة ، وقد كانت سلطة فى يد البرجوازية لقهر البروليتاريا ، تتحول إلى سلطة فى يد البروليتاريا لقهر البرجوازية . وهذا هو المقصود بإلغاء الدولة . فإلغاء الدولة فى هذه المرحلة الانتقالية ينصرف فحسب إلى إسقاط «دولة البرجوازية » وإلى إقامة « دكتاتورية البروليتاريا » . فالبروليتاريا فى حاجة إلى دولة للقضاء على البرجوازية ، ولتصفية التناقضات الطبقية ، ولإقامة البناء الاشتراكى[1] . فالماركسية ترى أن البروليتاريا لا يمكنها القضاء على البرجوازية إلا بالاستيلاء على السلطة السياسية . ومعنى ذلك أن الدور الذى يلزم أن تقوم به البروليتاريا يستلزم أن تصبح هى الطبقة المسيطرة ، وأن تقيم مرحلة تحول ثورى بين المجتمع الرأسمالى والمجتمع الشيوعى تقابلها مرحلة سياسية انتقالية لا تكون فيها الدولة سوى «دكتاتورية البروليتاريا الثورية »[2] .

ثانياً — وحينما تختفى التناقضات الطبقية تماماً ، وتختفى أيضاً كل أنواع التناقض بين العمل الفكرى والعمل اليدوى ، وينتهى بذلك أهم أسباب عدم العدالة الاجتماعية ، وتصل الشيوعية إلى درجة عالية من التقدم ، وتحقق الجماعة المبدأ الشيوعى « من كل بحسب قدرته ولكل بحسب حاجته » تفقد الدولة سبب وجودها[3] . ولا تصبح بذلك دولة سياسية ، أى أن وظائفها تفقد صفتها السياسية ، وتتحول إلى مجرد وظائف إدارية[4] . وهو ما يعنى إذن أن الشيوعية ، وهى تجعل من الدولة مجرد جماعة اقتصادية ، تغير طبيعة الدولة إلى الدرجة التى تسمح لنا بالحديث عن فنائها ، إذ لا يتبقى لها فى هذا المجتمع الشيوعى من وظائف الدولة السابقة إلا الوظائف التى تضمن الإنتاج والتوزيع ، أى الوظائف

(١) Lénine, *op. cit.*, p. 174, pp. 179-181.

(٢) Lénine, *op. cit.*, p. 232.

(٣) Lénine, *op. cit.*, p. 241.

(٤) Lénine, *op. cit.*, p. 246.

الاقتصادية التى كانت تخرج عن طبيعة الدولة التقليدية ، وهى تلك التى كانت تعرف « بالدولة الحارسة » . فحينما يتحقق المجتمع الشيوعى « تحل إدارة الأشياء محل حكومة الأشخاص » ، وتختفى الدولة بصفتها سلطة سياسية .

§ ٤ — نقد الماركسية

رأينا أن الماركسية ، وهى لم تفرق بين « ماهو فلسفى » و « ما هو اقتصادى » و « ما هو سياسى » ، تشكل نظرة متكاملة للانسان والمجتمع ، وتهدف إلى تفسير جميع جوانب الحياة ، كما رأينا أيضاً أنها تتجاوز الفلسفات السابقة عليها ، إذ أنها لا تقتصر ، على العكس من هذه ، على تفسير العالم ، بل تهدف إلى تغييره . فالماركسية إذن فلسفة ، ونظرية ، ودليل للعمل السياسى (١) . ولا شك أن هذه السمة ، وهى تخلع على الماركسية قيمة علمية وعملية كبيرة ، تخضعها لمقتضيات العمل السياسى . وهو ما اضطرها أن تلزم الأدوات الاقتصادية أن تقوم بالمهمة التى رسمها لها مبدأ الصراع الطبقى ، وهو ما شكل أهم مصدر للهجوم على التحليل الاقتصادى الماركسى . وسنعرض هنا أهم الانتقادات التى وجهت للماركسية .

أولاً — رأينا أن ماركس قد أخذ عن هيجل المنهج الديالكتيكى ، وأنه قد قدم له ، وعلى العكس من هيجل ، أساساً مادياً . فقد خلص إلى أن حركة التاريخ تطرد بفعل التناقض القائم بين القوى المنتجة وعلاقات الإنتاج . وهو ما يعنى أنه قد اعتبر هذا التناقض القائم فى الوضع المادى التناقض الأساسى فى المجتمع ، كما اعتبر القوى المنتجة العامل المسيطر فى هذا التناقض ، أى العامل الموجه لسير التاريخ .

١ — ويمكن القول إن أهم نقد يوجه إلى المنهج الديالكتيكى بصفة عامة ينصرف إلى كيفية اختيار ما يعتبر من بين التناقضات التناقض الأساسى ، وما يعتبر

(١) راجع هذا المؤلف ص ١٩٨ .

داخل كل تناقض العامل الأساسى . واتفاقاً مع هذه الملاحظة نجد أن النقد الذى يوجه للديالكتيك الماركسى ينصرف بصفة أساسية إلى اعتباره ، وفى جميع مراحل التاريخ ، التناقض القائم بين القوى المنتجة وعلاقات الإنتاج التناقض الأساسى ، وإلى اعتباره ، وفى جميع مراحل التاريخ أيضاً ، القوى المنتجة العامل الأساسى فى هذا التناقض . وهو مايعنى إذن أن النقد الذى يوجهه إلى الديالكتيك الماركسى إنما ينصرف بصفة أساسية إلى أساسه المادى ، وهو ماسنعرضه فيما بعد (١) .

٢ — كما يمكن أن نلاحظ أيضاً أن ماركس — وعلى الرغم من قبوله للشكل الذى أعطاه هيجل للديالكتيك — قد خرج « بالتأليف » فى بعض تطبيقاته ، (أى باللحظة الجدلية الثالثة) عن معناه عند هيجل . « فالتأليف » عند ماركس لا ينصرف ، فى رأى البعض (٢) ، إلى الاحتفاظ بالمتناقضين مع تجاوزهما عند مرحلة أعلى ، وإنما ينصرف إلى انتصار طبقة على طبقة أخرى (انتصار البروليتاريا على البرجوازية فى المجتمع البرجوازى) ، وإلى انتصار القوى المنتجة على علاقات الإنتاج القائمة . وهو ماحمل هذا البعض أن يظن أن « التأليف » عند ماركس ليس له من التأليف إلا الاسم ، إذ أنه فى حقيقته نوع من انتصار « النقيض » على « الوضع » .

٣ — ويتبقى أن نسجل أن المنهج الديالكتيكى — وهو ينصرف إلى قيام التناقض فى كل شىء من بدايته إلى نهايته ، وإلى أن نمو التاريخ إنما يطرد بلا توقف بفعل التناقضات ، وإلى أن كل مرحلة جديدة تتضمن تناقضات

(١) نذكر أن هيجل قد اعتبر التناقض القائم بين الأمم هو التناقض الأساسى فى تفسير التاريخ ، وهو ما يعنى ، وعلى ما قدمنا (ص ٤) ، أن الطبقة فى فكر ماركس تلعب الدور نفسه الذى تلعبه الأمة فى فكر هيجل .

(٢) Gurvitch, *op. cit.*, p. 81, p. 111, p. 137, p. 148.

جديدة ، أى تتضمن بالضرورة نقيضها — يرفض أن تكون الشيوعية بلا تناقضات ، وأن تكون نهاية التطور . وسنرى أهمية هذه الملاحظة عند تقويم مبدأ الصراع الطبقى ، أى عند تقويم التناقضات الطبقية بصفتها العامل المفسر للتاريخ فى الفكر الماركسى .

ثانياً — قدمنا أن الماركسية قد خلصت إلى أن تطور القوى المنتجة هو الذى يحكم تطور علاقات الإنتاج وتطور الضمير الجماعى ، أى هو الذى يحكم كل التطورات القانونية والاجتماعية والسياسية والفكرية والفنية والدينية والفلسفية . وهو مايعنى أن الماركسية تعتمد ، فى تفسير التاريخ ، على العامل المادى، وهذا هو مايعرف « بالتفسير المادى للتاريخ » أو « بالتفسير الاقتصادى للتاريخ » .

١ — ومن الضرورى أن نسلم بأهمية هذا المبدأ البالغة فى تفسير التاريخ ، وبأنه يشكل مساهمة جدية فى علم الاجتماع . ولكنه من العسير مع ذلك أن نسلم بصحته الكاملة[١] . فمع التسليم بأن العامل المادى هو أساس كثير من التطورات التاريخية الكبيرة إلا أنه ليس من الممكن التسليم بأن جميع هذه التطورات تعود إليه ، أى تعود إلى تغير «القوى المنتجة» . وإلا فما هو هذا التغيير الذى حدث فى « القوى المنتجة» ، والذى استلزم الثورة العميقة التى وقعت فى الضمير الإنسانى بظهور الإسلام مثلاً ، والتى أدت ، عن هذا الطريق ، إلى تغيير العلاقات الاجتماعية والقانونية والسياسية ، هذا التغيير العميق الذى سجله التاريخ . فمع التسليم بأهمية العامل المادى فى تفسير التاريخ ، تلك الأهمية التى لم تعد فى حاجة إلى دليل ، إلا أننا مضطرون أيضاً أن نسلم بأن التغييرات الفكرية قد شكلت فى بعض مراحل التاريخ العامل المسيطر الذى بدأ بالتغيير ، بحيث يستحيل فى هذه المراحل أن نرد هذه التغييرات الفكرية إلى تغير القوى المنتجة . فحتى يمكننا أن نفسر بعض التطورات التاريخية الهامة يكون من

(١) B. Russel : *Histoire des idées au 19e siècle*, *op. cit.*, p. 177.

الضرورى أن نرجعها إلى تطور الإدراك الجماعى . وقد بدأ الماركسيون أنفسهم — وباستخدام تعبير أو آخر — يفسحون مجالاً فى تفسير التاريخ للعوامل الفكرية . ومثل ذلك ماذهب إليه « ماوتسى تونج »[١] من أن الأفكار النظرية وعلاقات الإنتاج و « البنيان العلوى » يمكن أن تلعب ، فى ظروف معينة ، الدور الأساسى والحاسم فى التطور التاريخى . ولا شك أن مثل هذا المسلك ، وهو يتصف بالواقعية ، إنما يشكل فى حقيقته — وبصرف النظر عن فكرة أصحابه عنه — تراجعاً عن التفسير المادى للتاريخ .

٢ — يعتبر ماركس طرق الإنتاج هى العامل الأولى للتطور ، ولكنه لم يفسر الأسباب التى تؤدى إلى تغيرها . ويذهب « راسل »[٢] إلى أن التغيرات التى تحدث فى أدوات الإنتاج تعود ، بصفة أساسية ، إلى أسباب من طبيعة عقلية ، وهى تتمثل فى الكشوف العلمية وفى المخترعات ، ويرى أن التاريخ لم يثبت ماذهبت إليه الماركسية من أن هذه الكشوف العلمية والمخترعات إنما تحدث حينما يتطلب الوضع المادى ذلك .

ثالثاً — رأينا أن الماركسية قد خلصت من دراسة التاريخ إلى أن تاريخ أى مجتمع لم يكن إلا تاريخ الصراع بين الطبقات . وهو ما يعنى أن الماركسية قد ردت كل أنواع الصراع التى عرفتها الإنسانية إلى هذا النوع من الصراع وحده ، وأنها قد قدمت لمختلف تطورات التاريخ تفسيراً واحداً ، وأنها قد اصطنعت بذلك للتاريخ « مفتاحاً واحداً » .

١ — ولا شك فى أهمية الصراع الطبقى فى تفسير التاريخ . ولكننا لانستطيع أن نرد إليه دائماً مختلف أنواع الصراع الأخرى ، ومثلها الصراع بين الأجناس ، والصراع بين الأمم ، والصراع بين العقائد . فإذا كان من الممكن فى حالات كثيرة أن نرد هذه الأنواع المختلفة من الصراع ، فى نهاية التحليل ،

(١) Mao Tse-Tung, *op. cit.*, pp. 232-3.

(٢) B. Russel, *op. cit.*, p. 178.

إلى الصراع بين الطبقات فإن هذه المحاولة ليست ممكنة فى كل الحالات . وهو مايعنى أن هذه الأنواع الأخرى من الصراع كثيراً ما تحتفظ باستقلالها فى مواجهة الصراع الطبقى . ويوضح هذا المعنى ويؤكده ضرورة عدم الخلط بين الصراع الطبقى والصراع الاقتصادى ، وذلك أن الصراع الطبقى ، وإن كان فى حقيقته من أهم أنواع الصراع الاقتصادى ، إلا أنه لا يستوعبه ، وهو مالم تسلم به الماركسية . فقد ذهبت إلى أن جميع أنواع الصراع الاقتصادى لا تنشأ إلا بين الطبقات ، بينما الحقيقة أن كثيراً منها قد ينشأ بين الأجناس أو بين الأمم .

٢ — ونضيف أن القول بأن الصراع الطبقى (التناقض الطبقى) هو وحده سبب التطور يوقعنا فى إشكال هام ، مضمونه أن التاريخ سيقف عن التطور حينما ينتهى إلى قيام المجتمع الشيوعى ، وهو مجتمع لا يستند إلى التناقضات الطبقية . فهل معنى ذلك إذن أن الشيوعية — وهى لا تحتوى على التناقضات الطبقية — تفقد سبب التطور ، وتشكل بذلك نهاية التطور ؟

لا ، لن تكون الشيوعية نهاية التطور . « فكل شىء يسيل » .

ومن هنا يتضح أن الماركسية — وهى تعتمد فى تفسير التاريخ على الصراع الطبقى وحده — لا تستطيع أن تفسر لنا سير التاريخ بعد قيام الشيوعية . وأمام هذا الإشكال يكون من الضرورى أن نفسح مجالاً فى تفسير التاريخ لتناقضات أخرى غير تلك التى تقوم بين الطبقات .

رابعاً — رأينا أن الماركسية قد اعتمدت فى تفسير التاريخ على مبدأين متكاملين وهما مبدأ « التفسير المادى للتاريخ » ومبدأ « الصراع الطبقى » ، وأنها قد بحثت لهذا التفسير المزدوج المتكامل عن نظريات اقتصادية تسنده ، وتسهل عمله . وهو ما يعنى ، فى نظر كثير من الكتاب ، أن ماركس « قد بدأ بما يريد » ، ثم بحث عن تحليل اقتصادى « لما يريد » . ولا شك أن هذا المسلك قد وجه التحليل الاقتصادى الماركسى فى بعض أجزائه توجيهاً غير سليم . ونقصد بذلك بصفة خاصة نظرية ماركس فى القيمة وفى فائض القيمة .

١ — فقد خلص ماركس إلى أن قيمة سلعة ما تتحدد بكمية العمل اللازمة اجتماعياً لإنتاجها ، وهو ما يعنى أنه يفسر القيمة بعنصر واحد وهو العمل ، وأنه يسقط عنصر الطبيعة ، ويسقط المنفعة أيضاً . ويمكن أن نخلص إلى أن تحديد القيمة بكمية العمل ، وإن كان يشكل طريقة عادلة لتحديد القيمة ، إلا أنه لا يفسر الواقع فى النظام الرأسمالى ، وذلك للأسباب التى تقدم ذكرها ، وهو ما يعنى أننا لا نستطيع إذن ، لهذه الأسباب ، تحليل النظام الرأسمالى على أساس هذه النظرية . وبالإضافة إلى ذلك فإن الأجر ، ونتيجة لعدم صحة نظرية كمية العمل ، لا يتحدد — وخاصة فى الظروف الحاضرة التى تتميز بتدخل الدولة ونقابات العمال — بكمية العمل اللازمة لإنتاج السلع الضرورية لضمان الحد الأدنى اللازم للمعيشة . وإذا سلمنا بعدم صحة نظرية كمية العمل ، سواء فى مجال تحديد قيمة السلعة أم فى مجال تحديد قيمة العمل (الأجر) ، فإنه يكون من الصعب التسليم بالتحليل الماركسى لفائض القيمة ولظاهرة الأزمات الاقتصادية .

ويتبقى أن نسجل أن بعض الكتاب قد ذهب إلى أن « ماركس » قد بدأ بالاقتناع بنظرية فائض القيمة ، ثم بحث عن التحليل اللازم لها . وعلى حد تعبير « بوهم باڤرك » كان « ماركس » يعرف النتيجة التى يرغب فى الوصول إليها ، والتى يلزم الوصول إليها ، ثم عالج الأفكار الصبورة والمقدمات المنطقية بمهارة فائقة وبدقة ، حتى أسلمت إلى النتيجة المرغوبة فى شكل منطقى محترم بحيث يصبح من العسير ، مع هذا البناء المنطقى المتسلسل ، الظن أن هذه النظرية لا تستند إلى أسس صلبة[1] .

وعلى الرغم من عدم صحة تحليل ماركس للقيمة ولفائض القيمة ولظاهرة الأزمة فإنه يظل له أنه قد توصل إلى تقرير حقائق هامة ، وهى استغلال

---

(١) Halm, *op. cit.*, p. 131.

الرأسماليين للعمال والصراع الطبقى ، وأن الأزمات الاقتصادية من طبيعة النظام الرأسمالى . وهنا يلزم أن ننبه إلى أن « كينز » ، وقد سلم هو الآخر بأن الأزمات الاقتصادية من طبيعة النظام الرأسمالى ، إلا أنه قد اختلف معه فى هذا الصدد فى أمرين هامين :

أولهما — أن « كينز »(١) يفسر الأزمة بالانهيار المفاجىء السريع فى الكفاية الحدية لرأس المال ، وما يستتبعه ذلك من انخفاض الأثمان ومن انهيار الاستثمارات . فالأزمة فى نظر « كينز » ظاهرة معقدة لا يمكن تفسيرها ، كما فعل ماركس ، بنقص الاستهلاك ، أى بفائض القيمة فحسب .

وثانيهما — أن « كينز » ، وإن خلص إلى أن النظام الرأسمالى لا يملك القوة التلقائية لتفادى الأزمات وللتغلب عليها ، إلا أنه يرى إمكان الوصول إلى هذه النتيجة عن طريق تدخل الدولة ، وهو ما تمكنت منه الرأسمالية فى كثير من الحالات .

٢ — يرى كثير من الكتاب أن التاريخ لم يثبت حتى الآن صدق قانون التركز . فإذا كان مما لا يمكن إنكاره أن المشروعات الكبيرة تزداد كبراً إلا أن هذا لا يقتضى بالضرورة استبعاد المشروعات الصغيرة . ولقد خلص هؤلاء الكتاب ، عن طريق الملاحظة والإحصاءات ، إلى أن الملكيات الصغيرة ، وخاصة فى نطاق الزراعة ، لا تتجه نحو الاختفاء ، بل تتجه ، على العكس من ذلك ولسبب أو لآخر ، نحو الزيادة .

٣ — رأينا أن «ماركس» يذهب إلى أن التقدم الرأسمالى يؤدى إلى سوء حالة العمال ، وخاصة أنه يخلق جيشاً احتياطياً من العاطلين يضغط على سوق العمل ، ويخفض بذلك الأجر إلى الحد الأدنى اللازم للمعيشة ، وهو ما أسلم ماركس إلى « قانون الإملاق العام» . ويبدو أن ماركس قد تأثر فى هذا

(١) رفعت المحجوب « الطلب الفعلى مع دراسة خاصة بالبلاد الآخذة فى النمو » ص ٢٠٦ — ٢١٢ .

التحليل بالظروف السيئة التى خلقتها الثورة الصناعية فى بدايتها حينما أدت إلى تجميع العمال فى أماكن غير صحية ، وإلى استغلال الأطفال والنساء . ولكن من السهل أن نسجل أن التطور الرأسمالى قد أدى بعد ذلك إلى ارتفاع الأجور بمعدل أكبر من معدل ارتفاع نفقة المعيشة . وبذلك تحسنت أحوال العمال . فبفضل قوة نقابات العمال ، وانتشار ظاهرة العقود الجماعية ، وتدخل الدولة فى سوق العمل ، لم يعد العمل سلعة كغيره من السلع ، ولم يعد ثمنه يتحدد بقوى العرض والطلب . ولكن لا يصح أن يفهم من اتجاه الأجور نحو الارتفاع أن ذلك قد وضع حداً لاستغلال الرأسماليين للعمال أو للصراع الطبقى . ولذلك كان من الممكن أن يخلص بعض الكتاب(١) إلى صحة مبدأ الصراع الطبقى على الرغم من خطأ بعض الفروض القائم عليها ، ومع ذلك يظل من المؤكد ، وهو ما اعترف به « لينين » ، أن تحسن ظروف العمال فى البلاد الرأسمالية المتقدمة يضعف من فكرة الثورة ، كما أنه يقلل من مصلحتهم فى مساندة العمال فى البلاد الأخرى .

خامساً — تذهب الماركسية إلى أن المنظمات الرأسمالية قد أفسدت طبيعة الإنسان ، وأجبرته على أن يفارق ذاته ، وأن إلغاء هذه المنظمات يؤدى بالتالى إلى أن يعود الإنسان لذاته التى فارقها . وحتى يمكن أن نقدر حقيقة عودة الإنسان لذاته يجب أن نواجه سؤالين هامين ومرتبطين :

أولهما — ما هى طبيعة الإنسان التى فقدها بسبب المنظمات الاجتماعية والتى يلزم أن يستردها ؟

وثانيهما — هل يكفى ، كما تصورت الماركسية ، إلغاء الملكية الخاصة لأدوات الإنتاج حتى يستعيد الإنسان طبيعته ؟

فأما عن التساؤل الأول فيجب أن نقرر أن طبيعة الإنسان ظاهرة مركبة

(١) Halm, *op. cit.*, p. 114.

ومعقدة ، وأنها تتكون من عدة اتجاهات متناقضة يصعب تحديدها ، ويصعب التوفيق بينها ، ويصعب إرضاؤها ، ولذلك فإن أى نظام عرفه التاريخ ، شأن أى نظرية عرفها تاريخ الفكر ، لم يستطع أن يرضى كل هذه الاتجاهات المتناقضة معاً ، وإنما اقتصر على إرضاء اتجاه منها بصفة أساسية . ويمكن أن نرد أهم هذه الاتجاهات التى تتكون منها طبيعة الإنسان بصفة أساسية إلى أنه يسعى إلى إشباع حاجاته ، وإلى تحقيق أكبر منفعة ممكنة بأقل ألم ممكن ، وإلى أنه محب لحرية التصرف ، وإلى أنه عضو فى جماعة لها قيم خاصة ومُثل خاصة .

وأما عن التساؤل الثانى فيمكن أن نقرر أن مجرد إلغاء الملكية الخاصة لأدوات الإنتاج ، وهو يعنى القضاء على استغلال الرأسماليين للعمال ، ويعنى أيضاً تحويل جميع الأفراد إلى أجراء ، لا يضمن وحده القضاء على أنواع الاستغلال الأخرى ، ولا يضمن بالتالى عودة العامل لذاته ؛ ذلك أنه يظل من المتصور ظهور أنواع أخرى من القهر ومن الاستغلال تمارسها « الفئة الممتازة » القابضة على السلطة ، بحجة أو بأخرى ، على مجموع العاملين . وهنا تتضح أهمية « الديمقراطية » ، أى أهمية الانتقال الحقيقى للسلطة الفعلية إلى الشعب . فالديمقراطية الحقيقية هى وحدها التى تمكن ، مع إلغاء الملكية الخاصة لأدوات الإنتاج ، من القضاء على أنواع الاستغلال ، ومن هنا يتضح إذن ضرورة القضاء على القهر الاقتصادى والقهر السياسى معاً ، أى ضرورة التكامل بين الاشتراكية والديمقراطية للقضاء على الاستغلال ولعودة الإنسان لذاته ، مع التسليم بصعوبة تحديد هذه الذات .

سادساً — رأينا أن الماركسية تذهب إلى أن الدولة هى نتاج التناقض بين الطبقات ، وإلى أنها تأخذ فى الاضمحلال مع القضاء على هذا التناقض الطبقى ، ومع تقدم المجتمع نحو الشيوعية ، وإلى أنه حينما تتمكن الجماعة من تطبيق المبدأ الشيوعى « من كلٍ بحسب قدرته ولكلٍ بحسب حاجته » فإن الدولة تنتهى بصفتها سلطة سياسية .

وهنا يمكن أن نسجل ملاحظتين :

أولاهما — أن الدولة لا يمكن أن تنقضى بصفتها سلطة سياسية لمجرد تطبيق المبدأ الشيوعى « من كل بحسب قدرته ولكل بحسب حاجته » فى بلد معين ، بل يلزم حتى يمكن أن تنقضى الدولة من تطبيق الشيوعية فى العالم كله . فالدولة لا يمكن إذن أن تسقط فى مكان وتبقى فى مكان آخر ، بل لا بد حتى تسقط فى مكان ما من أن تسقط فى كل مكان . فبقاء الدولة فى مكان ما يحتم استمرارها حتى فى المجتمعات التى طبقت الشيوعية تطبيقاً كاملاً . ومعنى ذلك أن الدولة ليست مجرد نتيجة الصراع بين الطبقات بحيث تنقضى فى البلد الذى ينقضى فيه هذا الصراع ، بل هى أيضاً ، وبصفتها سلطة سياسية مركزية ، فى المجتمعات اللاطبقية — ومثالها الاتحاد السوفيتى والصين — حتى ولو تمكنت من تطبيق المبدأ الشيوعى السابق الذكر ما دامت ظاهرة الدولة قائمة فى مجتمعات أخرى .

وثانيتهما — أن الشرط الاقتصادى لإلغاء الدولة ، وهو ما يعرف بالمبدأ الشيوعى الذى ينصرف إلى أن « من كل بحسب قدرته ولكل بحسب حاجته » ، ليس سهل التطبيق . ويمكن أن نخلص من الاستقراء إلى أن سلطة الدولة فى المجتمعات الاشتراكية آخذة فى التزايد على عكس ما ذهب إليه التحليل الماركسى من أنها تبدأ فى الاضمحلال فور انتصار طبقة البروليتاريا وتحويل أدوات الإنتاج إلى ملكية الدولة .

سابعاً — رأينا أن المنهج الديالكتيكى ينصرف إلى أن التناقض هو مصدر التطور ، وإلى أنه حينما يبلغ التناقض مرحلة معينة ، ويبلغ التغير تبعاً له مرحلة التغير الكيفى ، فإن التناقض يبلغ حله ، وتتغير طبيعة الشىء فيزول القديم ، ويأتى الجديد ، أى وتبدأ مرحلة جديدة . واتفاقاً مع هذا المنطق الديالكتيكى ذهبت الماركسية إلى أن «أى مرحلة اجتماعية لا يمكن أن تنقضى أبداً قبل أن تنمو القوى المنتجة التى يمكن أن تتضمنها ، كما أن علاقات الإنتاج الأكثر سمواً لا يمكن أن تقوم أبداً قبل أن تكون إمكانيات وجودها المادية قد نمت داخل المجتمع

القديم »[1] أى مرحلة اجتماعية تقابل درجة معينة من درجات نمو القوى المنتجة ، بحيث لا يمكن أن تنشأ هذه المرحلة قبل بلوغ هذه الدرجة من نمو القوى المنتجة .

ومعنى ذلك أن الثورة الاشتراكية لا يمكن أن تنشأ قبل نمو النظام الرأسمالى ونمو تناقضاته . ومعنى ذلك إذن أن الثورة الاشتراكية — وهى تولد بفعل قوانين النمو الرأسمالى — لا يمكن أن تدبر ، كما أنها لا يمكن أن تصدر من بلد إلى بلد آخر ، فالثورة الاجتماعية ليست صنع الأبطال ، بل هى صنع قوانين التطور . وبتطبيق هذا المبدأ على النظام الرأسمالى خلصت الماركسية إلى أن الرأسمالية لا يمكن أن تنقضى ، وأن الاشتراكية لا يمكن أن تقوم ، قبل أن تكون التناقضات الرأسمالية قد بلغت درجة كبيرة من النمو . واتفاقاً مع هذا المنطق توقع « ماركس » أن تبدأ الثورة الاشتراكية فى ألمانيا . ولكن الأمور لم تسر كما توقع « ماركس » . فلم تقم الثورة الاشتراكية فى البلاد الرأسمالية المتقدمة حيث نمت الصناعة ونمت الطبقة العاملة وعمقت التناقضات الرأسمالية تبعاً لها ، وإنما قامت الثورة الاشتراكية فى بعض البلاد الآخذة فى النمو ، ومثلها روسيا والصين وبعض بلاد أوربا الشرقية ومصر ، حيث لم يتجاوز التطور الرأسمالى خطواته الأولى ، ولم تبلغ الطبقة العاملة الدرجة التى تطلبتها الماركسية . ومعنى ذلك أن الواقع قد سجل إمكان انتقال بعض البلاد من المرحلة السابقة على الرأسمالية إلى المرحلة الاشتراكية مباشرة ، ودون انتظار لتقدم الرأسمالية أو لنمو الطبقة العاملة ، أى أن الواقع قد سجل ، وعلى عكس التحليل الماركسى ، إمكان أن تكون الاشتراكية وسيلة للانتقال من الاقتصاد الزراعى إلى الاقتصادى الصناعى لا نتيجة لتقدم الاقتصاد الصناعى . فإذا كان ماركس قد تصور أن الرأسمالية المتقدمة تلد الاشتراكية ، وهو ما لم يحدث حتى الآن ، فإن الواقع قد أثبت أن التخلف يمكن أن يلد الاشتراكية .

(١) انظر هذا المؤلف ص ٢٥٧ .

وعلى العكس من هذا التحاليل الماركسى ذهب « لينين »[*] (١٨٧٠ — ١٩٢٤) إلى أن الثورة الاشتراكية يمكن أن تبدأ حيث لا تكون الرأسمالية قد تقدمت ، وحيث لا تكون الطبقة العاملة قد نمت ، وحيث لا تكون الديمقراطية البرلمانية قد قامت . فقد ذهب إلى أنه من الممكن أن تقوم الثورة الاشتراكية فى بلد دون أن يمر بمرحلة الثورة البرجوازية أو بمرحلة الديمقراطية البرلمانية . فالثورة الاشتراكية يمكن أن تقع قبل أن تكون المرحلة التى تتطلبها « ماركس » من النمو الرأسمالى قد تحققت ، وهو ما يعنى عدم ضرورة انتظار تحقق هذه المرحلة ، أى عدم ضرورة انتظار النتائج التى تترتب على قوانين النمو الرأسمالى . ومعنى ذلك إذن أن الثورة ، فى رأى « لينين » ، يمكن أن تدبر .

وقد تمكن فعلاً ممثلو الطبقة العاملة فى روسيا ، بمساندة المثقفين البرجوازيين ، من استيعاب أفكار « الاشتراكية العلمية » ، ومن تنظيم هذه الطبقة بغرض قلب القيصرية الاستبدادية وإقامة الشيوعية . وبالإضافة إلى ذلك نجد أن هذا التفكير اللينينى يعنى أن الثورة الاشتراكية التى تقع فى بلد يمكن

(*) « لينين » (١٨٧٠ — ١٩٢٤) Lénine (Vladimir-Ilitch Oulianov) سياسى سوفيتى ، وأهم كتاب الماركسية فيما بين ١٩٠٠ و ١٩٢٤ جمع إلى قدرته التحليلية القدرة على الحركة والواقعية . يعتبر امتداداً لماركس وإنجلز . مؤسس الحزب الشيوعى السوفيتى والدولة السوفيتية . ولد لعائلة برجوازية فقد كان والده من رجال التعليم ، وكان جده لأمه طبيباً كبيراً . درس القانون فى جامعة كازان . وأعدم أحد أشقائه لاشتراكه فى مؤامرة لإغتيال القيصر . فصمم على أن يدفع الذين أعدموه ثمن دمه . وقام بنشاط سياسى فاعتقل . أتم دراسته فى جامعة بطرسبورج . درس الماركسية ثم روج لتعاليمها بين الطبقة العاملة . وفى ١٨٩٤ كتب أول مؤلفاته « أصدقاء الشعب » وفى ١٨٩٥ وحد جماعة الماركسيين فى بطرسبورج وتحالف العمال فنفى إلى سيبيريا . ترك روسيا ١٩٠٠ ، وأسس فى الخارج أول جريدة ماركسية للتداول فى روسيا . وقد شهد المؤتمر الثانى لحزب العمال الديمقراطى الاشتراكى الروسى ميلاد الحزب البلشفى الذى قام تحت زعامة « لينين » بقيادة الطبقة العاملة . تزعم الثورة الاشتراكية فى أكتوبر ١٩١٧ وتولى الحكم حتى وفاته . له مؤلفات كثيرة . وتتمثل أهميته النظرية فى أنه شرح التعاليم الماركسية وطورها فى ضوء الظروف التاريخية الجديدة ، وفى أنه قد أعطاها مضموناً واقعياً على أساس من خبرته فى الثورة الروسية حتى أصبحت تعرف « بالماركسية اللينينية » اشتهر بتحليله للنظام الرأسمالى وبنظريته فى « الثورة الاشتراكية » .

أن تصدر إلى بلد آخر . وقد نجح « لينين » سنة ١٩٠٣ فى إقناع أغلبية حزب العمال الديمقراطى الاشتراكى الروسى (المتكون سنة ١٨٩٨) (وهى ما تعرف بالبلشفية) بهذا الاتجاه ، ومن تحويل الذين يعتبرون الثورة حركة تستقل عن إرادة الإنسان ، وتنتج عن التطور التاريخى ، أقلية داخل الحزب (المنشفيك) .

ومع هذا المنطق الذى سيطر على « اللينينية » أخذها « ستالين » سنة ١٩٢٠ على أنها حركة ترسم الطرق والوسائل الملائمة للظروف واللازمة لتحقيق الماركسية مع تسليمها بضرورة تغيير هذه الطرق والوسائل كلما تغيرت هذه الظروف .

ومع هذا الخلاف الأساسى فى فهم حتمية الثورة الاشتراكية بين « ماركس » و « لينين » تساءل بعض الكتاب(١) عما إذا كان « لينين » — وبصرف النظر عن تعبيراته — قد أخذ عن « ماركس » فى هذا الصدد شيئاً كثيراً . وبذلك يمكن أن نعتبر « لينين » شارحاً لماركس وامتداداً له ، ومنفذاً لأفكاره .

وهنا يلزم أن نشير إلى تحليل « ستالين »(٢) الذى قدمه فى كتابه عن « مبادىء اللينينية » ١٩٢٤ والذى اعتمد فيه على نظرية « لينين » فى الاستعمار . فقد ذهب « ستالين » إلى ضرورة ألا يقتصر تحليلنا لفكرة الثورة الاشتراكية على دراسة ما يجرى داخل اقتصاد رأسمالى معين ، بل يجب أن ندخل فى اعتبارنا حالة الاقتصاد العالمى ككل ذلك أن الاقتصاديات القومية لم تعد وحدات تقوم على الاكتفاء الذاتى ، بل أصبحت ، على العكس من ذلك ، حلقات فى سلسلة الاقتصاد العالمى . فبدلاً من أن نبحث عن وجود أو عدم وجود ظروف الثورة العمالية فى بلد معين يجب أن نبحث عنها فى الاقتصاد الإمبريالى العالمى ككل . فقد أصبحت جبهات رأس المال الوطنية تشكل حلقات فى سلسلة الاقتصاد الإمبريالى ، وتقابلها جبهة عامة للحركات الثورية فى مختلف البلاد .

---

(١) Prélot (Marcel) : *op. cit.*, p. 585.

(٢) J. Marchal, *op. cit.*, pp. 71-3.

وعلى ذلك فإن الثورة العمالية يجب أن تؤخذ على أنها نتيجة لنمو التناقضات فى نظام الاقتصاد الإمبريالى العالمى ، أى نتيجة لتحطم سلسلة الجبهة الإمبريالية العالمية فى بلد أو فى آخر . ويرى « ستالين » أن هذه الجبهة تتحطم حيث تكون السلسلة الإمبريالية أكثر ضعفاً ، وهو ما يعنى إمكان حدوث الثورة فى بلد أقل تقدماً ، ولا تشكل فيه الطبقة العاملة غالبية السكان . ويخلص « ستالين » من ذلك إلى أن مواجهة موضوع الثورة العمالية وطبيعة هذه الثورة ومداها وعمقها كلها أمور قد تغيرت .

* * *

وفى نهاية تقدير الماركسية نلاحظ أنها قد ركبت من أفكار متناثرة وقديمة نظرية متكاملة وجديدة ، ونلاحظ أيضاً أننا إذا استبعدنا بعض أجزاء تحليلها الاقتصادى ، ومثل ذلك نظرية القيمة وفائض القيمة وتفسير الأزمة ، فإنه يتبقى لها :

أولاً — أنها قد أعطت قوة لبعض الأفكار السابقة عليها ، ومثلها فكرة « التاريخ الموجه » (أى خضوع التاريخ لقوانين موضوعية) ، وفكرة التطور التقدمى ، وهو ما يعنى أنها قد أحدثت ثورة فى علم التاريخ وفى علم الاجتماع ، كما أنها قد أعطت قوة للمنهج الديالكتيكى .

ثانياً — أنها قد سجلت بعض الحقائق الاقتصادية الهامة واهتمت بتحليلها تحليلاً علمياً ، ومثلها أن النظام الرأسمالى يؤدى بطبيعته إلى استغلال العمال ، وإلى الأزمات الاقتصادية ، وإلى الصراع الطبقى .

ثالثاً — أنها قد مهدت تمهيداً جدياً لقيام الاشتراكية فى كثير من البلاد ، فأحدثت بذلك « ثورة اشتراكية » فى القرن العشرين .

ومع هذه الأهمية الكبيرة التى للماركسية إلا أنها تظل ، ورغم أنها خلاصة عبقرية ضخمة ، وأنها مهدت لقيام الاشتراكية ، حصيلة زمان ومكان معينين بحيث يمتنع عليها ، شأن غيرها من النظريات الضخمة ، أن تتخطى هذين القيدين ، وأن تنزل منزلة « الكتاب المقدس » .

فهرس

صفحة

الاشتراكية

مقدمة

قوانين التطور وحتمية الاشتراكية

الكتاب الأول

النظم السابقة عن الاشتراكية

الكتاب الثانى

الفكر الاشتراكى

ميعاد رد الكتاب	ميعاد رد الكتاب	ميعاد رد الكتاب

المطبعة العالمية ١٦، ١٧ ش ضريح سعد بالقاهرة